



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة باتنة - 1 - الحاج لخضر

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم علم الاجتماع والديموغرافيا



موضوع الأطروحة:

الأسرة وتأثيرها في سلوك الأحداث المنحرفين

دراسة ميدانية بالمركز المتخصص في إعادة التربية بعين مليلة

- أم البواقي -

أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه علوم في علم الاجتماع تخصص علم اجتماع قانوني

إشراف الأستاذ الدكتور:

أ.د. أحمد بوذراع

إعداد الطالبة:

إلهام بلعيد

لجنة المناقشة:

اللقب والاسم	الدرجة العلمية	الجامعة	الصفة
أ.د/ لغويل سميرة	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة 1	رئيساً
أ.د/بوذراع أحمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة 1	مشرفاً ومقرراً
د/ قادييري مصطفى	أستاذ محاضر -أ-	جامعة باتنة 1	عضواً
د/ قرزيز محمود	أستاذ التعليم العالي	جامعة برج بوعريبرج	عضواً
د/ نوادري فريدة	أستاذ محاضر -أ-	جامعة مسيلة	عضواً
د/ بوفاتح محمد بلقاسم	أستاذ محاضر -أ-	جامعة الجلفة	عضواً

الموسم الجامعي: 2019 - 2020م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَقَدْ عَلَّمْتُمُ الْحُرُوفَ
وَالْأَصْوَاتَ وَالْجُمُوعَ
وَالْأَسْمَاءَ وَالْأَنْوَاءَ
وَالْأَشْيَاءَ وَالْأَنْوَاءَ
وَالْأَسْمَاءَ وَالْأَنْوَاءَ
وَالْأَشْيَاءَ وَالْأَنْوَاءَ

* شكر وعرّفان *

الحمد لله على توفيقه وإحسانه، الحمد لله على فضله وإنعامه، الحمد لله على جوده وإكرامه، حمدا يوافي نعمه ويكافئ مزيده.

والصلاة والسلام على سيدنا محمد خير خلقه، وخاتم أنبيائه ورسله وعلى آله وصحبه ومن اقتفى أثرهم.

أما بعد، أقدم شكرى وجزيل امتناني، وفائق تقديري واحترامي للبروفيسور أحمد بوزراع، الذي تكرم علي بقبول الإشراف على هذا العمل، ومنحني من وقته وعلمه وتوجيهاته وملاحظاته والتي بفضل الله تعالى وبسببها أكملت هذا البحث.

والشكر موصول الى أساتذتي الدكتورة، أعضاء لجنة المناقشة الموقرة على تحملهم عناء تصفح البحث وإثرائه، فلهم عظيم الشكر وجزاهم الله خير الجزاء.

الامتنان والتقدير للدكتور أحمد عبد الحكيم بن بعطوش لإسدائه لي بالإرشادات العلمية والمنهجية في إعداد هذا البحث.

كما أتقدم بخالص الشكر إلى مدير المركز المتخصص في إعادة التربية - بعين مليلة السيد/ مروش قيس الذي سهل لي عملي بالمركز ووفر لي كل المعلومات التي أحتاجها هو وكل العاملين بالمركز. إلى كافة الذين ساعدوني من قريب أو بعيد لإنجاز هذا العمل وخاصة الأخت والصديقة جبالي نعيمة وهي من تولت كتابة هذا البحث.

إلى كل هؤلاء أقول ألف شكر.

الباحثة

* إهداء *

إلى والدِّي الكريمين، السند الأول والملاذ الدائم.

إلى زوجي الفاضل -توفيق- وأبنائي الأعزاء:

هادية - ياسمين - ريان - عبد الله - سلمى.

إلى أختي العزيزة وإخوتي: لوبنة - طارق - عماد - وائل - ياسر.

إلى كل زميلاتي وزملائي الأجلاء الذين أضأوا طريقي بالعلم.

إلى كل الأصدقاء، ومن كانوا برفقتي أثناء انجاز هذا البحث.

إلى كل الطلبة والباحثين.

إلى كل هؤلاء وغيرهم ممن تجاوزهم قلبي ولن يتجاوزهم قلبي، أهدى ثمرة جهدي المتواضع.

الباحثة

~ إلهام بلعيد ~

فهرس المحتويات

شكر وعرفان

فهرس المحتويات

فهرس الجداول

10 مقدمة:

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

14 أولاً-إشكالية الدراسة:

16 ثانياً-تساؤلات الدراسة:

16 ثالثاً-فرضيات الدراسة:

17 رابعاً-أهمية الدراسة:

18 خامساً-أسباب اختيار الموضوع:

19 سادساً-أهداف الدراسة:

20 سابعاً-الدراسات السابقة:

28 ثامناً-مفاهيم الدراسة:

الفصل الثاني: المعالجة النظرية

33 تمهيد:

34 أولاً-الاتجاهات النظرية التي تعالج وتفسر الأسرة:

45 ثانياً-النماذج النظرية التي تعالج وتفسر الانحراف:

70 خلاصة:

الفصل الثالث: دراسة الأسرة ومدى تغيرها الاجتماعي

72 تمهيد:

73 أولاً-مفهوم الأسرة وخصائصها:

86 ثانياً-نشأة الأسرة وتطورها:

97 ثالثاً-أشكال الأسرة:

100 رابعاً-وظائف الأسرة:

105 خامساً-التنشئة الأسرية وأساليبها:

116 سادساً-تغير وتطور الأسرة الجزائرية:

119 خلاصة:

الفصل الرابع: دراسة انحراف الأحداث في الجزائر

121 تمهيد:

122	أولاً- مفهوم الانحراف-الأحداث-السلوك الانحرافي للأحداث:
141	ثانياً-العوامل المؤدية الى الانحراف:
166	ثالثاً-مظاهر الانحراف:
175	رابعاً-تصنيفات الانحراف وأنماط المنحرفين:
181	خامساً-حجم ظاهرة انحراف الأحداث في الجزائر:
191	خلاصة:

الفصل الخامس: الأسرة وانحراف الأحداث في الجزائر

193	تمهيد: د
194	أولاً-علاقة الوضع الاجتماعي للأسرة بانحراف الأحداث:
206	ثانياً-علاقة أساليب التنشئة الأسرية بانحراف الأحداث:
213	ثالثاً-علاقة الوضع الاقتصادي للأسرة بانحراف الأحداث:
215	رابعاً-علاقة الوضع الثقافي للأسرة بانحراف الأحداث:
218	خامساً-اجراءات محاكمة الأحداث في الجزائر:
224	سادساً-تعامل مؤسسات الرعاية الاجتماعية مع الأحداث:
227	سابعاً-طرق الوقاية والعلاج من انحراف الأحداث:
231	خلاصة:

الفصل السادس: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

233	تمهيد: د
234	أولاً-مجالات الدراسة:
234	1- المجال المكاني (الجغرافي) :
238	2- المجال البشري:
240	3- المجال الزمني:
240	4- منهج الدراسة:
241	ثانياً-الأدوات والوسائل المستخدمة في الدراسة:
241	1- الملاحظة:
242	2- المقابلة:
243	3. الاستمارة:
244	4. السجلات والوثائق:

الفصل السابع: عرض وتحليل البيانات الميدانية وتفسيرها ومناقشة النتائج

246	أولاً-عرض البيانات وتحليلها:
310	ثانياً-عرض ومناقشة النتائج:

314 خلاصة:
316 :Summary
317 قائمة المراجع والمصادر:
329 الملاحق:

فهرس الجداول

فهرس الجداول (القسم النظري)

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
55	يبين دراسات التوائم	01
159	يبين جنوح الأحداث طبقا لمستويات التعلم	02
169	يبين عدد الفتيات الهاربات من البيت عبر الوطن (2010-2000)	03
183	يبين نسبة انحراف الأحداث في الجزائر في المرحلة ما بين (1974-1965)	04
184	يبين نسبة انحراف الأحداث في الجزائر ما بين (1984-1975)	05
185	يبين نسبة انحراف الأحداث في الجزائر في المرحلة ما بين (1993-1985)	06
185	يبين نسبة انحراف الأحداث في الجزائر في المرحلة ما بين (2002-1998)	07
186	يبين نسبة انحراف الأحداث في الولايات المذكورة في المرحلة ما بين (1976-1993)	08
188	يبين نسبة انحراف الأحداث في ولاية باتنة سنة 2010	09
189	يبين نسبة انحراف الأحداث في ولاية باتنة سنة 2011	10
190	يبين نسبة انحراف الأحداث في ولاية باتنة سنة 2012	11

فهرس الجداول (القسم الميداني)

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
235	يبين الجانب الإداري في المركز المتخصص في إعادة التربية -عين مليلة-	12
235	يبين الجانب البيداغوجي للمركز المتخصص في إعادة التربية -عين مليلة-	13
246	يبين جنس مجتمع البحث	14
246	يبين سن الحدث	15
247	يوضح المستوى التعليمي	16
248	يبين سبب الدخول إلى المركز	17
250	يوضح حياة أو وفاة الوالدين	18
251	يوضح الحالة الأسرية للوالدين	19
252	يبين حالة إعادة زواج أحد الوالدين	20
254	يوضح المستوى التعليمي للوالدين	21
255	يبين مهنة الوالدين	22
257	يبين حالة وجود دخل إضافي للأسرة	23
258	يبين عدد أفراد الأسرة	24
259	يبين عدد الإخوة	25
260	يوضح الترتيب بين الإخوة	26
261	يبين مستوى الحدث	27
262	يوضح حصول الحدث على المصروف	28
264	يوضح وضعية السكن	29
265	يوضح نوع السكن	30
266	يبين عدد غرف المسكن	31
267	يوضح رضا الحدث على مسكنه	32

268	يبين توفر المسكن على أجهزة الإلكترومنزلية الأساسية	33
270	يوضح دخول أحد أفراد الأسرة السجن	34
271	يوضح أسلوب معاملة الوالدين	35
272	يوضح العلاقة مع الوالدين قبل الدخول إلى المركز	36
273	يبين التمييز في التعامل مع الوالدين	37
273	يبين تحديد الوالدين لتوقيت الدخول إلى المنزل	38
274	يبين متابعة الوالدين لتأخر الحدث الدخول للبيت	39
275	يوضح متابعة الوالدين لتعليم الحدث	40
276	يوضح اهتمام الوالدين بنتائج الدراسة	41
278	يوضح طريقة تصرف الوالدين عند الحصول على نتائج دراسية ضعيفة	42
280	يبين اهتمام الوالدين بانشغالات الحدث	43
281	يبين تثمين السلوك السليم من طرف الوالدين	44
282	يوضح معاقبة الوالدين على السلوك الخاطيء	45
284	يوضح تدخل الوالدين في طريقة مشاهدة التلفاز	46
286	يبين تدخل الوالدين في استعمال الأنترنت	47
287	يبين استعمال الوالدين للضرب في العقاب	48
288	يوضح اهتمام الوالدين بأصدقاء الحدث	49
290	يوضح علاقة الوالدين بالمصروف	50
291	يبين مراقبة الوالدين لسلوكيات الحدث قبل دخوله المركز	51
292	يوضح نوع العلاقة بين الأب والحدث	52
293	يوضح نوع العلاقة بين الأم والحدث	53
294	يوضح طريقة قضاء وقت فراغ الحدث	54
296	يبين تدخين الحدث	55

298	يبين وجود أصدقاء مدخنون للحدث	56
299	يبين شرب الكحول للحدث	57
299	يبين تناول أصدقاء الحدث للكحول	58
300	يبين تعاطي المخدرات للحدث	59
301	يبين تعاطي أصدقاء الحدث للمخدرات	60
302	يبين سلوك السرقة للحدث	61
303	يبين سلوك السرقة لأصدقاء الحدث	62
304	يبين دخول أحد اصدقاء الحدث لمؤسسة إعادة التربية	63
305	يبين العقوبة المقررة للحدث	64
306	يبين المدة التي قضاها الحدث في المركز	65
306	يبين رضا الحدث عن تواجده بالمركز	66
307	يوضح محاولة الحدث الهروب من المركز	67
307	يوضح ندم الحدث على دخول المركز	68
309	يبين زيارة الوالدين للمركز	69
310	يوضح مستقبل الحدث بعد الخروج من المركز	70

المقدمة

إن الأسرة هي القاعدة أو الخلية الأساسية في بناء المجتمع، وتعتبر ركيزة هامة في تشكيل سلوك الفرد لتعدد وظائفها الاجتماعية والتربوية، فهي التي تحدد وتضبط تصرفات أفرادها، ومن خلالها يتعلم الانسان مبادئ وأنماط السلوك وكيفية التعامل مع الغير، وبذلك فهي الموجه الذي يقوم بتكليف أفرادها اجتماعيا حيث تعمل على إكسابهم القيم والعادات والتقاليد والمعايير السلوكية.

وعليه فإن وجود وسلامة البناء الأسري يؤدي إلى سلامة البناء الاجتماعي، وإن أي اضطراب أو خلل في البناء الأسري بلا شك يؤدي إلى إحداث خلل في البناء الاجتماعي، ففي الأسرة يبدأ التشكيل الاجتماعي لنفسية الطفل من خلال علاقته مع والديه وإشباع احتياجاته النفسية كالحب والحنان. كما أنه يراها مصدرا للشعور بالأمن والطمأنينة فيلجأ إليهما كلما شعر بالخوف والضيق والتوتر.

وذلك أن الأطفال أو الأحداث هم نواة المجتمع الصالح ومرحلة الحداثة هي التي تبني فيها شخصياتهم بناء سليما، ويحدد فيها سلوكهم، وإن استقامتهم من عدمها هي نتيجة تنشئتهم الأسرية، فإن كانت تنشئة صالحة وسليمة فهي بالتأكيد نابعة عن ضبط ورقابة وقدوة حسنة، وعناية وتوجيه واهتمام.

وإن ظاهرة انحراف الأحداث هي ظاهرة خطيرة تفتك وتهدد أغلب المجتمعات، فطالما استحوذت ظاهرة الانحراف على اهتمام رجال القانون وعلماء الاجتماع والنفس، لما تثيره من اضطرابات في العلاقات وهدر للقيم والعادات السائدة، وتهديدا للفرد نفسه وللمجتمع وسلطة الدولة والقانون، لكن ولعهود قريبة نسبيا (أوائل القرن العشرين)، كان الاهتمام محصورا بدراسة علاقة الانسان بالجنوح بصورة عامة، إلى أن بدأت البحوث والدراسات تؤكد على حقيقة صادمة تدل، وبكل أسف على أن الجريمة أكثر ما تكون شيوعا بين الأطفال، وأن معظم المجرمين البالغين قد بدأوا حياتهم الاجرامية منذ سن الحداثة.

من هنا بدأ الاهتمام بهاته الفئة -الأحداث- وصار الاهتمام الأكبر بمعرفة الأسباب والعوامل المؤدية إلى جنوحه وانحرافه.

ولما كانت الأسرة هي الحضان الأول الذي يرتمي فيه الحدث، ويستقى منه معظم اتجاهاته وسلوكاته فهي أولى بالدراسة في عوامل وأسباب انحراف الحدث، وتعتبر العامل الرئيسي والأساسي في اكتساب الطفل للسلوك الاجتماعي، تؤثر فيه بكافة أساليبها التربوية، واستقرارها وتمسكها فتكون الموجه لسلوكه والمحددة له بصفة عامة.

ولأهمية هذه العلاقة بين الأسرة والأحداث ولخطورة السلوك الانحرافي للأحداث والذي قد يتطور بعد ذلك إلى جنوح وإجرام، ومدى تأثير التنشئة الأسرية في ذلك تم اختيارنا لهذا الموضوع، محاولين التعمق في هذه الظاهرة -انحراف الأحداث- وعلاقة الأسرة بظهورها، وتم تحديدنا عنوان البحث بـ "الأسرة وتأثيرها في سلوك الأحداث المنحرفين" محاولين معالجة الموضوع بالكشف عن عمق ظاهرة انحراف الأحداث في الأسرة عامة والأسرة الجزائرية خاصة وتحليل وتفسير علاقة أساليب التنشئة الأسرية بظهور السلوك الانحرافي لدى الحدث، وكيفية مواجهته ومعالجته والوقاية منه.

وقد خصصنا لذلك قسمين أساسيين هما القسم النظري والقسم الميداني، ليضم هذا البحث في شكله النهائي سبعة فصول (خمسة فصول في القسم النظري) و(فصلين في القسم الميداني) نوردنا على النحو التالي:

- **الفصل الأول:** فقد خصصناه للبناء المنهجي للدراسة، أي ما يتعلق بالإطار الأكثر تجريدا فيها والمتضمن الاشكالية، التساؤلات، الفرضيات، أهمية وأهداف الدراسة وأسباب اختيارنا لها وأخيرا تحديد مفاهيم الدراسة.

- **الفصل الثاني:** وتضمن أهم الاتجاهات النظرية التي تعالج وتفسر متغيرات عنوان الدراسة ألا وهي -الأسرة والانحراف، فحاولنا الإلمام بأهم النظريات والاتجاهات من: الاتجاه البنائي الوظيفي-الاتجاه التطوري-اتجاه الصراع الاجتماعي والاتجاه التفاعلي الرمزي بالإضافة إلى النظريات البيولوجية والنفسية والاجتماعية والتكاملية في تفسير الانحراف.

- **الفصل الثالث:** وقد تم فيه معالجة ودراسة الأسرة من مفهوم وخصائص ونشأة وأشكال ووظائف بالإضافة إلى أساليب التنشئة الأسرية ومدى تغير وتطور الأسرة الجزائرية.

- **الفصل الرابع:** تضمن دراسة انحراف الأحداث في الجزائر وحاولنا فيه الإلمام بأهم العوامل المؤدية للانحراف، وكذا مظاهر الانحراف وأنماطه وتصنيفاته وأخيرا دراسة حجم هذه الظاهرة في الجزائر.

- **الفصل الخامس:** والذي حاولنا فيه تحديد العلاقة بين الأسرة وبين انحراف الأحداث بتبيان مدى علاقة الوضع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للأسرة بانحراف الأحداث وما لأساليب التنشئة الأسرية من تأثير على هذا الانحراف. إضافة لذلك احتوى هذا

الفصل على اجراءات محاكمة الأحداث في الجزائر وكيفية التعامل معهم في مؤسسات إعادة التربية وأخيرا طرق الوقاية والعلاج من انحراف الأحداث.

- **الفصل السادس:** ويدور حول الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية والتي تمت بالمركز المتخصص في إعادة التربية بعين مليلة -ولاية أم البواقي- واحتوى هذا الفصل على التعريف بهذا المركز في المجال المكاني والمجال البشري، على مدة الدراسة الميدانية في المجال الزمني، وكذلك على المنهج المستخدم في الدراسة والأدوات المستعملة فيها من ملاحظة ومقابلة واستمارة ووثائق وسجلات.

- **الفصل السابع:** وتم فيه عرض وتحليل البيانات وتفسيرها والتوصل إلى نتائج الدراسة.

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

أولاً- إشكالية الدراسة

ثانياً- تساؤلات الدراسة

ثالثاً- فرضيات الدراسة

رابعاً- أهمية الدراسة

خامساً- أسباب اختيار الموضوع

سادساً- أهداف الدراسة

سابعاً- الدراسات السابقة

ثامناً- مفاهيم الدراسة

أولاً- إشكالية الدراسة:

تشكل الأسرة أحد الأنساق الهامة في المجتمع وهي المؤسسة الأولى والأساسية من بين مؤسسات التنشئة الاجتماعية المسؤولة عن إعداد الطفل للدخول في عالم الحياة الاجتماعية وبالتالي فهي تقوم بعملية التطبيع الاجتماعي للجيل الجديد بأن تنقل للطفل خلال مراحل نموه جوهر الثقافة لمجتمع معين فيقوم الوالدان ومن يمثلهما بغرس العادات والتقاليد والقيم الأخلاقية في نفس الطفل لمساعدته للقيام بدوره الاجتماعي واندماجه في المجتمع.

فقد يسهل على الانسان أن يتزوج ويكون أسرة ويتحمل تكاليفها المادية، لكن ما يصعب على كل أب وأم هو التربية والتقويم والتطبيع من أجل أداء وظيفة التنشئة الأسرية على أكمل وجه، فقلما نجد في الآباء والأمهات من هم على درجة واعية وبصيرة يمثل هذه المسؤولية، حيث أن الطفل هو عجينة في يد أسرته تشكلها وفقاً لإرادتها.

وعلى الرغم من تعدد وسائل التنشئة الاجتماعية التي يتعلم من خلالها الطفل كالمدرسة وجماعة الرفاق ووسائل الاعلام إلا أن الأسرة هي الأساس في تشكيل وتكوين شخصية الحدث التي تمر بمراحل تطورية منذ الولادة إلى غاية سن المراهقة، السن الذي يحدث نضجا جسديا، ومعرفيا، وعقليا، واجتماعيا وانفعاليا وكل هذا يؤثر في نمو الحدث الجسمي والمعرفي والاجتماعي وتظهر آثاره على سلوكه وتصرفاته. لذا يجب على الأسرة أن تتوخى الحذر في تكوين هذه الشخصية وبلورتها وتكون القدوة الحسنة التي يضعها الحدث نصب أعينه ويقتدي بها حتى بعد دخوله المدرسة وتأثير جماعة الرفاق ووسائل الإعلام على تصرفاته، فتكون الأسرة هي المعلم الأول والمثال الذي يقتدى به والصاحب الدائم والموجه لوسائل الإعلام وباقي المؤسسات.

إذن الأسرة لها دور كبير في تنشئة الحدث ونموه النفسي والاجتماعي وفي توجيهاته السلوكية والفكرية، الشيء الذي جعل الكثير من المفكرين والباحثين يهتمون بالأسرة ويجعلونها محور دراساتهم.

وقد خضعت الأسرة للعديد من التغيرات والتطورات سواء في الشكل أو في الوظائف، حيث أصبحت الأسرة الممتدة التي تضم العديد من الأجيال أسرة نووية تشمل زوجا وزوجة وأبنائها غير المتزوجين فقط. وأصبحت الوظيفة الاقتصادية للأسرة التي كانت موكلة للزوج أو الأب في تأمين الأسرة ماديا، أصبحت هذه الوظيفة من مسؤولية الزوجين معا، يشتركان في تأمين متطلبات الأسرة المادية وذلك بخروج المرأة أو الأم للعمل مثلها مثل الأب.

وقد أفرز ذلك العديد من الانعكاسات السلبية على الأسرة أهمها الإخلال بوظيفة التربية والتنشئة الاجتماعية التي كانت أهم وظيفة تقوم بها الزوجة والتي تركتها وأهملتها للقيام بوظائف أخرى، الشيء الذي جعلها تعجز عن متابعة سلوكيات أبنائها باستمرار، مما جعلهم أكثر عرضة من غيرهم لمختلف الانحرافات السلوكية.

وان إهمال الأسرة لوظيفة التنشئة الاجتماعية أدى الى انتقال هذه الوظيفة في الكثير من الأحيان الى باقي مؤسسات التنشئة الاجتماعية مثل جماعة الرفاق والمدرسة ووسائل الاعلام، حيث أصبحت هذه المؤسسات الأكثر تأثيرا على الطفل من أسرته.

وان غابت الرقابة والمتابعة والتنشئة السوية من قبل الأسرة فان الطفل سيكون عرضة للانحراف والجنوح.

ووفقا لما سبق، إن الحدث يكتسب أنماط سلوكية متعددة حسب الطريقة التي نشأ بها، فإن تمت هذه التنشئة بطريقة سوية فإنه يبتعد عن كل ما هو ممنوع وغير جائز ويكون مواطنا صالحا يحقق إشباعاته بما لا يؤثر على الآخرين.

والعكس إذا تمت تنشئته بطريقة غير سوية فإن ذلك ينتج عنه سلوكيات مغايرة ومعارضة لمعايير وقيم الجماعة، الشيء الذي يؤدي إلى انحراف الطفل أو الحدث.

وتتعدد أسباب ظاهرة انحراف الأحداث من العوامل الاجتماعية، والنفسية، والاقتصادية... إلخ ومن تأثير الأسرة ووسائل الإعلام ورفقاء السوء، ولعل أغلب الدراسات الحديثة تشير إلى تأثير العوامل الاجتماعية والنفسية معا على انحراف الأحداث.

وقد عرف المجتمع الجزائري هذه الظاهرة خاصة بعد التغيرات التي حدثت له في كافة المجالات سواء السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية، والتي كانت مبنية في السابق على النمط الجماعي الموسع والانتاج الزراعي والحيواني بكل أشكال الحياة البسيطة، وأصبحت اليوم تخضع أكثر للفردية وتقوم على الانتاج الصناعي والتجاري بالدرجة الأولى.

كما أثرت الأزمات والظروف الاجتماعية التي عاشتها الجزائر إبان العشرية السوداء والتي أدت الى نزوح السكان الى المدن تاركين وراءهم الأراضي الزراعية، وتفاقت وتزايدت بذلك مشكلة بطالة الشباب، ومشكلة السكن، فانتشرت البيوت القصديرية حول المدن، وبدأت تكثر الانحرافات والجرائم، كالسرقة، التسول... إلخ لتأمين الرزق ولو بأساليب غير مشروعة.

فانخفاض مستوى العيش يؤدي بكثير من الأسر الى ايقاف ابنائهم عن الدراسة واقحامهم في العمل لسد حاجياتهم.

كل هاته العوامل هي الأساس في ظهور السلوك الإنحرافي لدى الحدث والذي يتطور معه ليصبح جانحا ومجرما في المستقبل.

انطلاقا مما سبق، يمكن القول إن ظاهرة انحراف الأحداث في المجتمع الجزائري تستدعي الدراسة والتحليل، وبالأخص دور الأسرة الجزائرية في ظهور هذا الانحراف وفي التأثير عليه ومعالجته.

ثانيا-تساؤلات الدراسة:

للوصول إلى نتائج علمية وحلول وإجابات ولو نسبية لمشكلة معينة، على الباحث أولا طرح تساؤلات ووضع فرضيات.

وموضوع دراستنا يفرض تساؤله الرئيسي الذي مفاده:

❖ كيف تؤثر التنشئة الأسرية في ظهور السلوك الانحرافي عند الحدث؟

ومن هذا التساؤل يمكن أن ندرج عدة تساؤلات جزئية تتمثل في الآتي:

1. هل هناك علاقة بين الوضع الاقتصادي والاجتماعي للأسرة والسلوك الانحرافي للحدث؟
2. هل هناك علاقة بين أساليب التنشئة الأسرية والسلوك الانحرافي للحدث؟
3. ماهي سمات أسر الأحداث المنحرفين؟
4. ما هي مؤشرات انحراف الأحداث وأشكال ونماذج الانحراف السلوكي لدى الحدث.
5. ما مدى نجاعة مؤسسات إعادة التربية في إصلاح ومعالجة السلوك الانحرافي للأحداث داخل هذه المؤسسات أو خارجها؟

ثالثا-فرضيات الدراسة:

يقول بيفردج أن الفرضية هي "وسيلة ذهنية لدى الباحث، وظيفتها الرئيسية أنها توحى بتجارب أو ملاحظات جديدة، ولذلك فهي تؤدي إلى كشوف حتى لو كانت هي ذاتها غير صحيحة".

كما يعرفها صلاح مصطفى الفوال بأنها "قضية احتمالية تقرر مدى العلاقة بين متغيرين أو أكثر".⁽¹⁾

(1) محمد برو: الموجه في منهجية العلوم الاجتماعية، الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص 162.

وعليه فإن الفرضية هي الخطوة الأولى لاختيار الحل أو الحلول لأنها تشمل جميع عوامل المشكلة محل الدراسة، ويتم صياغتها في ضوء التحليل الناقد للدراسات والبحوث السابقة، ويصعب على الباحث إن لم نقل يستحيل عليه الحصول على صورة واضحة عن المشكلة التي يدرسها إن لم يضع فرضية أو أكثر وقام بالتأكد منها أو نفيها.

لذا تمت صياغة الفرضية الرئيسية على النحو التالي:

هناك تأثير فاعل لإتجاهات التنشئة الأسرية على سلوك الأحداث المنحرفين.

ولمعالجة هذه الفرضية الرئيسية سوسيولوجيا يجب صياغة فرضيات فرعية تعمل على التحليل الجزئي

لما تم طرحه في الفرضية الأساسية وهي كآآآي:

1- تؤثر الظروف الاجتماعية للأسرة بشكل مباشر على انحراف الأحداث.

مؤشرات الفرضية: الاستقرار الأسري -التفكك الاسرى- حجم الأسرة.

2- تؤثر الظروف الاقتصادية للأسرة بشكل مباشر على انحراف الأحداث.

مؤشرات الفرضية: المستوى المادي للأسرة-ظروف السكن.

3- تشكل أساليب التنشئة الأسرية دورا فعالا في سلوك الأحداث.

مؤشرات الفرضية: سلوك الوالدين-التربية الخاطئة-الأسلوب التسلطي-الأسلوب المتسامح-الأسلوب

الديموقراطي.

4- هناك سمات مشتركة وواضحة في أسر الأحداث المنحرفين.

مؤشرات الفرضية: عدم احترام الوالدين-الخلافات الدائمة بين الوالدين-عدم رعاية الأولياء لأطفالهم-انحراف

الوالد أو الوالدة-أصدقاء السوء-غياب الوازع الديني.

5- إن النظرة الاحتقارية للحدث من قبل المجتمع بعد خروجه من مؤسسة إعادة التربية قد تساهم في تعزيز

السلوك الانحرافي لديه.

مؤشرات الفرضية: عدم القدرة على التكيف الاجتماعي بعد الخروج من المؤسسة-الاهمالالأسري-طرد

الأسرة للحدث.

رابعا-أهمية الدراسة:

إن أي موضوع يطرح للبحث العلمي، يجب أن يتسم بالأهمية والقيمة العلمية. وموضوع دراستنا

هو "الأسرة وتأثيرها في سلوك الأحداث المنحرفين" موضوع له من الأهمية ما يوجب وضع دراسات وأبحاث

متعددة في هذا الصدد وهذا لاعتبارات مهمة وهي أن الأسرة تعتبر الوحدة الأساسية في المجتمع وهي المسؤولة الأولى على الكثير من الأدوار والوظائف أهمها التنشئة الاجتماعية للطفل وترسيخ قيم وعادات وتقاليد هذا المجتمع ونقلها من جيل الآباء إلى جيل الأبناء.

وبذلك تكون الأسرة هي منبع التنشئة الاجتماعية للحدث وبالتالي تتكون شخصيته ويتحدد سلوكه فيها قبل الخروج إلى أية مؤسسة خارجية أخرى، وعليه فإن أي خطأ أو إهمال من قبل هذه المؤسسة سيؤثر على شخصية وسلوك الحدث وقد يؤدي به إلى الانحراف.

وعلى ضوء ما سبق يبرز التأثير والدور الهام الذي يحدثه المتغير الأول في هذه الدراسة والمتمثل في الأسرة في المتغير الثاني والذي هو سلوك الحدث.

إضافة إلى ذلك تكمن أهمية هذه الدراسة في معرفة ما يلي:

- أساليب واتجاهات التنشئة الأسرية وكيفية تأثيرها في سلوك الأحداث المنحرفين.
- معرفة السلوكيات الانحرافية الأكثر انتشاراً بين الأحداث في الجزائر، ومستوى خطورتها عليهم.
- دور مؤسسات إعادة التربية في تهذيب وإصلاح الأحداث المنحرفين ثم إعادة ادماجهم في المجتمع.

خامساً-أسباب اختيار الموضوع:

إن عملية اختيار موضوع الدراسة هو أول الخطوات المنهجية لإعداد أي بحث علمي، أي التفكير الأولي في نوع الموضوع أو الدراسة التي يقوم بها الباحث والتي له قدرة وميول للبحث فيها، وهذا لا يتم اعتباطاً بمحض الصدفة، بل يخضع لعدة عوامل ذاتية وموضوعية تتفاعل فيما بينها لتوجه وترشد الباحث لدراسة الموضوع المناسب.

وتتمثل العوامل الذاتية في تلك العوامل المتعلقة بالباحث نفسه وبميوله وقناعاته ورغبته في دراسة الموضوع مع توفر الإمكانيات لذلك، إضافة إلى عوامل أخرى.

أما العوامل الموضوعية فهي عوامل علمية واجتماعية كتوفر الحاجة الملحة لدراسة الموضوع وندرة البحث فيه.

ومن هنا وقع اختيارنا لهذا الموضوع - الأسرة وتأثيرها على سلوك الأحداث المنحرفين - حيث أنه بالإضافة إلى كل ما سبق ذكره فهناك أسباب أخرى دفعتنا لاختيار موضوع الدراسة وهي:

- الرغبة في تناول موضوع الأسرة تناوولا سوسولوجيا وتبيان كيفية تأثيرها على سلوك الأحداث المنحرفين خاصة في المجتمع الجزائري.

- أهمية الأسرة بالنسبة للأحداث وذلك في توجيه سلوكهم وضبطه وتنشئتهم التنشئة السليمة وكيفية ظهور السلوك المنحرف عند الحدث في المجتمع.
- خطورة مرحلة الحداثة وتأثير أساليب التنشئة الأسرية في التعامل مع هذه المرحلة.
- أهمية شريحة الأحداث، كونهم شباب المستقبل وأساس المجتمع.
- حاجة المجتمع الجزائري إلى الدراسات العلمية المعمقة فيما يتعلق بأسباب وعوامل انحراف الأحداث.
- معرفة حجم وتطور انحراف الأحداث في الجزائر من خلال الاحصائيات المسجلة لدى وزارة العدل والمحاكم والمجالس القضائية.
- معرفة دور وأهمية مؤسسات إعادة تربية وإصلاح الأحداث الجانحين.
- توفر المادة العلمية الكافية لإنجازه والمتمثلة في الكتب والبحوث، والدراسات، والمعاجم، والدوريات، حيث يعتبر هذا العنصر عاملاً وشرطاً أساسياً يجب على الباحث أن يضعه نصب عينيه عندما يقدم على اختيار موضوعه.

سادساً-أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية إلى الكشف عن عدة قضايا من أهمها:

- التعرف على أساليب التنشئة الأسرية وتأثيرها على ظهور السلوك الانحرافي عند الحدث.
- ما أهمية الدور الذي تلعبه الأسرة في ضبط سلوك الحدث وتوجيهه بشكل صحيح وسليم.
- الكشف عن الأفعال الانحرافية لدى الأحداث، ومدى خطورتها على أنفسهم وعلى المجتمع.
- معرفة حجم وتطور انحراف الأحداث في الجزائر في السنوات الأخيرة.
- دور مؤسسات إعادة تربية وإصلاح الأحداث، ومدى نجاعتها في إصلاح سلوك الحدث وإعادة إدماجه في المجتمع.
- إجراء دراسة ميدانية على المنحرفين الأحداث وربطها بالمعطيات النظرية المتحصل عليها بغرض الوصول إلى نتائج سليمة.
- السعي جاهداً للوصول إلى نتائج عن طريق البحث النظري والدراسة الميدانية التي تفيد في الإجابة على التساؤلات المطروحة وتفسير عوامل وأسباب انحراف الأحداث ومدى علاقة الأسرة بذلك.

سابعاً-الدراسات السابقة:

للدراسات السابقة أهمية علمية ومنهجية كونها تساعد الباحث العلمي على إلقاء الضوء على المشكلة أو الموضوع المطروح للبحث، وتمكنه من معرفة ما توصل إليه غيره من الباحثين في دراساتهم والاستفادة منها للوصول إلى نتائج واطافات جديدة ومختلفة.

1- دراسات في المجتمعات الغربية:

أ- دراسة بولدوين ومن معه (Boldwin etal. 1949)

حاولت هذه الدراسة معرفة أثر معاملة الوالدين في تكيف الأبناء وأساليب هذا التكيف.⁽¹⁾

وقد اعتمد الباحثون على ثلاثة أنماط من المعاملة الوالدية وهي:

- القبول أو النبذ.
 - العقاب أو الإرشاد.
 - الديمقراطية أو التسلط.
- ومن نتائج هذه الدراسة:
- الاطمئنان ينشئ طفل حسن التكيف.
 - تقبل الطفل يعطي تنشئة له أحسن من الطفل الذي يعاني النبذ.
 - أسلوب الإرشاد مع الطفل أفضل من العقاب البدني.
 - الاعتدال في الشدة في معاملة الطفل يرتبط ارتباط موجب بثقته في نفسه في المستقبل.
 - الطفل المسامر مع رعايته أفضل من الذي يستعمل معه الضغط والإكراه.

ب- دراسة ج. ر. باترسن (G.R.Patterson , 1989)⁽¹⁾

أجرى ج. باترسن دراسة حول مصدر السلوك المضاد للمجتمع عند الأطفال، ولقد لاحظ أن العدوانية الزائدة عندهم راجع إلى رد فعل الأولياء على سلوكيات أطفالهم. فالأولياء الذين يظهرون إهمال في التربية وضعف في الاشراف على الأطفال، معرضون لأن يكون عندهم أطفال غير مرتبين، أو لديهم سلوك مضاد للمجتمع.

(1) أحمد هاشمي: علاقة الأنماط السلوكية للطفل بالأنماط التربوية الأسرية، دار قرطبة، الجزائر، 2004، ص24.

(1) Patterson G.R,Deparsysh, B.D.Ramsey E, (1989), A.developemental perspective on anti-social behavior- American psychologist, 44, 329-335.

ويؤثر هذا السلوك المضاد للمجتمع في ميادين أخرى: فينبذ الطفل من أقرانه، ويجد صعوبات مدرسية، وعندما يصبح مراهق قد ينخرط ضمن جماعة منحرفة أو ينحرف وحده.

وهكذا فالنموذج التربوي الذي تتبناه الأسرة يستمر ويمتد عن طريق التفاعلات مع الأقران والنسق المدرسي. وقد توسع باترسن في دراسته وحاول دراسة جوانب أخرى وتقصى الأسباب التي تجعل الأولياء يتبنون سلطة ناقصة وتوصل إلى أن هؤلاء الأولياء أنفسهم تربوا في وسط متسامح ويستعمل نفس استراتيجياتهم، وهم يعيدون مع أبنائهم نفس الأسلوب التربوي الذي عاشوا وتربوا عليه.

ج- دراسة كلارهاالزومونطوندون (J.Kellerhals et Montandon, 1991)⁽²⁾

وهي دراسة حول "أساليب التربية الأسرية" والتي توصل فيها الباحثان كلارهاالزومونطوندون إلى وجود ثلاثة أساليب للتربية الأسرية وهي:

أسلوب المكانة:

يتميز بالأهمية المعطاة لقيم الملائمة مثل الطاعة والامتثال، والضبط القهري للأولياء وأدوار تربية متميزة جدا للأم والأب، ومساحة كبيرة للأولياء والأطفال. وتحفظ كبير أمام المنشئين الخارجين.

الأسلوب الأمومي:

هو يشبه أسلوب المكانة لكنه يعطي الأولوية التربوية للأب (إجرائية) والأم (تعبيرية)، وضعف الانفتاح على الخارج. ويختلف الأسلوب الأمومي عن أسلوب المكانة، في بحث الأولياء عن التقارب مع أطفالهم.

الأسلوب التعاقدية:

هو مناقض تماما لأسلوب المكانة، ويتميز بالأهمية المعطاة للاستقلالية والاعتماد على الدافعية أو على الإغراء كتنبيين للضبط. كما أن الأدوار التربوية للأب والأم أقل تميزا فلا يوجد اختلاف كبير بين دور الأب والأم التربوي، وتكون الأسرة جد منفتحة للتأثيرات الخارجية.

ولقد أظهر التحليل أن الأسلوب التعاقدية هو الأكثر ارتباطا مع تقدير عال للذات عند المراهقين، وتقدير الذات يساعد على التعلم، وله قيمة تنبئية عن الاختيارات المهنية للأطفال في الوسط الشعبي، فمثلا 80% من هؤلاء الأطفال ذوي تقدير ذات مرتفع يختارون مهنا تتطلب دراسات طويلة المدى.

(2) Marie Buru- Bellat, Aguès van Zanten, OP.Cit, P174.

والجدير بالذكر أن هذه الدراسات الأجنبية بالغة الأهمية من حيث دراسة المعاملة الوالدية وأساليب التربية الأسرية التي اعتمدها الباحثون فيها، حيث تشترك مع الدراسة الحالية من خلال أهم الأهداف المتمثلة في التعرف على أهم هذه الأساليب الأسرية ومدى تأثيرها على ظهور السلوك الانحرافي عند الحدث.

2- دراسات في المجتمعات العربية:

أ- الأردن:

دراسة فهمي الغزوي (1992):⁽¹⁾ قام الباحث الأردني فهمي الغزوي بدراسة حول الأسرة الأردنية وجنوح الأحداث، وذلك بهدف التعرف على العلاقة بين الأسرة وجنوح الأحداث ومدى تأثير التنشئة الأسرية وأساليب الوالدين في تربية الأبناء في سلوك هؤلاء الأبناء بالإيجاب أو السلب.

وقد استند هذا الباحث في دراسته على تساؤلات ثلاث هي:

▪ هل تهتم الأسرة برعاية أبنائها حسب مكان الإقامة، مهنة رب الأسرة، والمستوى التعليمي للأب والأم، والدخل الشهري للأسرة؟

▪ هل العلاقات التي تربط الأسرة بعضها ببعض ايجابية أم سلبية حسب الإقامة، ومهنة رب الأسرة والمستوى التعليمي للأب والأم والدخل الشهري للأسرة؟

▪ هل يشعر الأبناء بالاغتراب عن أسرهم حسب مكان الإقامة ومهنة رب الأسرة والمستوى التعليمي للأب والأم والدخل الشهري للأسرة؟

وقد تألف مجتمع الدراسة من جميع الأحداث الموجودين في مركز رعاية الأحداث في مدينة أربد بالأردن، وكان عددهم 36 حدثاً، وقد تشكلت هذه الأعداد نفس عينة الدراسة.

وتوصل الباحث إلى عدة نتائج من خلال دراسته أهمها:

▪ إن أغلبية أفراد عينة الدراسة كانوا يشعرون بعدم اهتمام أسرهم بهم وأن العلاقات الأسرية لدى أسرهم سلبية.

▪ إن غالبية الأحداث الجانحين في محافظة أربد ينحدرون من أسرة فقيرة ذات دخل متدن للغاية، ولا يفي بالحاجات الأساسية لحياة الفرد.

▪ هناك علاقة قوية بين جنوح الأحداث وبين المهن الصغيرة ذات الدخل المنخفضة والمتوسطة.

(1) فهمي الغزوي: الأسرة الأردنية وجنوح الأحداث، بحث مقدم إلى مؤتمر جنوح الأحداث، الجمعية الوطنية للدفاع الاجتماعي، الأردن، عمان، 18-19/11/1992.

ب-سوريا:

❖ دراسة نظيمة زين الدين (1969)⁽¹⁾ وعنوان هذه الدراسة هي " أثر بعض أساليب المعاملة الوالدية في جناح الأحداث في سوريا"، وقد استخدمت الباحثة نوعين من العينة: عينة جانحين تشمل 40 فردا مراهقا وعينة غير جانحين متكونة من 60 فرد مراهق. وأهم ما توصلت إليه من نتائج هو وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الجانحين وغير الجانحين فيما يتعلق بمشاعرهم تجاه أساليب التربية التي تعرضوا لها والمعاملة التي عوملوا بها من قبل الوالدين.

ج-مصر:

دراسة محمد علي حسن (1970)⁽²⁾ عنوان الدراسة "علاقة الوالدين بالطفل وأثرها على جناح الأحداث" وقد استخدم الباحث في بحثه الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: يختلف الجانحون عن غير الجانحين فيما يتعلق بمشاعرهم تجاه علاقة والدهم بهم، إذ تبدو هذه العلاقة علاقة سيئة، مضطربة، غير ناجحة ويسودها الإهمال، والنبذ، وعدم التقبل، والحرمان وغيرها من أساليب التربية الخاطئة.

الفرضية الثانية: يختلف الجانحون عن غير الجانحين فيما يتعلق بمشاعرهم واتجاههم بالنسبة لوالديهم، وكذا في تقديرهم لهم، نتيجة لما خبروه ولما تعرضوا له من أساليب التربية والمعاملة الوالدية.

الفرضية الثالثة: يختلف الجانحون عن غير الجانحين في أكثر من نواحي الشخصية، وكذا في أنماط السلوك السائدة لديهم والصادرة عنهم، وتعتبر مظهرا معيرا عن شخصيتهم وعن الظروف التربوية التي تعرضوا لها خلال حياتهم. وقد استعمل الباحث المنهج الوصفي المقارن، وأخذ في بحثه عينة تجريبية وعينة ضابطة.

العينة التجريبية: عدد أفرادها 50 حدثا جانحا من مؤسسة الزكاة للرعاية الاجتماعية بالمرج.

العينة الضابطة: 50 تلميذ في المرحلة الإعدادية العملية والإعدادية العامة.

وقد توصل في النهاية إلى تحقيق الفرضيات الثلاثة التي وضعها ووصل إلى تأكيدها والبرهان على صحتها.

(1) كامل محمود عويضة: **مشكلات الطفل**، دار الكتب العالمية، بيروت، 1996، ص 138.

(2) جعفر عبد الأمير الياسين: **أثر التفكك العائلي في جناح الأحداث**، دار المعرفة، بيروت، 1981، ص ص 49-51.

وتطرح هذه الدراسات الثلاث العلاقة بين الأسرة وجناح الأحداث في كل من الأردن-سوريا ومصر أي نفس موضوع الدراسة الحالية، الشيء الذي عاد بالفائدة الكبيرة على البحث، حيث أن الاسرة الجزائرية لا تختلف كثيرا عن الأسرة العربية في علاقة الوالدية بالطفل وفي أساليبها التربوية. وعليه فان هذه الدراسات قد أعانت الباحثة وساعدتها في طريقة جمع المعلومات بمختلف الأدوات المنهجية، وبناء الاستمارة وحتى في مناقشة النتائج التي ستتوصل اليها الباحثة.

3- دراسات في المجتمع الجزائري:

أ- دراسة علي مانع (1981)⁽¹⁾

قام الباحث بدراسة ميدانية بعنوان " عوامل جنوح الأحداث في الجزائر " بالجزائر وبالتحديد في ولاية سطيف وقسنطينة بين شهري أوت وديسمبر سنة 1981م. وقد غطت هذه الدراسة ثلاثة مراكز لإعادة التربية بولاية سطيف إضافة إلى 4 مدارس (ابتدائية-متوسطة-ثانوية) ومركز لإعادة التربية بمدينة قسنطينة. أما عينة الدراسة المبحوثة فقد شملت 200 حدث: 100 حدث جانح و10 حدث غير جانح من التلاميذ، مع تماثل المجموعتان في السن والمنطقة السكنية. والدراسة الاستطلاعية فقد شملت العينة على 48 حدث منحرف من مجموع 6 والمدانين والموضوعين بالمراكز.

وقد اختيرت العينة في الدراسة الرئيسية على أساس 100 حدث جانح خطير (18 سنة)، وغير خطير في سن ما بين 12 سنة و18 سنة وقت ارتكاب جرائمهم، واختيروا من أربع مراكز جهوية بالشرق الجزائري (سطيف-قسنطينة) مختصة بعلاج الأحداث الجانحين الذكور، وكان الهدف الرئيسي للدراسة هو معرفة العوامل الرئيسية المرتبطة بالتغير الاجتماعي والتي أدت إلى ارتكاب الجرائم في المناطق الحضرية والريفية.

وقد اعتمد الباحث في دراسته على عدة مراحل أهمها:

❖ معالجة خصائص الأحداث الجانحين وعلاقة ذلك بالجنوح الخفي ثم حلل العوامل الاجتماعية والاقتصادية للجنوح الحضري والريفي، وأخيرا استنتج العوامل الرئيسية العشرة التي وجدت مرتبطة بالجنوح بالجزائر.

(1) علي مانع: عوامل جنوح الأحداث في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002.

وأهم النتائج التي توصل إليها الباحث هي:

- 50% من الأحداث الجانحين الذين قبلوا كانوا أميين.
- 58.3% من الأحداث الجانحين الذين قبلوا كانوا من عائلات ذات عدد كبير من الأفراد (07 أطفال أو أكثر).
- 41% من الجانحين و10% من غير الجانحين ينتمون إلى عائلات فقيرة أو فقيرة جدا.
- 89% من الأحداث الجانحين ذهبوا إلى المدرسة وغادروها بعد مدة قصيرة.
- 8% من الأحداث الجانحين غادروا المدرسة من أجل مساعدة عائلاتهم الفقيرة.
- 42% من الجانحين و7% من غير الجانحين كان لهم أصدقاء جانحون.

ب-دراسة عباس بوفريوة (1987)⁽¹⁾

عنوان الدراسة "الاتجاهات الوالدية وأثرها على انحراف المراهقين في المجتمع الجزائري". وقد حاول الباحث من خلال هذه الدراسة معرفة العوامل المحيطة بالمراهقين "الشباب" والتي تدفعهم إلى الانحراف، والأساليب الناجحة لعلاج ظاهرة الانحراف مع التأكيد على دور الأسرة في ذلك، حيث طرح عدة تساؤلات هي:

- هل توجد علاقة بين الاتجاهات الوالدية لدى المراهقين وبين انحرافهم؟
- هل يختلف إدراك المراهقين للاتجاهات الوالدية باختلاف الجنس؟
- هل يختلف إدراك المراهقين للاتجاهات الوالدية باختلاف المستوى الاجتماعي للأسرة؟
- هل يختلف إدراك المراهقين للاتجاهات الوالدية باختلاف ترتيبهم الأسري؟

وإستخدام الباحث في بحثه المنهج الوصفي التحليلي المقارن مع استعمال نوعين من العينات:

عينة أحداث منحرفين وعددهم 147 منهم 100 ذكور و 47 إناث، تتراوح أعمارهم بين 13 و 18 سنة، وقد جمعهم الباحث من مركزي إعادة التربية بقسنطينة وسطيف. وعينة أحداث غير منحرفين: وعددهم كذلك 147 وبنفس خصائص أفراد العينة المنحرفة، وقد اختيروا من بعض مدارس ومتوسطات وثانويات مدينة قسنطينة وقد توصل الباحث في النهاية إلى استنتاجات مهمة تتمثل فيما يلي:

(1) عباس بوفريوة: الاتجاهات الوالدية وأثرها على انحراف المراهقين في المجتمع الجزائري، رسالة ماجستير (غير منشورة)، قسم علم الاجتماع، قسنطينة، 1987.

- إن إدراك الأفراد غير المنحرفين للاتجاهات الوالدية الديمقراطية أكبر من إدراك المنحرفين لها، وهذا يعني ارتباط الانحراف بانعدام الجو الديمقراطي الأسري.
- هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين إدراك غير المنحرفين وإدراك المنحرفين للاتجاهات الوالدية الديكتاتورية.
- تتباين الاتجاهات الوالدية نحو النبز كما يدركها المراهقون المنحرفون بتباين انتماءاتهم الاجتماعية الاقتصادية خاصة بين ذكور الطبقات المتوسطة والدنيا.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إدراك المنحرفين الذين ينتمون إلى أسر ذات مستوى ثقافي فقير للاتجاهات الوالدية الديمقراطية.

ج-دراسة محي الدين مختار (1995)⁽¹⁾

عنوان الدراسة "مؤسسات التنشئة الاجتماعية دورها وعلاقتها بظاهرة انحراف الأحداث" وقد تمحورت اشكالية الدراسة حول الدور الذي يجب أن يقوم به كل من الآباء والمعلمين داخل المدارس، وكذلك ركزت على الحاجات النفسية والاجتماعية لنمو الشخصية المتكاملة للأبناء في ظل مؤسسات التنشئة الاجتماعية خاصة منها الأسرة والمدرسة.

ومن أهم النتائج التي توصل إليها الباحث ما يلي:

- أن تفكك البناء الداخلي للأسرة أدى إلى وجود خلل وظيفي، أي أن تغير حجم الأسرة وبنائها أدى تخليها عن بعض وظائفها أو التقصير في أدائها، ومنها خاصة ما يتعلق بالجانب الاجتماعي التربوي.
 - هناك ترابط بين ارتفاع نسبة الانحراف عند الأبناء الذكور وبين عدم قيام مؤسسات التنشئة الاجتماعية بالأدوار الاجتماعية الموكلة إليهم.
 - سيادة نوع من الجمود في المحيط المادي الاجتماعي والثقافي في مؤسسات التنشئة الاجتماعية في الجزائر، مما أثر على التنشئة النفسية والاجتماعية للشخصية الجزائرية.
- د-دراسة أحمد الهاشمي(2004)⁽²⁾ وعنوان هذه الدراسة "الأنماط التربوية الأسرية والأنماط السلوكية للطفل"، وقد طرح الباحث عدة تساؤلات هي:

(1) محي الدين مختار: مؤسسات التنشئة الاجتماعية دورها وعلاقتها بظاهرة انحراف الأحداث، رسالة دكتوراه دولة في علم النفس

الاجتماعي، معهد علم الاجتماع، قسنطينة، 1995.

(2) أحمد الهاشمي: المرجع السابق، ص ص16-17.

- هل الأنماط السلوكية للطفل ترتبط بالنمط التربوي الأسري؟
 - هل هناك علاقة بين النمط التربوي الأسري وجنس الطفل؟
 - هل هناك علاقة بين النمط التربوي الأسري والمستوى الدراسي للطفل؟
 - هل هناك علاقة بين النمط التربوي الأسري ومستوى التحصيل الدراسي للطفل؟
- كما وضع عدة فرضيات:

- الفرضية العامة: هناك علاقة بين الأنماط التربوية الأسرية والأنماط السلوكية للطفل.
 - الفرضية الأساسية الأولى: ترتبط بالنمط التربوي الأسري المرن الأنماط السلوكية الايجابية للطفل.
 - الفرضية الأساسية الثانية: ترتبط بالنمط التربوي الأسري المتشدد الأنماط السلوكية السلبية للطفل.
 - الفرضية الأساسية الثالثة: تعتمد الأسرة في تربيتها لأطفالها على النمط التربوي المتشدد مع الذكور وأطفال ذوي التحصيل الضعيف وأطفال السنة السابعة، وتعتمد على النمط المرن مع الإناث وأطفال السنة التاسعة وأطفال ذوي التحصيل القوي.
- وللتحقق من الفرضيات صمم الباحث استبيان ضمنه 3 محاور تخدم فرضياته الأساسية، حيث كان المحور الأول خاص بالأنماط التربوية التي يعتمدها الآباء مع أبنائهم.
- أما المحور الثاني فخص السلوك الشخصي للطفل، والمحور الثالث خصّه بالسلوك الأسري والمدرسي والاجتماعي للطفل.

وتضمن مجتمع الدراسة الأطفال بصفة عامة، أما العينة فضمت التلاميذ الذين هم في المستوى 7 و8 و9 أساسي من الجنسين أخذوا من 9 أكمايات متوزعة على 5 ولايات غربية جزائرية (عين تموشنت، وهران، سيدي بلعباس، تلمسان، سعيدة) وكان عدد أفراد العينة يقدر بـ 370 تلميذاً. ومن النتائج التي توصل إليها الباحث ما يلي:

- السلوك الشخصي السلبي للطفل يرتبط بالنمط التربوي الأسري المتشدد.
- النمط السلوكي الأسري الايجابي للطفل يرتبط بالنمط التربوي الأسري المرن.
- نمط السلوك المدرسي السلبي للطفل يرتبط بالنمط التربوي الأسري المتشدد.
- نمط السلوك المدرسي الايجابي للطفل يرتبط بالنمط التربوي الأسري المرن.
- نمط السلوك الاجتماعي السلبي للطفل يرتبط بالنمط التربوي الأسري المتشدد.
- نمط السلوك الاجتماعي الايجابي للطفل يرتبط بالنمط التربوي الأسري المرن.

▪ هناك ارتباط بين نمط السلوك العام الايجابي والنمط التربوي الأسري المرن.

▪ هناك ارتباط بين نمط السلوك العام السلبي للطفل والنمط التربوي الأسري المتشدد.

وقد شملت هذه الدراسات الجزائرية كل من عوامل جنوح الأحداث في الجزائر، ومختلف الاتجاهات الوالدية وأنماط التربية الأسرية وعلاقتها بالسلوك الانحرافي للطفل بمعنى كل ما يتعلق بالأسرة كمؤسسة للتنشئة الاجتماعية وبالسلوك الانحرافي للحدث الى غاية الجنوح، أي كل أبعاد الدراسة الحالية، مما عاد بالفائدة الكبيرة على البحث خاصة وأنها دراسات جزائرية.

وفي الأخير نستخلص من عرض الدراسات السابقة ونتائجها أن أساليب التربية الأسرية تلعب دورا مهما في تحديد وتوجيه سلوك الحدث، وان السلوك الانحرافي والجنوح عند الحدث ما هو إلا انعكاس لأساليب تربوية أسرية غير سوية خاضت فيها هذه الدراسات السابقة مما ساعد الباحثة على تحديد أهم العوامل والأسباب التي تجعل الأسرة تأثرقويا في ظهور السلوك الانحرافي للحدث من خلال النتائج المتوصل اليها والأدوات المنهجية المستخدمة وكيفية تطبيقها في الميدان.

ثامنا- مفاهيم الدراسة:

تشكل المفاهيم إطارا مرجعيا يقوم عملية البحث الاجتماعي من بدايتها إلى نهايتها. فهي أدوات منهجية تحدد ما يريده الباحث من حيث أبعاد المفهوم وحدوده والبيانات المطلوبة جمعها من الميدان. لذا من واجب الباحث أن يعمل عند صياغته لموضوع البحث على تحديد المفاهيم التي سوف يستعملها، وكلما اتسم هذا التحديد بالدقة والوضوح سهل على القارئ فهم وإدراك المعاني والأفكار التي يقصدها الباحث.

وان الدراسة الحالية قد تضمنت عدة مفاهيم أساسية ينبغي تعريفها إجرائيا وهي:

الأسرة- الانحراف- الأحداث- السلوك الانحرافي للأحداث.

1- الأسرة (Family)

تعرف الأسرة بأنها "جماعة من شخصين أو أكثر تربطهما علاقات: الزواج، أو الدم، أو التبني وتضمهم حياة منزلية واحدة، ويتفاعلون معا كل بحسب دوره ومركزه".⁽¹⁾

وقد عرفها محمود حسن بأنها "تمثل الأسرة صورة التجمع الانساني الأول وهي حماية أولية، بمعنى أنها أساس الإنجاب والتطبيع الاجتماعي للجيل التالي وهي كذلك الأصل الأول لعادات التعاون والتنافس التي ترتبط بإشباع الحاجات من الحب والأمن والمركز الاجتماعي".⁽²⁾

أما كريستانس فيعرف الأسرة "بأنها عبارة عن مجموعة من المكانات والأدوار المكتسبة بالزواج أو الولادة، ويفرق بين الزواج والأسرة من حيث أن الزواج عبارة عن تزواج منظم بين الرجال والنساء، في حين أن الأسرة عبارة عن الزواج مضافا إليه الإنجاب"⁽³⁾

ويعرفها كل من فرانسوا رنغل وإيمانوال بينمان "الأسرة عبارة عن تجمع أفراد بعضهم مع بعض بواسطة القرابة أو الصلة".⁽⁴⁾

التعريف الإجرائي هو: "جماعة بشرية منظمة تتكون من أب وأم أو حتى أحدهما وأبناهما يقيمون معا في مكان واحد ويخضع فيها الأبناء لتوجيه وإشراف الوالدين وإكساب قيم الضبط الاجتماعي".

2- الانحراف (Delinquency)

حسب قاموس Larousse يعني جملة من المخالفات المرتكبة الخارجة عن الإطار الاجتماعي.⁽⁵⁾ ويعرفه محمد عاطف غيث في قاموس علم الاجتماع بأنه: "أسلوب أو سلوك لا يتفق مع توقعات ومعايير السلوك الفردي والعامية والمقررة داخل النسق الاجتماعي، كما يشير هذا المفهوم إلى المواقف التي ينجم عليها سلوكا مستهجنا أو غير مقبول بالدرجة التي تجعله يتخطى حدود التسامح في المجتمع".

وتعرفه سامية جابر بأنه "هو دور يحتاج إلى تعلم من نوع معين وإلى اكتساب مهارات إجرامية ووسائل فنية، كما يحتاج إلى تدريب وتدعيم أي دور اجتماعي آخر وهو ينطوي على اعتماد أو ارتباط معرفي أو أخلاقي وايدولوجي".⁽⁶⁾

(1) إقبال محمد بشير وآخرون: **ديناميكية العلاقات الأسرية**، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، بدون سنة نشر، ص 16.

(2) محمود حسن: **الأسرة ومشكلاتها**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، مصر، 1981، ص 2.

(3) عبد القادر القصير: **الاسرة المتغيرة في مجتمع المدينة العربية**، دار النهضة العربية، بيروت، 1999، ص 36.

(4) RingelFrançois et EmanuelPutran : **Droit de la Famille**, Près versitaire ex Marseille, 1996, P97

(5) Larousse : **dictionnaire de Français**, Maury euro livre, France, 1997, p 112.

(6) سامية جابر: **الانحراف الاجتماعي بين نظرية علم الاجتماع والواقع الاجتماعي**، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1997، ص 187.

وقد عرف التفسير النظري للانحراف تطوراً منذ 1955 م عندما قام "ألبرت كوهين" بنشر كتابه المعنون "الأولاد الجانحون" والذي يعتبر من البدايات الأولى التي أعطت الاهتمام للأشخاص الذين يتخذون من السلوك الانحرافي أسلوباً لحياتهم.

وعرّف كوهين الانحراف بأنه " هو السلوك الذي يعتدي على التوقعات التي يتم الاعتراف بشرعيتها من قبل النظم والمؤسسات الاجتماعية".⁽¹⁾

التعريف الإجرائي هو " ذلك السلوك الذي يخالف المبادئ والمعايير السائدة في المجتمع، والتي تلتزم الجماعة باحترامها".

3- الأحداث:

مرحلة المراهقة هي مرحلة انتقالية ينتقل فيها الحدث من الميلاد إلى غاية بلوغ سن الرشد والنضج الاجتماعي، أي إلى غاية تكامل عناصر الإدراك والرشد لديه، وقد حدد المشرع الجزائري سن الرشد والبلوغ بـ 18 سنة، حيث نصت المادة 2 من قانون حماية الطفل في الجزائر رقم 15-12 على أنه "يقصد في مفهوم هذا القانون بما يأتي:

الطفل: هو كل شخص لم يبلغ الثامنة عشر 18 سنة كاملة..."⁽²⁾

وقد عرّفه محمود أبو زيد في - المعجم في علم الاجتماع والاجتماع القانوني والعقاب- أنه " هو من لم يبلغ سن الرشد بعد، ويختلف سن القاصر باختلاف التشريعات في البلدان المختلفة كما تختلف هذه السن في القانون المدني عن سنه في القانون الجنائي وهذه لها أهميتها من حيث مساءلته جنائياً".⁽³⁾ وستتم في الدراسة الحالية دراسة المنحرفين الأحداث، الذين تم إصدار أمر قضائي بحقهم من قبل قاضي الأحداث على مستوى المحكمة هذا الأمر جعلهم يودعون في إحدى المراكز المتخصصة في إعادة التربية، وهنا في هذه الدراسة مركز عين مليلة -ولاية أم البواقي- وبالباغين سن 12-18 سنة.

4- السلوك الانحرافي للأحداث:

هو انحراف صغير السن أو الحدث عن السلوك السوي وذلك لعامل أو أكثر، وهو كل سلوك يعارض مصلحة الجماعة قد يؤدي بصاحبه إلى المساءلة والمعاقبة.

(1) طارق السيد: **الانحراف الاجتماعي - الأسباب والمعالجة**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2012، ص 13.

(2) نجيمي جمال: قانون حماية الطفل في الجزائر تحليل وتأصيل مادة بمادة، دار هومة، الجزائر، 2016، ص 21.

(3) محمود أبو زيد: **معجم في علم الاجرام والاجتماع القانوني والعقاب**، دار غريب، القاهرة، 2003، ص 428.

وقد عرّف محمد عاطف غيث انحراف الأحداث كما يلي:

"إن عبارة انحراف الأحداث تتضمن في واقع الأمر جوانب قانونية ومعيارية وخلقية، ولعل هذا هو الذي أدى إلى التعدد الهائل في تعريفاتها، لكن مفهومها الأساسي في علم الاجتماع يشير إلى الأفعال الاجتماعية التي يقوم بها الأحداث وينظر إليها على أنها منحرفة أو غير اجتماعية بناء على المعايير الاجتماعية والقانونية السائدة وبشرط أن تكون مكتسبة اجتماعياً".⁽¹⁾

وهناك خلط بين عبارتين في هذا المجال وهي عبارة جنوح الأحداث وكذا عبارة انحراف الأحداث لذا وجب علينا التفرقة بينهما بما يلي:

- إن الانحراف مصطلح اجتماعي بينما الجنوح هو مصطلح قانوني.
- الانحراف متعدد صورته وأنواعه وهو يؤثر على الفرد بينما الجنوح متعدد فيه الجرائم وتصنيفاتها وهي تؤثر على الأمن العام للمجتمع.
- الانحراف سلوك خارج عن المعايير لكنه لا يعاقب عليه القانون إلا إذا بلغ شدة الجنوح ووصل إلى الجريمة التي تمثل خروجاً عن القانون لذا فهي معاقبة قانوناً.
- الانحراف لا يظهر في الإحصاءات الرسمية ولا يمكن حصره بينما الجريمة والجنوح تظهر في إحصاءات المحاكم والمجالس القضائية ويمكن حصرها.
- وعلية فإن الانحراف أوسع نطاقاً من الجنوح، كما أنه شيء نسبي يختلف من مجتمع إلى آخر، وليس كل انحراف جريمة، لكن الجريمة هي انحراف.
- ولما كانت الدراسة الحالية تدرس الأحداث المنحرفين والمتواجدين بالمؤسسة العقابية فإن ذلك يعني أننا ندرس الأحداث الجانحين والمعاقبين قضائياً، وقول انحراف الأحداث أو جنوح الأحداث هو واحد في هذه الدراسة.

التعريف الاجرائي:

إن موضوع الدراسة الحالية هو الأسرة وتأثيرها في سلوك الأحداث المنحرفين وقد تم اختيارنا للأحداث المنحرفين البالغين من العمر من 12-18 سنة والذين تم إصدار أمر قضائي بحقهم يسمح بإيداعهم إحدى المراكز المختصة لإعادة التربية وبالتحديد في عين مليلة بولاية أم البواقي، وذلك سعياً نحو إعادة إدماجهم في المجتمع ثانية بعد تزويدهم بمختلف آليات التوافق النفسي والاجتماعي.

(1) محمد عاطف غيث: قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2006، ص 259.

الفصل الثاني: المعالجة النظرية

تمهيد

أولاً: الاتجاهات النظرية التي تعالج وتفسر الأسرة.

- الاتجاه البنائي الوظيفي.

- الاتجاه التطوري.

- اتجاه الصراع الاجتماعي.

- الاتجاه التفاعلي الرمزي.

ثانياً: الاتجاهات النظرية التي تعالج وتفسر الانحراف.

- النظريات البيولوجية.

- النظريات النفسية.

- النظريات الاجتماعية.

- النظريات التكاملية.

خلاصة.

تمهيد:

تحتل النظرية العلمية مكانة متميزة في أي بحث علمي سواء كان هذا البحث يدخل ضمن الدراسات العلمية أو الاجتماعية.

وتعرف النظرية على أنها " نسق فكري استنباطي منسق حول ظاهرة أو مجموعة من الظواهر المتجانسة يحوي إطار تصوريا ومفاهيم وقضايا نظرية توضح العلاقات بين الواقع وتنظيمها بطريقة دالة وذات معنى، كما أنها ذات بعد إمبريقي بمعنى اعتمادها على الواقع ومعطياته، وذات توجيه تنبؤي يساعد على تفهم مستقبل الظاهرة ولو من خلال تعميمات احتمالية.⁽¹⁾

والنظرية في علم الاجتماع تعبر تعبيرا واضحا وشاملا عن موضوع علم الاجتماع وتحمل في نفس الوقت طابعه الذي يميزه عن غيره من العلوم الانسانية التي تشغل بجانب أو أكثر من جوانب الحياة الانسانية.

وما يهمننا في دراستنا هاته والمعنونة بـ"الاسرة وتأثيرها في سلوك الأحداث المنحرفين" هو التراث النظري في مجال الاسرة والانحراف.

وعليه حاولنا تصنيف أبرز النظريات التي تعالج وتفسر الاسرة من جهة وأبرز النظريات التي تفسر الانحراف او السلوك الانحرافي من جهة أخرى.

(1) أبو جادوا صالح محمد على: سيكولوجية التنشئة الاجتماعية، دار الصفاء للنشر والطباعة والتوزيع، الأردن، 2002، ص 43.

أولاً-الاتجاهات النظرية التي تعالج وتفسر الأسرة:

يكاد يجمع أغلب الباحثين على اعتبار أن الأسرة هي الخلية الأساسية في بناء الحياة الاجتماعية، وهي الوحدة التي يستمد منها المجتمع وجوده، إلا أن التغيرات التي طرأت على المجتمع المعاصر قد جعلت من الأسرة موضوع جدل للمفكرين والباحثين الاجتماعيين، فتعذر عليهم تعريفها تعريفاً دقيقاً وإدراك حدودها وصورتها تبعاً للتغيرات التي طرأت عليها عبر الزمن. لذا لا بد عند تفسيرها من اللجوء إلى النظريات التي تؤكد المظهر الديناميكي للأسرة، ومن ثم تصلح كأساس لصياغة الخصائص الهامة للتغيرات الأسرية. ومنذ أواسط القرن التاسع عشر خطت الدراسات في علم اجتماع الأسرة خطوات واسعة، ووضعت عدة نظريات مفسرة للأسرة سواء من وجهة نظر علم الاجتماع أو من وجهة نظر الأنثروبولوجيا، أهم هذه الاتجاهات هي:

- الاتجاه البنائي الوظيفي.
- الاتجاه التطوري - التتموي-
- اتجاه الصراع الاجتماعي.
- الاتجاه التفاعلي الرمزي.

1. الاتجاه البنائي الوظيفي:

تعتبر البنائية الوظيفية من أهم الاتجاهات النظرية في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا، وأكثرها انتشاراً خاصة في الدراسات المتعلقة بالأسرة.

وتقوم هذه النظرية بتفسير وتحليل البناء الاجتماعي وكذا تبرز الطريقة التي تتربط بواسطتها أجزاء هذا البناء مع بعضها البعض عن طريق التفاعل والتساند الوظيفي وذلك من أجل بقاء هذا البناء واستمراره كلاً. (1)

وقد ساد هذا الاتجاه بشكل طاغي في علم الاجتماع إبان العقد السادس من هذا القرن وصب اهتمامه على دراسة آثار ارتباط كل جزء من النسق - الكيان الاجتماعي - بباقي أجزائه المكونة له وينطوي على دراسة المستويات الآتية: المستوى الفردي الذي سلط الضوء على نمو شخصية الفرد، والمستوى المؤسسي الذي كشف النقاب عن كيفية قيام الأسرة بمهامها والمستوى المجتمعي الذي أوضح أهمية النسق الاجتماعي. (2)

(1) السعيد عواشرية: الأسرة الجزائرية..... إلى أين؟، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 12، جامعة باتنة، 2005، ص 117.

(2) معن خليل العمر: علم اجتماع الأسرة، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، 2000، ص 34.

حيث يعتمد الاتجاه البنائي الوظيفي في دراسته للأنساق الاجتماعية على ثلاث مسلمات هي: (1)

1. أن كل مجتمع ينظر إليه على أنه كل: أي نسق موحد.

2. أن كل جزء في النسق يتأثر بالأجزاء الأخرى، لذلك فإن التغيير في أحد الأجزاء من شأنه أن

يحدث تغييرات في الأجزاء الأخرى.

3. النسق في حالة من التوازن الدينامي المستمر، لذلك فإن التغيير يحدث في حدود.

ومن هنا نرى أن النسق الاجتماعي هو محور اهتمام الاتجاه البنائي الوظيفي، بما يتضمنه ذلك

النسق من عمليات تجرى بين أجزائه أو مكوناته المختلفة.

ويرى "تالكوت بارسونز" وهو أبرز ممثلي النظرية البنائية الوظيفية أن التوازن بمثابة الطبيعة المركزية

للأسرة، فالأسرة تعمل على ترسيخ وضع متوازن ومنسجم كتعويض عن التأثيرات والتوترات الخارجية، بمعنى

أن بارسونز يرى أن الاستقرار في بنية الأسرة هو المهمة الرئيسية للزوج والزوجة بالإضافة إلى مهمة نقل

القيم والقواعد المقبولة للأبناء. (2)

وعليه فالنظرية البنائية الوظيفية تمكننا من التفرقة بين المؤسسة والنظام الاجتماعي، المجتمع والفرد،

الوظيفة والدور من فهم الطبيعة الزوجية للأسرة، تلك التي تحافظ على بناء المجتمع وتبلي مطالب الأفراد.

ويرى "بارسونز" الذي طور هذه الفكرة، كجزء منظرية نظام اجتماعي كبير أن يدرج كل شكل من

أشكال المجتمع داخل خطة نظرية شاملة، ومعالجة الأسرة على أنها البناء الذي يربط خبرات الفرد في أدواره

بالأجزاء الأخرى للنظام الاجتماعي، فعلى سبيل المثال يرتبط دور الأب كعائل للأسرة بالاقتصاد. (3)

وقد حل ميردوك الأسرة بنائياً ووظيفياً، من خلال القواعد الأساسية المحددة لطبيعة البناء الأسري

والتي تشمل على عدة قواعد. (4)

1. قاعدة الزواج والتي يتحدد بموجبها النمط البنائي للزواج.

2. قاعدة النسب أو النمط البنائي، الذي يتحدد بموجب أقارب الشخص.

3. قاعدة الإقامة والتي تشمل عملية الاختيار لمكان الإقامة من قبل الزوجين.

(1) سامية مصطفى الخشاب: النظرية الاجتماعية ودراسة الأسرة، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، 2007، ص33.

(2) محمد أحمد بيومي، عفاف عبد العليم: علم الاجتماع العائلي - دراسة التغيرات في الأسرة العربية، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2003، ص70.

(3) غنيم السيد رشاد وآخرون: دراسات في علم الاجتماع العائلي، ط1، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2008، ص227.

(4) سامية مصطفى الخشاب: المرجع السابق، ص46.

4. نسق من المصطلحات ومفاهيم القرابة في وصف من يرتبط بهم الفرد بعلاقات قرابية معينة كعلاقات الأصل الواحد أو ارتباطات الزواج أو المصاهرة.

وينظر أصحاب الاتجاه البنائي الوظيفي إلى الأسرة باعتبارها جزء من كيان المجتمع وهي نسق مكون من أجزاء يرتبط بعضها ببعض مما ينجم عنه التفاعل والعلاقات المتبادلة ويؤدي كل جزء وظيفته في النسق الأسري، ويركز هذا الاتجاه على العلاقة بين الأسرة والأنساق الاجتماعية الأخرى إضافة إلى تركيزه على كيفية تأسيس الأسرة لأبنائها وتلقينهم أدوارهم الاجتماعية.

وأهم الوظائف التي تقوم الأسرة عادة بأدائها هي: (1)

1. **الإنجاب** - إن استمرار المجتمع يكون عن طريق تجديد أعضائه وتزويده باستمرار بأعضاء جدد، ففي مسح لمعهد (جالوب) كان هناك 45% من أفراد العينة يرون أن الأسر بدون أطفال يحتمل أن يكونوا غير منجزين، كذلك 64% من العينة يشعرون بأن من ليس لديهم أطفال يعانون من الوحدة والاكتئاب.

2. **التنشئة الاجتماعية**: يحتاج الأطفال إلى الرعاية والتوجيه بتلقينهم طرق وأنماط الثقافة حتى لا تندثر وتتلاشى وتتعرض للانحلال وبالتالي تفكك المجتمع، وإن الأسرة هي من تقوم بنقل هذه الثقافة، فهي وسيط بين الفرد والمجتمع في عملية التنشئة الاجتماعية.

3. **تعيين المكانة**: يولد في المجتمع دائما جيل جديد من الأطفال، يجب تحديد مكانتهم في البناء الاجتماعي وهو ما يطلق عليه علماء الاجتماع اسم المكانة المكتسبة.

4. **الرعاية والحماية والدعم المعنوي**: يحتاج الإنسان منذ الميلاد إلى الحماية والتغذية والكساء والتعليم والمسكن حتى سن البلوغ، وقد تستمر الأسرة في توفير كل ذلك إلى غاية سن متقدمة بل إلى مدى الحياة خاصة في مجتمعنا العربي المسلم.

5. **تنظيم السلوك الجنسي**: إن الزواج هو أصلح نظام لتنظيم السلوك الجنسي، وحتى 70% من مجتمعات العالم التي تسمح بشكل ما من الحرية الجنسية فإنها لا توافق على إنجاب الأطفال خارج نطاق الزواج، وهذا لحماية الأطفال وحقوقهم.

(1) علي عبد الرزاق شلبي، محمد أحمد بيومي، سامية جابر، سعد إسماعيل: **علم الاجتماع العام**، دار المعرفة الجامعية، 2001، ص 182.

وإن أصحاب الاتجاه الوظيفي يوجهون أنظارنا نحو متطلبات الحياة الاجتماعية ونحو الترتيبات البنائية التي بواسطتها تحقق هذه المتطلبات.

نقد الاتجاه البنائي الوظيفي:

إن أصحاب الاتجاه الوظيفي يركزون على الوظائف التقليدية للأسرة المشار إليها سابقاً، إلا أن هذه الوظائف والمهام اقتصرت في واقع الأسرة العربية، ومن بينها الأسرة الجزائرية في الوظيفة الاقتصادية ورعاية الأبناء إن لم تكن الوظيفة الأخيرة قد تحولت إلى مؤسسات اجتماعية أخرى مثل دور الحضانة، دور الترفيه، المدرسة، جماعة الرفاق... إلخ.

فبالأسرة على العموم قد فقدت أهم أدوارها ووظائفها التي جاء بها الاتجاه البنائي الوظيفي.

كما أنه قد أخذ على هذا الاتجاه العديد من الانتقادات خاصة من قبل منظور الصراع الاجتماعي، حيث احتجت "هارتمان 1981" على الاتجاه الوظيفي الذي يفترض وحدة المصالح وسط أفراد الأسرة والذي يركز على دور الأسرة كوحدة متماسكة ويقلل من شأن الصراعات واختلافات المصالح بين أفرادها. (1)

إلا أنه بالرغم من كل هذه الانتقادات الموجهة للاتجاه البنائي الوظيفي إلا أنه يرجع له الفضل في دراسة السلوك الأسري في محيط إسهاماته في بقاء النسق الأسري.

ونحن في هذه الدراسة نهدف إلى الكشف عن هذا السلوك الأسري ومدى تأثيره في انحراف الأحداث وأساليب التنشئة الأسرية ومعاملة الوالدين للأبناء ومدى علاقة ذلك وتأثيره في سلوكهم الانحرافي.

2. الاتجاه التطوري-التموي:

ظهر هذا الاتجاه في العقد الثالث من القرن التاسع عشر واستمر حتى بدايات القرن العشرين، وهو يقول إن الأسرة خلية اجتماعية مهمتها إنماء الطفل وتنظيم اقتصاد المنزل، وهذه الوظائف تتم خلال مراحل تطورية تمر بها الأسرة بدءاً بمرحلة زواج الخطيبين وانتهاء بوفاة أحدهما أو كلاهما. (2)

وتعد النظرية التطورية من أهم النظريات الاجتماعية التي اهتمت بموضوع الأسرة، إذ يرى أصحابها بأن الدور الأساسي لهم هو الكشف عن الأشكال الأصلية للتنظيم الاجتماعي بما فيها الأسرة، وربط هذه الأشكال بالحاضر.

(1) السعيد عواشيرية: المرجع السابق، ص 118.

(2) معن خليل العمر: علم اجتماع الأسرة، المرجع السابق، ص 39.

وتمر الأسرة وفقا لهذا الاتجاه بحركة دائرية من النشأة والنمو والاضمحلال، ومن الالتحام إلى الانشطار حيث اقترح عالم الاجتماع الأمريكي " بتر سوروكن " وزميليه " زمرمان وجابلن " سنة 1931م أربع مراحل رأوا بأنها تمثل دورة حياة الأسرة Family life cycle وهي: (1)

1. مرحلة زوجين ينشآن وجودا اقتصاديا مستقلا.

2. مرحلة زوجين مع طفل أو أكثر.

3. مرحلة زوجين مع طفل أو أكثر يعولون أنفسهم.

4. مرحلة زوجين تقدم بهما السن.

وقد تطورت ابتداء من عام 1960م فكرة دورة حياة الأسرة بشكل أفضل، وقد استخدمها كل من "جليك" و "دوفال" و " رودجرز " كأداة بحث. فقد حاول "جليك" في تحليله للحالة الزوجية في الولايات المتحدة أن يوضح مضمون التغيرات التي تتعرض لها الأسرة بتحركها خلال المراحل المختلفة.

ويلاحظ أن النظرية التطورية تشارك النظرية البنائية الوظيفية في فكرتها الأساسية في أن هناك متطلبات معينة توصف بأنها جوهرية لا بد أن تتوافر من أجل وجود الأسرة وبقائها، واستمرارها، وان التغير في أي جزء من أجزاء النسق يؤدي إلى تغير في أجزاء النسق الأخرى. (2)

والميزة التي تنفرد بها هذه النظرية هو التمسك ببعد الزمن من خلال استخدام مفاهيم معينة منها " تسلسل الأدوار"، وقد اصطدمت النظريات التطورية القديمة بعقبات رئيسية هي: (3)

1. الافتراض بأن نمو المجتمعات الإنسانية وبالتالي نسق الأسرة سيسير في خط مستقيم أي أن التغيير يأخذ اتجاها واحدا يظل يتابع حركته دائما إلى أعلى أو إلى النقصم.

2. عدم استطاعتها تحديد أو إيجاد الدليل الملائم للمراحل الرئيسية في النمو العالمي والعوامل المختلفة التي أدت إلى التحول من مرحلة إلى أخرى.

3. ان المادة العلمية والبيانات الأنثروبولوجية المستمدة من المجتمعات البدائية المعاصرة كانت غير ملائمة لتوضيح المنظور التطوري.

(1) سناء الخولي: الأسرة الحياة العائلية، دار النهضة العربية، بيروت، 1984، ص ص 158-159.

(2) عبد القادر القصير: المرجع السابق، ص 61.

(3) محمد يسري إبراهيم دعيبس: الأسرة في التراث الديني والاجتماعي، دار المعارف، مصر، 1995، ص 113.

وقد عملت ايفلين ميلز (1957) على وضع مراحل تطور الأسرة شمل ثمانية مراحل تطويرية حسب شكل دائري سمته دورة حياة الأسرة، هذه المراحل شملت أغلب الظروف والشروط التي تمر بها الأسرة لإشباع حاجاتها الاجتماعية والثقافية ولتواجه بها التغيرات المرحلية وتتطور بها إلى المرحلة الموالية.

هذه المراحل الثمانية التي حددها ايفلين ميلز لدورة حياة الأسرة هي فيما يلي:

المرحلة الأولى/ والتي تبدأ بزواج الخطيبين وتنتهي قبل ميلاد الطفل الأول.

أي منذ الزواج إلى غاية حمل الزوجة وتتميز هذه المرحلة بظهور الوظائف الأساسية والجديدة للأسرة مثل امتلاك الزوجين لمنزل خاص ودور كل منهما في هذا المنزل ومسؤوليته بالإضافة إلى العلاقة العاطفية والفكرية وعلاقة كل منهما بأهل وأقارب الآخر ومسؤوليتهما أثناء الحمل.

المرحلة الثانية/ تبدأ منذ ميلاد الطفل الأول وتنتهي بعد سنتين ونصف.

وهنا يبدأ الزوجين بممارسة أدوار جديدة كدور الأب ودور الأم والتهيؤ لاستقبال عضو ثالث بالأسرة وهو الطفل وتصبح حياة الأسرة معقدة ومتشابكة وتصبح للأُم مهمة الاهتمام بالزوج والطفل وبالبيت والأب يصبح دوره الاهتمام بالأم والطفل وإشباع حاجتهما الأساسية.

المرحلة الثالثة/ تبدأ من سن الطفل الأول البالغ سنتين ونصف عند بلوغه ست سنوات.

وهنا يبدأ دور الطفل في الظهور كالتحكم في استخدام المراض وتنظيم أوقات النوم والطعام وكيفية اللعب والتعامل مع أقرانه والاستماع لكلام الوالدين... وغيرها من مستلزمات يواجهها هذا الطفل.

المرحلة الرابعة/ تبدأ منذ بلوغ الطفل الأول لسن الست سنوات إلى غاية بلوغه ثلاثة عشرة سنة (أي مباشرة قبل سن المراهقة).

وهنا يواجه الطفل مهامًا ومسؤوليات جديدة سواء في الأسرة أو في المدرسة أو مع أقرانه حيث تمنح له بعض من الحرية من قبل والديه وتصبح له شخصية مستقلة نوعًا ما، ويصبح الوالدين يشاركانه في بعض الأمور بأخذ رأيه مثلًا.

المرحلة الخامسة/ تبدأ من مرحلة المراهقة (أي سن الثلاثة عشرة سنة) إلى غاية بلوغه سن العشرين. وهنا يكتشف الطفل علاقات جديدة سواء مع زملائه أو مع الجنس الآخر بتكوين علاقة عاطفية وذلك بعد اكتساب ثقة بنفسه وبعد دعم مادي من والديه، بأخذه لمصروف خاص يشعره بالثقة واتكال على نفسه أكثر.

المرحلة السادسة/ تبدأ بمغادرة الابن الأول للأسرة وتنتهي بمغادرة الأخير لها.

وهنا يلتحق المراهق بالعالم الخارجي بعيداً عن الأسرة سواء للدراسة أو العمل أو الزواج أي يستقل عنهما ولكن عادة ما يستفيد من مساعدة الوالدين لكي لا تكون بينهما مسافة اجتماعية كبيرة ويبقى الرباط الأسري قائم ومستمر .

المرحلة السابعة/ وتبدأ من مرحلة العش الفارغ إلى غاية تقاعد الزوجين .

وهنا يستقبل الزوجين الدور الجديد وهو دور الجد والجدة. حيث تبدأ هذه المرحلة بغياب الأبناء وقلة المسؤوليات واتساع وقت الفراغ.

المرحلة الثامنة/ تبدأ بتقدم عمر الزوجين إلى غاية وفاة أحدهما أو كلاهما .

وهي المرحلة الأخيرة التي تتمثل في سن الشيخوخة وما يتبعهما من أمراض مزمنة إلى غاية وفاة أحد الزوجين ومحاولة الآخر التكيف بعده أو وفاة كلاهما .

نقد الاتجاه التطوري (التنموي):

يعاب على هذا الاتجاه أنه يفتقر إلى الأدلة اليقينية التي تثبت صحة وجود المراحل التطورية، وخاصة المراحل المبكرة، كما أنه حدد ثمانية مراحل تمر بها حياة الأسرة من تأسيسها إلى غاية موت أحد الشريكين أو كليهما، وصور لنا جزئيات حياة الأسرة النووية الغربية إلا أنه اكتفى بذلك ولم يعطينا تطور حياة الأسرة الممتدة في المجتمعات التقليدية العربية واعتمد فقط على المعيشة والملاحظة للأسرة الأمريكية دون أي مقارنة بينها وبين باقي المجتمعات.

3. اتجاه الصراع الاجتماعي Conflict Theory

ظهرت هذه النظرية بشكل واضح في أواخر الستينات من هذا القرن، وكان لها القبول في تفسير التغيرات التي أصابت الأسرة، حيث تميزت بالتأكيد على الطبيعة الديناميكية للحياة الأسرية، لكنها تعتبر العوامل الخارجية بمثابة القوى المحركة للتغيير، أما الظروف الاقتصادية المتغيرة وتحول الأبنية الاجتماعية وروابط القوى الجديدة في المجتمع فهي تعد من أهم العوامل في التغيير الأسري.

وان الفكرة الأساسية في هذه النظرية هي ان الحياة الاجتماعية بشكلها العام تتميز بتضارب المصالح الفردية والتغيرات ما هي إلا النتيجة الحتمية لهذه الصراعات التي تدمر التوازن وتؤدي بذلك إلى خلافات قوية. والأسرة عبارة عن صورة مصغرة للصراع في المجتمع.

وترجع نظرية الصراع الاجتماعي التغيرات التي حدثت في الأسرة إلى ثلاث عوامل: (1)

(1) محمد أحمد بيومي، عفاف عبد العليم: المرجع السابق، ص65.

1. التحولات الاجتماعية الكبرى: حيث انعكس على الأسرة ووظائفها، فروابط السلطة المتغيرة والأنماط الجديدة لتوزيع المنتجات والحركات الاجتماعية الكبيرة يمكنها أن تغير معالم الأسرة ووظيفتها.
2. التحضر الإجباري والهجرة من الريف إلى الحضر إلى حدوث تغيرات هامة في حياة الكثير من الأسر، وبنائها ووظائفها فلقد استلزم التصنيع وجود قوة عاملة وهذا بدوره أدى إلى هجرة أعداد هائلة من العمالة غير المهرة وخاصة غير المرتبطين بأرضهم من سكان الريف إلى المصانع الجديدة والإقامة في ظروف معيشية مختلفة كما كانوا عليه، حيث لم تجد نسبة كبيرة منهم مساكن قريبة من مواقع العمل وهذا ما أدى إلى ضياع الوقت للوصول للمصانع مكان عملهم، وبالتالي انكماش الوقت المخصص للحياة الأسرية.
3. الزيادة الحادة في النشاط الاقتصادي الذي تزاوله النساء المتزوجات، حيث دفعت الضرورة الاقتصادية النساء المتزوجات إلى القوى العاملة، مما جعلهن يوزعون اهتماماتهن ووقتهن بين الأسرة والعمل.

وهكذا فإن نظرية الصراع تقدم نموذجاً يشرح نتائج التحولات الاجتماعية الكبرى، ويتمثل في أن:

- أ-روابط السلطة المتغيرة.
- ب-الأنماط الجديدة لتوزيع المنتجات.
- ج-الحركات الاجتماعية الكبرى.

ويمكن ملاحظة هذه التحولات بوضوح في بلاد أوروبا الشرقية حيث حققت الأحزاب الشيوعية تحولا أساسيا في الروابط الاقتصادية والاجتماعية، وإلغاء الملكية الفردية لوسائل الإنتاج والخدمات في وحدات كبيرة تغير الوضع الاجتماعي للغالبية العظمى من أفراد المجتمع، حيث أصبح الأشخاص الذين كانوا أصحاب أعمال كمن يزرع في أرضه أو يعمل في متجره، نجدهم قد أصبحوا عمالا أجراء، كما أن الأسرة لم تعد وحدة إنتاج كما كانت من قبل، وكل هذا قد أثر بالتأكيد على الأزواج وحياتهم الأسرية.⁽¹⁾

إن هذا الاتجاه لا ينظر الى الصراعات والخلافات الأسرية على أنها تعبر عن سلبيات تهدد كيان لأفراد الأسرة التي لا تتفق في أهدافها مع معايير المجتمع الموروثة التي تؤدي بالتالي إلى ايقاع النزاع مهما تم التحكم فيه أو إبعاده فإنه سيبرز على سطح حياة الأسرة في نهاية المطاف.

(1) درية السيد حافظ: علم الاجتماع بين الواقع والنظرية، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2012، ص284.

وقد ركزت جيت سيرري في عرضها لهذه النظرية على المصادر الأساسية للصراع داخل الأسرة وأرجعت ذلك إلى أن المصادر النفسية والنادرة كالمال والثروة والسلطة الأسرية وممارسة الأدوار الرئيسية ومنافسة أعضاء الأسرة في الحصول على أهداف ذاتية تمثل مصادر رئيسية لوقوع النزاع والصراع داخل الأسرة، فيبدأ الصراع باستخدام الألفاظ والعبارات الجارحة والسيئة ثم يتطور إلى استعمال القوة الجسدية وقد يصل إلى استخدام أدوات جارحة أو حتى قاتلة.

وتضيف جيت بأنه "طالما لم يكن الزواج اختياريا ولم يخضع ميلاد الطفل لاختياره أو أن ولادته كانت في أسرة لا يرغب فيها ولم يأخذ برأيه في اختيار اسمه أو دينه وأن سلم النفوذ والسلطة المتباين بين الآباء والأبناء كلها تعمل كمصادر إضافية لوقوع الصراع داخل الأسرة"⁽¹⁾

نقد اتجاه الصراع الاجتماعي:

ما يؤخذ على اتجاه الصراع الاجتماعي هو أنه يجعل الأسرة تعيش في تناحر وصراع وهي بذلك تفقد الكثير من خصائصها مثل: التكافل، الحب، الاطمئنان، التفاعل الايجابي بين أفرادها والتكامل بينهم، فمما لا شك فيه أن أي وسط يسوده الصراع تكون العلاقات فيه متوترة وتغلب عليها طابع المصلحة الخاصة، وهو ما يضعف هذا الاتجاه، فالصراع شيء طبيعي ولكن عندما يكون صراعا ايجابيا يبرهن على صلابه بنيان الأسرة وليس على تفككها حيث أن تفكك الأسرة وانحلالها بسبب أي تناحرات أو صراعات يؤدي غالبا إلى ضياع الأبناء وانحرافهم.

كما أن الأخذ بكلام جيت سيرري هو التطرف الى حد ما في طرحها لاختيارات الطفل ليوم ميلاده واسمه وطائفته الدينية، إذ لا توجد أسرة في تاريخ المجتمعات أخذت بذلك، لذا يعتبر مطلبها مخالفا للواقع.

4. الاتجاه التفاعلي الرمزي: نظرية الدور Symbolic Interaction Theory

تعتبر النظرية التفاعلية الرمزية من أكثر الاتجاهات استخداما في مجال علم الاجتماع الأسري خلال العشرين سنة الماضية، لأن صغر حجم الأسرة قد مكن من إجراء بحوث متعلقة وبكثرة على عمليات التفاعل داخل الأسرة ويركز أصحاب هذا الاتجاه على العمليات الداخلية للأسرة مثل التنشئة الاجتماعية والعلاقات الأسرية. وقد تفرعت هذه النظرية إلى اتجاهين هما:

- التفاعلية الرمزية التي تهتم بالأشخاص داخل الأسرة مثل العلاقات بين الزوج والزوجة والوالدين وأبنائهما.

(1) معن خليل العمر: علم اجتماع الأسرة، المرجع السابق، ص 46.

• والسلوكية الاجتماعية التي تدرس السلوك من خلال المواقف التي يعتبر السلوك استجابة لها. وعليه فان التفاعلية الرمزية تركز على التفاعل في حد ذاته وكذا على الأدوار داخل الأسرة. وتعتبر دراسات " روس Rose" و" ستيكير Styker" في الستينات من أحدث الدراسات في هذا المجال، فقد قاما بتنظيم وتعديل القضايا والفروض الأساسية لهذا الاتجاه والتي وضعتها "ميد" في الثلاثيات، حيث حددا فروض هذا الاتجاه كالآتي: (1)

1. ان الفرد كما يعيش في بيئة فيزيقية، فهو يعيش أيضا في محيط رمزي تحركه الرموز التي يكتسبها من خلال تفاعله مع الآخرين، وخصوصا أعضاء الأسرة.
2. ان الفرد له القدرة ليتعلم عددا هائلا من المعاني والقيم من خلال الاتصال الرمزي، وذلك عن طريق الدخول في تفاعل مع أفراد آخرين.
3. يمكن أن تظهر الرموز في موافق المثيرات الاجتماعية ككيانات منعزلة أو متشابكة.
4. التفكير هو عملية رمزية، والتي بواسطتها يمكن تفحص الحلول الرمزية الممكنة والافعال المستقبلية.
5. التفاعل لا يمكن فهمه كليا بواسطة الملاحظة الخارجية وإنما يجب أن ينظر إلى محتوى هذا التفاعل.
6. الفرد هو فاعل وملتق للفعل، أي هو مثير ومستجيب.
7. الفرد يجب أن يدرس في المستوى الخاص به، فالتفاعلية الرمزية ترى أن دراسة وتفسير سلوك الكائن الانساني لا يمكن أن تستند إلى تفسيرات خاصة بسلوك كائنات أخرى.
8. الوحدة الأساسية للملاحظة في هذا الاتجاه هي التفاعل، فمن عملية التفاعل انبثق كل من الفرد والمجتمع.
9. يمتلك الطفل طاقات كامنة في نفسه تمكنه من النمو اجتماعيا.
10. يتعلق الفرض الأخير بالعلاقات المتداخلة التي تربط بين الأجزاء وبين الكل:
 - أ- تعكس العلاقات شيئا أكبر من مجرد مجموعة من الأفراد وضعته.
 - ب- أي تأثير على أحد أعضاء العلاقة دائما يؤثر على سلوك الآخرين.

(1) سامية مصطفى الخشاب: المرجع السابق، ص53.

ومن هاته الفروض نستنتج أن أعضاء الأسرة يؤثرون ويتأثرون عن طريق الرموز والاتصال Communication، وإن الحياة الاجتماعية داخل الأسرة تكون في عملية تبادل وتداخل للسلوك أكثر منها في حالة من التوازن.

فمن خلال تفاعل الفرد مع الآخرين، وما يحمله تصرفاتهم واستجاباتهم لسلوكه كاحترام والتقدير، وتفسيره لهذه التصرفات والاستجابات، فإنه يكون صورة لذاته، أي أن الآخرين مرآة يرى فيها نفسه. ويؤكد ذلك جورج ميد عالم النفس الاجتماعي الأمريكي الذي يرى أن الذات تظهر وتتمو لدى الفرد نتيجة نمو قدرته على التفاعل مع الآخرين، في مجتمعه عبر التواصل الرمزي واللغة ويقول: "أرى نفسي كما يراني الآخرون، وخلال التفاعل الاجتماعي أقوم بتفسير اشارات الآخر وتعابير وجهه واحاسيسه لأفهم نفسي" (1)

وبهذا تركز هذه النظرية على أهمية التواصل الرمزي واللغة في عمليات التفاعل الاجتماعي وتكوين مفهوم الذات لدى الطفل. وقد تفرع عن هذه النظرية اتجاه آخر يسمى بالسلوكية الاجتماعية والتي تدرس السلوك من خلال المواقف التي يعتبر السلوك الإنساني استجابة لها ويعتبر بوسارد من أهم المهتمين بدراسات الأسرة في هذا المجال " فقد وضع تصنيفا لمواقف الأسرة سواء فيما يتعلق بالعلاقة الداخلية بما يتضمن الحجم وتنظيم النشاط أو العلاقة الخارجية بما يتضمن المكانة الاجتماعية". (2)

وقد تعرضت التفاعلية الرمزية كباقي النظريات لانتقادات عديدة أهمها:

- غموض كثير من المفاهيم، وعدم دقتها.
- تجاهلها للعوامل النفسية مثل: الدوافع، والعواطف.
- عدم قدرتها على تفسير النفوذ، والصراع، والتغير. (3)

كما يؤخذ عليها أنها تدعو إلى أن التفاعل بين بني الإنسان يتم عن طريق استخدام الرموز وتفسيرها وهذا غير صحيح، فلا يمكن للأفراد التعامل عن طريق الرموز، كما أنها تركز على التفاعل في حد ذاته، بينما تركز السلوكية الاجتماعية على النظر إلى الأسرة كموقف اجتماعي يؤثر في السلوك. لكن التفسير الصحيح لتطور الأسرة وتغيرها يقتضي الأخذ بالنظرة الشاملة لكل هذه الاتجاهات.

(1) عمر أحمد همشري: التنشئة الاجتماعية للطفل، ط1، دار الطباعة والنشر والتوزيع، 2003، ص78.

(2) ليلي مكاك: عمل المرأة وأثره على الاستقرار الأسري بالمجتمع الجزائري - أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة، 2016، ص149.

(3) أحمد سالم الأحمر: علم اجتماع الأسرة بين التنظير والواقع المتغير، ط1، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، 2004، ص80.

ثانيا-النماذج النظرية التي تعالج وتفسر الانحراف:

الانحراف ظاهرة متعددة الأسباب والعوامل، وقد اختلف العلماء في تحديد معالمها وحدودها لاختلاف مقاربتهم وتوجهاتهم وأدوات بحثهم.

فعلماء الاجتماع يعتمدون على الظروف المحيطة بالفرد والتي تدفعه الى الانحراف كالأسرة والفقر والصراعات الثقافية والطبقية بين أفراد المجتمع.

وعلماء النفس يركزون اهتمامهم على شخصية المنحرف ونفسيته ومدى إدراكه بما يفعل وما يطمح إليه. أما الوضعيون أصحاب المدرسة الوضعية الايطالية فهم يقدمون تفسيراً بيولوجياً للانحراف يقوم بتحليل المظاهر البيولوجية لجسم الإنسان ومدى علاقة هذه المظاهر بسلوك الإنسان نفسه. وبناء على ما تقدم فإنه يمكن تقسيم النظريات التي تفسر الانحراف الى أربعة نظريات هي:

- النظريات البيولوجية.
- النظريات النفسية.
- النظريات الاجتماعية.
- النظريات التكاملية.

1 . النظريات البيولوجية:

ان مصطلح البيولوجيا Biology يقصد به دراسة الحياة باعتبارها شكلاً خاصاً لحركة المادة، للوصول إلى قوانين نمو الطبيعة الحية، والأشكال المتعددة لتنظيمات الحياة، وكذلك النمو البنائي، والوظيفي والتطوري، والفردية، والعلاقات المتبادلة بينها وبين البيئة.⁽¹⁾

وقد أسس هذه المدرسة الوضعية الطبيب الإيطالي سيزار لومبروزو، وكانت بمثابة رد فعل ضد المدرسة الكلاسيكية التي ادعت ان الناس متميزون بالعقلانية، وتمتعون بالإرادة الحرة وأن هذه الحرية هي أساس الأفعال الانسانية.⁽²⁾ وقد حاولت هذه المدرسة كشف العلاقة بين صفات الفرد البيولوجية والسلوك الاجرامي.

(1) محمد عاطف غيث: المرجع السابق، ص36.

(2) فتحة كرشوش: ظاهرة انحراف الأحداث في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص61.

وتمخض عن هذه النظرية عدة نظريات علمية مثل: النظرية الفيزيولوجية، والنظرية المورفولوجية، ونظرية الوراثة، ونظرية التكوين الجيلي. (1)

علماء المدرسة الوضعية الإيطالية:

1- سيزار لمبروزو (1835-1909) Cesare Lombroso

يعتبر لمبروزو مؤسس المدرسة الوضعية، كأن أستاذ للطب الشرعي والعقلي بجامعة "بافيا" الإيطالية، وطبيباً شرعياً بالجيش الإيطالي، قام ببحوث وتجارب كثيرة ضمنها كتابه "الرجل المجرم" L'umodelinquente الذي صدر عام 1876. وفيه لخص نظريته عن تميز المجرم عضوياً ونفسياً عن باقي الأفراد، حيث وضع صفات مميزة للشخص المنحرف بالميلاد على حد زعمه، من هذه الصفات: (2)

1. اختلاف حجم وشكل الرأس عن النمط الشائع في السلالة والمنطقة التي ينتمي إليها المجرم.
2. عدم انتظام وتشابه نصفي الوجه.
3. كبر زائد في أبعاد الفك وعظمتي الوجنتين.
4. تشوهات في العينين.
5. كبر زائد أو صغر غير عادي في حجم الأذنين، أو بروزهما من الرأس بشكل يماثل أدنى الشمبانزي.
6. التواء الأنف أو اعوجاجه أو انقطاعه أو مشابهته للمنقار، أو وجود بروز فيه.
7. امتلاء الشفتين وضخامتهما وبروزهما.
8. امتلاء الوجنتين وبروزهما كما في بعض الحيوانات.
9. ذقن طويلة أو قصيرة أو مفرطحة كتلك التي عند القرود.
10. غزارة في شعر الرأس والجسم.
11. طول مفرط في الذراعين.
12. وجود أصابع زائدة في اليدين أو القدمين.
13. عيوب في التجويف الصدري.

(1) محمد سند العكيلة: اضطرابات الوسط الأسري وعلاقتها بجنوح الأحداث، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص121.

(2) عدلي السمري: السلوك الإجرامي-النظريات، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص60.

14. شذوذ في تركيب الأسنان.

15. كثرة الوشم على أجسام المجرمين.

واستمر هذا الاعتقاد إلى أن جاء شارلز جورنج Charles Goring عالم الإجرام الانجليزي وقدم أدلة تعكس مدلول هذه النظرية، ففي سنة 1919م قام بدراسة مقارنة على أكثر من ثلاثة آلاف من المحكوم عليهم في سجون إنجلترا، وعدد من غير المجرمين لقياس تلك الصفات التي ذكرها لومبروزو كصفات مميزة للمجرمين، وتوصل في النهاية إلى أن هذه الصفات الجسدية المنحطة توجد بين طلاب جامعة كامبردج وأكسفورد، كما توجد بين المجرمين، وباقي المواطنين الخاضعين للقانون، ومن ثم فليس هناك صفات خاصة تميز بين المجرمين عن غير المجرمين. (1)

يمكن القول مما سبق أن النظرية البيولوجية قد تساهم في معرفة السلوك الاجرامي للفرد، لما للغدد والسمات المميزة والصفات الشاذة من أثر في تحديد سلوك الفرد، ما يجعله منحرفا ومجرما، لكن ذلك لا يكون بالضرورة، فقد يكون فردا ومواطنا صالحا بالرغم من قبح وجهه أو صفاته الشاذة والمميزة. لذا لا يمكن الأخذ بالجانب البيولوجي في تحديد السلوك المنحرف بشكل قاطع، حيث أنه هناك عدة جوانب أخرى تساهم في تحديد سلوك الفرد وطبيعة شخصيته.

2- انريكو فيري (1856-1929) Enrico Ferri

"انريكو فيري" هو تلميذ لـ "لومبروزو"، وكان أستاذا للقانون الجنائي بجامعة تورينو ويشكل الثلاثة مع "جارو فالو" و "لومبروزو" مثلث المدرسة الوضعية في الإجرام.

وقد واصل "فيري" أبحاث "لومبروزو" وأجرى دراساته على 300 مجنون و700 مجرم، و711 جندي، ووصل إلى أن الأساس الطبيعي للجريمة لا ينبع فقط من الذات الداخلية للفرد، بل يرجع إلى عوامل خارجية خاصة بالبيئة الاجتماعية المحيطة بالمجرم. (2)

حيث أن الانتقادات التي وجهت إلى لومبروزو دفعت بـ "فيري" وأيضا "جارو فالو" إلى الأخذ بالنظرة الاجتماعية للإجرام في عين الاعتبار.

وقد نشر "فيري" في سنة 1881 كتاب بعنوان "آفاق جديدة في القانون والإجرام الجزائي" ثم في سنة 1892 غير عنوان هذا الكتاب ليصبح اسمه "علم الاجتماع الجنائي".

(1) رمضان السيد: التأهيل الاجتماعي للأحداث المنحرفين، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2011، ص 56.

(2) عدلي السمري: المرجع السابق، ص 63.

ويميز "فييري" بين خمسة أنواع من المجرمين: (1)

- المجرم بالفطرة: وهو يشبه النوع الأول الذي تحدث عنه لومبروزو
- المجرم المستلب: ويقصد به المجنون (الذهني).
- المجرم بالاعتیاد: أي أن المحيط هو الذي يوجهه إلى الانحراف.
- المجرم بالمناسبة.
- المجرم بالعاطفة.

3- رفايل جارو فالو (1851-1934). Raffaele Garofalo

جارو فالو هو الآخر تلميذ ل لومبروزو، وكان قاضيا وأستاذا للقانون الجنائي بجامعة نابلي وهو صاحب مفهومين متضادين " الجنحة الطبيعية" و " الجنحة الوضعية" التي ذكرتا في كتابه الصادر سنة 1885 باللغة الإيطالية باسم "علم الاجرام" والذي أعاد طبعه عام 1888 باللغة الفرنسية. ويصنف جارو فالو الجرائم إلى أربعة فئات: جرائم ضد الرحمة والشفقة، وجرائم ضد الأخلاق والقانون، وجرائم عنف وجرائم جنسية واستنادا لذلك هو يعتبر المجرمين أربعة أنواع:

- مجرمون بلا رحمة ولا شفقة.
- مجرمون عنيفون وعديمو التحكم في الذات.
- لصوص عديمو الأخلاق والمبادئ.
- ومخرفون جنسيون. (2)

ويرى جارو فالو أن هؤلاء المجرمين (بلا رحمة ولا شفقة، وعديمي الأخلاق والمبادئ، والمنحرفون جنسيا أو الشواذ جنسيا) هم مجردون من أي إحساس أخلاقي، ولا يجدي معهم الإصلاح والعلاج، ومن ثم فالموت فقط يعتبر بمثابة العقاب التأثري الفعال بالنسبة لهم.

وأما عن مجرمي العنف فينبغي إبعادهم عن المجتمع يعزلهم في مستعمرات عقابية خاصة بإصلاحهم وعلاجهم. (3)

وعبر جارو فالو عن عدم ثقته في المناهج الحديثة المتعلقة بمعالجة المجرمين كاستعمال أسلوب إصلاح أو إرشاد المجرمين ذلك يكون نتائجها تكون محدودة، كما اعتبر العقوبة هي الأخرى غير كافية

(1) بوفولة بوخميس: الأسرة ودورها في انتشار الجريمة، المكتب الجامعي الحديث، الجزائر، 2013، ص 88.

(2) نفس المرجع، ص 89.

(3) رمضان السيد: التأهيل الاجتماعي للأحداث المنحرفين، المرجع السابق، ص 60.

بإصلاح المجرم نظراً لأنه لا يمتلك من عناصر الندم والتوبة، ووصف **جاروفالو** المجرم بأنه غير واع كما هو مقصود بمفهوم العدالة الاجتماعية أو الجنائية. (1)

مما سبق فإن أنصار المدرسة الوضعية يرجعون أسباب الجريمة إلى عوامل داخلية " تكوين عضوي ونفسي" كما نادى بذلك " **لمبروزو**" وعوامل خارجية " مادية وبيئية" كما نادى بذلك كل من " **فيرى وجاروفالو**" مع الاختلاف فيما بينهم عن تغليب عوامل عن أخرى.

■ النظرية الفيزيولوجية:

لقد ركز أتباع هذه النظرية والتي تتبع بالأساس للنظرية البيولوجية دراساتهم وأبحاثهم على أجزاء الجسم الداخلية كالجهاز التنفسي، والهضمي، والبولي، والتناسلي والغدد والشرابين والدورة الدموية من أجل معرفة فيما إذا كان فشل أو قصور أحد هذه الأجهزة يؤثر على تشكيل السلوك الإجرامي أو الجنوح. ونتيجة لهذه الدراسات والأبحاث نشأ فرع الفيزيولوجيا الجنائية (Criminal Physiology) وهو أحد فروع علم الاجرام، ويهتم هذا العلم بمعرفة العلاقة بين السلوك الجانح أو المنحرف من جهة وبين التشوهات الجسمية والأمراض والغدد الصماء والجنس والمستوى العقلي من جهة أخرى. (2)

حيث يفترض الباحثين أن بعض الاضطرابات الفيزيولوجية التي توجد لدى بعض الناس كزيادة إفرازات الغدد الصماء أو نقصانها، أو الاضطراب في عمليات التمثيل الغذائي Metabolism من شأنها أن تؤدي إلى السلوك الإجرامي أو الجنوح. فالعلاقة بين مثل هذه الاضطرابات الفيزيولوجية والسلوك الإجرامي علاقة ذات اتجاه واحد، يتجه مسارها بمقتضى قاعدة السبب والنتيجة، أي أن انعدام التوازن في العمليات الفيزيولوجية لدى الفرد يؤدي إلى إفساد دوافعه وسلوكه، وبالتالي انحرافه وجنوحه. (3)

1. الغدد الصماء (Endocrine Glands)

الغدد الصماء هي أعضاء في داخل جسم الإنسان تفرز هرمونات، تصب مباشرة في الدم، وهي: الغدة الدرقية، والنخامية والأدرينالين والتناسلية والصنوبرية والغدد جارات الدرقية كل هذه تسمى بالغدد الصماء. (4)

(1) سامية جابر: **الانحراف والمجتمع**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1994، ص90.

(2) محمد سند العكايلة: المرجع السابق، ص123.

(3) محمد شحاته ربيع، وجمعة سيد يوسف، ومعتز سيد عبد الله: **علم النفس الجنائي**، غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة،

1994، ص91.

(4) Robert.H.Williams, (Editor) **Text Books of endocrinology**.W.B. Sanders, company philadelphia, 1974, P1030.

وتلعب زيادة إفرازات الغدد الدرقية ينتج عنه تأخر عام في النمو الجسمي والعقلي، مما ينتج عنه فرد ضعيف عقليا وكذلك إن الإفراط في إفراز هذه الغدة له صلة وثيقة بجرائم العنف والدم، فهو يؤدي إلى حالة من الاضطراب والقلق والتوتر الانفعالي. (1)

وعليه فإن أصحاب هذه النظرية يرون أن اضطراب وظائف الغدد الصماء يؤدي أحيانا إلى انحرافات عقلية خطيرة، كما يؤدي إلى خلل في مختلف جوانب شخصية الفرد وانفعاله وسلوكه، ومن ثم يعرضه للانزلاق في الانحراف والاجرام. (2)

2. مدى ارتباط الجريمة بالنوع والسن:

إن الرجل يختلف عن المرأة من حيث الخصائص الفيزيولوجية، حيث أن القوة الجسدية لدى الرجل تفوق قوة المرأة، لذا فأغلب جرائم السرقة، والسطو، والجرائم التي تعتمد على العنف مرتكبوها رجال أو ذكور. وعليه عامل الجنس يلعب دورا هاما في عدد الجرائم ونوعيتها وإذا كان اجرام الرجال يفوق بكثير إجرام النساء كذلك مردة للظروف الاجتماعية والبيئية والعوامل الاقتصادية والثقافية والتقاليد التي تسود مجتمعنا أو أي مجتمع معين. والنساء من الناحية البيولوجية أقل قوة عضلية من الرجل كما أنهن أقل احتكاكا من الرجال بالمحيط الخارجي خاصة في بعض الدول (الدول الاسلامية).

إضافة الى أن جرائم المرأة ترتكب عادة خفية ولا يتم افتضاح أمرها أو إبلاغ السلطات عليها مثل الاجهاض، سرقات المنازل فهي تحل وديا دون الإبلاغ عنها خاصة لو تعلقت بالأهل وذوي القربى. كما أن للسن دور هام في ارتفاع معدلات الجنوح، لذا يؤكد الباحثين ان السلوك الجاني يبدأ مع سن الطفولة، وتتبع دائرته خلال مرحلة المراهقة، ثم يتناقص في أواخر عمر الانسان خلال مرحلة الكهولة والشيوخة، وتفسير ذلك هو أن المراهق المنحرف يتبع أهواه ويتمرد على السلطة الوالدية، وينخرط في صفوف المنحرفين وذلك ما يدفع به إلى الجنوح والانحراف. (3)

3-العوامل العقلية:

إن الأمراض العقلية التي قد تصيب الأحداث والتي يمكن أن تؤدي بهم إلى الانحراف متعددة، وتتشابك أحيانا مع غيرها من الأمراض العضوية والنفسية.

(1) حسين عبد الحميد أحمد رشوان: الجريمة في علم الاجتماع الجنائي، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 1995، ص 121.

(2) محمد شحاته ربيع، ومن معه: نفس المرجع، ص 91.

(3) محمد سند العكايلة: المرجع السابق، ص 124.

فالضعف العقلي غالبا ما يتصف صاحبه بالتقلب النفسي والانفعالي مما يساهم في فشل الفرد في حياته المهنية أو المدرسية فيصبح أكثر تعرضا للانحراف.
من هذه الأمراض:

- مرض البارانوا -Paranoia- أي جنون العقائد الوهمية أو هذيان التفسير، ومن مظاهره عدم اشتراك الحدث مع زملائه في اللعب، وشعوره بعدم الثقة والاطمئنان والاكتئاب والأناثية.
وهذا المرض عادة يصيب الانسان بعد سن المراهقة والحادثة ومن أعراضه ان المصاب تسيطر عليه أفكار معينة ومعتقدات خاطئة حيث يستحيل عليه التخلص منها. وهو لا يعزل عن الواقع بل يظل محتفظا بذاكرته ومكونات شخصيته ولا يخضع للهلاوس البصرية أو السمعية، بل كل ما هناك أنه يعيش بمعتقدات خاطئة يفسر على أساسها كل الواقع الذي يعيشه.(1)
- مرض انفصام الشخصية (الفصام العقلي Schizophrenia) هو اضطراب عقلي شديد ومزمن يؤثر على سلوك وتفكير المصاب وإدراكه. وعادة ما يكون هذا المرض مصحوب بهذيان أو هلاوس سمعية أو بصرية فيتخيل المصاب به سماع أصوات أو رؤية أشياء أو أشخاص لا وجود لها في الواقع، أو يتخيل أن هناك من يضطهده أو يتتبعه.
ومن مظاهره ندرة الكلام والصفة الخيالية للتفكير والاضطراب في التفكير والسلوك الشيء الذي يدفع صاحبه الى ارتكاب أفعال تتسم بعدم التفكير والتربص ضد من يعتقد أنه يضطهده أو يتآمر عليه نظرا لإيمانه بمعتقدات وهمية ومن أخطر حالات الشيزوفرينيا صور انفصام الشخصية حين يعايش المريض شخصيتان من حيث الواقع ولا يتذكر أفعال أحدهما حينما يتقصد الأخرى.(2)
- ومرض الصرع يظهر عادة في شكل صورة تعاقب نوبات تشنجية يفقد خلالها المريض الوعي الكامل وينتابه تصلب في عضلات الجسم، وقد تقصر النوبة في صورة الصرعية وتسمى حينئذ بالنوبة الصغرى، وقد تطول فتسمى بالنوبة الكبرى، وقد لا يصاحب الصرع أي نوبات تشنجية وإنما تظهر الأعراض في صورة هوس حاد فيصاب المريض باضطراب في الوعي والشعور وصعوبة في التفكير والادراك، ويكون عرضة لشرود الذهن والميل العدوانى، وسهولة الانقياد وحدة الطبع والأناثية المفرطة والهذيان ورؤية أشياء لا وجود لها في الواقع أو سماع أصوات كاذبة وضعف القدرة على

(1) محمد البينا: الأمراض العقلية والنفسية، ط1، غزة، 2006، ص 61.

(2) محمد حسن غانم: الاضطرابات النفسية والسلوكية، ط1، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2006، ص 51.

التحكم في العاطفة أو الميول الغريزية، وقد يصاب المريض بحالة المشي أثناء النوم، فيندفع لارتكاب سلوكيات انحرافية كانتهاك ملك الغير وهتك العرض وحتى الشروع في القتل، وعادة لا يتذكر المريض ارتكابه لهاته الأفعال بعد إفاقتة من النوبة الصرعية.¹

النظرية المورفولوجية:

المورفولوجيا Morphology هي علم الأحياء أو علم دراسة الشكل يهتم بدراسة شكل الكائنات الحية أو أحد أعضائها من ناحية المظهر الخارجي والتكوين الخلوي: نوع الخلايا ومكوناتها وأنواع النسيج الموجودة في هذه الأحياء. وفي أغلب الأحوال تتضمن المورفولوجيا دراسة الأشياء والحية، فهي تشمل موضوعات مثل علم الخلية (دراسة بنية الخلية) وعلم الأنسجة (دراسة بنية النسيج) وعلم التشريح (دراسة بنية الكائن الحي كله) وفي علم طبقات الأرض (الجيولوجيا) تختص المورفولوجيا بدراسة الشكل الخارجي للصخور. فكلمة Morph تعني شكل أو مقطع، وفي علم المورفولوجيا يتم دراسة شكل الشيء أو البنية، ويستخدم أيضا هذا المصطلح في النبات والحيوان وفي الطب.

أما في اللغة فهو يسمى علم الصرف (الكلمات ودلالية التركيب).²

أما في علم الاجتماع فكلمة المورفولوجيا تعني بنية الكائنات الحية أو شكلها أو صورتها العضوية بمعنى العناصر الخارجية كالمظهر والشكل والملاح والخصائص. واستنادا لذلك فان هذه النظرية تبني أفكارها ومبادئها على أساس البناء الجسمي للإنسان، فكل فرد يتصرف ويسلك سلوكا مختلفا عن الآخر وذلك بحسب بنيته الجسمية والبيولوجية.

فتحول الاهتمام من دراسة السلوك الاجرامي الى دراسة الشخص المجرم وتكوينه، حتى يتم التوصل إلى مجموعة فروض تستند إلى النظرية المورفولوجية، وقد استخدمت هذه النظرية الأساليب الاحصائية في مناهجها في البحث من أجل إكمال الإطار العام لهذه النظرية.

ومن أهم أنصار هذا الاتجاه العالم " آرسنت هوتون " وهو عالم أمريكي يعمل كأستاذ الأنثروبولوجيا بجامعة هارفارد، الذي يقول أن سبب الجريمة والانحراف هو الدونية البيولوجية الموروثة التي يتصف بها المجرم، وان العوامل الاجتماعية لا تشكل السلوك الجانح مالم تقترن بالسمات الفيزيولوجية.⁽³⁾

¹ عبد الله حامد: دوافع السلوك الاجرامي، جامعة الخرطوم، 2013، ص 25.

² <http://www.marefa.org.2010.09.26>

⁽³⁾ محمد سند العكايلة: المرجع السابق، ص 128.

وقد استنتج "هوتون" من خلال إجرائه لأبحاث في كتابه "المجرم الأمريكي" سنة 1939. أن المجرمين يتميزون عن غير المجرمين بضعف جسدي أو عقلي ناجم عن الوراثة هذا الضعف يقلل من مدى صلاحية صاحبه للتكيف مع البيئة التي يعيش فيها، ويدفعه حال توافر ظروف أخرى إلى السلوك الاجرامي.

نظرية الوراثة:

ويقصد بها انتقال خصائص معينة من الاصول الى الفروع في اللحظة التي يتكون فيها الجنين، أي اتحاد تلك الصفات التي تنتقل من الآباء والأجداد إلى الذرية عبر ما يعرف باسم ناقلات الوراثة أو الجينات، وهي وحدات الفعل الوراثي، وهي التي تكمن في الكروموزومات حيث يحتوي كل كروموزوم على العديد من الجينات، وتوجد هذه الكروموزومات في شكل أزواج جزء (النصف) من هذه الأزواج يأتي من الأب والآخر من الأم. (1)

ويؤمن أصحاب هذه النظرية بأن الانسان يكتسب الصفات الأخلاقية، والاتجاهات الاجتماعية، والميل نحو الجريمة أو الجنوح، أي أن المجرم يرث الإجرام عن والديه، وبنفس الطريقة يورثه لأبنائه، وكذلك الحال فإن الأبناء يورثونه لأبنائهم. (2)

وفي بحث أثر الوراثة على ظاهرة الاجرام والانحراف هناك ثلاث طرق شائعة هي: فحص شجرة العائلة، دراسة التوائم، البحث الاحصائي للأسرة. (3)

1- فحص شجرة العائلة.

وتتناول الأبحاث والدراسات التي أجريت على بعض العائلات التي شاع بين أفرادها الإجرام وحالات الانحلال الخلقي ومن بين هذه الأسر أسرة **ماكس جوك Max Juke**، وقد قام بدراسة حالة هذه الأسرة **دوكديل Dugdale** ونشرها في كتابه **The Jukes** سنة 1877م في نيويورك، وكانت زوجة **ماكس Max** لصة، وقد عاش في أوائل القرن الثامن عشر، وتتبع ثلاثة أجيال تسلسل فيها التناسل في هذه الأسرة تبين أنها

(1) نصر الدين جابر: **السلوك الانحرافي والاجرامي**، مخبر التطبيقات النفسية والتربوية، جامعة منتوري، دار الهدى، قسنطينة، دون سنة نشر، ص136.

(2) محمد سند العكيلة: المرجع السابق، ص123.

(3) نصر الدين جابر: نفس المرجع، ص137.

أنتجت 76 مجرم و42 متسول و128 مومسا و91 ولدا غير شرعي و131 من البلهاء والمصابين بالزهري والأمراض العقلية، و46 من العقيمين تناسليا. (1)

وأهم ما يؤخذ على هذه الوسيلة هو إغفالها لدور وأهمية الظروف البيئية، لأن كل طفل في العائلة موضع الدراسة كان معرضا لتأثيرات اجتماعية بقدر ما كان معرضا لتأثير الوراثة.

2- دراسة التوائم.

تعد دراسة التوائم المتماثلة وغير المتماثلة من أبرز الدراسات التي حاولت التعرف على مدى التشابه في السلوك بين أفراد التوائم الواحد، حيث جرت عدة أبحاث أولها دراسة قام بها العالم الألماني " لانج Lange " والذي درس ثلاثين زوجا من التوائم الذكور البالغين، منها 13 زوج من التوائم المتماثلة (أي التي تتكون من بويضة واحدة ملقحة) و17 زوج من التوائم الغير متماثلة (وهي التي تتكون من بويضتين منفصلتين ملقحتين). (2)

وكان هدف لانج هو معرفة ما إذا كان التوافق على الجريمة يتوافر لدى التوائم المتماثلة أكبر من توافره لدى التوائم الغير متماثلة، وتوصل في النهاية إلى أن نسبة التشابه في السلوك الاجرامي كبيرة بالنسبة للتوائم المتماثلة حيث بلغت 77%، بينما لم تتجاوز نسبة التشابه في التوائم غير المتماثلة عن 12%. وخلص إلى أن تشابه التوائم المتماثلة أكبر منه لدى التوائم غير المتماثلة ب 6.4%. وإن هذا الجدول يعرض أهم دراسات التوائم التي قام بها العلماء:

(1) علي محمد جعفر: حماية الأحداث المنحرفين للقانون والمعرضين لخطر الانحراف، دراسة مقارنة، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2004، ص36.

(2) عدلي السمري: المرجع السابق، ص74.

الجدول رقم (01): يبين دراسات التوائم

توائم غير متماثلة		توائم متماثلة		العلماء
تشابه	اختلاف	تشابه	اختلاف	
2	15	10	3	لانج Lange 1929
.	5	4	.	لا غراس Lagras 1932
5	23	25	12	رازنوف Rasaneff 1934
23	20	20	12	كرانتس Krantz 1939
7	12	11	7	ستمفل Stanpffi 1936
37	75	70	34	المجموع
%33	%67	%67,3	%32,7	النسبة

لكن من أهم الانتقادات التي وجهت لهذه الدراسات ما يلي:

- عدم الدقة إذ أنه من الصعب تحديد ما إذا كان التوائم متماثلة أو غير متماثلة.
- وكذلك أن عدد الحالات التي أجريت عليها الأبحاث محدودة وقليلة نسبياً، وحتى ضمن هذه الحالات فالنتائج غير متماثلة مائة بالمائة، ولا يمكن الاعتماد عليها لا ثبات الرابطة والعلاقة بين الوراثة والجريمة.⁽¹⁾

3- الطريقة الإحصائية:

وقد استخدم العلماء هذه الطريقة لمعرفة مدى التشابه بين الجرائم التي يرتكبها الآباء والأبناء والإخوة للتأكد من صحة القول بتوارث الاستعداد الاجرامي.⁽²⁾

فتناول هذه الوسيلة مجموعة من المجرمين ثم يجري البحث لدى أسلافهم أو أقربائهم عن وجود ميل إجرامي لديهم أو وجود ظواهر غير عادية تتوافر فيهم.

ومن بين هذه الدراسات الدراسة التي قام بها الباحث Stumpel على 195 مجرم عائد و165 مجرم لأول مرة، وقد انتهى الى أن عدد المجرمين فيما يتعلق بإخوة المجرمين العائدين تصل إلى 27%، أما إخوة المجرمين الغير عائدين (لأول مرة) تصل إلى 10,8%.

(1) علي محمد جعفر: المرجع السابق، ص39.

(2) محمد سند العكايلة: المرجع السابق، ص131.

كما يرى **جورنغ Gornig** أن التشابه في السلوك الاجرامي بين الآباء والأبناء يرجع إلى عامل الوراثة، وإن هذا التشابه تبلغ نسبته 60%، كما أن الاستعداد الاجرامي يُورث كما تورث الصفات الأخرى المادية والعقلية. (1)

وقد أخذ على هذه الوسيلة قصورها وعدم كفايتها للجزم بأن الوراثة وحدها تؤدي إلى إجرام الفروع.

نظرية التكوين الجبلي أو البناء الجسمي:

تبني نظرية التكوين الجبلي آرائها وأفكارها على أساس دراسة الانسان كوحدة جسمية نفسية، وان سلوك الانسان يقوم وينتج عن تكوينه الجبلي المتمثل في الخصائص الفيزيولوجية والمورفولوجية والنفسية، والتي تأثرت بعوامل الوراثة والولادة. (2)

ويعتبر العالم **أرنست كريتشمر** وهو طبيب عقل ألماني (1888 - 1964) أحد أنصار هذه النظرية، وهو أول من وضع ما يعرف بـ " التتميط البيولوجي " أي الدراسة العلمية للعلاقة الممكنة بين بنية الجسم والسلوك النفسي للشخص.

تبني علماء الاجرام التتميط البيولوجي الذي وضعه **كريتشمر** والذي يصنف الأشخاص إلى 4 أنماط هي: (3)

- **النمط النحيف:** يكون بأطراف طويلة وجسم نحيف له طبع منطو، ليس اجتماعي، يرى العلماء ان أصحاب هذا النمط مهيناً لإجرام مبكر وخطير.
- **النمط البدين والقصير:** يمتاز بجسم ورأس عريضين وأطراف قصيرة، أصحابه متفتحون واجتماعيون قليلا ما نجد الجموح بالنسبة لهم.
- **النمط الرياضي:** يمتاز بعضلات قوية ومزاج ثقيل، أصحابه مهيوون لإجرام في مختلف الأعمار.
- **النمط عسير النمو:** يعاني أصحابه من اضطرابات في الغدد الصماء وفي النمو ويقترف أصحابه جرائم وجنح جنسية.

(1) علي محمد جعفر: المرجع السابق، ص 37.

(2) محمد عارف: **الجريمة في المجتمع**، ط2، مكتبة الأنجلو-المصرية، القاهرة، 1981، ص 135.

(3) بوفولة بوخميس: **الأسرة ودورها في انتشار الجريمة**، المرجع السابق، ص 90-91.

-الانتقادات الموجهة للنظريات البيولوجية-

ان النظريات التكوينية والأنثروبولوجية والفيزيولوجية والبيولوجية، كلها تتطوي تحت لواء ما يعرف بالمدرسة البيولوجية أو المدرسة الوضعية وكلها تفسر الجريمة والانحراف بتشخيص بعض الملامح المورفولوجية والفيزيولوجية والتكوينية التي يتميز بها المنحرف دون سواه من الأشخاص غير المنحرفين. ولقد قدم الوضعيون تفسيرا بيولوجيا للانحراف وأهمهم لومبروزوفيري وجاروفالو.... وغيرهم، حيث اجتهدوا في البحث عن العلاقة بين الحتمية البيولوجية والسلوك الإجرامي والانحراف بدراسة الوراثة وشجرة العائلة والتوائم... وغير ذلك، غير أن هذه النظريات لم تعتمد على المنهج العلمي السليم، وهو الذي جعل نتائجها غير قابلة للتعميم.

وهناك من قال بأن الوراثة لا تعني انتقال كافة الخصائص من الأصول إلى الفروع، بل تعني انتقال الإمكانات التي يمكن أن ينشأ عنها الاستعداد الإجرامي، كما أن الوراثة تتأثر بالبيئة وتتفاعل معها، وبذلك فقد تضعف البيئة من تأثير العوامل الداخلية أو تستبعده أو تدعمه، ولأن الجريمة مفهوم اجتماعي، لا يمكن لنا القول بوراثنة الجريمة بشكل مطلق، ومهما كان دور الوراثة فإنه يخضع للتأثيرات والخبرات الاجتماعية.

(1)

كما أن لومبروزو قد ركز جهوده على فئة معينة من الأشخاص ليسوا بالكثرة التي يمكن الاستخلاص منها قانون أو علم يطبق على كافة الحالات الإجرامية، بالإضافة إلى تركيزه على الجانب العضوي والمبالغة فيه كعامل للسلوك الإجرامي، وإهماله وإنكاره لتأثير العوامل الأخرى.

كما أخذ على النظرية الوضعية والبيولوجية إنكارها وعدم اعترافها بالضمانات والحريات الفردية لاعتبار المجرم هو بالميلاد أو بالعادة والقطرة وهذا يتعارض مع أهم مبادئ السياسة الجنائية الحديثة والتي تقوم على مبدأ الشرعية الذي مفاده " لا جريمة ولا عقوبة أو تدابير أمن بغير قانون " حسب ما تنص عليه المادة الأولى من قانون العقوبات الجزائري.(2)

وهذا ما أكدته الدستور الجزائري في المادة 46 بقوله: " لا إدانة إلا بمقتضى قانون صادر قبل ارتكاب الفعل المجرم".(3)

(1) علي محمد جعفر: المرجع السابق، ص42.

(2) قانون العقوبات: دار بلقيس، الجزائر، 2019-2020، ص 6.

(3) وزارة العدل: دستور 28 نوفمبر 1996، الديوان الوطني للأشغال التربوية، الجزائر، 1998، ص18.

2. النظريات النفسية Psychological Théories

يرجع المحللون النفسيون وعلماء النفس تفسير الجريمة والانحراف إلى العوامل النفسية والاضطرابات العاطفية لأن مكونات شخصية الفرد الداخلية هي التي تدفعه للإقدام على أي سلوك أكان هذا السلوك منحرفاً أو سوياً.

نظريات التحليل النفسي:

لقد سعى أصحاب هذه النظريات في بداية القرن التاسع عشر للاهتمام بتفاعل العوامل الاجتماعية البيئية مع عوامل الوراثة، لأن هذا التفاعل هو الذي يكشف الدوافع النفسية التي تحرك أي سلوك عن طريق التحليل النفسي لشخصية الفرد.

وربطت هذه النظريات بين مكونات الشخصية والانحراف، حيث تعتقد أن السلوك الانساني يسير على مجموعة من العمليات اللاشعورية، أي حالة من الصراع اللاشعوري المستمر، إضافة إلى أهمية مرحلة الطفولة المبكرة من حيث إشباع الحاجات الأساسية.⁽¹⁾

وإن أهم نظريات التحليل النفسي أو النظريات التحليلية في الانحراف هي:

1-نظرية سيجموند فرويد أو نظرية الإحساس بالذنب:

يعتبر سيجموند فرويد (1856-1939) مؤسس وعميد مدرسة التحليل النفسي والتي تسعى لمعرفة مصدر المشكلة أو المرض النفسي من خلال دراسة اللاشعور لأي شخص كان.

ويقسم فرويد الشخصية الإنسانية إلى ثلاثة أقسام⁽²⁾

1. **الهو:** وتشمل الغرائز الفطرية والشهوات، وتسعى هذه الذات لإشباع جميع رغبات وشهوات

الانسان بأي وسيلة كانت.والطفل عندما يولد يكون مزوداً بهذه الغرائز الفطرية ولا يسعى في

هذه المرحلة العمرية من حياته إلا لإشباع غرائزه حتى يتخلص من آلامه، لذا فإنه يعيش لذاته،

وإرضاء أنانيته على حساب الآخرين.

2. **الأننا:** وتأتي هذه المرحلة عندما تنمو حواس الطفل وأجهزته العقلية والعصبية، وتزداد خبرته بمن

حوله من العالم الخارجي فيبدأ بتفهم ذاته أو لا بأول. وعندما تتسع مداركه، ويشعر بذاته

وشخصيته، ويتعرف على بيئته التي تبدأ بالأسرة، ثم العالم الخارجي تزداد رغباته ونزعاته

(1) فتحة كرشوش: المرجع السابق، ص 64.

(2) محمد سند العكايلة: المرجع السابق، ص 135.

وتتشعب علاقته، ومع هذا التشعب تبدأ هذه الرغبات بالاصطدام بالواقع الخارجي الذي قد لا يحقق له جميع هذه الرغبات.

ومن هنا يبدأ الصراع بين إشباع غرائز ورغبات الطفل وبين متطلبات البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها.

3. الأنا العليا: وتعرف بالضمير الواعي أو النفس اللوامة، وتتضمن المبادئ والمثل والقيم الدينية الموروثة عن طريق التوارث الاجتماعي.

ويرتبط نمو الأنا العليا بسلامة نمو الذات، وتقدر الأنا العليا على ضبط الأمور والتأثير، حيث إذا ما ضعف الذات العليا فإن هذا يجعلها تتحرر وتقلت من القيم والمثل، وتبدأ بالبحث عن طريق ووسائل الإشباع، وتحقيق اللذة دون النظر لأي معيار أو قيمة خلقية أو دينية، وهنا يقع الشخص في الانحراف. ويرجع فرويد السلوك الاجرامي أو الانحراف إما إلى عجز الأنا عن تكييف الميول الفطرية والنزعات الغريزية لدى الشخص مع متطلبات وتقاليده الحياة الاجتماعية، أو عن التسامي بها، أو عند كبتها وإخمادها في اللاشعور، وإما إلى انعدام وجود الأنا العليا وعجزها عن أداء وظيفتها في الرقابة والردع. وفي كلتا الحالتين يشبع الفرد شهواته وميوله الغريزية عن طريق السلوك الانحرافي. (1)

وقد ميز فرويد بين نوعين من المجرمين: المجرم الذي يحس بالظلم Criminal by injustice والمجرم الذي يحس بالذنب Criminal by gmilt. فالأول يخضع في البداية لتأثير العوامل الدافعة للجريمة، فيرتكب الجريمة ثم يشعر بالذنب ويعاقب والثاني يحس بالذنب اتجاه رغباته الماضية فيرتكب الجريمة بطريقة غير واعية. (2)

2. نظرية "دوغراف" و"دي تيليو" أو نظرية الاحساس بالظلم:

في سنة 1950م لفت "دوغراف" DeGreef الانتباه إلى دور الإحساس بالظلم عند الفرد في نشوء الانحراف والاجرام، هذا التصور مخالف للتصور الفرويدي عند دور الاحساس بالذنب في ظهور الانحراف فقط لاحظ "دوغراف" أن بعض المنحرفين الذين أجزموا عدة مرات (المجرمين العائدين) يعانون من حساسية مفرطة نحو الظلم، وهذه الحساسية تعبر عن حرمان عاطفي شبه كلي واستحالة القيام بفعل ما استجابة لحب أو عاطفة.

(1) عدلي السمري: المرجع السابق، ص79.

(2) السيد رمضان: التأهيل الاجتماعي للأحداث المنحرفين، المرجع السابق، ص78.

ويرى "دوغراف" أن الاحساس بالظلم هو اتجاه مولد للإجرام وليس اتجاه إجراميا في حد ذاته. ويرى "دي تيليو" Ditullio أن مشاعر الظلم لا تكون مولدة للإجرام إلا إذا كان للأفراد سمات طبع ومزاج تجعلهم قابلين (مهينين) للإجرام ولهذا تسمى هذه النظرية أيضا نظرية الاستعداد للانحراف، والتي تعني أن الانسان لا ينحرف إلا إذا كان استعدادا وتكوينانحرافي كامن ما يلبث أن يظهر بتأثير البيئة الاجتماعية المحيطة، ويميز دي تيليو بين نوعين من الاستعداد: (1)

- استعداد أصيل: وهو استعداد ثابت ومستمر ويرجع الى التكوين العضوي والنفسي للفرد.
- استعداد عارض: وهو راجع الى عوامل داخلية وخارجية (بيئية) تعترض الفرد فتضعفه.

3. نظرية "أدلر" أو نظرية الإحساس بالانقص:

وضعها العالم النفساني "ألفرد أدلر" Alfred Adler "وتقوم هذه النظرية على مفهوم "الشعور بالانقص" الذي يتحلى في ردود أفعال لإثبات وجود الشخص أو التحرر من وضعه أو للتغلب عليه حفاظا على توازنه النفسي. (2)

4. نظرية دولارد ومن معه أو نظرية الإحساس بالإحباط:

حاول العالم دولارد Dollard سنة 1985م إيضاح سبب الانحراف فطرح فرضية: أن كل عدوان هو ناتج عن إحباط.

ويضيف إلى مفهوم "الإحباط" مفهوم آخر هو "الخوف من العقاب". وهذا الأخير هو أيضا شكل من العدوان تمارسه القوى المساندة للمجتمع ضد القوى المضادة له.

ويؤدي الإحباط إلى سلوك عدواني وبالتالي تزيد حالات الاجرام.

ومن العلماء الذي أعطوا أهمية الإحباط في توليد الاجرام: أدلر وألكسندر. (3)

وقد ركزت هذه النظرية على أهمية المحيط الذي يتبادل السلوك مع الفرد ولكن ينتج استجابات عدوانية.

(1) بوفولة بوخميس: الأسرة ودورها في انتشار الجريمة، المرجع السابق، ص 81.

(2) نصر الدين جابر: المرجع السابق، ص 120

(3) بوفولة بوخميس: الأسرة ودورها في انتشار الجريمة، المرجع السابق، ص 83.

5. نظرية بولبي أو نظرية اضطراب العلاقة (أم-طفل):

تبنى المحلل النفسي جان بولبي Jhmbowlby أفكار ونظريات ميلاني كلاين ودرس العلاقة الأم-الطفل، ومدى الارتباط والميل عند الطفل لأمه ومدى أهميتها في النمو السوي لشخصية الطفل، وإن أي حرمان من هذه العلاقة يؤدي إلى ظهور اضطرابات نفسية قد تصل إلى الانحراف. (1)

الانتقادات الموجهة للنظريات النفسية:

لا شك أن أي سلوك إنساني، سواء كان أو منحرفاً، يعتمد في تكوينه على عنصرين أساسيين أحدهما فردي وهو الذي يشتمل على كافة الخصائص الشخصية المميزة للفاعل، كقيمه وأهدافه ومواقفه النفسية... إلخ، وعنصر بيئي الذي يحتضن كافة الظروف البيئية والحضارية التي تحيط بالفاعل.

وتتحدد طبيعة الفعل ذاته من تفاعل هذين العنصرين الأساسيين، لكن علماء النفس في تفسيرهم للانحراف كان هدفهم الأساسي هو إيجاد الخصائص المتصلة بشخصية المنحرف، ويركزون على الفرد ذاته وما يميزه من عناصر مرضية تشكل في مجموعها سبب نشوء السلوك المنحرف. فهم في الواقع يفتشون عن مظاهر الشذوذ أو عن ملامح عدم السوية في شخصية الحدث الجانح ليتخذوا منها القاعدة الأولية للانطلاق نحو تفسير تكوين السلوك الجانح.

ومن هنا فقد لا يرى الكثير من علماء الاجتماع المعاصرين ضرورة علمية كبيرة لدراسة الجوانب النفسية لتكوين السلوك المنحرف حيث أنهم يعتقدون بأهمية العوامل الاجتماعية والظروف البيئية التي تشكل الكثير من الضغوط الاجتماعية والتي بدورها تساهم في عملية تكوين السلوك الجانح.

ورغم ذلك فهم لا يستطيعون إنكار حقيقة أن للسلوك الجانح جوانبه السيكلوجية التي لا يمكن إغفالها في إطار البحث العلمي في المجال الكلي للسلوك البشري بوجه عام والسلوك المنحرف بوجه خاص. (2)

3. النظريات الاجتماعية:

تركز النظريات الاجتماعية على دراسة السلوك الجانح كظاهرة اجتماعية تخضع في شكلها وأبعادها لقوانين المجتمع.

(1) بوفولة بوخميس: إنحراف الأحداث من منظور قيمي أخلاقي، المكتب الجامعي الحديث، الجزائر، 2014، ص 272.

(2) عدنان الدوري: جناح الأحداث، الكتاب الأول المشكلة والسبب، منشورات ذات السلاسل، الكويت، 1985، ص ص 185-187.

فإذا كانت النظريات النفسية تعتمد في تفسيرها للسلوك الانحرافي على الفرد فان النظريات الاجتماعية تعتمد على وجود عوامل خارجة عن الفرد، تظهر في بيئته الاجتماعية وما لهذه البيئة من أثر على طريقة تفكير الفرد وتفهمه لأمر الحياة.

وان علماء الاجتماع بوجه عام لا ينظرون إلى الفرد المجرم أو الطفل الجانح بوصفه شخصا معزولا عن بيئته، بل هو كائن اجتماعي مرتبط بهذه البيئة، فهم لا يبحثون عن عيب في جسم الفرد أو في عقله أو في شخصيته، بل يبحثون عن أي اضطراب أو خلل في وجوده الاجتماعي كعضو في الجماعة. (1)

وإن اهم النظريات المفسرة للسلوك الانحرافي المعتمدة على العامل الاجتماعي كمتغير في التفسير هي:

أ. النظرية اللامعيارية The Anomie Theory (1897م): اللامعيارية حسب دوركايم هي انهيار المعايير الاجتماعية المسؤولة عن تنظيم علاقات الأفراد ببعضهم البعض في إطار النظام الاجتماعي الواحد. فهي تعبر عن غياب القيم والمعايير الاجتماعية المتحكمة في السلوك الاجتماعي للأفراد. بحيث لا يستطيعون التفريق بين المشروع وغير المشروع، والجائز وغير الجائز. فينجرف الأفراد نحو الانحراف وإشباع الحاجات دون ضابط أو قيد. (2)

أما مصطلح "أنوميا" ذو الأصل اليوناني فيعني غياب القواعد ويعتبر الفيلسوف إميل دوركايم Durkheim Emile هو مؤسس هذه النظرية، حيث يعتبر أن الجريمة هي ظاهرة طبيعية توجد في أي مجتمع إنساني، وتأتي نتيجة طبيعة العلاقات الاجتماعية في كل مجتمع، لذا لا يمكن أن تزول هذه الظاهرة من المجتمعات.

كما أنه اعتبر ان العلاقة التي تربط الفرد والمجتمع محددة بنوعين من التضامن هما: التضامن الآلي والتضامن العضوي. يسود التضامن الآلي المجتمعات البدائية البسيطة، وتقل في هذا المجتمع نسبة الجريمة والانحراف، لأن العلاقات الاجتماعية بين أفرادها متينة وقوية. أما التضامن العضوي ففيه نوع من الاختلاف بين أعضاء المجتمع من حيث الثقافة والمعتقدات والقيم والآراء والأفكار، وهذا النوع يسود المجتمعات العصرية المتحضرة. (3)

(1) المرجع نفسه، ص192.

(2) عامر مصباح: التنشئة الاجتماعية والسلوك الانحرافي لتلميذ المدرسة الثانوية، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص270.

(3) محمد سند العكايلة: المرجع السابق، ص144.

ويخلص دوركايم في اللامعيارية إلى أن حجم الجريمة يتناسب طرذا مع حجم التضامن من الموجود في المجتمع، أي أنه كلما ارتفع معدل التضامن في المجتمع كلما كانت السيطرة عليه أقوى من خلال ما يسمى بالضمير الجمعي، وبالتالي تقل معدلات الجريمة وقد تطرق دوركايم إلى مفهوم الأنوميا واللامعيارية في كتابيه "تقسيم العمل" و "الانتحار".

كما حاول الكثير من الباحثين وضع مؤشرات لتحديد الأنوميا، من بينهم سرول Srole الذي صمم سلما يقيس به الأنوميا يحتوي على 5 بنود:

- إحساس بأن المسيرين غير مكثرئين لحاجات الشعب.
- الإحساس بعدم القدرة على التغيير في مجتمع طارئ (غير متوقع) وينقصه التنظيم.
- الإحساس بأن أهداف الحياة تتراجع ولا تتحقق.
- الإحساس بالتفاهة (السخافة).
- اليقين بعدم الاعتماد على الأصدقاء للحصول على سند اجتماعي ونفسي (معنوي).⁽¹⁾

ثم اقترح ميشال بورن (سنة 1983م) قياساً أكثر موضوعية للأنوميا على مستوى المجتمع، حيث ذكر أربع مؤشرات هي: عدم الانسجام-تباعد أو تنوع الأنساق الأسرية-قياس تنوع العمر-نظرته التشاؤمية للمجتمعات ومبالغته في أثر الفعل الجمعي مع القيم الأخرى، والتي لا يمكن تجاهل وإغفال دورها وآثارها.⁽²⁾

ب. نظرية التركيب الاجتماعي واللامعيارية (الأنومي):

حاول الأستاذ الأمريكي " روبرت مرتون Merton" تطبيق بعض فرضيات " دوركايم" الأساسية في تفسير ظاهرة الانتحار على المجتمع الأمريكي وثقافته الأمريكية وذلك بالتأكيد على أن البنين الاجتماعي لمثل هذا المجتمع يشكل ضغوطاً كبيرة تدفع الأفراد نحو الانحراف الاجتماعي أو الجريمة. ويعتمد " مرتون" في تفسيره لطبيعة الانحراف الاجتماعي في المجتمع الأمريكي على أسس نظرية ثلاثة:

أ- الطموحات أو الأهداف التي يتلقنها الأفراد ويؤمنون بها من خلال الثقافة التي يعيشون فيها.

ب- المعايير الاجتماعية التي تحكم مسيرة الأفراد في تحقيق طموحاتهم وأهدافهم.

(1) بوفولة بوخميس: انحراف الأحداث من منظور قيمي أخلاقي، المرجع السابق، ص 275.

(2) محمد سند العكايلة: نفس المرجع، ص 145.

ج- الوسائل المؤسسية التي يهيئها المجتمع لأفراده وذلك من خلال جميع مؤسساته لتحقيق أهدافهم وطموحاتهم⁽¹⁾ ويظهر السلوك الانحرافي عندما يعرقل البناء الاجتماعي أو يعيق تحقيق أهداف الأفراد في المجتمع، فيلجأ الفرد إلى إتباع وسائل غير مشروعة لا تقرها القيم والقواعد القانونية لتحقيق الأهداف، إن التناقض الذي يصل بين الغايات والأهداف الذي يسعى الفرد لتحقيقها وبين عدم إتاحة الوسائل المشروعة للوصول إلى تلك الأهداف يؤدي إلى حدوث صراع شديد، وهذا يؤدي إلى اختلال التوازن، ونشوء السلوك الانحرافي.

كما أن عدم قدرة الفرد على الوصول لأهدافه وغاياته وتحقيق رغباته نتيجة العوائق الاجتماعية والظروف المحيطة به، يؤدي إلى الاحباط وإن الاحباط هو سبب الانحراف.⁽²⁾ وان كل ذلك قد ذكره " مرتون" في كتابه " نظرية اجتماعية والبنى الاجتماعي"، حيث رفض التغيرات النفسية للانحراف وحاول أن يبرهن أن بعض أشكال هذا السلوك معفاة نفسياً، كالسلوك المتكيف تماماً فهو يضع نفسه موضع لمنظور اجتماعي محض.⁽³⁾

ولكن هذه النظرية لا تستطيع تفسير لماذا ينحرف بعض الأشخاص دون غيرهم ممن يعيشون في نظام اجتماعي واحد وفي ظل ثقافة واحدة رغم أن جميعهم يتعرضون لضغوط هذا النظام الاجتماعي، ولعل ما يراه " مرتون" في مجتمعه الأمريكي لا يعكس الحال في بعض المجتمعات الأخرى التي تتميز بدرجة كبيرة من الفقر وضآلة دخول أفرادها.⁽⁴⁾

ج. نظرية التقليد:

وضع " جبريل طارد" Gabriel Tarde هذه النظرية سنة 1890 ويرى ان التقليد هو العنصر المميز والنمطي للحياة الاجتماعية فهو الومضة الأولى للشعور، ويؤسس طارد لثلاث قوانين أساسية في التقليد وهي:

- يقلد الناس بعضهم البعض، ويكون التقليد أكبر كلما كانت الروابط أقرب وأمتن.
- يقلد الضعيف القوي والأدنى الأعلى.

(1) عدنان الدوري: المرجع السابق، ص ص 206-207.

(2) محمد سند العكايلة: المرجع السابق، ص 151.

(3) فتحة كرشوش: المرجع السابق، ص 80.

(4) عدنان الدوري: المرجع نفسه، ص 207.

▪ إذا ألقى نمطان (نموذجان) متعارضان ومتنافران فإن أحدهما ينجو إلى أخذ مكان الآخر. (1)

وبالرغم ان "طارد" ليس هو أول من جعل التقليد هو سبب في ظهور الانحراف، حيث سبقه علماء آخرون، ففي سنة 1870 نشر العالم مورل " Morel " دراسته حول تأثير المقالات المنشورة عن الجرائم في ظهور عدوى الجريمة وخطرها على الأمن العام، وكذا في سنة 1875م نشر العالم " مورو " Moreau دراسة حول الانتحار والعدوى التي يمكن أن يخلفها عند الأفراد.

وبالرغم من ذلك فانه قد وجهت لطارد عدة انتقادات أهمها:

- ان "طارد" قد بالغ في إعطاء الأهمية القصوى للتقليد وأثره على سلوك الإنسان، فهو ليس بالوسيلة الوحيدة التي تشكل السلوك البشري.
- أغفل " طارد " تفسير وقوع أول جريمة على وجه الأرض.
- لم يفسر " طارد " سبب بقاء الأفراد الذين يقلدون الأشخاص المجرمين ولماذا لا يقلد الغالبية العظمى المنحرفين في سلوكهم.
- أهملت نظرية "طارد" أثر العوامل الاقتصادية والاجتماعية. (2)

ولكن وعلى الرغم من كل هذه الانتقادات إلا أن نظرية التقليد ساهمت في توضيح بعض عناصر الجريمة وتأكيداها على ارتباط السلوك الاجرامي بالمجتمع، كما أنها فتحت الطريق أمام الكثير من النظريات الاجتماعية فيما بعد مثل نظرية المخالطة الفارقة لسذرلاند.

د. نظرية المخالطة الفاصلة:

طرح "سذرلاند" نظريته عن المخالطة الفاصلة (المخالطة الفارقة) في كتابه "مبادئ علم الإجرام Principles of criminology " في طبعتين، الأولى سنة 1939، والأخيرة في 1947م وهي نظرية عامة عن السلوك الاجرامي، يؤكد فيها ويصر على ان السلوك الاجرامي سلوك يتم تعلمه واكتسابه في بيئة اجتماعية فهو لا يورث، حيث يذكر سذرلاند: أولا: يمكن تدريب أي شخص على تبني واتباع أي نمط من السلوك، طالما هو قادر على أدائه، ثانيا: إن الفشل في اتباع نمط معين من السلوك يرجع إلى عدم التوافق ونقص التناغم أو التوازن في المؤثرات التي توجه للفرد، ثالثا: إن صراع الثقافات هو العنصر الأساسي في تفسير الجريمة. (3)

(1) بوفولة بوخميس: الأسرة ودورها في انتشار الجريمة، المرجع السابق، ص62.

(2) محمد سند العكايلة: المرجع السابق، ص147.

(3) E.Sutherland : Principles of criminology , philadelphia , lippincott company, 5ed,1955.p75.

وفي فترة العشرينات والثلاثينات من القرن العشرين، كان الاتجاه الشائع والمسيطر في تفسير الجريمة هو نقص بيولوجي أو عقلي يصيب الفرد المجرم، لكن "سذرلاند" رفض هذا الاتجاه ووجه له العديد من الانتقادات في كتاباته، كما طرح في ذات الوقت مبررات وأسباب وجود علم اجتماع الجريمة، وفي ذلك يذهب عالم الجريمة " جيفري " Crayjeffery إلى أن الفضل يرجع إلى "سذرلاند" في إقامة تزاوج بين علم الجريمة وبين علم الاجتماع.

ويشير مصطلح المخالطة الفاصلة عند سذرلاند إلى تباين واختلاف تصورات الأنماط المطروحة عن المخالطة من شخص إلى آخر، فمخالطة المجرمين لا تؤدي بالضرورة إلى ارتكاب السلوك الإجرامي. واهم الفرضيات التي تقوم عليها نظرية "سذرلاند" في الاختلاط التفاضلي على النحو التالي:⁽¹⁾

1. ان السلوك الاجرامي سلوك غير موروث يكتسبه الانسان بالتعلم.
2. يتعلم الشخص السلوك الاجرامي عن طريق التفاعل مع اشخاص آخرين من خلال عملية المخالطة والتواصل.
3. ان عملية تعلم السلوك الاجرامي تحدث في إطار علاقات أولية ذات طبيعة شخصية حميمة، وهذا الكلام ينفي الاعتقاد بان لمؤسسات التواصل كالصحف والراديو والتلفزيون دور جوهري فعال في عملية انتقال او تعلم السلوك الاجرامي.
4. ويشتمل التعلم على اساليب ارتكاب الفعل الاجرامي سواء البسيطة منها والمعقدة وعلى توجيه بعض البواعث والتبريرات ووجهات النظر نحو ارتكاب الجريمة.
5. ان عملية توجيه البواعث والتبريرات والاتجاهات نحو ارتكاب الجريمة تتم من خلال تلقن بعض التعريفات الخاصة بموقف الآخرين تجاه القانون، فقد يجد الشخص نفسه محاطا بأشخاص لا يحترمون القانون والنظام بل ويدعون إلى مخالفته، والعكس صحيح.
6. ان انتقال السلوك الاجرامي أو السلوك الجانح بعملية الاختلاط أو المخالطة الفارقة تتم حين ترجح كفة التعريفات الاجتماعية المشجعة على مخالفة القانون على تلك التي تدعو إلى احترامه، وهذا يفيد بأن الفرد يتعرض إلى تأثير قوتين متعارضتين إحداهما موجبة والأخرى سالبة، وتتجدد مواقف الفرد نحو احترام القانون ومخالفته.

⁽¹⁾ عدلي السمرى: المرجع السابق، ص124.

8. نظرية الضبط الاجتماعي Social control theory

تركزت كل نظريات الضبط الاجتماعي على العوامل الاجتماعية لتفسير كيف أن الأفراد مقيدون عن التصرف بأي طريقة تسبب الضرر للآخرين. ومن التفسيرات الأولى لهذا المدخل كان تفسير "دوركايم" (1895)، حيث ذهب هذا الأخير للقول بأنه لا يخلو أي مجتمع من المجتمعات من الاجرام، وان الاجرام يكون بصور شتى، وليست كل الأفعال المجرمة واحدة في كل المجتمعات.

كما ذكر " دوركايم" بأن المجتمع سوف يكون فيه دائما عدد معين من المنحرفين، وإن هذا الانحراف هو ظاهرة سوية تساعد على الحفاظ واستمرارية النظام الاجتماعي، لأن هناك حدود أخلاقية غامضة تحدد ما هي الأفعال المسموح بها، وتلك الغير المسموح بها، هذه الحدود تحدد الدرجات المختلفة غير المسموح بها لمختلف الأفعال، والتي تتراوح ما بين عدم السرور أو الاستياء إلى العقوبات القانونية والسجن. وعندما تكون هذه الخطوط غير واضحة، فإن رد الفعل الاجتماعي إزاء شخص ارتكب سلوكا منحرفا يساعد الناس على الفهم والتعرف على ما لا يجب أن يمارسوه من سلوك. وهكذا فإن " دوركايم " يؤكد بأن السلوك يتم التحكم فيه وضبطه من خلال رد الفعل الاجتماعي.

ومنذ ذلك الوقت تبني الكثير من العلماء مقولة الضبط الاجتماعي، آخرهم " هيرتشي " Hirshi الذي تعد نظريته من أحدث نظريات الضبط وأكثرها شعبية. فقد طور نظريات الضبط الأخرى وطرح صورة أكثر وضوحا فيما يتعلق بالروابط الاجتماعية. وقد أرجع السلوك المنحرف إلى ضعف روابط المجتمع وانهارها. (1)

الانتقادات الموجهة للنظريات الاجتماعية

لقد واجهت هذه النظريات نقدا شأنها في ذلك شأن سائر النظريات التي فسرت الانحراف، وذلك لأنه غالبا ما تحدث جرائم تنتج عن العاطفة أو الحالة الانفعالية التي يمر بها الفرد، ولا ينطبق عليها تفسير النظريات الاجتماعية كنظرية المخالطة الفاصلة لسذرلاند، وحتى سلمنا بهذه الأخيرة وفرضنا أن الاجرام ينشأ نتيجة مخالطة الجماعات المنحرفة، فما هو تفسير مخالطة شخص لمثل هذه الجماعات، ومع ذلك يبقى هذا الشخص نقيًا وملتزمًا بقيمه ومعاييره ولا يتبع طريق الانحراف والمنحرفين.

كما أنه لا يمكن لنظرية المخالطة الفاصلة تفسير إقدام صغار السن على الجريمة والانحراف.

(1) عدلي السمري: المرجع السابق، ص ص 283-288.

لكن بالرغم من كل ذلك، فإنه لا يستطيع أحد إنكار أن الانحراف والجنوح يوحيان بوجود نقص ما في بيئة الطفل أو الفرد، وإن اغلب الدراسات العلمية أكدت على دور وأهمية الجماعات الصغيرة كالأُسرة ولا سيما الأسرة المحطمة وممارستها لأعمال وأنماط سلوكية غير أخلاقية وغير اجتماعية قد تقود الى الاجرام والانحراف.

4. النظرية التكاملية:

لقد أرجعت النظريات التكاملية الانحراف أو السلوك الانحرافي إلى تفاعل جملة من العوامل والمسببات ودرجات متفاوتة منها البيولوجي، النفسي، الاجتماعي والايكولوجي... وغيرها، وبالتالي فإنه يمكن القول أن هذه النظريات التكاملية قد أخذت بكل النظريات المفسرة السابقة جاعلة من الإنسان كلا متكامل لا تستثني أي جزء متفاعلا مؤثرا أو متأثرا وهو الاتجاه التحليلي السائد في الوقت الحاضر. (1)

وعليه فهي تعد كنتيجة للانتقادات التي وجهت للنظريات السابقة في ارجاع أسباب الانحراف لعامل واحد، ولقصور وعجز هذه النظريات في تفسير جميع أنواع السلوك الانحرافي، ظهر اتجاه رابع في تفسير الجريمة، وهو الاتجاه التكاملي أو الاتجاه متعدد العوامل The Multiple- Factor Aprooch . وقد برز هذا الاتجاه من خلال دعوة الأمم المتحدة سنة 1949م، وأدى هذا إلى تلاشي أو اختفاء دراسة السببية ليحل مكانها النظرة التكاملية في العوامل والأسباب المؤثرة في السلوك الانحرافي والمسببة له. (2)

فالجريمة واقعة اجتماعية، وهي في الوقت ذاته مظهر من مظاهر السلوك الفردي، فلا يمكن النظر إلى الفرد منعزلا عن البيئة، أو النظر الى البيئة الاجتماعية دون مراعاة الفرد، وإن كل منهما تؤثر في الأخرى. (3)

أي أن الاتجاه التكاملي هو اتجاه يجمع ويوفق بين وجهة النظر الذاتية في تفسير السلوك الجانح وبين وجهة النظر الاجتماعية، ويبني هذا الاتجاه أفكاره في تفسير السلوك الجانح على أساس تفاعل العوامل

(1) لامية بويدي: انحراف الأحداث في المجتمع الجزائري، رسالة دكتوراه علوم في علم الاجتماع - تخصص تنظيم وعمل، جامعة باتنة، 2008، ص 124.

(2) محمد سند العكايلة: المرجع السابق، ص 159.

(3) السيد رمضان: التأهيل الاجتماعي للأحداث المنحرفين، المرجع السابق، ص 104.

الفردية والاجتماعية مع بعضها، ولا يمكن لأي اتجاه أو عامل لوحدة أن يحدث السلوك الجانح، إنما ينشأ السلوك الجانح نتيجة اجتماع هذه العوامل مع بعضها البعض.⁽¹⁾

ويعتبر عالم الاجرام الأمريكي **كلس " Kliss "** صاحب نظرية الاحتواء (Containment) من أنصار المذهب التكاملي، والتي ترد السلوك الاجرامي الى ضعف الاحتواء الداخلي، أي قدرة الفرد على المساك عن تحقيق رغباته بطرق معايرة أو معارضة لمعاييرها الاجتماعية، أما الاحتواء الخارجي فهو مقدرة الجماعة على أن تجعل لمعاييرها الاجتماعية أثرا واضحا على الفساد.

وتظهر قوة الاحتواء الخارجي بحسب درجة مقاومته للضغوط الاجتماعية كسوء الأوضاع الاقتصادية أو الصراعات الأسرية، أما قوة الاحتواء الداخلي فتتضح في مدى مقاومة هذا الاحتواء للتأثيرات الداخلية والاتجاهات العدوانية.⁽²⁾

ولقد أرجع العالم الإيطالي **" نيكولا بندي "** أسباب ارتكاب الجرائم والالتيان بالسلوك المنحرف الى نوعين من العوامل: الأول: العوامل المحددة، والثاني: العوامل غير المحددة، حيث تنقسم العوامل المحددة الى نوعين من العوامل أيضا حيث نجد العوامل المكتسبة من البيئة الاجتماعية التي يتواجد بها الفرد، أما العوامل غير المحددة فهي التي لا تحدث أثرها إلا عن طريق ظروف خارجية.

وقد ذهب **" بينيودي توليو "** الى أن الظاهرة الاجرامية والانحرافية ليست نتاج الاستعداد الاجرامي فحسب وإنما تتفاعل وتتضافر مع البعض من العوامل الداخلية والخارجية، لذا فالسلوك الانحرافي يقوم على تفاعل ثلاث عوامل هي:

- عوامل الاستعداد الاجرامي: العامل الأساس المتفاعل مع العوامل الأخرى.
 - عوامل مساعدة أو مهياة: وهي التي تقوي دوافع الجريمة وتقلل من دوافع الردع، تتكون من عوامل داخلية وخارجية تساعد على تطور فكرة الجريمة وآليات تنفيذها.
 - عوامل منفذة: وهي تلك العوامل التي تضع السلوك الاجرامي موضع التنفيذ.⁽²⁾
- مما سبق فان هذه النظرية أرجعت الانحراف الى تفاعل جملة من العوامل والمسببات وبدرجات متفاوتة منها: البيولوجي، النفسي، الاجتماعي... الخ، التي قد يكون لها الأثر الفعال في بناء الشخصية المنحرفة الغير سوية.

(1) أكرم نشأت وآخرون: **جنوح الأحداث، مكتب المتابعة لدول الخليج العربي**، وكالة المطبوعات، الكويت، 1984، ص 109.

(2) محمد سند العكايلة: المرجع نفسه، ص 161.

(2) سامح السيد جاد: **الوجيز في علم الاجرام**، مطابع الدار الهندسية، القاهرة، 2005، ص 67.

خلاصة

تعد ظاهرتي الأسرة والانحراف من بين أهم الظواهر الاجتماعية التي لاقت الاهتمام والدراسة من قبل العديد من الباحثين والعلماء خاصة منهم علماء الاجتماع وعلماء النفس وفقهاء الدين ورجال القانون، كل منهم بطريقته وأسلوبه، ليخلفوا لنا رصيذا وتراثا علميا، ودليل ذلك النظريات السابقة ومدى اختلافها وتناقضها في التحليل والتفسير، إلا أن كل نظرية تلقي الضوء على جانب من جوانب الظاهرة.

ولو نظرنا إلى كل هاته النظريات مجتمعة لوجدناها تتكامل، لذا لا يمكن الفصل بين الاتجاهات المختلفة فصلا قاطعا، إلا أنها تساعدنا جميعها في تفسير وتسهيل معالجتنا للموضوع محل الدراسة.

الفصل الثالث: دراسة الأسرة ومدى تغيرها الاجتماعي

تمهيد.

أولاً- مفهوم الأسرة وخصائصها.

ثانياً- نشأة الأسرة وتطورها.

ثالثاً- أشكال الأسرة.

رابعاً- وظائف الأسرة.

خامساً- التنشئة الأسرية و أساليبها.

سادساً- تغير و تطور الأسرة الجزائرية.

خلاصة.

تمهيد

ان الفرد كائن اجتماعي لا يستطيع العيش لوحده بمعزل عن بني جنسه، فهو كما قال ابن خلدون مدني بطبعه، يحتاج لمن يرعاه منذ الصغر، ثم يوجهه في جميع مراحل حياته ليصبح عضوا فعالا في المجتمع.

تعتبر الأسرة هي النظام الانساني الأول، وهي من أهم الجماعات الانسانية وأكثرها تأثيرا في حياة الأفراد والجماعات، وهي التي تتولى القيام بالدور الرئيسي في بناء المجتمع المتماسك وتنظيم سلوك أفراد، فهي مصدر الأخلاق والدعامة الأولى لضبط السلوك وتلقين الفرد أول دروس الحياة الاجتماعية.

ولهذا السبب قد حظيت الأسرة بالاهتمام الشديد من قبل العلماء، سواء علماء الاجتماع أو علماء النفس، وحتى فقهاء الدين والقانون، خاصة بعد التغيرات الواضحة التي طرأت على طبيعة الأسرة وأهدافها والأزمات والمشاكل التي تواجهها نتيجة هذه التغيرات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية.

وقد عرفت الأسرة الجزائرية كباقي الأسر تغيرات في بنيتها، حيث تحولت الأسرة الممتدة المعروفة بالعائلة الكبيرة إلى أسرة نووية (زواجية) ويعود هذا التغير نتيجة التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي عرفها المجتمع الجزائري.

وفي هذا الفصل سنحاول التطرق أولا لمفهوم الأسرة وخصائصها، ووظائفها، وأساليب التنشئة الأسرية ثم مدى تغير وتطور الأسرة الجزائرية.

أولاً - مفهوم الأسرة وخصائصها:

تعتبر الأسرة مؤسسة اجتماعية لها وجود في كافة المجتمعات البشرية الغربية والعربية، وهي كذلك اللبنة الأساسية التي يقوم عليها المجتمع.

ومصطلح "الأسرة" اهتم به العديد من العلماء المتخصصين سواء في علم الاجتماع، أو في علم النفس أو في القانون... وغيرهم كل وفق منظوره وتصوره.

وقبل التطرق لذلك وجب علينا أولاً تعريف الأسرة تعريفاً لغوياً وفقاً لما ورد في مختلف المعاجم اللغوية.

تعريف الأسرة لغة:

قد تكون كلمة الأسرة مشتقة من كلمة الأسر أو الإِسار وهو لغة القبض والشد، فالزوج والزوجة والأبناء والأحفاد وذوو القربى كلهم أسير للآخر، أي مرتبط به كأنما بإِسار، أي القيد وهو ما يعرف بالسير أو الرباط.

وقد تكون كلمة الأسرة مشتقة من كلمة الأصرة ومعناها ما يربط بين الناس من قرابة أو أي نوع من أنواع الصلة. (1)

وأسرة: ج أسر: عائلة، زوجة الرجل و أولاده وأهل بيته. أسس أسرة = رهط الإنسان الأذنون، وهم أشخاص تربطهم صلة النسب كالأبناء، والإخوة، وأبناء العم. (2)

كما جاء في لسان العرب لابن منظور أن أسر: الأسرة: هي الدرع الحصينة. وأسرة الرجل عشيرته ورهطه الأذنون، لأنه يتقوى بهم. والأسرة: عشيرة الرجل وأهل بيته. (3)

وفي اللغات الأجنبية اشتقت كلمة Famille (بالفرنسية) و Family (بالإنجليزية) و Familie (بالألمانية)... وغيرها من الكلمة اللاتينية Famulus و Familia وتعني "الخادم". وقد كانت الأسرة في السابق تعني مجموعة الخدم والعبيد الذين يعيشون في نفس المنزل. ثم أصبحت تعني كل الأشخاص الذين يعيشون في المنزل: النساء-الأطفال-الخدم، الخاضعون لسلطة رب الأسرة (Pater Familias). (4)

(1) خديجة كرار الشيخ الطيب بدر: الأسرة في الغرب أسباب تغير مفاهيمها ووظيفتها، ط1، دار الفكر، دمشق، 2009، ص32.

(2) نعمة أنطوان وآخرون: المنجد في اللغة العربية المعاصرة، ط2، دار المشرق، بيروت، 2001، ص23.

(3) محمد بن مكرم بن منظور: لسان العرب، المجلد الرابع، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2003، ص ص21-22.

(4) بوفولة بوخميس: انحراف الأحداث من منظور قيمي أخلاقي، المرجع السابق، ص53.

تعريف الأسرة اصطلاحاً:

اختلف العلماء والباحثين في مفهوم مصطلح الأسرة، فبعضهم استخدم لفظ الأسرة، والبعض الآخر استخدم لفظ العائلة أو الزواج أو القرابة، كما ورد لفظ الأهل في القرآن الكريم. واستناداً لذلك فقد تعددت التعاريف الاصطلاحية لمفهوم الأسرة بتعدد العلماء واتجاهاتهم الفكرية والنظرية. ومن ثم نذكر أهم التعاريف لمجموعة من علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا، وعلماء النفس، والباحثين في القانون سواء الأجنبي منهم أو العرب والباحثين الجزائريين أيضاً، وأخيراً مفهوم الأسرة في الإسلام.

تعريف الأسرة عند علماء الاجتماع:

ان أغلب علماء الاجتماع متفقون بأن الأسرة "هي الوحدة أو اللبنة الأساسية للتنظيم الاجتماعي"، إلا أن مفهومها بالتدقيق لا يزال محل جدل بين العلماء نظراً لتعدد اتجاهاتهم من جهة، ولتغير مفهوم الأسرة وتطوره عبر العصور من جهة أخرى.

ونعرض فيما يلي آراء بعض من علماء الاجتماع الغربيين، ثم آراء علماء الاجتماع العرب والجزائريين خصوصاً.

تعريف الأسرة عند علماء الاجتماع الغربيين:

يرى عالم الاجتماع الفرنسي هنري موندراس HENRIMONDRAS

" أن ليس للأسرة معنى واضح في اللغة الفرنسية، حيث يشير هذا المصطلح إلى الأشخاص (الأب، والأم، والأبناء) المرتبطين معاً بروابط الدم، فإننا نعني بكلمة أسرة الأشخاص الذين يعيشون معاً في منزل واحد".⁽¹⁾

كما يرى عالم الاجتماع الفرنسي إميل دوركايم EMILDURKEIM

"أن الأسرة ليست ذلك التجمع الطبيعي للأبوين وما ينبجانه من أولاد، بل إنها مؤسسة اجتماعية تكونت لأسباب اجتماعية ويرتبط أعضاؤها حقوقياً وخلقياً ببعضهم البعض".⁽²⁾

بينما يرى العلامة الفرنسي أوجست كونت CONTE "أن الأسرة هي الخلية الأولى في جسم المجتمع والنقطة الأولى التي يبدأ منها التطور، والوسط الطبيعي والاجتماعي الذي يتزرع فيه الفرد".⁽³⁾

⁽¹⁾ عبد القادر القصير: المرجع السابق، ص 34.

⁽²⁾ FRANCOIS DE SINGLY : la famille l' état des savoirs, Edition La découverte, Paris, 1991, p365

⁽³⁾ حسين عبد الحميد أحمد رشوان: الأسرة والمجتمع دراسة في علم اجتماع الأسرة، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2003، ص 25.

أما عالم الاجتماع الأمريكي وارد word

فقد اعتبر أن المشاعر والأحاسيس الإنسانية قوة اجتماعية، وبني على ذلك نظريته في الحب على أساس أنه أول خطوة في وجود نظام الزواج.⁽¹⁾

وعرف جورج ميردوك G.MURDOCK

سنة 1949م الأسرة في كتابه التنظيم الاجتماعي - la structure social - «بأنها جماعة اجتماعية تتميز بإمكان إقامة مشترك وتعاون اقتصادي، ووظيفة تكاثرية، ويوجد بين اثنين من أعضائها على الأقل علاقة جنسية يعترف بها الجميع». وبهذا المعنى فالأسرة تقوم بوظيفتين أساسيتين إحداهما بيولوجية والأخرى اقتصادية.

كما عرف أيضا بيرجس (E.W.Burgess) ولوك (H.J.Locke)

في كتابهما TheFamily الأسرة بأنها "مجموعة من الأشخاص يرتبطون بروابط الزواج والدم أو التبني ويعيشون معيشة واحدة، ويتفاعلون معا وفقا لأدوار اجتماعية محددة، ويخلقون ويحافظون على نمط ثقافي عام".⁽²⁾

أما ماكايفر MKKiver

فيعرف الأسرة قائلا: "إن الأسرة جماعة تعرف على أساس العلاقات الجنسية المستمرة على نحو يسمح بإنجاب الأطفال ورعايتهم".

ونجد أيضا روبرتلوي R.HLowee

يكتب عن الأسرة على أنها "هي الوحدة الاجتماعية القائمة على الزواج".⁽³⁾

ويرى بوجاردس Bogardus أن الأسرة هي جماعة اجتماعية تتشكل من الأم والأب والأبناء، تربط بينهم رابطة الحب والمسؤولية المشتركة، وتقوم هذه الأسرة بتربية وتنشئة الأطفال كي يقوموا بواجباتهم ليصبحوا أشخاصا متفاعلين مع مجتمعهم بطريقة اجتماعية.⁽⁴⁾

كما يعرف فريديريك ليبارون Frédéric Lebaron الأسرة بأنها "وحدة اجتماعية تضمن تأمين

التنشئة الاجتماعية للأفراد في معظم المجتمعات.

(1) محمد أحمد بيومي، عفاف عبد العليم ناصر: المرجع السابق، ص20.

(2) عبد الله الرشدان: علم اجتماع التربية، دار الشروق، عمان، 1999، ص117.

(3) محمد عاطف غيث: المرجع السابق، ص158.

(4) محمد سند العكايلة: المرجع السابق، ص72.

الأسرة بالتأكيد هي موضوع مميز لعلم الاجتماع: في الأسرة، منذ الطفولة المبكرة، تنتق القيم والمعايير، المهارات اللغوية والمعرفية، مجموعة من الأحكام التي تميز الأفراد طوال حياتهم. بهذا المعنى، الأسرة هي دائماً في قلب عملية البناء الاجتماعي".⁽¹⁾

تعريف الأسرة عند علماء الاجتماع العرب.

• يعرف - محمد عاطف غيث- الأسرة بأنها " جماعة من الأفراد يربطهم الزواج والدم أو التبني يؤلفون بيتاً واحداً ويتفاعلون سوياً ولكل دوره المحدد كزوج أو زوجة، أب وأم، أخ وأخت مكونين ثقافة مشتركة".⁽²⁾

• كما يعرفها -محمد لبيب النجحي- على أنها " البيئة الاجتماعية الأولى التي يبدأ فيها الطفل تكوين ذاته والتعرف على نفسه عن طريق عملية الأخذ والعطاء والتعامل بينه وبين أعضائها، وفي هذه البيئة يتلقى أول إحساس بما يجب وما لا يجب القيام به، والأعمال التي إذا قام بها تلقى المدح، والأعمال الأخرى التي إذا قام بها تلقى الذم والاستهزاء، وبذلك تعده للاشتراك في حياة الجماعة بصفة عامة".

• أما -حامد عبد السلام زهران - فيعرف الأسرة بأنها " الوحدة الاجتماعية الأولى التي ينشأ فيها الطفل وهي المسئولية عن تنشئة اجتماعياً وهي النموذج الأمثل للجماعة الأولية التي يتفاعل الطفل مع أعضائها، ويعتبر سلوكهم سلوكاً نموذجياً".⁽³⁾

• ويعرف -مصطفى الخشاب - الأسرة بأنها " الجماعة الانسانية التنظيمية المكلفة بواجب الاستقرار وتطور المجتمع".⁽⁴⁾

كما يوضح مصطفى الخشاب أن الأسرة في طبيعتها هي مؤسسة اجتماعية تخضع في تكوينها للدوافع الطبيعية والاستعدادات والقدرات الكامنة في الطبيعة البشرية النازعة إلى الاجتماع وهي بأوضاعها ومراسيمها عبارة عن : مؤسسة اجتماعية تنبعث عن ظروف الحياة الطبيعية التلقائية للنظم والأوضاع الاجتماعية، وهي ضرورة حتمية لبقاء الجنس البشري ودوام الوجود الاجتماعي.⁽⁵⁾

⁽¹⁾ Frédéric Lebaron : La ociologie de A à Z, Dunod, Paris, 2009, p 65.

⁽²⁾ عبد الهادي الجوهري: معجم علم الاجتماع، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 1998، ص16.

⁽³⁾ مصباح عامر : التنشئة الاجتماعية والسلوك الانحرافي لتلميذ المدرسة الثانوية، المرجع السابق، ص78.

⁽⁴⁾ مصطفى الخشاب : دراسات في علم الاجتماع العائلي، دار النهضة العربية، لبنان، 1985، ص10-11.

⁽⁵⁾ محمد الطاهر طعيلي، محمد قوارح: المؤسسات الاجتماعية والتربوية ودورها في علاج ظاهرة تعاطي المخدرات، مجلة العلوم

الانسانية والاجتماعية، جامعة قاصري مرياح ورقلة، العدد الثاني، جوان 2011، ص189.

- وترى - سناء الخولي - الأسرة " بأنها كلمة تشير من الناحية السوسولوجية إلى معيشة الرجل و امرأة أو أكثر معا، على أساس الدخول في علاقات جنسية يقرها المجتمع، وما يترتب على ذلك من حقوق وواجبات، كإعارة الأطفال وتربيتهم، كما تفرق بين مصطلحي الزواج والأسرة ، بحيث توضح بأننا نميل إلى استخدامهما في نفس الوقت ليشير إلى نفس الشيء ، ولكنهما في الحقيقة لسببا شينا واحدا، فالزواج Marriage عبارة عن تزواج منظم بين الرجال والنساء ، على حين يجمع معنى الأسرة Family بين الزواج والانجاب، وتشير الأسرة كذلك إلى مجموعة من المكانات Statueses والأدوار Roles المكتسبة عن طريق الزواج والانجاب. وهكذا نجد أنه من المؤلف اعتبار الزواج شرطا أوليا لقيام الأسرة، واعتباره نتاجا للتفاعل الزواجي. (1)
 - وعرف أيضا مصطفى بوتفنوشت العائلة الجزائرية بأنها " عائلة موسعة (الأسرة) حيث تعيش في أحضانها عدة عائلات زواجية وتحت سقف واحد "الدار الكبرى" عند الحظر و (الخيمة الكبرى) عند البدو اذ نجد من 20 إلى 60 شخص وأكثر يعيشون جماعيا" (2)
- وعليه يمكن تعريف الأسرة في علم الاجتماع بأنها" مجموعة من الأفراد تربطهم رابطة الزواج، الدم، التبني، ويسكنون في منزل واحد، ويتصلون ببعضهم البعض من خلال أدوار اجتماعية معينة".
- تعريف الأسرة عند علماء النفس:**

- يعرف "موراي" Muray الأسرة بأنها " العملية التي يتم من خلالها التوفيق بين دوافع الفرد الخاصة وبين مطالب واهتمامات الآخرين والتي تكون متمثلة في البناء الثقافي الذي يتعرض له الفرد".
- كما يعرفها " بارشون" A.Percheron " فعل التنشئة الاجتماعية هو التعلم تمثيل المدلول (Signifie) بواسطة واحد من الدالات (Signifiants) العديدة التي تستعمل لتكوين تصور عنه". (3)
- يعرف سلامي N. Silamy الأسرة بأنها "مؤسسة اجتماعية قائمة على الجنس والميول الأمومية والأبوية شكلها يتغير حسب الثقافات، وظيفتها الأساسية توفير الحماية لأعضائها وتربية أبنائها، فيما يكتسب الطفل اللغة، العادات والتقاليد لمجموعتهم عن طريق تقليد وتقمص الأولياء يكونون

(1) سناء الخولي: الزواج والعلاقات الأسرية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1990، ص 65.

(2) مصطفى بوتفنوشت: العائلة الجزائرية- التطور والخصائص الحديثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، ص 37.

(3) بوفولة بوخميس: الأسرة ودورها في انتشار الجريمة، المرجع السابق، ص 19.

شخصياتهم يشكلون طباعهم ويمرون من الأنانية إلى حب الآخرين. الأسرة ضرورية لتطور الطفل".⁽¹⁾

• ويقول -مورست بورو - Maurice Porot - "أن الأسرة هي مجموع الأشخاص من دم واحد يعيشون تحت سقف واحد وخصوصا الأب، الأم، والأطفال. إذن هناك شرطان ضروريان للرابطة الأسرية هما: الدم الواحد والسقف المشترك"⁽²⁾

• أما " دافيد ريد " D.Ride فقد عرفها: "التنشئة الاجتماعية هي العملية التي يتم بواسطتها إعداد الأفراد وتعويدهم على قواعد التصرف والسلوك داخل المجتمع"

• وكذلك " محمد النجحي " الذي عرف التنشئة بأنها "عملية تشكيل وإعداد أفراد إنسانيين في مجتمع معين، وفي زمان ومكان معين حتى يستطيعوا أن يكتسبوا المهارات والقيم والاتجاهات وأنماط السلوك المختلفة التي تيسر لهم عملية التعامل مع البيئة الاجتماعية والبيئة المادية التي ينشؤون فيها".⁽³⁾

• وقال "حامد الزهران" في تعريفه " هي عملية تعلم اجتماعي يتعلم فيها الفرد عن طريق التفاعل الاجتماعي وأدواره الاجتماعية ويتمثل ويكتسب المعايير الاجتماعية التي تحدد هذه الأدوار. إنه يكتسب الاتجاهات النفسية ويتعلم كيف يسلك بطريقة اجتماعية توافق عليها الجماعة ويرتضيها المجتمع".

• أما " مختار حمزة " فقد ذهب إلى ان التنشئة الاجتماعية هي " تعلم وتعليم وتربية تقوم على التفاعل الاجتماعي وتهدف إلى اكتساب الفرد (طفلا، فمراهقا. فراشدا، فشيخا) سلوك ومعايير واتجاهات مناسبة لأدوار اجتماعية معينة وتيسر له الاندماج في الحياة الاجتماعية وهي عملية دينامية تتضمن التفاعل والتغير، إن الفرد في تفاعله مع أفراد الجماعة يأخذ ويعطي فيما يختص بالمعايير والأدوار الاجتماعية والاتجاهات النفسية والشخصية الناتجة في النهاية هي نتيجة لهذا التفاعل"⁽⁴⁾

• كما يعرفها علاء الدين كفاقي بأنها "وحدة المجتمع الأولى، وهي الوساطة أو حلقة الوصل بين الفرد والمجتمع، أو الوساطة بين الثقافة والشخصية. والأسرة هي الوسط الإنساني الأول الذي ينشأ فيه

⁽¹⁾ Norbert Sillamy: Dictionnaire encyclopédique de psychologie de A à Z, Bordas, Paris, 1980, P 119.

⁽²⁾ Maurice Porot: L'enfant et les relations familiales, P.U.F, Paris, 1973, P8.

⁽³⁾ إبراهيم عباد موهب: نمو وتنشئة الطفل من الميلاد حتى السادسة، دار المعارف، الإسكندرية، 1992، ص 95.

⁽⁴⁾ حمزة مختار: أسس علم النفس الاجتماعي، دار المجتمع العلمي، جدة، 1979، ص 173.

الطفل، ويكتسب في نطاقها أول أساليبه السلوكية التي تمكنه من إشباع حاجاته وتحقيق إمكانياته والتوافق مع المجتمع⁽¹⁾

- وعليه فإن الأسرة عند علماء النفس هي المرجع الأول لحاجات الطفل خاصة العاطفية، ففيها ينشأ الطفل ويعتمد عليها اعتمادا كليا في سنوات حياته المبكرة.

تعريف الأسرة في القانون الجزائري

الأسرة من المنظور القانوني تتشكل من كل الأشخاص الذين تربطهم القرابة أو المصاهرة. وقد عرف المشرع الجزائري مصطلح الأسرة في قانون الأسرة الجزائري ضمن أحكام عامة بنصه في المادة -2- على أن "الأسرة هي الخلية الأساسية للمجتمع وتتكون من أشخاص تجمع بينهم صلة الزوجية وصلة القرابة". ثم جاء في المادة -3- ب"تعتمد الأسرة في حياتها على الترابط والتكافل وحسن المعاشرة والتربية الحسنة وحسن الخلق ونبذ الآفات الاجتماعية"

ثم جاء المشرع الجزائري في الكتاب الأول تحت عنوان - الزواج وانحلاله- فعرف الزواج في المادة -4- بأنه⁽²⁾ "عقد رضائي يتم بين رجل وامرأة على الوجه الشرعي، من أهدافه، تكوين أسرة أساسها المودة والرحمة والتعاون وإحصان الزوجين والمحافظة على الأنساب".

وبهذا يكون المشرع الجزائري قد اهتم وخص للأسرة قانونا خاصا سماه -قانون الأسرة الجزائري- وضح فيه معنى الأسرة، وكيفية تكوينها بالزواج. كما حدد أركان الزواج، وكيفية الانحلال منه بالطلاق أو الوفاة وكل ما يترتب عن ذلك من حقوق وواجبات لكلا الزوجين.

كما أن المادة 32 من القانون المدني نصت على ما يلي: "تتكون أسرة الشخص من ذوي قرياه، وتعتبر من ذوي القربى كل من يجمعهم أصل واحد".

والقرابة هي مباشرة وغير مباشرة، والمباشرة هي الصلة ما بين الأصول والفروع (المادة 1/33 مدني) والقرابة غير المباشرة هي قرابة الحواشي - تتمثل في الرابطة ما بين أشخاص يجمعهم أصل واحد دون أن يكون أحدهم فرعا للآخر (المادة 2/33 مدني).

(1) علاء الدين كفاي: الإرشاد والعلاج النفسي الأسري، دار الفكر العربي، القاهرة، 1999، ص 97.

(2) مولود ديدان: قانون الأسرة، دار النجاح للكتاب، الجزائر، 2006، ص ص 4-8.

ومن جهة أخرى الأسرة تقوم على المصاهرة، وهي العلاقة الأسرية التي تنشأ بين أقارب أحد الزوجين والزوج الآخر (المادة 35 مدني).⁽¹⁾

الزواج في القانون الجزائري:

ويعرف الزواج لغة بأنه الاقتران والازدواج والارتباط، يقال زوج الشيء بالشيء وزوجه إليه، قرنه به. ومنه قوله تعالى " وزوجناهم بجور العين".⁽²⁾

وهو اقتران أحد الشئيين بالآخر، أي اجتماعهما معا بعد أن كان كل واحد منهما منفردا، ولقد شاع استعمال هذا المفهوم في التعبير عن اقتران الرجل بالمرأة على سبيل الدوام والاستمرار.

والزواج شرعا: هو عقد يفيد حل استمتاع كل من الرجل والمرأة بالآخر على الوجه المشروع.⁽³⁾

وقد عرفه القانون الجزائري في قانون الأسرة حسب آخر تعديل له - أمر رقم 02-2005 مؤرخ في 18 محرم عام 1426 هـ الموافق ل 27 فبراير عام 2005م - وذلك في نص المادة الرابعة منه " الزواج هو عقد رضائي يتم بين رجل وامرأة على الوجه الشرعي من أهدافه تكوين أسرة أساسها المودة والرحمة والتعاون وإحسان الزوجين والمحافظة على الأنساب".

وتكون أهلية الرجل والمرأة في الزواج في الجزائر بتمام 19 سنة استنادا لنص المادة السابعة من قانون الأسرة أعلاه والتي تقول " تكتمل أهلية الرجل والمرأة في الزواج بتمام 19 سنة وللقاضي أن يرخص بالزواج قبل ذلك لمصلحة أو ضرورة، متى تأكد قدرة الطرفين على الزواج، يكتسب الزوج القاصر أهلية التقاضي فيما يتعلق بآثار عقد الزواج من حقوق والتزامات".⁽⁴⁾

وقد كانت أهلية الزواج قبل التعديل الأخير لقانون الأسرة محددة سن 21 سنة للرجل و18 سنة للمرأة، لكنه أمام الانتقادات التي وجهت للقانون أعلاه تم تعديل نص المادة السابعة، وأصبحت أهلية الزواج موحدة بين الجنسين بتمام سن الرشد المدني أي 19 سنة كاملة.⁽⁵⁾

مفهوم الأسرة من المنظور الإسلامي:

(1) الغوثي بن ملح: قانون الأسرة على ضوء الفقه والقضاء، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص5.

(2) سورة الدخان: الآية 54.

(3) محمد سيد فهمي: التشريعات الاجتماعية، ط1، دار الوفاء لنديا الطباعة والنشر، الاسكندرية، 2007، ص 35.

(4) مولود ديدان: المرجع السابق، ص8-12.

(5) بن الشويخ رشيد: شرح قانون الأسرة الجزائري المعدل، دار الخلدونية، الجزائر، 2008، ص60.

لم ترد كلمة "أسرة" لا في القرآن الكريم ولا في السنة النبوية اسما أو صفة لنظام الزوجية الانساني أو غيره، بل القرآن الكريم أشار للزوجين الذكر والأنثى حيث قال تعالى "يأيتها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى" (1)

وأشار لزوج آدم عليه السلام فقال "أسكن أنت وزوجك الجنة". (2)

كما قال سبحانه وتعالى "يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة، وخلق منها زوجها وبث منهما رجالا كثيرا ونساء" (3)

وقال أيضا "ومن آياته ان خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة". (4) وعليه فإن الأسرة في نظر الشرع هي "الجماعة التي ارتبط ركنها بالزواج الشرعي، والتزمت بالحقوق والواجبات بين طرفيها، وما نتج عنها من ذرية وما اتصل بها من أقارب". (5) ويلاحظ أن هذا المفهوم يميل الى الأسرة بمعناها الواسع (الممتدة)، لا الى الأسرة النوواة.

ويهتم الإسلام بشكل واضح ببناء الأسرة (أسلوب تكوينها والنظم المؤدية إليها كالخطبة والزواج والعلاقات الأسرية وبيان حقوق الأبناء وحقوق كل من الزوج والزوجة وأساليب مواجهة المشاكل والخلافات الأسرية، وإنهاء العلاقة الزوجية).

وذلك لأن الأسرة السوية الصحية هي أساس الحياة الاجتماعية السوية، وهي أساس المجتمع المتكامل. وعقد الزواج في نظر الإسلام ميثاق غليظ وعلاقة الزوجين سكن ومودة ورحمة، وهو أساس لإنجاب الذرية - البنين والاحفاد- لقوله تعالى " وجعل لكم من أزواجكم بنين وحفدة ورزقكم من الطيبات" (6) وتشير الآية الكريمة إلى أن حاجتنا إلى الأزواج وثمره الأزواج ليست أقل من حاجتنا إلى حفظ حياتنا والتمتع بلذات الحياة وطيبات الرزق التي تحفظ كياننا وتقينا التعرض للضعف والانحلال. (7) واجرائيا يشير مفهوم الأسرة في هذه الدراسة الى تلك الجماعة التي تتكون من الأب والأم أو حتى أحدهما وأبنائهما الذين

(1) سورة الحجرات: الآية 13/49.

(2) سورة البقرة: الآية 35/2.

(3) سورة النساء: الآية 1.

(4) سورة الروم: الآية 21.

(5) بلخير سديد: الأسرة وحماتها في الفقه الاسلامي والقانون الجزائري، دراسة مقارنة، ط 1، دار الخلدونية، الجزائر، 2009، ص 10.

(6) سورة النحل: الآية 72.

(7) نبيل محمد توفيق السالموطي: الدين والبناء العائلي - دراسة في علم الاجتماع العائلي، ط 1، دار الشروق للنشر والتوزيع، جدة، 1981.

يقيمون معا في مكان واحد، ويخضع فيها الأبناء الى توجيه وإشراف الوالدين، واكساب قيم الضبط الاجتماعي.

خصائص الأسرة:

بالرغم من أن النظام الأسري يختلف من مجتمع لآخر، إلا أن هناك عدد من الخصائص تشترك فيها هذه الأنظمة الأسرية أهمها ما يلي:

1. تعتبر الأسرة أول خلية في المجتمع وهذا يتضح من نص المادة الثانية (2) من قانون الأسرة

التي تعتبر بأن الأسرة هي الخلية الأساسية للمجتمع، وقد أكدت على ذلك المادة 58 من دستور

1996 بالنص التالي "تحظى الأسرة بحماية الدولة والمجتمع" (1)، والأسرة هي الجماعة الإنسانية

الأولى التي يتعامل معها الطفل، ويعيش فيها السنوات الأولى من عمره، وهي بذلك أكثر الظواهر

الاجتماعية عمومية وانتشار، فليس هناك أي مجتمع يخلو من الأسرة، ولا يمكن تصور أي حالة

إنسانية إلا وهي عضو في أسرة معينة. (2)

2. تقوم الأسرة على أوضاع ومصطلحات يقرها المجتمع، فهي ليست من صنع الفرد، ولا هي

خاضعة في تطورها لما يريده المشرعون، ولكنها من عمل المجتمع، وثمره من ثمرات الحياة

الاجتماعية، تخلقها طبيعة الاجتماع وظروف الحياة.

3. توفر الأسرة لأعضائها الأساس العاطفي الذي يوفر الاستقرار والأمن، كما تتصف العلاقات

داخل الأسرة بالتماسك والتواكل والعصبية القائمة على أساس الدم، والتوحد في مصير مشترك

حيث يصبح الفرد عضوا يتقاسم الأعضاء الآخرين فرحهم وحزنهم ومكاسبهم وخسائرهم. (3)

4. الأسرة بوصفها نظام اجتماعي تؤثر فيما عداها من النظم الاجتماعية وتتأثر بها، فإذا كان

النظام الأسري في مجتمع ما منحلا وفسادا، فان هذا الفساد يتردد صداه في وضعه السياسي

وإنتاجه الاقتصادي ومعاييره الأخلاقية، وبالمثل إذا كان النظام الاقتصادي أو السياسي فاسدا،

فان هذا الفساد يؤثر في مستوى المعيشة. ولهذا نشاهد في المجتمعات المستقرة سياسيا أن الحياة

الأسرية مدعمة وقوية ومحل رعاية الدولة التي تساعد على تحقيق سعادة الأسرة بضمان التكافل

(1) الغوثي بن ملحة: المرجع السابق، ص 07.

(2) حسين عبد الحميد رشوان : **الأسرة والمجتمع**، المرجع السابق، ص 27.

(3) عبد القادر القصير: المرجع السابق، ص 61.

الاجتماعي والتأمين والرعاية الاجتماعية والطبية على أحسن مستوى. أما في المجتمعات الغير مستقرة أو المتخلفة فنجد أن النظام الأسري معرض ومهياً للانحرافات كجرائم الأحداث والتفكك الأسري... الخ

5. الأسرة وحدة إحصائية، أي يمكن أن تتخذ أساسا لإجراء الإحصائيات المتعلقة بعدد السكان ومستوى المعيشة وظواهر الحياة، وما إليها من الإحصاءات التي تخدم الأغراض العلمية ومطالب الإصلاح الاجتماعي. كما يمكن أن تتخذ كعينة دراسة وبحث في البحوث الاجتماعية⁽¹⁾

6. تعتبر الأسرة وسيلة من وسائل الضبط الاجتماعي فهي تمارس قواعد الضبط الاجتماعي على أفرادها وذلك من خلال عملية التنشئة الاجتماعية فتصبغ عليهم خصائصها وطبيعتها.⁽²⁾

7. الأسرة هي أضمن وأصح نظام للتنازل لضمان نمو المجتمع، وتحقيق غرائز الانسان ودوافعه الطبيعية والاجتماعية. وذلك مثل حب الحياة، وبقاء النوع، وتحقيق الدوافع الغريزية والجنسية وتنظيمها بطريقة مشروعة اجتماعيا ضمن إطار ثقافة المجتمع.

وكشفت الدراسات السابقة للأسرة الجزائرية عن عدة خصائص ومميزات تمتاز بها الأسرة والعائلة الجزائرية في الماضي، غداة الاستقلال. بينما الآن في العقود الأخيرة فقد تغيرت هذه الخصائص وتطورت بشكل كبير مع تطور التكنولوجيا، وتغير الظروف الاجتماعية، والثقافية والاقتصادية للبلاد في حد ذاتها، مما أثر على البناء الاجتماعي للمجتمع الجزائري.

حيث أن النزوح الريفي نحو المدينة، والتمدن، وتعليم المرأة، والتصنع والعولمة... الخ، كلها عوامل هامة ساعدت في تغيير شكل الأسرة وبنائها.

وان أهم خصائص الأسرة الجزائرية التقليدية هي ما يلي:

1. الأسرة الجزائرية هي أسرة موسعة، تعيش في أحضانها عدة أسر زواجية، تحت سقف واحد " الدار الكبرى" عند الحضر، و "الخيمة الكبرى" عند البدو، إذ نجد حوالي من 20-60 شخص أو أكثر يعيشون جماعيا.

2. الأسرة الجزائرية هي عائلة لا منقسمة أي أن الأب له المسؤولية الكاملة على الأشياء والممتلكات، ويغادر أبناءه وبناته المنزل بعد الزواج.

(1) سامية مصطفى الخشاب: المرجع السابق، ص14.

(2) سلوى الصديقي عثمان : الأسرة والسكان من منظور اجتماعي وديني، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2011، ص17.

3. والأسرة الجزائرية كما يسميها "مصطفى بوتفنوشت" هي عائلة بطريقية، يكون فيها الأب (والجد) هو القائد الروحي للجماعة العائلية وينظم فيها أمور تسيير التراث الجماعي، وله مرتبة خاصة تسمح له بالحفاظ على تماسك الجماعة المنزلية⁽¹⁾. وعليه فإن الأسرة الجزائرية أسرة أبوية بمعنى الأب (والجد) هو القائد المنظم لأمر الأسرة.

4. الأسرة الجزائرية هي أسرة أغنوصية، بمعنى أن النسب فيها للذكور والانتماء أبوي. ⁽²⁾ وقد اصطلح "مصطفى بوتفنوشت" على تسمية هذه الخاصية بالأسرة الأكناتية. والتي يعود النسب فيها للذكور والانتماء أبوي، وانتفاء المرأة (أو الأم) يبقى لأبيها. ⁽³⁾

وتعتبر العائلة قيمة أخلاقية وروحية لجميع أفرادها، كما يتجلى نسق القيم الذي تركز عليه الأسرة الجزائرية التقليدية في القيم الدينية والروحية والأخلاقية.

حيث نجد قيمة الوفاء والقناعة والرضا بكفاف العيش وقيمة الشرف والكرامة.

ومن القيم السائدة أيضا في الأسرة الجزائرية قيمة الادخار والتشف، حيث تتميز الأسرة التقليدية ببساطة العيش، والاقتصار على ضروريات الحياة دون الكماليات. كما لا تميل الأسرة الى الاستهلاك إلا في ظروف استثنائية كالمناسبات أو الحفلات.

حيث كانت العائلة الجزائرية معروفة بالكرم والسخاء.

كما كانت تسود العائلة قيمة التعاون والتكافل الاجتماعي في المناسبات السارة والحزينة، وهو ما يتجلى بعبادة "التويذة" في الحفلات أو المآتم والاعانات في مشاكل أو أزمات مادية. ⁽⁴⁾

أما الأسرة الجزائرية الحديثة فأهم خصائصها ما يلي:

يتميز المجتمع الجزائري حاليا كغيره من المجتمعات العربية، بوجود أسر ممتدة (Extended) وأخرى متسعة (Extended). تمتاز وتضم هذه الأخيرة مجموعات نووية متعددة تشغل سقفا واحدا، وتتكون من أجيال مختلفة، ومما ساعد على تكوين وتواجد مثل هذه المجموعات النووية المتعددة، هو أزمة السكن التي تعرفها الجزائر.

(1) مصطفى بوتفنوشت: العائلة الجزائرية- التطور والخصائص الحديثة-، المرجع السابق، ص 37.

(2) يوفولة بوخميس: الأسرة ودورها في انتشار الجريمة، المرجع السابق، ص 137.

(3) مصطفى بوتفنوشت: نفس المرجع، ص 37.

(4) نسيمة طبشوش: القنوات الفضائية وأثرها على القيم الأسرية لدى الشباب، كنوز الحكمة، الجزائر، 2011، ص 186.

ولكن مهما كان اتساع الاسرة الجزائرية حالياً، وتكوينها من عدة أسر ممتدة إلا أنه لا يمكن أن يصل عدد أفرادها إلى 60 شخصاً كما كان في السابق.

أما بالنسبة لخاصتي الأبوية والأغنوصية فهي ميزتان تمتاز بهما الأسرة الجزائرية لحد الآن كونهما مستمدان من الدين الاسلامي، الذي له تأثير كبير على السلوكات والعلاقات القرابية داخل الأسرة. وإذا بحثنا عندما آلت إليه الأسرة بالجزائر عامة والشكل الأسري السائد، نجد بأنه سنة 1998. وحسب ما جاء في الديوان الوطني للإحصاء، أصبح عدد السكان الحضر 18.354.000 بعدما كان لا يتجاوز 3.774.080 سنة 1966. بينما ارتفع عدد السكان في الريف من 8.247.000 إلى 12.133.000 سنة 1998م. وكان عدد العائلات المحصاة سنة 1998 حوالي 5.1 مليون عائلة منها 301 عائلة تقيم بالوسط الحضري، و90.3% من هذه العائلات هي من النمط النووي.⁽¹⁾

وبالنظر إلى هذه الاحصائيات، وإلى ما تعيشه الجزائر من أزمة سكن كبيرة، وإلى نوع وشكل السكن الفردي الذي يبني الآن في جميع أرجاء الوطن، كل ذلك لا يساعد على استمرار الأسرة التقليدية الممتدة. حيث أصبحت الأسرة الجزائرية تميل أكثر إلى صغر حجمها، وانتهاج أسلوب تباعد الولادات باستعمال وسائل منع الحمل، وهذا ما يدل على التغير الثقافي في الأسرة الجزائرية، لكن التغير من الأسرة الممتدة إلى النووية في المجتمع الجزائري لا يعني حدوث استقلال شامل للأسرة الزوجية عند الأسرة الأم، بل هي ما تزال مرتبطة بأسرة الوالدين نتيجة تمسكها بالقيم والعادات وامتداد السلطة المعنوية للوالدين على الأبناء حتى في حالة الزواج في كثير من الأحيان، إضافة إلى الارتباط الاقتصادي والاجتماعي التي تشكل حماية وسند للأسرة الصغيرة تمثلاً بعادات وقيم التضامن والتآزر التي تعرف بها العائلة الجزائرية.⁽²⁾ إضافة إلى أن المرأة الجزائرية الحديثة لم تعد تلك البنت أو الزوجة المنعزلة والمتحفظة أمام الرجل، فقد اتخذت وضعية جديدة تسمح لها بأخذ الكلمة وتسيير حياتها الخاصة، وذلك بفضل انتشار التعليم في الجزائر وخروج المرأة للعمل.⁽³⁾

كما أصبحت الأسرة الجزائرية الحديثة أسرة مستهلكة أكثر منها منتجة.

(1) رشيد حمدوش: مسألة الرباط الاجتماعي في الجزائر المعاصرة - امتدادية أم قطعية، دار هومة، الجزائر، 2009، ص 261.

(2) محمد السويدي: مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990، ص 89.

(3) نسيم طيشوش: المرجع السابق، ص ص 192-193.

ثانياً - نشأة الأسرة وتطورها:

تعتبر دراسة الأسرة من أهم المواضيع التي نالت اهتمام الباحثين فقد كانت لها مكانة هامة في المجتمع منذ القديم، لكن مسألة نشأة الأسرة الإنسانية وتطورها يكشفها الكثير من الغموض. فلا يوجد حتى الآن تاريخ واضح وشامل لنظام الأسرة، ومراحل تطورها عبر السنين.

وقد اجمع كل من محمد الجوهري وعلياء شكري وآخرون في كتاب "ميادين علم الاجتماع" سنة 1974م على أنه يمكن تقسيم دراسة الأسرة إلى أربع مراحل. (1)

المرحلة الأولى:

وتمتد حتى منتصف القرن التاسع عشر وتتميز بسيادة الفكر العاطفي والخرافي والتأملي. وتعتمد على التراث الشعبي وكتابات الأدباء والتأملات الفلسفية، ومن أعلام هذا الفكر في عالم الأدب على سبيل المثال شكسبير، إليزابيث، براوتنغوالث هوآيتمان. وفي مجال الدين كل من كونفوشيوس، سان أوغستين...، وفي علم الفلسفة نجد كل من أفلاطون، أرسطو، جان ليك وغيرهم.

المرحلة الثانية:

وتمتد من منتصف القرن التاسع عشر حتى أوائل القرن العشرين، وتتميز بتطبيق الأفكار التطورية على ميدان الأسرة والزواج وقد أوجت أفكار شارل دارون إلى المفكرين الاجتماعيين أنه من الممكن أن تتطور أشكال الحياة الاجتماعية ونظمها بالطريقة نفسها التي تتطور بها الكائنات البيولوجية، ومن أعلام هذه المرحلة نذكر سبنسر، باخوفين، هنري سمنرمان، لويس مورغان، وإدوارد وستر مارك، تايلور وغيرهم.

المرحلة الثالثة:

وتمتد هذه المرحلة خمسين عاماً أخرى حتى منتصف القرن العشرين وفيها انتقلت دراسة الأسرة من الاهتمام بالماضي إلى الحاضر وتميزت بتطبيق المناهج العلمية في دراسة الظواهر الاجتماعية، وركزت هذه المرحلة على دراسة العلاقات الداخلية بين أفراد الأسرة متأثرة في ذلك بعلم النفس الاجتماعي. ومن أهم الدراسات في هذه المرحلة: مؤلفات كولي، وتوماس، ومارك، وبيرجس وغيرهم.

(1) عبد القادر القصير: المرجع السابق، ص 31.

المرحلة الرابعة:

وهي الممتدة حتى الآن، وأهم ما يميز هذه المرحلة تزايد الاهتمام بالنظرية والدراسات الكمية، بطريقة أكثر منهجية، علاوة على تجميع البحوث التي أجريت في الماضي وتقييمها وتحديد المدارس الفكرية المختلفة والإطارات المرجعية النظرية التي استخدمت في دراسة الأسرة. وإن تعدد الأشكال التي توجد فيها الأسرة تعود إلى تنوع الحضارات والمجتمعات، حيث ان المجتمعات القديمة كثيرة ومتنوعة، نذكر بعض من هذه الأسر ما يلي:

1. الأسرة الصينية (الأسرة في الفكر الصيني القديم):

أشار كونفوشيوس الفيلسوف الصيني إلى أهمية الأسرة في النظام الاجتماعي، وارتباط التطور الاجتماعي بتطورها. وأن الأخلاق في نظره هي غاية ومطلب أسمى حيث يقول كونفوشيوس⁽¹⁾ "إن السعادة تسود المجتمع إذا سلك كل فرد سلوكاً صحيحاً كعضو في الأسرة"، وكانت هذه الدعوة الأخلاقية هي رد فعل لتدني الأخلاق وانتشار الانحلال الخلقي في وقته.

والعائلة في الصين هي النمط الأصيل، تتكون من ثلاثة أجيال أو أكثر يعيشون جميعاً تحت سقف واحد والأب الأكبر هو صاحب السلطة وقد يصل تعداد هذه العائلة إلى 20 أو 30 شخص. وبقيت هذه العائلة المثالية في المجتمع الصيني.

والزواج عند الصينيين ليس مسألة فردية بقدر ما هو ترتيب تقاربي بين عائلتين، وبذلك يؤكد أهمية العائلة أكثر ما يؤكد إشباع حاجات الفرد. وهو لا يتمحور حول مفاهيم الحب والعاطفة والرضى الشخصي للمتزوجين بقدر ما يخدم تخليد العائلة، والوحدات الأسرية الأكبر في التنظيم الاجتماعي الأبوي، والمتمحور حول التعبد لأرواح الآباء والأجداد المتوفين (السلف).⁽²⁾

2. الأسرة المصرية:

كانت العائلة في مصر القديمة خاضعة لنظم ومراسيم دقيقة في شؤون الزواج والطلاق والختان والشعائر الجنائزية.

وتعتبر الآلهة (إيزيوتوزوريس) مثالا حيا عنها، فالجميع: الأخ والأخت، الزوج والزوجة، تمثل في الحضارة المصرية القديمة قيم الخصوبة والخلود، وأيضا شكل مثالي للعلاقات بين الرجل والمرأة لدى

(1) سناء الخولي: الزواج والعلاقات الأسرية، المرجع السابق، ص 99.

(2) نخبة من المتخصصين: علم الاجتماع الأسري، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2008، ص 64.

الطبقات ذات الامتياز. فالزواج الفرعوني في الطبقات الأرستوقراطية، يتم وفق طقوس الآلهة فزواج الأخ بأخته مثال للآلهة والتقدیس، لم يسمح به في مرحلة إلا للطبقة الحاكمة والمسيطرة اجتماعيا. فحسب الاعتقادات القديمة فإن الفراعنة يعملون على ديمومة (إيزيس وأزوريس) ووضع الملكية بمنأى عن التأثيرات الخارجية الخطيرة وتحمى المرأة والعائلة. (1)

وكانت الأسرة وحدة منتجة دائبة العمل حيث أن رب الأسرة لا بد أن يستيقظ مبكرا ليعد نفسه للعمل، والابن لا بد أن يطيع ويستمع لما يأمره أبوه، وبالرغم من سيادة الرجل فإن المرأة كانت تقاسمه العمل في الحقل والمنزل والصناعة اليدوية البدائية وتتمتع بقسط كبير من الحرية، وكانت تتحلى وتترين وتتعطر في نظر قدامى المصريين دواء شافي ومنعش للجسم، وكانت الأسرة واسعة النطاق تتطوي على عدد كبير من الأتباع والموالي، وقد أوصت التعاليم أرباب الأسرة بحمايتهم والرفق في معاملتهم.

وكانت التربية في الأسرة تركز على المبادئ الأخلاقية، فهي في نظر قدامى المصريين من شأنها أن تطيل العمر، وتحقق الثراء، حيث أن الشخص الجشع لن يجد قبراً، وكان على رب الأسرة تلقين زوجته وأولاده مبادئ "الماعت" وهي عبارة عن أصول أخلاقية قوامها: الصدق، العدل، والاستقامة وحسن المعاملة والنظام.

وقد أتيح في الأسرة المصرية تعدد الزوجات، لكن في كثير من الحالات كانت الزوجة الأولى تحتل مكانة قدسية وتمتاز باعتبارها محرمة على باقي الزوجات، وتشير الكتابات القديمة إلى التقدير الغير العادي والنفوذ الكبير الذي كانت تتمتع به الأسرة المالكة. فلم تعد وظيفة المرأة الانجاب فقط، بل أصبحت ابنة إله وزوجة إله وأم إله. (2)

3. الأسرة الهندية:

كان النظام الاجتماعي في الحضارة الهندية القديمة مبني على الأمومة وتقسيم السكان إلى قبائل وتوتمية ذات زواج خارجي، من أهم هذه القبائل تلك التي تعيش في منطقة التبت وجبال الهيمالايا وكراكورم، فأحدى أهم صفات هذه الحضارة الجبلية اعتمادها على نظام تعدد الأزواج حيث ان الأخوة من نفس العائلة يتزوجون بامرأة واحدة مشتركة. ثم بعد هذه المرحلة البدائية، جاءت مرحلة معاصرة تميزت بثلاث مقومات

(1) رايح درواش: علم اجتماع العائلة، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2012، ص 39.

(2) حسين عبد الحميد رشوان: تطور النظم الاجتماعية وأثرها في الفرد والمجتمع، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 1986،

أساسية: الطائفة والنسب والعائلة، فالانتماء إلى طائفة معينة يعتبر رمز للمكانة التي يحتلها الفرد طول مدة حياته.

والأسرة في الحضارة الهندية تعتبر أكبر حجما، يشرف على تسييرها رب العائلة الذي ينفرد بالسيادة بدون منازع على زوجته وأولاده، لكن هذه السيادة مبنية على الاحترام والحب بدلا من الخوف أو الاكراه.⁽¹⁾ ويقسم المجتمع الهندي إلى أربع طبقات أعلاها طبقة البراهما أو الكهنة، وأدناها السودرا أو المنبوذون، وبين هاتين الطبقتين نجد طبقة الكاستريا، أو المحاربين، ثم طبقة التجار فايشيا. في هذه الطبقات يتزوج كل شخص من طبقته، إذ أن الحراك الاجتماعي أو الانتقال من طبقة إلى أخرى غير ممكن، لذلك إذا حصل ان تزوج رجل من طبقة عالية بامرأة من طبقة متدنية يبقى في طبقته وتبقى الزوجة عند أهلها، ثم يصبح المسؤول عنها والدها أو أخوها الأكبر.⁽²⁾

4. الأسرة اليونانية:

أعطى الباحثون في الحضارة الاغريقية القديمة صورة عن تطور العلاقات الأسرية في الحضارة الاغريقية، واستنتجوا ذلك من الميثولوجيا (وهي علم الأساطير)، فالأسرة الاغريقية لم تكن مستقلة، وكانت تعيش في عائلات مكونة من أكثر من ثلاثة أجيال وتدعى هذه الأسر الاغريقية الوحدة الأبوية وعلى رأسها شيخ يدعونه بطريك. وقد نشأت العائلة من الأسرة ومن العائلة نشأت الحمولة، أو ما يسمى بـجينس Gens، والمسؤول عن العائلة هو الأب الأكبر (الشيخ)، والذي كان هو القائد والكاهن الذي يوقد النار، وتساعده في ذلك المرأة.

وتنقسم العائلة إلى قسمين تشكلان أخويتين، والأخويات تشكل العشيرة، ثم مجموعة العشائر.

ويصف فريديريك انجلز مميزات الجينس أو الحمولة بما يلي:

1. طقوس دينية مشتركة مع امتياز خاص لمكانة الكاهن المكرس لإله خاص تدعى الحمولة أنه أصل منشأها واشتقت منه اسمها العائلي.
2. امتلاك مقبرة خاصة.
3. حقوق متبادلة بالإرث.
4. التزام متبادل لتقديم العون والحماية في حالة استخدام القوة.

(1) رايح درواش: المرجع السابق، ص 42.

(2) نخبة من المتخصصين: المرجع السابق، ص 69.

5. حقوق متبادلة للزواج في الحمولة في الحالات خاصة مثل تزويج البنات اليتيمات أو الوارثات.
6. ملكية قائد، وبعض الملكيات المشتركة وناظر أموال. (1)
- وقد تناول الفلاسفة اليونانيون الأسرة اليونانية في فلسفتهم الخيالية مثل: أفلاطون وأرسطو حيث اعتبر أفلاطون الأسرة نوعان:

1. الأسرة في طبقات الشعب، والتي تأخذ بنظام وحدانية الزوج والزوجة، وترتكز على التعاقد المشروع، كما تبيح الطلاق، وتحديد النسل وفق حاجات الدولة والقدر الذي تسمح به مواردها.
2. الأسرة في طبقة الحراس والتي تقوم على المبادئ التالية:
 - خضوع الأطفال لتربية اجتماعية واحدة (بنات وذكور).
 - المساواة بين الجنسين في الحقوق والواجبات وتولي الوظائف العامة.
 - تتولى الدولة أمر تربيتهم والإنفاق عليهم طالما كانوا موجودين في أسرة الجندية.
 - حرمان طبقة الحراس من "الملكية" ومن تكوين أسر بالمعنى المعروف.
 - الشيوعية الجنسية في أسرة الجندية، بمعنى أن تكون الحارسات حقا مشاعا للحارسين.

أما أرسطو فيرى أن الأسرة هي أول اجتماع تدعو إليه الطبيعة إذ من الضروري أن يجتمع كائنان لا غنى لأحدهما عن الآخر. أي اجتماع الجنسين للتناسل، وليس في هذا شيء من التحكم ففي الإنسان كما في الحيوانات الأخرى والنبات نزعاً طبيعية وهي أن يخلف الكائن الحي بعده موجوداً على صورته، والاجتماع الأول والطبيعي في كل الأزمنة هو "العائلة"، وحيث تجتمع عدة عائلات تنشأ القرية ثم المدينة فالدولة. فتتألف الأسرة من الزوج والزوجة والبنين والعيبد (الأرقاء). وقد عينت الطبيعة المراكز الاجتماعية لكل هؤلاء، فهي (الطبيعة) الحريصة على بقاء النوع، قد خلفت بعض الكائنات للسيطرة والسيادة، وبعضها للخضوع والطاعة. فالكائن المزود بالعقل يحكم ويأمر بوصفه سيّداً، والكائن المزود بالقوة البدنية ينفذ الأوامر ويعخدم".

واستناداً لذلك فإن الرجل هو سيد الأسرة، له ثلاث مظاهر للسلطة وهي:

1. سلطة السيد وهي سلطته على أرقائه (الدكتاتورية).
2. سلطة الأب وهي سلطته على أولاده (الملكية).
3. سلطة الزوج وهي سلطته على زوجته (الجمهورية).

(1) نخبة من المتخصصين: المرجع السابق، ص 70.

كما تكلم أرسطو عن تربية الأطفال ونشأتهم، حيث حددها بثلاث مراحل متتالية هي:

- المرحلة الأولى: التكوين الجسماني والبيولوجي.
- المرحلة الثانية: نشأة القوى النزوعية والغضبية.
- المرحلة الثالثة: نشأة النفس الناطقة، وهي آخر القوى النفسية ظهوراً لأنها تتعلق بكمال الانسان بما هو إنسان. (1)

5. الأسرة الرومانية:

لم تكن الأسرة الرومانية تختلف كثيراً عن الأسرة اليونانية، إذ أن الحضارة الرومانية استعارت أكثر أنظمتها الاجتماعية من المجتمعات الاغريقية.

وكانت الجماعات الرومانية في إيطاليا مقسمة إلى عائلات وعلى رأس كل عائلة أب قائد شبه مستبد بحكمه، وكانت أصغر وحدة هي الأسرة المتكونة من الأب والأم والأولاد، ثم العائلة المكونة من أسرة التوجيه وأسر الانجاب وفي هذه الوحدة نجد الأب والأبناء المتزوجين، وغير المتزوجين، والبنات الغير متزوجات. وكان الضبط الاجتماعي في العائلة الرومانية بيد الأب الأكبر الذي يملك السلطة المطلقة في العائلة، فهو يقرر حتى إذا ما كان الطفل المولود مقبولاً في الاسرة، أم لا، ويعاقب السلوك المشين بأقصى العقاب، وهو الوحيد الذي له الحق بالملك وتبديله أو مبادلته، ويحق له أن يطلب كل ما يكسبه أفراد العائلة. (2)

أب العائلة قديس يقدم عبادات ورعه لإله البيت لريس Lares... والى بيناتز Penates الاله الحامي للمخزون الغذائي. فسيادة الأب تمارس على الجميع من أبناء ونساء وحتى على القرابة لتمتد حتى الى أخت الزوجة والعبيد، فهم كأشياء وأشخاص غير معترف بهم قانوناً.

والأبناء يخضعون لأب العائلة وتدم سلطته عليهم حتى وفاته، فيملك حق عقابهم أو بيعهم أو هبهم أو حتى يشغلهم عند آخرين ويأخذ أجرتهم، وفي حالة ارتكابهم لأخطاء لا تغفر يمنحهم كعبيد. وتمتد سلطته أيضاً إلى زوجة ابنه. (3)

(1) حسين عبد الحميد رشوان: تطور النظم الاجتماعية وآثارها في الفرد والمجتمع، المرجع السابق، ص 123.

(2) نخبة من المتخصصين: المرجع السابق، ص 72.

(3) رايح درواش: المرجع السابق، ص 46.

6. مراحل تكوين الأسرة:

1. المرحلة الأولى:

وهي المرحلة التي تسبق الزواج مباشرة، أي فترة الخطوبة، والتي قد تطول أو تقصر حسب الظروف الاجتماعية والمادية والثقافية لأسرة الزوج والزوجة، وفي هاته الفترة يتم التعارف بين الطرفين.

والخطبة لغة: فعلة كجلسة، ومن خطب المرأة إلى القوم إذا طلب أن يتزوج منهم، واصطلاحاً: طلب الزواج ممن يعتبر منه، وهي اتفاق مبدئي عليه، ووعدهم بالزواج، وتعتبر الخطبة أولى خطوات الزواج.

ومفهوم الخطبة اليوم في مجتمعنا الجزائري أنها عبارة عن اتفاق يسبق قراءة الفاتحة، ويقع غالباً بين والدي الخطيبين أو أوليائهما، وينتهي بإيجاب وقبول المصاهرة بين العائلتين دون إبرام أي عقد، وغالباً ما يكون ذلك غيابياً دون حضور الخطيبين إلى مجلس المواعدة بالزواج وإتمام مراسيم الخطبة، لذلك فإن الخطبة بهذا المعنى لا يترتب عنها أي حق لأحد الخطيبين اتجاه الآخر، ويمكن العدول عنها في أي وقت، كما لا يترتب عن العدول عنها أي ضرر يمكن أن يلحق أحد الخاطبين بشكل مباشر.⁽¹⁾

وقد عرفها المشرع الجزائري في المادة (05) من قانون الأسرة:⁽²⁾ "الخطبة وعد بالزواج، يجوز للطرفين العدول عن الخطبة، إذا ترتب عن العدول عن الخطبة ضرر مادي أو معنوي لأحد الطرفين جاز الحكم له بالتعويض، لا يسترد الخاطب من المخطوبة شيئاً مما أهداها إن كان العدول منه، وعليه أن يرد للمخطوبة ما لم يستهلك مما أهدته له أو قيمته.

وان كان العدول من المخطوبة، فعليها أن ترد للخاطب ما لم يستهلك من هدايا أو قيمته".

وأهم سمات هذه المرحلة ما يلي:

أ-تناسب سن الزوجين بصورة تتناسب مع قدرتهما في تحمل مسؤوليات وأعباء الحياة الزوجية.

ب-كفاية دخل الفرد المقبل على الزواج لتوفير حياة كريمة.

ج-النضج الاجتماعي للفرد.

د- النضج النفسي للفرد.

هـ-تقارب المستويات الاجتماعية والمادية والأخلاقية والروحية، مما يساهم في نجاح الحياة الزوجية.

و- توفر مشاعر القبول والتجاذب بين الطرفين واقتناع كل منهما بالآخر من أجل بناء أسرة سعيدة.

(1) عبد القادر بن حرز الله: الإخلاصة في أحكام الزواج والطلاق، ط1، دار الخلدونية، الجزائر، 2007، ص 36.

(2) مولود ديدان: المرجع السابق، ص8.

ز- اعتبار الخطبة كعلاقة رسمية مع التركيز على أهمية موافقة الأهل واعتبار الخطبة مؤشر لمعرفة مدى تلائم الطرفين مع بعضهما البعض وبالتالي مواصلة العلاقة أو إنهاء الارتباط. (1)

2. المرحلة الثانية:

ينتقل الطرفين من فترة الخطوبة إلى مرحلة الزواج أو الحياة الزوجية الفعلية، والزواج لغة هو الاقتران والتماثل والتناظر والنكاح. (2)

أما اصطلاحاً: فهو عقد شرعي بين رجل وامرأة خاليتين من الموانع الشرعية، يحل بموجبه الاستمتاع بينهما، كما يترتب على كليهما حقوق وواجبات. (3)

وقد عرفه **المشروع الجزائري في المادة (04)** من قانون الأسرة بقوله: (4) "هو عقد رضائي يتم بين رجل وامرأة على الوجه الشرعي، من أهدافه: تكوين أسرة أساسها المودة والرحمة والتعاون وإحسان الزوجين والمحافظة على الأنساب".

وتتمتاز هذه المرحلة بعدة سمات هي:

1. تحقيق أسس التعاطف والمحبة والتراحم بين الزوجين.
2. توافر عناصر الثقة والتشاور والإحساس بمشاعر ومشاكل الطرف الآخر ومشاركته فيها.
3. تحقيق الإشباع والتوافق الجنسي.
4. التخطيط للمستقبل ومواجهة المشاكل اليومية واحتياجات والتزامات الأسرة.

3. المرحلة الثالثة:

هي مرحلة إنجاب الأطفال وهي أهم وظيفة تقوم بها الأسرة، حيث الأسرة هي مصدر أطفال شرعيين، وتنشئتهم والعناية بهم وتعليمهم تعتبر من أسس وظائف الأسرة والتي تساعدها على التماسك والاستمرار.

وأهم سمات هذه المرحلة هي:

- أ- تدريب الأطفال على المسؤولية والاعتماد على النفس.
- ب- تشجيع الأطفال على التحصيل الدراسي والنشاط العقلي بصفة عامة.
- ت- ترسيخ قواعد الضبط الاجتماعي في الأسرة من عقاب وثواب.

(1) سناء الخولي: **الزواج والعلاقات الأسرية**، مرجع سابق، ص280.

(2) محمد بن مكرم ابن منظور: المرجع السابق، ص76.

(3) بلخير سديد: المرجع السابق، ص16.

(4) مولود ديدان: المرجع السابق، ص08.

ث- مساعدة الأبناء على اكتساب خبرات اجتماعية خلال الاختلاط برفاق اللعب والأصدقاء.

4. المرحلة الرابعة:

وهي المرحلة الأخيرة للأسرة إذا كبر الوالدان، وتراجعت صحتهما أو توفي أحدهما، وتكونت بدلا من أسرة الأصل هذه، أسر صغيرة للأبناء وتكون فراغ للوالدين من ناحية مسؤولية الأبناء أي مرحلة انفصال الأبناء واعتمادهم على أنفسهم ومن أهم سمات هذه المرحلة:

أ. بالنسبة للوالدين: الاستعداد الفعلي للتقاعد عن العمل، ومواجهة مرحلة الشيخوخة، والاعتماد على الأبناء في تحمل المسؤولية، والعناية بالأحفاد ومساعدة الأبناء وتوجيههم في تنظيم شؤون أسرهم الجديدة.

ب. بالنسبة للأبناء: عمل الأبناء وتحقيق مكانة معينة في المجتمع وتكوين أسر صغيرة، وعلاقات اجتماعية جديدة خارج نطاق الأسرة وظهور الشخصية المستقلة عن الوالدين، ومحاولة مواجهة الأعباء والمسؤوليات تجاه أسرهم الجديدة، وهكذا تدور مراحل تكوين الأسرة من جديد في حلقة مستمرة لكن بأفراد جدد.

ج. عوامل تغير الأسرة: التغير الاجتماعي "هو ذلك التغير والاختلاف في أدوار الأفراد التي يقومون بها في المجتمع من مرحلة زمنية إلى مرحلة زمنية أخرى، وفي أدوار التنظيمات والنظم، والمؤسسات داخل المجتمع، وما تقوم به من أدوار تختلف أيضا من مرحلة زمنية إلى مرحلة زمنية أخرى، وما يطرأ على هذه الأدوار من تغييرات، وتعديلات من حيث الدرجة والسرعة. وفي ضوء ذلك يمكن القول أن التغير الاجتماعي صفة أساسية من صفات المجتمع. وهو صفة لا يمكن أن تخضع لإدارة معينة، بل هي نتيجة تيارات اجتماعية، وعوامل ثقافية، واقتصادية، وسياسية يتداخل بعضها في بعض، ويؤثر بعضها في بعض"⁽¹⁾

وهذا يعني أن التغير الاجتماعي هو جزء من عمليات التطور والتغير الثقافي والاقتصادي والسياسي داخل المجتمع.

وقد عرفت المجتمعات المعاصرة تغيرات جذرية على كل المستويات، فظهر على المستوى الاقتصادي اقتصاد السوق وعولمة التبادلات التجارية، وعلى الصعيد الثقافي أثرت القيم والمعايير الثقافية الجديدة على مؤسسات المجتمع كالأسرة والزواج والسلطة والعلاقة بين الجنسين، كما تحولت الأسرة العربية من النمط

(1) عبد القادر القصير: المرجع السابق، ص77.

الممتد إلى النمط النووي... وغيرها من التحولات التي يرجعها الباحثون إلى عدة عوامل مترابطة ومتشابكة نذكر منها الآتي:

أ. **العامل البيئي:** يقصد بالعامل البيئي أو العامل الجغرافي هو الموقع الجغرافي أو البيئة التي يعيش فيها الإنسان، وتشمل الموقع والتضاريس والتربة، والمناخ، والمجاري المائية، والثروات المعدنية والزراعية، والحيوانية.

وكذا الكوارث الطبيعية كالزلازل والفيضانات والأعاصير، كل هذه الظروف تؤثر في أنشطة أفراد الأسرة، والتغير فيها يؤدي إلى التغير في الأسرة، فالمناخ والتربة لهما أثر في المحاصيل الزراعية وبالتالي الإنتاج والنشاط التجاري بصقة عامة.

وكذلك فإن كثرة حدوث الزلازل والفيضانات في مناطق معينة لها دور في هجرة الأفراد من تلك المناطق وبالتالي تغيير الفرد لسكنه وموطنه.

ومع هذا فإن هذا العامل ليس العامل الوحيد الذي يمكن به تفسير التغير الأسري، لأن نفس الظروف البيئية لا تحدث نفس التغير وإن هذه الظروف تخلق تكيفا أكثر منه تغيرا. (1)

ب. **العامل الديمغرافي:** العامل الديمغرافي أو عامل السكان يعني أن أي تغير في الديمغرافيا السكانية يؤدي بالضرورة إلى تغير اجتماعي فكثافة وحجم الجماعات والمجمعات، ومعدلات المواليد والوفيات، والهجرة الداخلية والخارجية ونسبة الأطفال، والشباب والشيوخ، يؤثر في العمل والإنتاج والاقتصاد القومي وبالتالي التغير الاجتماعي.

وعليه فإن عامل السكان يؤثر في حد كبير في عملية تغير ظروف الأسرة، فكثرة عدد أفراد الأسرة في الدول المختلفة نتيجة الإقبال على الزواج، وارتفاع نسبة الولادات يتعارض مع مقتضيات الحياة المتطورة وارتفاع مستوى المعيشة، وكذا يتعارض مع عمل المرأة خارج المنزل. (2)

ج. **العامل الاقتصادي:** يشمل العامل الاقتصادي أثر التغير التقني في جميع النظم، والهيئات الاجتماعية في كل المجتمعات التي حدث فيها، تاركا سماته البارزة -وخاصة التصنيع- على كل ناحية من نواحي الحياة، وإن أشد النظم الاجتماعية التي تأثرت به هو النظام الاقتصادي والنظام الأسري، كون كل منهما مرتبط بالآخر، فالأسرة تمد الجانب الاقتصادي بالأيدي العاملة، كما أنها تعتبر المستهلك الأول للسلع

(1) بوفولة بوخميس: الأسرة ودورها في انتشار الجريمة، المرجع السابق، ص 110.

(2) عبد القادر القصير: المرجع السابق، ص 79.

والخدمات. ومن جهة أخرى فإن أي تغير في الاقتصاد أو في الدخل الفردي سيؤثر بطبيعة الحال على الأسرة وأنماطها. (1)

د. العامل التكنولوجي: إن الاختراعات والابتكارات والاكتشافات العلمية الجديدة أثرها الكبير على التغير الاجتماعي من حيث بنائها ووظائفها وشكلها وحجمها وفي تغير الأدوار والعلاقات بين أفرادها، فنجد أن حجم الأسرة في المجتمعات المتطورة (التي تأخذ بأسباب التكنولوجيا الحديثة) يميل إلى النقصان باستمرار مع ما يصحبه من انتشار الأسر النوواة، بالإضافة إلى أن العلاقات الأسرية قد تغيرت إلى حد كبير، فضعفت سلطة الأب، وبرزت منزلة الأم، وتقلصت وظائف الأسرة فلم يبق لها سوى وظائف قليلة أهمها وظيفة الإنجاب والتنشئة الاجتماعية. (2)

هـ. العامل الأيديولوجي: الأيديولوجيا هي النظام الفكري والعاطفي الشامل الذي يعبر عن مواقف الأفراد من العالم والمجتمع والإنسان.

وان دور الأيديولوجيا في تغيير الأسرة يظهر بوضوح في ارتفاع مستوى رعاية الأطفال في المجتمعات الحديثة، حين أصبحوا يحصلون على رعاية فائقة، وخدمات كثيرة لم تيسر لهم من قبل، ففي الماضي كانت تربية الأبناء تعتمد أكثر على الصارمة والحزم الشديد وعدم التدليل، عكس ما هو اليوم، حيث يحصل الأطفال على قدر كبير من الحنان والتدليل.

ويمكن تفسير ذلك بنقص عدد أفراد الأسرة حالياً والتقليل من الانجاب، وعليه فإن الأطفال الذين سيولدون بمحض إرادة الوالدين، سيكونون موضع حُبهم ورعايتهم. (3)

خلاصة القول إن تغير الأسرة يتم نتيجة تداخل عوامل عديدة تساعد سواء بشكل مباشر أو غير مباشر في هذا التغير أو التغيرات التي تظهر على الأسرة.

فلا يمكن إرجاع التحول والتغير إلى سبب واحد جوهري، إلا أن بعض الباحثين أمثال -وليام أو جبرن- أولى بعض العوامل أهمية على حساب بعضهما الآخر معتبرا إياها هي الأساس في كل تغير ويعني بذلك ظهور التكنولوجيا. فدخولها المجتمع البشري هو ما يمكن اعتباره الحد الفاصل بين مجتمع متقدم وآخر

(1) عبد الحميد أحمد يحيى: الأسرة والبيئة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1998، ص102.

(2) سناء الخولي: الأسرة والحياة العائلية، المرجع السابق، ص131.

(3) نفس المرجع، ص128.

متأخر، لأن التكنولوجيا من شأنها أن تهيئ للإنسان فرص الوصول إلى أهداف محددة بأقل جهد ممكن وبأقل التكاليف المتوقعة. (1)

وإلى جانب التكنولوجيا، هناك أيضا الحروب والهجرة التي تلعب دورا بارزا في كافة المجتمعات، فالحرب التحريرية الجزائرية قد لعبت دور مهم في التحول الاجتماعي في الجزائر، وكذا هجرة المواطنين من الريف إلى المدينة وبالتالي تغيير كل مستوى الولادات والوفيات والحركة الديموغرافية بشكل عام.

ثالثا - أشكال الأسرة:

نجد أن الأسرة تأخذ أشكال مختلفة ومتنوعة باختلاف المجتمعات، والمناطق وأيضا الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية داخل المجتمع ذاته، لذا تتنوع الأشكال والأنماط الأسرية وفقا لذلك.

هذه الأشكال يمكن تصنيفها على أساس ما يلي:

1. التصنيف على أساس الانتساب الشخصي:

وهنا نميز نوعان من الأسر:

أ- أسرة توجيهية FAMILY OF ORIENTATION وتتمثل في الأسرة التي يولد فيها الفرد، ويتلقى داخل إطارها تنشئته الاجتماعية.

ب- أسرة تناسل أو أسرة إنجاب FAMILY OF PROCREATION وتتمثل في الأسرة التي تكونت بعد الزواج وتم فيها إنجاب الأطفال. (2)

2. التصنيف على أساس الشكل والحجم:

والتي نميز فيه ثلاث أنواع من الأسر:

أ- الأسرة النووية أو الأسرة النووية NUCLEAR FAMILY ويطلق عليها أيضا اسم الأسرة الزوجية CONJUGAL FAMILY ، واسم الأسرة البسيطة التي تتألف من الزوج والزوجة والأبناء القصر وهي الشكل الأولي للأسرة.

ويعرف عالم الاجتماع الأمريكي " وليام أوجبرن " الأسرة النووية بأنها " رابطة اجتماعية قوامها زوج وزوجة وأطفالهما أو بدون أطفال، أو زوج بمفرده مع أطفاله أو زوجة بمفردها مع أطفالها" (3)

(1) مأمون طريبه: علم الاجتماع في الحياة اليومية، ط1، دار المعرفة، بيروت، 2011، ص 192.

(2) محمد إبراهيم يسري دعبس: المرجع السابق، ص 67.

(3) أحمد سالم الأحمر: المرجع السابق، ص 17.

ويرجع السبب في تسمية الأسرة النواة إلى كونها أصغر وحدة أسرية بالمعنى الصحيح للأسرة من جهة، ولكونها تمثل حجر الأساس لجميع أنواع أنظمة الأسرة من جهة أخرى.

ويتنوع حجم الأسرة النواة من أسرة صغيرة إلى متوسطة إلى كبيرة، حيث تتكون الأسرة النواة الصغيرة الحجم من زوجين فقط أو شخصين مرتبطين بروابط الدم أو القرابة أو التبني، يشتركان في سكن واحد ويكونان وحدة اقتصادية، بينما تضم الأسرة النواة المتوسطة الحجم زوجين وعددا من الأبناء (ذكورا وإناثا) غير المتزوجين، يعيشون معا تحت سقف واحد ويشكلون وحدة اقتصادية واحدة، أما الأسرة النواة الكبيرة فهي تشمل الزوجين وعدد أكبر من الأبناء غير المتزوجين، يشكلون معا وحدة سكنية واقتصادية واحدة.

وعلى العموم أن الأسرة النووية أو أسرة النواة هي أكثر أنواع الأسر انتشارا في المجتمعات الحديثة سواء الغربية أو العربية.

ب- الأسرة الممتدة EXTENDED FAMILY ، وتعني امتداد العائلة لتضم عدة أجيال فتشمل جيل الأجداد وجيل الآباء وجيل الأبناء، وتضم الأب والأم وأولادهما الغير متزوجين والمتزوجين مع زوجاتهم وأبنائهم. وكلهم يعيشون تحت سقف واحد، أو في بيوت متجاورة. ويتعاون الجميع في توفير حاجات الأسرة ومتطلباتها، مثال ذلك العائلات التقليدية الأبوية في المجتمعات التقليدية.

وعادة تعتبر علاقات النسب هي الأصل في العلاقات المركبة، بينما العلاقات الزوجية ذات أهمية فرعية، وعلى هذا فإنها تركز على علاقات الأخوة والأصول والفروع (الوالد والولد). وقد كان هذا النوع من الأسر سائدا في كثير من المجتمعات العربية في عهد قريب خصوصا في المناطق الريفية، بينما تشهد المجتمعات العربية حاليا تناقضا في أعداد الأسر المركبة وتزايدا في انتشار الأسر البسيطة أو النووية.⁽¹⁾

ج- الأسرة البوليجامية والبولياندرى Polygyny Family، ويتكون هذان النوعان من الأسرة من أسرتين نواتين أو أكثر مرتبطة بزيجات جماعية، أي أن أحد الزوجين مشترك، كما هو الحال بالنسبة للرجل المتزوج بأكثر من امرأة في وقت واحد، فهو يقوم بدور الأب في أكثر من أسرة نواة، وبالتالي يوحداهم في جماعة أسرية كبيرة وهذا ما يسمى "بالأسرة البوليجامية" (polygyny) ويوجد هذا النوع في المجتمعات الإسلامية والعديد من المجتمعات الشرقية.

Complex Family أو **الأسرة المعقدة** : ويطلق عليها أيضا اسم الأسرة المركبة حيث يعيش الأب وزوجته وزوجاتهم وأحفاده، وقد تمتد لتشمل زوجات أحفاده وأبنائهم...إلخ. وهنا نجد أن الفرد الواحد ينتمي

(1) سهير سعيد أحمد معوض: علم الاجتماع الأسري، مركز التنمية الأسرية، القاهرة، 2009، ص24.

إلى أسرتين يلعب في كل منهما دورا مختلفا ويقوم بأداء وظيفة متمايزة. مثال ذلك أن الابن هو ابن في أسرة أبيه وهو زوج في أسرته النواة أو الخاصة التي كونها بالزواج. (1)

وقد كان هذا النوع من الأسر هو السائد في كثير من المجتمعات العربية حتى وقت قريب خصوصا في المناطق الريفية والجبلية، أما الآن فقد بدأت هذه الأسر في الزوال حيث انتشرت الأسر البسيطة النووية في جميع البلدان العربية.

أما " الأسرة البولياندرية" (polyandry)، وهي التي تكون فيها المرأة أو الزوجة متزوجة بأكثر من رجل في وقت واحد، وهذا النوع من الزواج " البولياندرى" كان موجودا في الفلبين، والتبت، والتودا في جنوب الهند، وشرق افريقيا، والاسكيمو، وكذلك بين الشوشونيين في غرب الولايات المتحدة الأمريكية (2).

3. التصنيف على أساس الإقامة: تشكل قاعدة السكن أنماطا أربعة من الأسر:

أ- الأسرة التي يقيم فيها الزوجان مع أسرة والد الزوج Patrilocal

ب- الأسرة التي يقيم فيها الزوجان مع أهل الزوجة Matrilocal

ج- وفي بعض المجتمعات يترك الزوجين حرية الاختيار بين مسكن أهل الزوجة أو مسكن أهل

الزوج Bilocal

د- وقد يسكن الزوجان بعيدا عن أهلها بمسكن مستقل وجديد Néolocal (3).

4. التصنيف على أساس السلطة

تصنف الأسرة على هذا الأساس إلى:

أ- أسرة تكون فيها السلطة للأب على جميع أفراد الأسرة Patriarchal

ب- أسرة تكون السلطة فيها للأم Matriarchal

ج- أسرة تكون السلطة فيها للابن

د- أسرة ديمقراطية تسودها المساواة في الحقوق والواجبات لجميع أفرادها Egalitarian (4).

(1) نبيل محمد توفيق السمالوطي: المرجع السابق، ص 123.

(2) أحمد سالم الأحمر: المرجع السابق، ص 20.

(3) عبد القادر القصير: المرجع السابق، ص 52.

(4) السعيد عواشيرية: المرجع السابق، ص 114.

رابعاً - وظائف الأسرة:

الأسرة بنية اجتماعية أساسية في المجتمع، تقوم على أساس بيولوجي وفي نفس الوقت هي نسق اجتماعي يوجد في كل المجتمعات فهي مصدر للأخلاق ولضبط السلوك عن طريق التربية والتنشئة الاجتماعية، وإن أدوارها ووظائفها تتغير وتتغير بتغير المجتمعات ويتغير الزمن.

وتطورت وظائف الأسرة من الاتساع إلى الضيق مع نمو المجتمعات وظهور تطبيقات متخصصة تقوم بالأدوار التي كانت الأسرة تقوم بها فيما سبق. فالأسرة في العصور القديمة كانت تقوم بأداء جميع الوظائف الاجتماعية تقريبا حسب ما تقتضيه حاجاتها الاقتصادية والدينية والخلقية والتربوية... الخ، ومع نمو المجتمع وتعدد بنائه، فقدت الأسرة الكثير من هذه الوظائف.

ولكن على الرغم من ذلك إلا أن الأسرة تظل تنظيماً أساسياً له وظائفه الهامة والأساسية كما حددها الإسلام فهي تحقق وظائف السكن والأمن والمودة والرحمة واشباع الحاجات العاطفية والجنسية ووظيفة إنجاب الأطفال وتربيتهم وتنشئتهم تنشئة صحيحة وسليمة، لهذا فالأسرة لاتزال تحتفظ بأهم وأبرز الوظائف التي وجدت من أجلها، والتي لا يختلف معظم العلماء بشأنها ألا وهي:

الوظيفة البيولوجية، والوظيفة الاقتصادية، والوظيفة التربوية والتنشئة الاجتماعية، والوظيفة النفسية، والوظيفة الدينية.

1. الوظيفة البيولوجية

الوظيفة البيولوجية هي من الوظائف الفطرية التي تقوم بها الأسرة، حيث أن الزواج يقوم بتوفير وخلق علاقات ثابتة إلى حد كبير بين الرجال والنساء منظمة بذلك العلاقات الجنسية بين الطرفين والانجاب.

ويتفق معظم علماء الاجتماع على أن تزويد المجتمع بأعضاء جدد يعتبر من أهم وظائف الأسرة، والقيام بهذه الوظيفة يتطلب تنظيم النشاط الجنسي. وفي كل المجتمعات الانسانية توجد قيود على ممارسة الاتصال الجنسي بين بعض الأفراد، لكن الاستثناء الكوني الوحيد الذي يجعل هذا الاتصال مشروعاً ومقبولاً اجتماعياً ونتاجه شرعياً في كل مكان هو عندما يتم بين الزوج وزوجته.⁽¹⁾

واستناداً لذلك فإن الأسرة هي أفضل وأصح نظام للتناسل يضمن نمو المجتمع واستمراره عن طريق إنجاب أطفال معترف بهم شرعاً وقانوناً.

وذلك ما جاءت به الشريعة الإسلامية في قوله عز وجل "وجعل لكم من أزواجكم بنين وحفدة".

(1) أحمد سالم الأحمر: المرجع السابق، ص 51.

وكذا في الحديث الشريف عن الرسول محمد (ص) قال " تزوجوا الودود الولود فإنني مكاثر بكم الأمم" (محمد نصر الدين الألباني، 81402).⁽¹⁾

وان وظيفة الإنجاب قد تعرضت لعمليات تنظيمية متأثرة في ذلك بالتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فتغيرت النظرة إلى الأسر الكبيرة، كما أن التحول من الزراعة إلى الصناعة، جعل من الأبناء عبئا اقتصاديا كبيرا يتحمله كثير من الآباء، فأصبح الأزواج يفضلون إنجاب الأطفال بطريقة منظمة على فترات متباعدة لاعتبارات صحية تتعلق بالأم وبالطفل في نفس الوقت، وذلك ما اصطلح على تسميته "FamilyPlaming"⁽²⁾

2. الوظيفة الاقتصادية:

تمثل الأسرة في معظم المجتمعات الانسانية الوحدة الاقتصادية الأساسية، حيث يتم من خلالها توزيع الموارد واستغلالها بين أعضاء الأسرة.

وان دور الأسرة كمصدر لدعم أعضائها يختلف من مجتمع لآخر ومن زمان لآخر.

حيث أن الإنتاج الصناعي قد قضي على وظيفة الأسرة الاقتصادية في المجتمعات الحضرية، وتحولت الأسرة فيها إلى وحدة استهلاكية بدرجة كبيرة، مما أجبر أفراد الأسرة على السعي للعمل خارج محيط الأسرة. وبعد أن كان جميع أفراد الأسرة يعملون تحت سقف واحد سواء في العمل الزراعي أو الحرفي، انتشر الأفراد للعمل في أماكن مختلفة ومتعددة، وبذلك تحقيق الاستقلال الاقتصادي.

ونتيجة للزيادة المستمرة في نفقات المعيشة ورغبة الأسرة في رفع مستوى معيشتها، خرجت المرأة للعمل وشاركت الرجل في إعالة الأسرة وتحمل عبء المسؤولية إلى جانبه.

وبالتالي فهي تكون قد حققت استقلالاً اقتصادياً ذاتياً. ولم تعد عبئاً على أسرته أو زوجها في سد وإشباع حاجاتها المادية.⁽³⁾

ونتيجة لذلك اختلفت الأسرة الحديثة عن مفهومها في السابق، فبعد أن كانت الأسرة القديمة وحدة منتجة تعتمد على ذاتها في تأمين الطعام من الزراعة والصيد من خلال تنظيم العمل والإنتاج الجماعي، أصبحت الآن الأسرة الحديثة غير منتجة، بل مستهلكة، وأضحى أفرادها يعملون كأفراد وليس كوحدة إنتاجية،

(1) محمد الطاهر طعيلي، محمد قوارح: المرجع السابق، ص191.

(2) سلوى الصديقي عثمان: المرجع السابق، ص47.

(3) محمود حسن: المرجع السابق، ص14.

ويأخذون أعمالاً ومهنًا تختلف عن أعمال ومهن ذويهم إضافة إلى خروج المرأة للعمل، وبالتالي لم يعد الرجال هم المصدر الوحيد لكسب الرزق داخل الأسرة. (1)

واستناداً لما سبق فإنه لكي تتحقق الوظيفة الاقتصادية في الأسرة يراعى ما يأتي:

- أن يساهم الأب والبالغين في الأسرة حسب الإمكانيات والخبرات فيعمل الجميع على زيادة مصادر الدخل.
- يجب أن تعمل الأم أي عمل منتج، وليس ضرورياً ان يكون ذلك خارج المنزل، فمن الممكن لها أن تقضي وقت فراغها بالمنزل بما يعود بالنفع على الأسرة فتساعد زوجها، أو بالعمل خارج البيت ولكن بما لا يتعارض مع وظيفتها الأساسية في التربية والتنشئة الاجتماعية للأطفال ورعاية شؤون المنزل وشؤون زوجها.
- تأمين مستقبل الأسرة بمحاولة إيجاد فائض اقتصادي لذلك. (2)

3. وظيفة التربية والتنشئة الاجتماعية:

تعد التنشئة الاجتماعية للطفل من الوظائف الأساسية للأسرة إذ تلعب الأسرة دوراً هاماً في تنشئة الطفل خاصة في سنواته الأولى قبل احتكاكه بالمجتمع الخارجي. كما تقوم الأسرة بتوفير مجموعة من العلاقات الأسرية التي توفر الحاجات المادية والتعليمية والعاطفية للأبناء لفترة طويلة من الزمن. فالأطفال يحتاجون من آبائهم لسنين طويلة التنشئة الثقافية والتعليمية قبل أن يتمكنوا من أن يكونوا أفراداً عاملين مستقلين تماماً من المجتمع الإنساني.

وتتم عملية التنشئة بطريقتين: الطريقة الظاهرة والطريقة الكامنة. (3)

الوظيفة الظاهرة لعملية التنشئة الاجتماعية تعني تدريب الطفل على أنماط معينة من السلوك والتي يرضى عنها المجتمع ويتخذها الطفل دعامة لسلوكه طوال حياته. أما الوظيفة الكامنة فهي تتضح في عدة أهداف أهمها:

(1) السعيد عواشيرية: المرجع السابق، ص 115.

(2) السيد رمضان: إسهامات الخدمة الاجتماعية في مجال الأسرة والسكان، المرجع السابق، ص 69.

(3) سلوى الصديقي عثمان: المرجع السابق، ص 50.

توحد الطفل مع مجموعة من الأنماط الثقافية مثل: القيم الاجتماعية والأخلاقية، كما تهدف إلى تعليم الطفل مهارات تتفق مع ظروف مجتمعه مثل: القراءة والكتابة، وضبط السلوك، وأداء الأدوار الاجتماعية للتفاعل مع الآخرين.

وعموماً فإن المسؤولية الأولى لتعلم الأبناء كل من العادات والتقاليد الاجتماعية في كافة المجتمعات تقع على عاتق الأسرة.

وترجع الأهمية الإستراتيجية للأسرة كأحد أجهزة التطبيع الاجتماعي إلى الأسباب التالية: (1)

أ- تحتكر الأسرة خبرات الطفل لمدة طويلة بعد ولادته مباشرة.

ب- تعتبر الأسرة أكثر الجماعات الأولية تكاتفاً وتضامناً وتماسكاً، مما يسهل اتصال وانتقال العادات والأفكار من الآباء إلى الأبناء.

ج- تعتبر الأسرة من أهم العوامل الثابتة في حياة الطفل وتمثل أكبر قوة اجتماعية.

وتلعب الأسرة دوراً هاماً في الضبط الاجتماعي Social Control حيث تعلم الطفل السلوك المقبول، وتوضح له الصواب من الخطأ، فيتشرب الطفل المعايير الأخلاقية لأسرته، وسلوكهم. ولا يوجه تأثير الأسرة نحو المحافظة على معاييرها فقط، بل أيضاً نحو المحافظة على معايير المجتمع الذي توجد فيه، فهي تأخذ بين يديها كل العقوبات المباشرة وغير المباشرة التي تفرضها الجماعة الأولية، وتجبر الفرد من خلالها أن يلتزم ليس فقط مع جماعة الأسرة وأن يعتنق مبادئها ولكن أيضاً قوانين ومعايير وطرق تفكير المجتمع المحلي الذي تشكل جزءاً منه، وبذلك تساهم في الحفاظ على معايير المجتمع أيضاً. (2)

4. الوظيفة النفسية:

ويطلق على هذه الوظيفة أيضاً مصطلح الوظيفة العاطفية، كون الأسرة توفر لأبنائها الحب والعطف والاهتمام والرعاية والاستقرار والحماية. مما يساعد على نضجهم النفسي، كما أنه قد تبين علمياً بأن الكثير من الأمراض النفسية وحتى العضوية التي تصيب الأطفال ترجع إلى الافتقار إلى الحب والاهتمام من قبل الأسرة. حيث تقول "مارجريت ميد": "لقد تبين بصورة واضحة أن الأطفال الذين يوضعون في مؤسسات خاصة عند الولادة تصيبهم مشاكل وأمراض كثيرة رغم رعايتهم رعاية جسمية جيدة، إذ أن هناك آثار سيئة

(1) محمد جامع نبيل: علم الاجتماع الأسري وتحليل التوافق الزوجي والعنف الأسري، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2010، ص 56.

(2) غنيم السيد رشاد، عمر نادية السيد، السيد محمد الراجح: المرجع السابق، ص 35.

جدا على الأطفال الذين يفصلون عن أمهاتهم بعد الولادة، ومن أمثلة ذلك: التأخر العقلي والإخفاق في تعلم الكلام والبلادة وأحيانا الموت⁽¹⁾

وان هذا الإشباع النفسي والعاطفي لا يقتصر فقط على الأطفال بل هو حق لجميع أعضاء الأسرة. لكن الأطفال يتأثرون بالجو النفسي السائد في الأسرة أكثر من الكبار بالعلاقات القائمة بين الأب والأم، وهم يكتسبون اتجاهاتهم النفسية بتقليد الآباء والأهل.

وعليه فان الوظيفة النفسية هي أساسا قويا وحاسما في ترابط النظام الأسري وعدم انحلاله وتفكك الأسرة وبالتالي انحراف الأبناء وعدم توافقهم النفسي.

وحرصا على أن يكون الشعور المتبادل بين أفراد الأسرة شعورا يسوده الاطمئنان والحب والتآلف يجب مراعاة ما يلي: (2)

▪ تعقد اجتماعات أسبوعية لجميع أفراد الأسرة، تدرس فيها مشاكل الأسرة واهتماماتها، مما يساعد على المشاركة في اتخاذ القرارات.

▪ يساهم جميع أفراد الأسرة مساهمة ايجابية في رسم وتخطيط وتنفيذ برامج الأسرة.

▪ تنمية معايير النضج النفسي عند أفراد الأسرة عن طريق تنظيم العلاقات فيجب مراعاة أن تكون علاقة الأم بالأولاد متساوية لجميع الأولاد، وكذا الأب، وكذا علاقة الأبناء ببعضهم.

5. الوظيفة الدينية:

يعتبر الدين ذو أهمية بالغة في المجتمع الإنساني وفي العصور القديمة، حيث كانت الأسرة وحدة دينية تعتمد في حياتها على الدين، وعن طريقه اكتسبت وحدتها واستقرارها وقداستها، ويتطور البشرية اكتسب الدين صفته الاخلاقية. ولما كانت الحياة الأسرية تمثل الخبرة الأولى في حياة الطفل فهي توفر لذلك أفضل الفرص التربوية وتسمو على أي نظام اجتماعي آخر في تأثيرها. (3)

ويرى مصطفى الخشاب " أن الأسرة هي مكان نشأة العقائد الدينية واستمرارها وهي البيئة الأولى لتعليم اللغة القومية، وهي المؤسسة التي تكون الطفل وتعمل على تكامل شخصيته وتربطه بأفراد مجتمعه"⁽⁴⁾

(1) حسين عبد الحميد رشوان: الأسرة والمجتمع، المرجع السابق، ص 50.

(2) السيد رمضان: إسهامات الخدمة الاجتماعية في مجال الأسرة والسكان، المرجع السابق، ص 70.

(3) نفس المرجع، ص 74.

(4) السعيد عواشيرة: المرجع السابق، ص 116.

ومن هنا يتضح ان الاتجاه الديني نظام نفسي ينشأ ويتكون بتفاعل نزعات الطفل الفطرية الكامنة في أعماقه مع عوامل البيئة المحيطة وهي الأسرة.

خامسا- التنشئة الأسرية وأساليبها:

التنشئة الأسرية هي " الإجراءات والأساليب التي يتبعها الوالدان في تطبيع أو تنشئة أبنائها اجتماعيا، أي تحويلها من مجرد كائنات بيولوجية إلى كائنات اجتماعية وما يعتقاه من اتجاهات توجه سلوكهما في هذا المجال" (1).

فالأسرة هي أول المؤسسات المسؤولة عن التنشئة الاجتماعية للطفل، وهي أول مجتمع يتعامل معه هذا الطفل، ويكتسب منه جميع الأنماط السلوكية الجيدة والردئية. وهناك من يخلط بين مصطلح التنشئة الأسرية والاتجاهات الوالدية. لكن هذه الأخيرة عرفها " رشدي حنين" هي أساليب التعامل مع الأبناء وأنماط الرعاية الوالدية في تنشئهم (الأسرية) كما تعتبر بمثابة الموجه الديناميكي لسلوك الآباء والأمهات في تعاملهم مع أبنائهم" (2). لذا فالإتجاهات الوالدية هي عنصر التنشئة الأسرية التي تعتبر أشمل وأوسع منها.

وان الأسر تتمايز في طرق تنشئة أبنائها وأساليب معاملتها لهم، حسب نمط شخصية الآباء ومستواهم التعليمي، والاقتصادي، والاجتماعي، ونظرتهم للطفولة، وثقافة المجتمع الذي ينتمون إليه، كل ذلك يؤثر في اتجاهاتهم التربوية.

وعليه سنتطرق للعوامل المؤثرة في التنشئة الأسرية قبل التطرق لأساليب التنشئة الأسرية.

العوامل المؤثرة في التنشئة الأسرية:

هناك عوامل ومتغيرات متعددة تلعب دورا كبيرا في تنشئة الحدث الاجتماعية داخل الأسرة من أهمها ما يلي:

1.العوامل الشخصية- (عوامل خاصة بالآباء):

وهي جملة من العوامل المرتبطة بتنشئة الآباء أنفسهم ونمط شخصيتهم ودرجة نضجهم ومستوى تعليمهم كل ذلك يؤثر في تعاملهم مع الأبناء وكيفية تنشئتهم. ويمكن عرض أهم العوامل الشخصية فيما يلي:

(1) سمير كامل شحاته أحمد، أحمد سليمان: تنشئة الطفل وحاجاته بين النظرية والتطبيق، مركز الاسكندرية للكتاب للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2002، ص8.

(2) فاطمة منتصر الكتاني: الاتجاهات الوالدية في التنشئة الاجتماعية وعلاقتها بمخاوف الذات لدى الأطفال، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 2000، ص72.

أ. **تنشئة الآباء:** إن اتجاهات الآباء في تنشئة أطفالهم تتأثر بالطريقة التي عامل بها الوالدان من قبل آبائهم عندما كانوا أطفالاً. فأنماط السلوك تنتقل من الآباء للأطفال ومن ثم من الأطفال لأبنائهم عندما يصبحون آباء، أي أن نماذج التفاعل تنتقل من جيل لآخر خلال الوسط الثقافي للأسرة. (1)

وهذا ما يدفع الآباء إلى تبني نفس الأساليب التربوية التي تلقوها في صغرهم مع آبائهم، أو العكس عندما يشعرون بعدم قبول تلك الأساليب المستخدمة من قبل آبائهم، فيستعملون مع أبنائهم أساليب تربوية أكثر صرامة أو شاملاً حسب وجهة نظرهم.

ب. **العلاقة بين الوالدين:** تعد سلامة البناء الأسري شرطاً أساسياً لنجاح عملية التنشئة الاجتماعية لتحقيق أغراضها، فقد أثبتت الدراسات المنشورة أن الأسرة المتصدعة التي ستوددها الخلافات بين الوالدين والكرهية تؤثر في سلوك الأبناء وتدفعهم إلى الانحراف، فكلما كانت العلاقة بين الوالدين منسجمة كان نمو الطفل كامل ومرتزن. (2)

ج. **المستوى التعليمي للآباء:** يؤثر المستوى التعليمي والثقافي للوالدين في عملية التنشئة الاجتماعية وعلى الاتجاهات التي يتبناها الآباء في تطبيع أبناءهم اجتماعياً، فتختلف الأسر المثقفة عن غيرها الغير مثقفة بالاعتناء بأبنائهم من ناحية التحصيل الدراسي، وتطوير ثقافتهم وحثهم على المطالعة والدراسة. (3)

كما أكدت الدراسات أن الوالدين اللذان يتمتعان بمستوى تعليمي معين يميلان إلى البعد عن التشدد في العقاب البدني، وإلى استخدام المناقشة والأساليب العلمية الجديدة في المجال، كلما ارتفع مستواهما التعليمي مما يشير إلى أهمية المستوى التعليمي للوالدين، وأثره في تعديل اتجاهاتهما نحو التنشئة الاجتماعية، وفي ممارسة دوريهما في هذه العملية على نحو مرتزن. (4)

2. العوامل الداخلية (عوامل داخل الأسرة).

ويقصد بها العوامل المرتبطة بالأسرة والتي تحدث داخلها باعتبار الأسرة وحدة ونظام اجتماعي، هذه العوامل هي:

(1) فاطمة منتصر الكتاني: المرجع السابق، ص 83.

(2) عمر أحمد همشري: التنشئة الاجتماعية للطفل، ط1، دار الطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص 336.

(3) عامر مصباح: التنشئة الاجتماعية والسلوك الانحرافي لتلميذ المدرسة الثانوية، المرجع السابق، ص 91.

(4) عمر أحمد همشري: التنشئة الاجتماعية للطفل، مرجع سابق، ص 340.

أ- **العلاقة بين الوالدين والحدث:** قد تحدث الكثير من العلماء والباحثون عن تأثير الاتجاهات الوالدية في التنشئة الأسرية، وعلاقة الوالدين مع الحدث وأساليب تربيته من: عقاب، وتسامح، وتسلط، واهمال... إلخ. وان كل أسلوب من هذه الأساليب ينتج آثاره السلوكية على الطفل.

حيث تشير الدراسات المنشورة إلى أن الجو العاطفي للأسرة الذي يسوده التسامح والحب والمشاركة والثقة... إلخ يعد من أهم العوامل المؤثرة إيجابا في تكوين شخصية الأبناء، وجعلهم أكثر استقلالية وأقل عدوانية تجاه الآخرين، كما أن الحب والعاطفة الصادقة تعزز ثقة الطفل بنفسه، والعكس إذا كان الأطفال عدوانيين ومضطرب، بين عاطفيا ومتأخرين دراسيا، فإنهم قد تعرضوا للقسوة والنبذ من الوالدين، كما اثبتت الدراسات أن 80-90% من الأطفال الجانحين في طفولتهم هم ضحايا سوء معاملة الوالدين والتسلط الذي عاشره في طفولتهم. (1)

ب- **حجم الأسرة وعدد أفرادها:** يعتبر حجم الأسرة من العوامل المؤثرة في تكوين الاتجاهات الوالدية، فعندما يزداد عدد أفراد الأسرة، تقل فرص التواصل بين الآباء والحدث، وقد تتسم اتجاهات الآباء بالإهمال لأنه يصعب عليهم الاهتمام بأمور كل الأبناء، ويفرضون عليهم قيود صارمة فيزداد التسلط والسيطرة، وقد أوضح **نوتول (1971)** بأن الأم تزداد سيطرتها لأبنائها خاصة الإناث منهم، وسبب ذلك كبر حجم الأسرة. (2)

أما الاتجاهات الوالدية في الأسر الصغيرة الحجم، فهي تتسم بالحب والتعاون والاهتمام لقلة الأبناء، حيث يسود أسلوب الضبط المعتدل والنظام المعقول، وفي بعض الأحيان، تتسم اتجاهات الوالدين في الأسر الصغيرة الحجم بالحماية الزائدة مما يفقد الطفل القدرة على الاعتماد على نفسه.

وعليه فإن الاتجاهات الوالدية تتأثر بحجم الأسرة، وتختلف من أسرة لأخرى حسب عدد الأفراد الذي يعتبر عبئا في حد ذاته في ظل الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تعيشها مجتمعاتنا اليوم، بغض النظر عن كيفية وفرصة التواصل بين الآباء والأبناء، ومواقف التفاعل بين الإخوة في الأسرة.

ج- **المستوى الاقتصادي والاجتماعي للأسرة:** أكدت أغلب الدراسات المنشورة أن هناك فروقا واضحة في أساليب التنشئة الاجتماعية للحدث تعود إلى الاختلاف والتباين في الوضع الاجتماعي والاقتصادي

(1) عمر أحمد همشري: المرجع السابق، ص336-337.

(2) مايسة النبال: **التنشئة الاجتماعية** - مبحث في علم النفس الاجتماعي -، دار المعرفة الجامعية، الأزاريطة، 2007، ص61.

للأسر، حيث يشير " آليون دافير" (1966) في دراسته التي أجراها في نيو انجلترا إلى أن هناك علاقة وثيقة بين الطبقة التي ينشأ في الحدث أو الطفل وبين أساليب تنشئة. (1)

كما اهتم علماء النفس بدراسة أثر المستوى الاجتماعي في تحديد اتجاهات الوالدين نحو الأبناء. حيث أحصى "بوسارد" بعض الاختلافات في اتجاه الآباء من المستويات الدنيا، والوسطى، والعليا في معاملة أطفالهم ووجد أن هدف آباء المستوى الاجتماعي المرتفع هو أن يحصل أطفالهم على مجد كبير، وأن يحمل اللابن اسم العائلة، فيحضون الابناء بالاهتمام الى غاية نضجهم، أما في أسر المستوى الاجتماعي المتوسط فنجد أن الآباء يتميزون بمعاملتهم الطيبة للأبناء ونظام الرقابة الخالية من الصرامة فيشجعون الأبناء على الاستقلال، والاعتماد على النفس. أما آباء المستوى الاجتماعي المنخفض، فهم أكثر تسلط وصرامة، يميلون إلى ممارسة أسلوب العقاب البدني أكثر من الحدث والتشجيع، مما يجعل الأبناء يشعرون بالإهمال والرفض من أسرهم. (2)

وعليه فان المستوى الاجتماعي والاقتصادي يلعب دورا هاما وحاسما في مستوى تنشئة الآباء على المستوى الجسدي من ذكاء، ونجاح دراسي، وتكيف، لأن ذلك يرتبط بحاجات التربية والتعليم من غذاء وألعاب وكتب وأجهزة..... وغياب هذه الحاجات أو نقصها يؤدي بالحدث إلى الشعور بالنقص والدونية وبالتالي إلى الانحراف كالسرقة مثلا. (3)

3. العوامل الخارجية (خارج الأسرة).

وهي العوامل المرتبطة بالإطار الثقافي العام المحيط بالأسرة والقيم السائدة والنظرة العامة للطفل أو الحدث.

أ. القيم السائدة: إن الاتجاهات الوالدية تحمل في مضمونها قيما ومعتقدات ومعايير ثقافة مجتمع ما، والتفاعل بين الطفل والوالدين يدور حول القيم التي تحدد المرغوب فيه والمرغوب عنه من السلوك، وبذلك تعمل كإطار مرجعي لضبط السلوك.

وفي مجتمعنا العربي فان القيم والمعتقدات تتبسط تعاليمها من الدين الإسلامي وعليه فان الدين والقرآن هو الذي يبين ويوجه الوالدين إلى التربية الأسرية السليمة.

(1) فاطمة منتصر الكتاني: المرجع السابق، ص 87.

(2) مايسة النبال: المرجع السابق، ص 63.

(3) عبد العزيز خوجة: مبادئ في التنشئة الاجتماعية، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، الجزائر، 2005، ص 146.

ب. النظرة العامة للحدث أو الطفل: تتأثر الاتجاهات الوالدية بطبيعة نظرة الآباء للطفل، تبعا لذلك نوعية الثواب والعقاب وهذا ما أكده " مبارك ربيع" بقوله "ان الطابع العام الذي تتميز به الثقافة المغربية هو وجود خط فاصل في الترابية الاجتماعية ما بين عالم الطفولة وعالم الرشد، بحيث يبدو الأطفال في الظروف العادية للحياة الاجتماعية لا رأي لهم بل لا حق لهم في مشاركة الكبار في عالمهم، بل إن تدخل الكبار في علم الصغار سواء تجلى ذلك في اختيار الأصدقاء أو مزاولة الألعاب وغير ذلك، يعتبر هو الطابع المميز للعلاقة". (1)

لذلك فان اعتبار الآباء طبقة الأطفال دونية لطبقة الكبار وما يتبع ذلك من عدم احترام شخصية الطفل واعتباره صغيرا غير مسؤول يؤثر في اتجاهات الآباء.

أساليب التنشئة الأسرية:

وتسمى أيضا بالاتجاهات الوالدية، والتي هي وسيلة الآباء للتفاعل والتواصل مع الطفل، وعن طريقها يتم نموه النفسي والاجتماعي بما يتضمنه ذلك من تمثله للقيم والمعايير والأهداف التي تطبع أي أسرة في مجتمع ما.

وقد عرفتها هدى فناوي بأنها " الإجراءات والأساليب التي يتبعها الوالدان في تطبيع أو تنشئة منها اجتماعيا". (2)

ولما كانت أساليب التنشئة الأسرية منها ما هو صالح وسليم ومنها ما هو خاطئ وغير سليم، فإننا في هذه الدراسة سنتطرق إلى جميع الأساليب والاتجاهات التي يشيعها الآباء باختلافهم في تربية وتنشئة أبنائهم، وتأثير ذلك بالمقابل على هؤلاء الأبناء وانعكاسه على سلوكهم وتتخذ هذه الأساليب صور عديدة، نذكر منها ما يلي:

1. الاستقلال/ التقييد (Liberty/ Cruelty) ويشير اتجاه الاستقلال إلى سماح الوالدين للطفل بممارسة نشاطاته وألعابه وأعماله بحرية، حتى يتمكن الطفل من إبراز جميع طاقاته وقدراته وحسن تفكيره، ويتيح هذا النوع من التنشئة الاجتماعية للطفل مجالا واسعا لإبراز شخصيته وتقدير ذاته. والثقة في النفس والطمأنينة وعدم الخوف من الآخرين. (3)

(1) فاطمة منتصر الكتاني: المرجع السابق، ص 89.

(2) نفس المرجع، ص 71.

(3) عامر مصباح: التنشئة الاجتماعية والسلوك الانحرافي لتلميذ المدرسة الثانوية، المرجع السابق، ص 96.

وفي مقابل هذا الاتجاه الوالدي، نجد اتجاه التقييد والذي يميل فيه الآباء إلى السيطرة على الأبناء، والضغط عليهم، وضبطهم والقسوة وأحياناً اللجوء إلى العقاب البدني كأسلوب للتنشئة، وأنه يترتب على هذا الاتجاه شخصية مترددة تنزع إلى الخروج عن القواعد المتعارف عليها كوسيلة من الطفل للتنفيس والتعويض عما تعرض له من القسوة، وعليه يجنح وينحرف الطفل نحو العدوان والتخريب والثورة العصيان. (1)

2. التسامح/ التسلط/ (Tolerance / Authority) التسامح أو التساهل ويقوم هذا النمط على تشجيع الطفل ليحقق رغباته بالشكل الذي يخلو له، والاستجابة المستمرة لمطالبه، وعدم الحزم في تطبيق الثواب والعقاب. ولقد توصلت "بومريند" Baumrind (1971) بعد عدة دراسات عن السلطة الوالدية وعلاقتها شخصية الأبناء إلى خلاصة هي "إنه ليس على الآباء أن يسمحوا لأبنائهم بالحرية ضمن حدود معينة، بل عليهم أن يفرضوا قيوداً ضمن حدود معرفتهم لكنها تستجيب لمطالب واحتياجات الطفل" (2) أي أن المبالغة في التسامح والتساهل يؤدي إلى نمو في اتجاه سلبي.

وبالمقابل اتجاه السلطة هو المبالغة في الشدة دون الاهتمام برغبات الطفل وحاجاته، أو منعه من القيام بسلوك معين لتحقيق رغباته التي يريدها، حتى ولو كانت مشروعة، أي أن الوالدين يتبعان الأسلوب الصارم في التنشئة. ويسود هذا النمط بشكل عام الأسر التي يغلب على حياتها تدني المستوى الاقتصادي والثقافي، وتطلب الأسرة من طفلها في هذا الاتجاه الطاعة العمياء من غير نقاش وإلا التهديد والوعيد وحرمان الطفل من متطلباته وحاجاته الأساسية.

وان هذا الأسلوب أو النمط غالباً ما يساعد على تكوين شخصية خائفة دائماً من السلطة، وتشعر بعدم الكفاءة والحيرة، وتكون غير واثقة في نفسها في أوقات كثيرة وليس لها القدرة على التمتع بالحياة، وتشعر بالخوف من الآخرين، وبعدم الثقة في غيرها، وحين يكبر هذا الطفل غالباً ما يكون في عمله دائم الإهمال إلا في وجود السلطة والرقابة. (3)

3. الحماية الزائدة / الإهمال (Negligence / Overprotection) يقصد بالحماية الزائدة أو الحماية الشديدة هو غلو الوالدين في حب الطفل والمحافظة عليه والقيام نيابة عنه بالواجبات أو المسؤوليات وبذلك تتولد لدى الطفل عدم القدرة على التحرر والاستقلالية والتدخل في كل نشاطه والنيابة عنه في واجباته مما يفقده

(1) عمر أحمد همشري: المرجع السابق، ص 334.

(2) فاطمة منتصر الكتاني: المرجع السابق، ص 81.

(3) سليمان محمد سليمان شحاته: مشكلات الطفولة النفسية والسلوكية، الطبعة الأولى، دار النشر الدولي، المملكة السعودية، 2013، ص 266.

الاختيار وعدم القدرة على تحمل المسؤولية. وينمو الطفل في ظل هذا الاتجاه بشخصية ضعيفة، غير مستقلة، تعتمد على الغير في قيادتها وتوجيهها وتتسم بعدم الاستقرار وانعدام التركيز، وعدم النضج وانخفاض الطموح، والخوف من المسؤولية، وعدم الثقة بالنفس. (1)

وقد أثبتت دراسة قام بها كل من **فلمنج Felming** و**فلوجل Flugel** على الأطفال الذين يعيشون تحت الحماية الأبوية الزائدة، أنهم يتصفون بالتوتر العصبي، وشدة الخجل، والمراوغة والتهرب من تحمل المسؤولية، وتحاشي أعمال تتسم بطابع المنافسة والقسوة. (2)

وفي مقابل هذا الاتجاه والمبالغة فيه يوجد من الآباء من يهملون أطفالهم، ولا يعيرونهم أي اهتمام، فلا يلقي الطفل أي توجيه أو عناية أو تشجيع، ولا يجد من يهتم بشؤونه من أي فرد من أفراد أسرته، وعدم إثابته إذا قدم عملاً مهماً أو محاسبته على أخطائه، مما يجعل الطفل يلجأ إلى السلوك العدواني والتمرد على الأسرة بأن يصبح منحرفاً وجانحاً، فهو لا يعرف التمييز بين الصواب والخطأ لذلك تتولد عنده المشاكل السلوكية الخطيرة والتي تؤثر عليه وعلى مجتمعه الذي يعيش فيه. (3)

وقد أثبتت دراسة قامت بها كل من **زرارقة فيروز مامي** و**زرارقة فضيلة** على الأطفال الذين يعيشون في إهمال ولا مبالاة، أنه يتكون لديهم شعور بالدنب والقلق واللااستقرار وعدم الانتماء الحقيقي إلى الأسرة وبالتالي يتكون لدى المراهق الرفض الداخلي لهذه المعاملة والتي قد تأخذ شكلاً من أشكال العدوان كحالة من التنفيس الداخلي. (4)

4. التقبل / الرفض (Rejection/Acceptation) اتجاه التقبل هو الحب القاطع من الأبوين للطفل والاستعداد لرعايته واحتضانه في الأسرة، وإعطائه مكانة اجتماعية بشكل يشعر فيه الطفل بذاته. ويشير **سيمونديز (1939)** في دراسته أن القبول الاجتماعي للطفل في الأسرة له مظاهره وتتمثل في اهتمام الوالدين بتنشئة الطفل ورعايته والاهتمام بمستقبله والتخطيط له، كما يظهر في تحدث الوالدين بصورة إيجابية عن الابن ويركز ان عن صفاته الحسنة، دون ذكر مساوئه.

(1) عمر أحمد همشري: المرجع السابق، ص333.

(2) عامر مصباح: **التنشئة الاجتماعية والسلوك الانحرافي لتلميذ المدرسة الثانوية**، المرجع السابق، ص99.

(3) محمد سند العكيلة: المرجع السابق، ص111.

(4) فيروز مامي زرارقة، فضيلة زرارقة: **أساليب المعاملة الوالدية وعلاقتها بالسلوك العدواني لدى المراهق**، دراسات في الطفولة العدد

04، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، الجزائر، 2013، ص112.

ولهذا الاتجاه آثاره على شخصية الحدث، فهو يغرس فيه حب والديه، والقبول الاجتماعي للآخرين، ويساعده على الانجاز والعمل، والثقة بالنفس وتحمل المسؤولية، وفي مقابل ذلك نجد اتجاه النبذ والرفض الاجتماعي للطفل في الأسرة وعدم قبوله وهذا يشعره بأنه غير مرغوب فيه وغير محبوب من طرف والديه. ويظهر ذلك في تكرار الوالدين للحديث عن مساوئ الطفل ونواحي النقص فيه، وفي العقاب الشديد له، وهجره وعدم الكلام أو الجلوس معه، وطرده المستمر من المنزل، كل ذلك يجعل الطفل معرضا للانحراف والجنوح، واحتضان الشارع، وجماعة الرفاق ويؤدي به إلى خلل في شخصيته، وشعور بالنقص أمام الآخرين⁽¹⁾

5. الاتساق / التذبذب (Hesitation /inconsistency) ويشير الاتساق الى المعاملة الوالدين في شكل متناسق ومتكامل وغير متعارض، حيث يكون هناك تفاهم في أسلوب التربية واتفاق على كيفية معاملة وفي مقابل ذلك هناك اتجاه التذبذب والذي يتمثل في اللا توازن والتقلب بطرق التعامل مع الطفل بين اللين والشدّة. فالعمل الواحد قد يثاب ويعاقب عليه، وفي استعمال الثواب والعقاب مما يولد فيه التذبذب والقلق المستمر.⁽²⁾

ولقد بينت العديد من الدراسات ذلك، نذكر منها دراسة باترسون 1977 "Patterson" ودراسة هيثرينغتون 1971 Hetherington . حيث وجد أنه حتى في الأسر التي آباؤها منحرفون، عندما يتفق الأم والأب في أساليبهم التربوية، فإن نسبة الانحراف تقل في أطفالهم.⁽³⁾

وتكمن الخطورة في هذا الاتجاه في تردد الطفل، وكثرة تفكيره، وعدم قدرته على تقييم الأمور أو يجري حوله، فينشأ الطفل غير قادر على اتخاذ القرارات وحسم الامور، متذبذب المزاج، ذا شخصية مزدوجة.⁽⁴⁾ كما أثبتت دراسة زرارقة فيروز مامي وزرارقة فضيلة بأنه كلما كان أسلوب الوالدين يتسم بالتذبذب بين الشدة واللين، الأقدام والأحجام، كلما استم سلوك المراهق بالعدوانية، حيث يجعل كل هذا المراهق في حيرة من أمره دائم القلق، غير مستقر، ويؤدي الى تكوين شخصية متقلبة مزدوجة في التعامل مع الآخرين،

(1) عامر مصباح: التنشئة الاجتماعية والسلوك الانحرافي لتلميذ المدرسة الثانوية، المرجع السابق، ص100-101.

(2) عبد العزيز خواجه: المرجع السابق، ص138.

(3) فاطمة منتصر الكتاني: المرجع السابق، ص79.

(4) محمد سند العكايلة: المرجع السابق، ص112.

كما يترتب على هذا النمط شخصية متقلبة متذبذبة ويعتبر من أشد الأنماط خطورة على الطفل، وعلى صحته النفسية. (1)

6. المساواة / التفرقة (Equality/ Discrimination) اتجاه المساواة يعني التسوية بين الأبناء في المعاملة دون تمييز بينهم بناء على السن أو الجنس، فيخضع الصغار والكبار الى نفس المعاملة الوالدية من حيث الحب والعطف والمعاقبة والمكافئة.

إلا انه في مجتمعنا لا تزال بعض العادات السيئة، حيث غالبا ما يفضل الوالدين الذكر على الأنثى، ويسمح له بأشياء لا تسمح للأنثى كحرية الخروج من البيت وسيطرة الذكر عادة على جميع أفراد الأسرة وفرض رأيه والتحكم عادة في أخواته البنات. وهذا ما يسمى بأسلوب التفرقة وعدم المساواة بين الأبناء بسبب الجنس أو السن أو الترتيب، مما يولد شخصية مليئة بالغيرة والأنانية والحق، تحب أن تستحوذ على كل شيء لنفسها أو على أفضل الأشياء لنفسها حتى ولو على حساب الآخرين، فهي تعرف مالها ولا تعرف ما عليها، وتعرف حقوقها ولا تعرف واجباتها.

7. التشجيع على الانجاز / التثبيط (EnconrageAchievemen/ Activation) من مظاهر التنشئة

الأسرية السليمة مساعدة الحدث وتشجيعه على تنمية مهاراته وإخراج طاقته في أشياء مفيدة ونافعة من خلال تحفيزه بالتشجيع المادي والمكافآت والجوائز أو التشجيع المعنوي بالكلمة الطيبة والمشجعة التي تحفزها على الإكثار من بذل كل جهد ناجح يؤديه.

وفي المقابل هذا الاتجاه هناك أسلوب التثبيط وهو عدم الإثابة على السلوك المرغوب فيه وتشجيعه وقد يصل الى السخرية وتثبيط همة الطفل وإرادته. فيترسخ في ذهن هذا الاخير أنه لا يصلح النجاح على الاطلاق. وبالتالي يؤدي ذلك الى شخصية محطمة نفسيا ومحبطة ومزعزعة الثقة بنفسها، يائسة من الحياة، ومتردة على أي عمل أو انجاز.

• نماذج عن التربية الأسرية:

أ. نموذج شافر ومن معه -Scheafer-

لقد أنجز شافر ومن معه هذا النموذج سنة 1959، وهو يحتوي على 4 أبعاد للتربية هي:

▪ الاستقلال / الضبط.

▪ الحب / العداة.

(1) فيروز مامي زرارقة، فضيلة زرارقة: المرجع السابق، ص114.

▪ التسامح / التقييد.

▪ القبول / الرفض.

وان هذا الابعاد تؤدي بدورها إلى سلوكيات أربع للأولياء فالحب مع الضبط يؤدي إلى التدليل والحماية والتملك، والحب مع الاستقلالية يؤدي إلى الحرية والتعاونية والديمقراطية، والاستقلالية مع العداة يؤدي إلى العزل والإهمال، أما الضبط مع العداة فيؤدي إلى الدكتاتورية، وما يلاحظ على هذا النموذج أن 75% من أساليب الأولياء التربوية سيئة و25% فقط جيدة. (1)

ب. نموذج ديانا بومريند:

جملت ديانا بومريند D. Baumrind أساليب التنشئة داخل الاسرة في ثلاث هي: (2)

1. نمط التسلط : ويتميز بـ:

▪ الصرامة والضببط.

▪ العقاب والتكرار.

▪ عدم الاستماع للطفل.

▪ التركيز على القواعد السلوكية لأنها قواعد فقط.

وهذا يولد عند الطفل عدم الثقة والعداوة، والتحصيل الدراسي المنخفض.

2. النمط التربوي: ويتميز بـ:

▪ الضبط المعتدل.

▪ الحزم والتواصل.

▪ الحب.

▪ العقاب البدني أحيانا.

▪ المكافأة.

▪ إعطاء تفسيرات للسلوك والقواعد المتبعة.

وهذا الاسلوب يولد شخصية تمتاز بالرضا والضببط الذاتي والتعاون والتحصيل الدراسي المرتفع.

3. النمط المفرط: ويتميز بـ:

(1) بوفولة بوخميس: الأسرة ودورها في انتشار الجريمة، المرجع السابق، ص100.

(2) عبد العزيز خواجه: المرجع السابق، ص139.

- عدم الصرامة.
- قواعد قليلة للسلوك.
- ندرة العقاب.
- عدم الثقة في الطفل.
- عدم الثبات في المعاملة.

وهذا النمط يولد شخصية اعتمادية، ذات ضبط قليل، ومستوى تحصيلي منخفض.

ج. أسلوب المنهج الإسلامي في التربية: إن الإسلام شريعة الله للبشر أنزلها لهم ليحققوا عبادته على الأرض، وإن العمل بهذه الشريعة يقتضي تطوير الإنسان وتهذيبه حتى يصلح لحمل هذه الأمانة وتحقيق هذه الخلافة.

وإن الإسلام اهتم بالأسرة باعتبارها الأساس الذي لا يصلح البنين بدونها، فأحاطها بضمانات قوية، وجعل تربية الأبناء من أهم وظائف الأسرة، هذه الوظيفة التي تكون بعدة أساليب من أهمها:

▪ **القدوة:** لقوله عليه الصلاة والسلام " من سن في الإسلام سنة حسنة فله أجرها، ومن أجر من عمل بها من بعده، من غير أن ينقص من أجودها شيء، وما سن في الإسلام سنة سيئة كان عليه وزرها ووزر من عمل بها من بعده من غير أن ينقص من أوزارهم شيء ".
وعليه فإن القدوة والأسرة الحسنة تهدي إلى الصراط المستقيم، وهي من أنجح وأنجح الوسائل المؤثرة في إعداد الطفل وتكوينه خلقيا ونفسيا واجتماعيا.

▪ **العادة:** أو الفطرة لقوله تعالى " فطرة الله التي فطر الناس عليها لا تبديل لخلق الله ذلك الدين القيم ولكن أكثر الناس لا يعلمون "

كما قال الرسول (ص) " كل مولود يولد على الفطرة....."

والفطرة هي ترويض الطفل وتدريبه على الامتثال لأوامر الله عز وجل واجتناب نواهيه.

▪ **الموعظة:** إن النصيحة والموعظة لهما أثر كبير في تبصير الطفل ومعرفته للحقائق والأمور، والقرآن الكريم مليء بالآيات التي تتخذ أسلوب الوعظ أساسا لمنهج الدعوة.

▪ **الملاحظة:** والمقصود بها ملاحقة الطفل وملازمته في التكوين العقيدي والأخلاقي ومراقبته وملاحظته.⁽¹⁾

(1) إبراهيم عياد مواهب: إرشاد الطفل وتوجيهه في السنوات الأولى، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1998، ص ص 52.46.

■ **العقوبة:** إن الإسلام قد حث على معاملة الطفل باللين والرحمة، وما العقوبة إلا استثناء، فهناك من يحتاج إلى الشدة أحيانا، وهناك من تنفع معه النظرة فقط، كما يحتاج البعض إلى استعمال التوبيخ والتأنيب، وقد تصل العقوبة إلى الضرب لاستقامة الطفل واعتداله لكن لا يكون هذا الضرب مبرحا بل هو من أجل التهديد والوعيد لإصلاح سلوك الطفل وتكوينه خلقيا.

سادسا- تغير وتطور الأسرة الجزائرية:

نجد من التعاريف السابقة للأسرة وخصائصها، أن كل ذلك ينطبق على المجتمع الجزائري، مثله مثل باقي المجتمعات الأخرى، حيث كانت الأسرة الجزائرية فيما سبق ذات طابع ريفي، تنتمي إلى العرش الذي يجمع مجموعة كبيرة من القبائل، وتجمع كل قبيلة مجموعة من الأسر، تتأزر فيما بينها لحماية الأسرة والفرد إذا ما لحق بهما سوء. وهذه الطبيعة الريفية لمجتمعنا جعلته يعتمد على الأسرة الممتدة أو العائلة. (1)

وإن العائلة الجزائرية كانت عائلة موسعة حيث تعيش في أحضانها عدة عائلات زواجية وتحت سقف واحد " الدار الكبرى " عند البدو، إذ نجد من 20 إلى 60 شخص وأكثر يعيشون جماعيا.

وذكر **مصطفى بوتفنوشت** المراحل التي مرت بها الأسرة الجزائرية فقال "قد أصبحت الأسرة الجزائرية تختلف كليا عما كانت عليه قبل 30 سنة، ففي 1962 كان النمط السائد هو العلاقات الكبيرة التي تضم من جيل إلى ثلاثة أجيال وتبعا لحدود إقليمية السكن، أما في سنة 1977 فإن نمط العائلة تغير إلى النطاق المحدود، وقد كان للتصنيع السريع وحركة العمران وترشيد أجهزة الإنتاج وتطوير الإنسان الجزائري هي أساس التحولات التي لحقت بالمجتمع والأسرة". (2)

وإن التغيرات التي حدثت للأسرة الجزائرية ترجع إلى المستعمر الفرنسي، والتمدن والتضييع والعولمة، وقتل فرنسا لأكثر من مليون ونصف شهيد، وما خلفه ذلك من فقدان النساء والأطفال لمعيلها ورب أسرتها، وبعد الاستقلال حدثت الهجرة سواء الداخلية من الريف إلى المدينة أو الخارجية من الجزائر إلى فرنسا.

كل ذلك خلف آثارا على الأسرة الجزائرية وجعلها تفقد شكلها الأصلي كأسرة ممتدة، يصل عدد أفرادها إلى أكثر من 40 فردا، وأصبحت تتخذ شكل الأسرة النووية محدودة العدد، تضم في الغالب الزوج والزوجة وعدد من الأبناء الصغار، كما تغير مركز ووضع المرأة في الأسرة، حيث بعد خروج هذه الأخيرة لم تعد

(1) ثريا تيجاني: **القيم الاجتماعية والتلفزيون في المجتمع الجزائري**، دار الهدى، الجزائر، 2011، ص134.

(2) Boutefnouchet Moustafa: La Famille Algérienne: évolution et caractéristiques récentes, ED: SNED, Alger, 1982, p31.

السلطة مركزة بيد الرجل، وبالتالي تحولت هذه السلطة في بعض الأحيان كاملة الى المرأة إن لم تكن بالمشاركة مع الرجل، كونها مثلها مثله تساهم في جلب الرزق ومصاريف الأسرة ولها استقلالية اقتصادية. (1)

وعليه فقد تميزت الأسرة التقليدية الجزائرية بأنها أسرة ممتدة تضم عدة أجيال والسلطة فيها في يد الأب أو الجد وهما اللذان يسيرون شؤون الأسرة، لذا فالأسرة هنا تعتبر أسرة أبوية لأنها تحتوي على أكثر من ثلاثة أجيال: أجداد وآباء وأحفاد، يعيشون مع بعضهم تحت سقف واحد، وكان الإرث بين الإخوة الذكور، وغالبا ما يكون نظام الزواج داخليا بين أبناء العمومة حتى تستمر الأجيال فيما بينهم ولا يذهب الإرث إلى أسر أخرى، كما كان حجم الأسرة من حيث عدد أفرادها خاصة الذكور يلعب دور مهم في إنتاج ما تحتاجه الأسرة لسد حاجياتها، وحمايتها.

كما كانت الأسرة الجزائرية في الماضي أكثر ترابطا وتماسكا، وعلاقاتها محدودة، وسلوكها مستمد من الأعراف والعادات والتقاليد السائدة في المجتمع والتي يحيا وفقها كل أفراد الأسرة كما كانت هناك قيم التعاون والتآزر والمشاركة في الأعراس والمآتم والتوزيع. (2)

أما الأسرة الجزائرية الحديثة والمعاصرة فقد تعرضت لتأثيرات السياسة الاستعمارية الفرنسية ولتطلبات التنمية الحديثة التي خاضتها الجزائر بعد الاستقلال جعلتها تعيد هيكلة بنيتها الاجتماعية حسب ما تمليه الظروف الجديدة للمجتمع الجزائري، وأهم تغير مس نظام الأسرة كان بسبب:

- التعليم وتأثيره على الجوانب الفكرية والثقافية والمهنية الحديثة وعلى النسق والعلاقات الأسرية.
- التصنيع ودوره في التغيير والحراك الاجتماعيين.
- خروج المرأة للعمل وتغير وضعيتها بالبيت وتغير مركزها بالمجتمع وما نتج عنه من خلق مشكلات عدة أهمها رعاية الأطفال وتربيتهم.

وإن ظاهرة عمل المرأة في الجزائر أصبحت مقبولة من طرف أفراد المجتمع، في حين أنه في السابق كانت المرأة التي تخرج للعمل تتعدت بأسوأ الصفات، بل قد تصل إلى الطعن في شرفها، ويصل الأمر إلى سبها وشتمها ومقاطعة حتى الأب الذي يترك ابنته تذهب إلى الجامعة أو تعمل.

(1) ثريا تيجاني: الملاجع السابق، ص 135.

(2) مصطفى بوتقنوش: العائلة الجزائرية - التطور والخصائص الحديثة، المرجع السابق، ص 28.

كان هذا في السبعينات وما قبل، أما الآن فإن عمل المرأة أصبح قيمة مطلوبة ومحبذة، بل أصبح الشباب عند الزواج يحبذون ويشترطون المرأة العاملة كي تساعدهم في بناء البيت ومصاعب الحياة بينما كان ذلك في السابق يعد عيبا، وهذا يعني أن التغير والتطور الذي دخل على المجتمع لظروف متعددة سمى بعمل المرأة وجعل منه قيمة يتبناها معظم الجزائريين.

فمن بين العوامل الأكبر والأكثر تأثيرا في التغير الأسري تغير مكانة المرأة داخل المجتمع، فهي تعتبر نتيجة وسببا في آن واحد "إن التغير في القيم والأفكار وانخراط المرأة التدريجي في نمط العيش الجديد هو نمط غير تقليدي عن مشاركتها المتزايدة في الدراسة والعمل".

والتعليم أيضا يعتبر عاملا من عوامل التغيير في الجزائر، حيث أدى التعليم إلى قلب معايير سائدة في المجتمع، وفتح المجال أمام انتشاره بين أفراد المجتمع الريفي وله أيضا دور في ظهور قيم جديدة وتراجع قيم تقليدية من بينها تعلم الفتاة، حيث أصبحت المرأة أو الفتاة تبلغ أعلى المستويات في الدراسة برضاء أسرتها بل وبتشجيعها لها ومساعدتها للتعلم وللعمل المناسب بعد ذلك.

ولقد جعلت الثورة التحريرية من عمل المرأة قيمة يتبناها المجتمع ويدافع عنها، لأنها حطمت النظرة التقليدية التي ترى أن المرأة غير قادرة على القيام بالأعمال التي تقوم بها الرجال. ومن هنا تنبع القيمة الحقيقية لعمل المرأة الجزائرية اليوم، وهي تؤكد لنا يوما بعد يوم ضرورة خروجها إلى ميدان الشغل ومساعدة الرجل ومن أجل التنمية الوطنية الشاملة.

ولقد أولت التشريعات الوطنية اهتماما كبيرا للمرأة، كطرف فاعل في المجتمع، فخصصت لها مكانها في الدستور، وقانون الانتخابات، وقوانين الأسرة والجنسية والعقوبات والعمل، وقانوني حماية الصحة وترقيتها والضمان الاجتماعي، وقانون تنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين.

وهكذا حدثت تغييرات في هذه القوانين، وأدخلت عليها تعديلات كلها لصالح المرأة وذلك لتكريس مبدأ المساواة بين الجنسين، وتشجيع المرأة على الدخول في المجال السياسي، وحماية المرأة من جميع أشكال العنف. (1)

(1) ثريا تيجاني: وسائل التغير الاجتماعي ومؤثراته في الجزائر، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص

خلاصة

بما أن الأسرة هي المسؤول الأول عن تكوين نمط شخصية الفرد، والإطار العام الذي يغطي جميع الأدوار الاجتماعية المختلفة التي يلعبها الفرد في المجتمع فهي تعتبر أهم العوامل البيئية المسببة للانحراف وهي العامل المشترك الذي يقف عنده كل باحث في طبيعة وأسباب الانحراف، خاصة وأنها هي الجماعة الأولية التي ينتمي إليها الفرد دون اختيار.

لذا وجب علينا دراستها دراسة معمقة من تحليل وتفسير مبيينين نشأتها وتطورها ومختلف أشكال الأسرة بصفة عامة وبصفة خاصة الأسرة الجزائرية ووظائفها التي هي في تغير وتطور مستمر من جيل الى آخر وكيفية التنشئة الأسرية وأساليبها لمعرفة مدى تأثير كل ذلك على السلوك الانحرافي للأحداث.

الفصل الرابع: دراسة انحراف الأحداث في الجزائر

تمهيد.

أولاً- مفهوم الانحراف - الأحداث - السلوك الانحرافي.

ثانياً- العوامل المؤدية للانحراف.

ثالثاً- مظاهر الانحراف.

رابعاً- تصنيفات الانحراف وأنماط المنحرفين.

خامساً- حجم ظاهرة انحراف الأحداث في الجزائر.

خلاصة.

تمهيد:

يعتبر الانحراف ظاهرة سوسيوقانونية لا يخلو أي مجتمع منها باعتباره أنه منتجها وهي وليدته، لكن تختلف مستويات الانحراف ودرجاته من مجتمع إلى آخر بحسب طبيعة المجتمع ونظامه وثقافته والبيئة المحيطة به.

وأما انحراف الأحداث فهي ظاهرة اجتماعية خطيرة مست شريحة إجتماعية هامة ألا وهي شريحة الأحداث وهم الأطفال والمراهقين الذين تقل أعمارهم عن 18 سنة، أي الفئة التي تلعب الدور الريادي في مستقبل ونهضة وتقدم المجتمعات والأمم فيما إذا منحت لها الرعاية والتربية الصحيحة والتقويم الفعال مما يبعدها عن طريق الانحراف والجنوح.

إذ قد حظيت هذه الظاهرة بالاهتمام من مختلف الدول – بما فيها الجزائر- حيث أولت اهتماما مميزا في الوقت الحاضر بالجنوح والجرائم خاصة منها المرتكبة من طرف الأحداث على أمل إصلاحهم وإعطائهم فرص أخرى لتدارك الأخطاء في مجتمع لا يقوم بدونهم.

فأحداث اليوم هم رجال الغد وهم الركيزة الأساسية في أي مجتمع، لذا وجب علينا معرفة أسباب هذه الظاهرة وعوامل ظهورها ومدى إنتشارها وحجمها في الجزائر.

أولاً- مفهوم الانحراف - الأحداث - السلوك الانحرافي للأحداث:

1. مفهوم الانحراف:

تعددت تعاريف الانحراف حسب وجهات نظر مختلفة، فالسلوك الانحرافي في البداية كان يطلق على كل سلوك ينطوي على جريمة أو خرق للقانون، وهو تعبير ينحدر من الاصطلاح الروماني (Delictum)، ثم امتد هذا المفهوم ليشمل كل إهمال أو تقصير أو عمل شيء بوجه عام.

وأصل مصطلح "الانحراف" كان مستخدماً عند الرومان، وهو مشتق من كلمة لاتينية تعني الخيبة والإهمال وعدم أداء الواجب. ومعناه الآن الخروج على القانون فيما يتعلق بالأحداث.

ومن جهته، أحمد زكي بدوي (1982) قال بأن نشأة هذا المصطلح تعود إلى كونه مفهوم مستعمل في مجال الرياضيات والاحصاء، ويقصد به في هذا المجال التحول عن الاتجاه أو المعيار، كما يقصد به أيضاً الابتعاد عن درجة معينة في مقياس من المقاييس. (1)

وعليه فقد تعددت المفاهيم والمعاني حول تعريف الانحراف، لهذا سوف نتناول تعريف الانحراف لغة ثم تعريفه اصطلاحاً عند علماء الاجتماع والنفس، بالإضافة إلى الفقه القانوني والشريعة الإسلامية.

أ. تعريف الانحراف لغة

أصل كلمة "انحراف" في اللغة "حرف" ويقال "حرف الجبل" أي أعلاه المحذب. ويقال فلان على حرف من أمره أي على ناحية منه. وتحريف الكلام عن مواضعه يعني تغييره. (2)

جاء في القاموس المحيط "احرورف: مال وعدل، كانحرف وتحرف" (3)

مصطلح الانحراف هو ترجمة لكلمة Delinquency في اللغة الإنجليزية أو Délinquance في اللغة الفرنسية، ويقصد به هنا مجموع الجرائم والمخالفات على الصعيد الاجتماعي.

وهناك أيضاً كلمة Déviance في اللغة الفرنسية وهي نموذج من السلوك الذي يخرج عن القواعد المتفق عليها لدى جماعة معينة. (4)

(1) فتحة كرشوش: المرجع السابق، ص 9-10.

(2) السيد رمضان، جمال الدين عبد الخالق: الجريمة والانحراف من منظور الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2001، ص 21.

(3) الفيروز أبادي: القاموس المحيط، ج1، دار إحياء التراث العربي ومؤسسة التاريخ العربي، 1997، ص 127/3.

(4) نوار الطيب: جريمة القتل في المجتمع الجزائري، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص 23.

وجاء في لسان العرب مادة (حرف): وحرف عن الشيء يحرف حرفا، وانحرف وتحرف واحرورف: عدل.

وإذا مال الانسان عن الشيء يقال: تحرف وانحرف واحرورف، وبمعنى آخر فان مفهوم الانحراف لغة يدور حول الميلان والعدول عن الشيء. (1)

إذن/ لغويا الانحراف يعني أن الإنسان يميل عن جادة الطريق ويحيد عن الطريق الصحيح والقويم.
ب. تعريف الانحراف اصطلاحا:

اختلف العلماء والباحثين في مفهوم مصطلح الانحراف، فبعضهم استخدم لفظ الانحراف والبعض الآخر استخدم لفظ الجنوح، كما ذكر مصطلح الجناح بمعاني عديدة في القرآن الكريم منها الاثم، والضلالة والميلان. واستنادا لذلك فقد تعددت التعاريف الاصطلاحية لمفهوم الانحراف بتعدد العلماء واتجاهاتهم الفكرية والنظرية.

ومن ثم نذكر أهم التعاريف لعلماء الاجتماع وعلماء النفس وفقهاء الدين والقانون.

تعريف الانحراف عند علماء الاجتماع:

ينطبق المصطلح بمعناه الواسع على أي سلوك لا يتفق مع توقعات ومعايير السلوك الفردي العامة والمقررة داخل النسق الاجتماعي وتميل بعض المعالجات النظرية إلى الاهتمام بالسلوك الغامض والمعوق، أو الذي لا يمثل مجموعة الأعراف والقواعد الاجتماعية التي ينظر إليها بوجه عام على أنها أمور ضرورية لتحقيق التماسك وإقرار النظام داخل الجماعة الاجتماعية. (2)

ونعرض فيما يلي آراء بعض من علماء الاجتماع الغربيين، ثم علماء الاجتماع العرب بما فيهم الباحثين الاجتماعيين الجزائريين.

تعريف الانحراف عند علماء الاجتماع الغربيين:

الانحراف - كما أشار علماء الاجتماع منذ "دوركهايم" - هو ظاهرة طبيعية في المجتمع البشري، ترتبط إلى حد ما بالقدرة على الابداع، والتجديد باعتبارهما جزءا من التراث السلوكي الانساني. (3)

(1) صالح بن خلفان محمد الراشدي: التفكك الأسري وأثره على انحرافات الشباب، المطابع الذهبية، سلطنة عمان، 1999، ص 58.

(2) محمد عاطف غيث: المرجع السابق، ص 115.

(3) أمال عبد الحميد: الانحراف والضغط الاجتماعي، ط1، دار المعرفة الجامعية، قناة السويس، 2000، ص 449.

ويرى " جورج لنديج " GeorgeLundberg أن السلوك الانحرافي هو أي سلوك يفشل في الامتثال لمستويات محددة، ونظرا لأهمية عدم الامتثال وخطورته فإنه يفسر في ضوء اصطلاحات الدرجة - أي درجة انتشاره ودرجة خطورته- كما أن خروج الانحراف عن المعيار المعروف المقرر في المجتمع يفسر على ضوء كمية الانحراف التي يتسامح فيها والتي تختلف اختلافا كبيرا في الثقافات المختلفة، لذلك فإن السلوك الانحرافي لا بد أن يدخل في اعتباره الحدود التسامحية في المجتمع والموقف الذي يحدث فيه الانحراف. (1)

ويقول " كوهين " (1959) " السلوك المنحرف هو السلوك الذي يعتدى على التوقعات التي يتم الاعتراف بشرعيتها من قبل النظم والمؤسسات الاجتماعية ". (2)

ويرى " م. بكلينارد " (1963) أن هذا المصطلح يشير إلى المواقف التي يتجه فيها السلوك اتجاها مستهجنا أو غير مقبول بالدرجة التي تجعله يتخطى حدود التسامح في المجتمع المحلي.

كما نجد أن النظرية السوسيولوجية للسلوك المنحرف في كتابات " روبرت ميرتون " R.K.Merton وخاصة مؤلفه: النظرية الاجتماعية والبناء الاجتماعي (1949) تعالج لسلوك المنحرف بوصفه نتيجة لنظم معينة تسود في المجتمع. (3)

ويرى " سبوريت " Sport أن الانحراف هو محاولة من المشاركين للابتعاد عن القواعد الثقافية المقبولة للسلوك. أما " سلين " Sellin فقد عرف الانحراف بأنه مجموعة السلوكيات التي تناقض معايير السلوك أو التوقعات المؤسسة.

ويعرف " جبريل مينية " Gabriel Mugny الانحراف على أنه "تعدي على قواعد ومعايير سائدة داخل نسق اجتماعي معين وهو سلوك يعارض ولا يتقبل المعايير الاجتماعية ووحدة النسق الاجتماعي" (4) **تعريف الانحراف عند علماء الاجتماع العرب:**

يعد التعريف الذي قدمه " السيد علي شتا " (1999) للانحراف من أكثر التعاريف شيوعا وهو تعريف "كوهين" حيث يرى "أنه السلوك الذي يخرج على التوقعات المشتركة والمشروعة داخل النسق الاجتماعي"

(1) نصر الدين جابر: المرجع السابق، ص 11.

(2) طارق السيد: الانحراف الاجتماعي الاسباب والمعالجة، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2012، ص 13.

(3) محمد عاطف غيث: المرجع السابق، ص 115.

(4) بوفولة بوخميس: الأسرة ودورها في انتشار الجريمة، المرجع السابق، ص 32-33.

أي ان الانسان في إطار الجماعة التي ينتمي إليها ينتظر منه أن يسلك سلوكات معينة محترما في ذلك السياق العام الذي يحيطه، وإذا خالف ذلك فإنه يعتبر منحرفا. (1)

وترى "سامية محمد جابر" (1989) أن الانحراف يشير إلى تلك المواقف التي يكون السلوك فيها متوجها توجيهها مستهجنا من وجهة نظر المعايير، ويتميز بأنه قد وصل إلى درجة كبيرة من تجاوز حدود التسامح في المجتمع أي أن الانحراف ينطوي على الفعل وانعدام الفعل في نفس الوقت. والمقصود بانعدام الفعل هو عدم أدائه في اللحظة المناسبة فالسلبية واللامبالاة تعتبر مظهر من مظاهر الانحراف الذي ينطوي على انعدام الفعل. (2)

كما يعرف "محمد سلامة غباري" الانحراف بمعناه الواسع بأنه "انتهاك للتوقعات والمعايير الاجتماعية، أي أنه خروج عن المعايير وضوابط المجتمع" (3)

ويعرف "محمود أبو زيد" السلوك المنحرف " أنه ذلك السلوك الذي يتعارض أو يخرج عن القيم والمعايير الاجتماعية والثقافية داخل النسق الاجتماعي المعين أو الجماعة الاجتماعية المعينة. (4) ويرى "الطيب نوار" أن النظرة الاجتماعية للانحراف عموما تتلخص في أن الانحراف مفهوم يقصد به الخروج عن المألوف أو السواء في السلوك، وقد تمت معالجته لدى العلماء والباحثين في مختلف التخصصات، بناء على مقارنة السلوك السوي الشائع بين أغلب أفراد المجتمع والسلوك الغير مألوف لديهم وهو ما يطلب عليه البعض بالسلوك الشاذ، ويشمل أنواع كثيرة من الانحرافات، قد يعاقب القانون على بعضها ولا يعاقب على البعض الآخر.

تعريف الانحراف عند علماء النفس:

يقصد بالانحراف من الوجهة السيكولوجية السلوك غير الاجتماعي بصفة مطلقة، وهذا السلوك يقوم على عدم التوافق بين الفرد ونفسه وبين الفرد والجماعة، والتوافق غير الاجتماعي لا بد أن يكون سمة واتجاها نفسيا واجتماعيا تقوم عليه شخصية المنحرف وإلا كان هذا السلوك حدثا عارضا يزول بزوال أسبابه.

(1) السيد علي شتا: الانحراف الاجتماعي- الأنماط والتكلفة، ط1 مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، مصر، 1999، ص41.

(2) محمد سلامة محمد غباري: الانحراف الاجتماعي ورعاية المنحرفين، ط2، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، مصر، 2002، ص15.

(3) أبو زيد محمود: المرجع السابق، ص77.

(4) نوار الطيب: المرجع السابق، ص 35.

ومن أهم التعاريف النفسية للانحراف تعريف "سيريل بيرت" Cyril Burt للسلوك المنحرف، فهو عنده إفراط في التعبير عن قوة الغرائز وشدة انفعالها لدى بعض الأفراد. (1)

كما يذهب مجموعة أخرى من علماء النفس المنتمين إلى التحليل النفسي مذهب آخر في تعريف الانحراف حيث يرونه عدم التوازن بين "الهو" و"الأنا الأعلى" فيقولون: الانحراف هو سلوك شخص تتغلب عنده الدوافع الغريزية والرغبات (الهو) على القيم والتقاليد الاجتماعية (الأنا الأعلى) (2)

وعرف "كاتل" وهو أحد رواد مدرسة التحليل النفسي الانحراف بأنه "عدم الاستقرار الانفعالي وعدم القدرة على التكيف والقلق والانقباض". (3)

من كل هاته التعاريف نستنتج أن الانحراف هو سلوك مصاد لأعراف وقيم المجتمع، قائم على عدم التوافق والصراع النفسي بين الفرد وذاته، وبين الفرد والمجتمع. وانحراف الحدث في منظور علماء النفس ما هو إلا مظهر من مظاهر سوء التكيف.

تعريف الانحراف في القانون:

الانحراف عند علماء القانون هو "نمط السلوك الذي يحرمه القانون ويستوجب عقوبات خاصة ويعتبر خروجاً على قيم المجتمع وتقاليد". (4)

وتشير المعايير القانونية إلى بعض أمثلة السلوك التي يمكن اعتبارها خروجاً على المعايير الاجتماعية وهذه الأمثلة تشمل تلك الصور التي تشكل تطرفاً في الخروج على المعايير الاجتماعية. وهي التي تتضمن إيقاع الأذى أو الضرر بالآخرين أو الاساءة التي يجب تجنبها لخطورتها على التنظيم الاجتماعي .

فإذا أردنا أن نعرف الشخص بأنه منحرف حقاً، فلا بد أن يتصف سلوكه بالخطورة. والخطورة معناها أن الفرد من الممكن أن يقدم على تنفيذ الجريمة. (5)

(1) نوار الطيب: نفس المرجع، ص29.

(2) بوفولة بوخميس: الأسرة ودورها في انتشار الجريمة، المرجع السابق، ص31.

(3) منتصر سعيد حمودة، بلال أمين زين الدين: انحراف الأحداث، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2007، ص96.

(4) أحمد زكي: معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، 1977، ص106.

(5) السيد طارق: المرجع السابق، ص14.

ويرى "بول تابان" Paul Tappan الانحراف من الناحية القانونية بأنه: أي فعل أو نوع من السلوك أو موقف يمكن أن يعرض على المحكمة ويصدر فيه حكم قضائي. (1)

وهذا التعريف ينظر إلى الجنوح بنفس النظرة التي ينظر بها إلى الجريمة، لأن الجانح لو يترك دون أن يعرض على المحكمة فإنه لن يتوقف عن ممارسة السلوك المضر بمصلحة المجتمع، والمهدد بسلامته وكرامته.

وعرفه "سذرلاند" SUTHERLAND - بأنه "مجموعة الأفعال التي تعتبر جرائم يعاقب عليها القانون سواء صدرت هذه الأفعال من شخص بالغ أو من حدث صغير السن".

وعرفه الدكتور "نجيب حسني" بأنه هو حالة الفطرة التي تنذر باحتمال ارتكاب الفعل الإجرامي. (2)

وعليه فإن المعنى القانوني للانحراف والجنوح هو أنه فعل مخالف للقانون يرتكبه الحدث ويعاقب عليه. (3)

كما أنه خروج عن المعايير الاجتماعية وإلحاق الضرر للتنظيم الاجتماعي، ولكي يكون الفرد منحرفا حقا لا بد أن يتسم سلوكه بالخطورة أي احتمال ارتكابه لجرم معين.

مفهوم الانحراف من المنظور الإسلامي:

إن القارئ لآيات القرآن الكريم والأحاديث النبوية لا يعثر فيهما على لفظ الجنوح الدال على الانحراف، وإنما يجد كلمة الجناح (بضم الجيم) في مثل قوله تعالى "ان الصفا والمروة من شعائر الله فمن حج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه أن يطوف بينهما ومن تطوع خيرا فإن الله شاكر عليم" (4)، أي لا إثم عليه وأصله من جناح أي مال عن القصد، وقال علماء التفسير إن الجناح هو الإثم والعصيان لأن الإثم يميل بفاعله عن طريق الخير، كما قالوا إن أصل الجناح من الجنوح وهو الميل، ومنه الجوانح لاعوجاجها. (5)

والانحراف في الشريعة الإسلامية يعني الابتعاد عن الحق والاستقامة والوسطية التي تميز بها الدين الإسلامي عن بقية الشرائع والأديان الأخرى.

(1) نصر الدين جابر: المرجع السابق، ص10.

(2) منتصر سعيد حمودة، بلال أمين زين الدين: المرجع السابق، ص94.

(3) نبيل صقر، صابر جميلة: الأحداث في التشريع الجزائري، دار الهدى، الجزائر، 2008، ص31.

(4) سورة البقرة: الآية 158.

(5) بختي العربي: جنوح الأحداث في ضوء الشريعة وعلم النفس - الأسباب والعوامل - الجزء والعلاج، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014، ص7.

والصراط هو الطريق الذي لا انحراف فيه ولا اعوجاج نظرا لاستقامته وهو دين الإسلام لأنه يؤدي إلى مرضاة الله تعالى وطاعته، أما المنحرف عنه فهو الضال والخارج عن منهج الله تعالى. (1)

ويأخذ الانحراف في الشريعة الإسلامية مظاهرا متعددة كالاعتداء على حقوق الأفراد مثل الشتم والسب أو التعدي على الآخرين كالضرب أو السرقة، وقد يأخذ ترك واجب كترك الصبي المميز لفرض الصلاة. وان الشريعة الإسلامية لا تعتبر المجنون أو المعتوه أو المصاب بمرض عقلي أو نفسي مسؤولا عن تصرفاته ومرتكبا لسلوك إجرامي لقوله (صلى الله عليه وسلم) " رفع القلم عن ثلاث: عن الصغير حتى يحتلم وعن النائم حتى يستيقظ وعن المجنون حتى يفيق" كما قال الله عز وجل " ليس على الأعمى حرج ولا على الأعرج حرج ولا على المريض حرج" (2)

مما سبق نستنتج ان الانحراف هو كل سلوك سيء وذميم يصدر من الحدث ويعود عليه بالضرر المباشر على نفسه وعلى غيره.

2. مفهوم الأحداث:

لا يزال تحديد مفهوم الحدث بشكل دقيق مطلبا يتعذر تحقيقه من الناحية الفقهية، حيث يرتبط هذا التحديد بمفاهيم علمية متشابكة يتشارك فيها كل من رجال القانون، وعلماء النفس والاجتماع، وفقهاء الدين، الأمر الذي يبرز وجهات نظر مختلفة حول مرحلة الحداثة وتحديد بدء سنها بالضبط وعليه سنبين مفهوم الحدث لغة، ومفهومه عند علماء الاجتماع وعلماء النفس، ورجال القانون، ثم مفهوم الحدث من المنظور الإسلامي.

أ. مفهوم الحدث لغة:

تعني كلمة "الحدث" في اللغة العربية "صغير السن". رجل حدث السن وحديثها: بين الحداثة والحداثة: فتي. (3) ويقابل هذه الكلمة في الفرنسية مصطلح "Mineur" وفي الانجليزية مصطلح "MINOR" والحدث لفظيا يعني كذلك الطفل أو الولد ذكر كان وأنثى. كما جاء في المنجد في اللغة العربية المعاصرة أن الحداثة هي " أول العمر أو أول النشأة: في حداثة سنة أيام الحداثة والدراسة، حدث: ج أحداث صغير السن أي صبي حدث".

(1) معمر داود: بعض الأساليب الوقائية لمواجهة ظاهرة انحراف الشباب، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية للتواصل، عدد 22، جامعة باتنة، 2008، ص34.

(2) سورة الفتح: الآية 59.

(3) الفيروز آبادي: المرجع السابق، ص267.

وعرف "ابن منظور الفضل محمد بن مكرم" حادثة السن بأنها كناية عن الشباب وأول العمر. ونقصد بالحدث الشاب فنقول غلمان حدثان أي أحداث، وقد وردت لفظة حدث في معجم اللغة العربية لتدل على صغير السن، وتشير هذه اللفظة إلى مرحلة عمرية تتحصر بين سن الطفولة وسن ما قبل اكتمال الإدراك والنمو. (1)

وعليه فإن الحادثة هي المرحلة الممتدة من سن الطفولة إلى غاية سن البلوغ والنضج.

ب. تعريف الحدث اصطلاح:

لم يتوصل العلماء لحد الساعة إلى تحديد مفهوم الحدث بشكل دقيق، وذلك لارتباط هذا التحديد بعدة مجالات يتشارك فيها كل من رجال القانون، وعلماء النفس وعلماء الاجتماع وأطباء الصحة العقلية والنفسية وغيرهم من المهتمين بشؤون الأحداث ورعايتهم، الأمر الذي تباينت فيه وجهات النظر ومفاهيم مختلفة نوعا ما حول طبيعة مرحلة الحادثة وتحديد بدء سنها والمسؤولية الجزائرية لهذه الفئة من الأحداث.

تعريف الحدث عند علماء الاجتماع:

الحدث بالمفهوم الاجتماعي هو "الصغير" منذ ولادته حتى يتم نضوجه الاجتماعي وتكامل لديه عناصر الرشد المتمثلة في الإدراك التام، أي معرفة الإنسان لصفة وطبيعة عمله والقدرة على تكييف سلوكه وتصرفاته طبقا لما يحيط به من ظروف ومتطلبات الواقع الاجتماعي. (2)

وقد عرف "محمد عاطف غيث" الحدث بأنه "يشير مصطلح الحدث" من الناحية الزمنية إلى عمر يتراوح ما بين ستة سنوات إلى عشرة سنوات كحد أدنى وإلى عمر يتراوح ما بين ستة عشرة سنة وإلى واحد وعشرين سنة في حده الأعلى وينظر إلى هذه الفترة بصفة عامة، وخاصة من الناحية الاجتماعية على أنها تشتمل على سني العمر التي يطلق عليها "الطفولة والمراهقة" ويشير المصطلح من الناحية الوظيفية إلى الخصائص والإمكانات والمسؤولية الفردية التي تفوق مرحلة الطفولة ولكنها أقل من مرحلة النضج" (3)

(1) محمد سند العكايلة: المرجع السابق، ص 46.

(2) الزين صالح علي زهري وزينب محمد: قضايا في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا، منشورات جامعة قاريونس، ليبيا، 1995، ص 212.

(3) محمد عاطف غيث: المرجع السابق، ص 259.

وقد عرفه "محمود أبوزيد" في - المعجم في علم الاجتماع والاجتماع القانوني والعقاب- أنه " هو من لم يبلغ سن الرشد بعد، وتختلف سن القاصر باختلاف التشريعات في البلدان المختلفة كما تختلف هذه السن في القانون المدني عن سنه في القانون الجنائي وهذه لها أهميتها من حيث مساءلته جنائيا"⁽¹⁾ وان علماء الاجتماع قد اختلفوا في تحديد فترة الطفولة أو الحداثة حيث أن هناك من حددها بتمام الثامنة عشر في حين رأى آخرون أن مفهوم الحدث يظل ملاصقا للطفل منذ مولده حتى طور البلوغ، بينما يذهب فريق ثالث إلى أن مرحلة الحداثة تبدأ من الميلاد وحتى سن الرشد، وتحديد هذه المرحلة يختلف من ثقافة إلى أخرى، فقد تنتهي عند البلوغ أو الزواج أو يصطلح على سن محددة لها.⁽²⁾ وعموما فان الحدث في علم الاجتماع هو الصغير منذ ولادته إلى غاية نضجه الاجتماعي وان مرحلة الحداثة هي أهم مراحل النمو في حياة الإنسان، تمتاز بتغيرات نفسية وجسمية واجتماعية تؤثر تأثيرا كبيرا في حياة الانسان وتحدد الإطار العام والملاحم الرئيسية للشخصية وأنماط السلوك الذي يتخذه الفرد في حياته.

تعريف الحدث عند علماء النفس:

يقصد بالحدث في علم النفس هو الصغير منذ ولادته من تكوين الجنين في رحم أمه إلى غاية بلوغه الجنسي، ويختلف هذا البلوغ من الذكر عنه للأنثى، لذا قد تختلف مرحلة الحداثة من حالة إلى أخرى حتى لو تماثلت السن لديهما وذلك تبعا لظهور علامات البلوغ الجنسي. كما عرف علماء آخرون مرحلة الحداثة بأنها " المرحلة التي تتميز بمجموع الظواهر الحيوية والجسمانية، والعضوية والنفسية التي ينتقل بها شخص الانسان من دور التكوين والنمو الجسمي والنفسي الخاصين بالبالغ".

وعليه فان علماء النفس قد اتفقوا مع علماء الاجتماع على أن الحدث هو الصغير الذي لم يكتمل إدراكه وقدرته على تكييف سلوكه وتصرفاته حسب ظروف الواقع ومتطلبات المجتمع، وهم يقولون إن مرحلة الحداثة التي يمر بها الطفل تنقسم إلى الأقسام التالية:⁽³⁾

(1) أبو زيد محمود: المرجع السابق، ص428.

(2) طه زهران: معاملة الأحداث جنائيا، رسالة دكتوراه، جامعة حقوق القاهرة، 1978، ص21.

(3) بختي العربي: المرجع السابق، ص18.

- **مرحلة الطفولة الأولى:** وتمتد من الميلاد الى نهاية السنة الثانية، وفيها يتطور النمو الاجتماعي ويرتقى في اتجاه ظهور القابلية الاجتماعية، أو القدرة على الانتماء والاندماج في الجماعة التي ينتمي اليها، كما يتطور فيها عقل الطفل ولغته.
 - **مرحلة الطفولة الثانية:** وتبدأ من العام الثالث وتنتهي في العام السادس ومن مميزات حصول زيادة ملحوظة في النمو العقلي بمظاهره اللغوية والإدراكية، ونمو في أعضاء وأجهزة الجسم المختلفة، وفي هذه المرحلة يكون الطفل أقل احتمالاً وأشد حساسية.
 - **مرحلة الطفولة الثالثة:** وتكون من العام السابع الى غاية العام التاسع، حيث تتجه حياة الطفل منذ عامه السادس نحو الهدوء النسبي، وتتكون لديه بعض العادات والعواطف والاتجاهات، وينمو ذكاءه فيصبح قادراً على الفهم والتحليل والتفكير السليم.
 - **مرحلة الطفولة المتأخرة:** وتكون من سن التاسعة الى غاية سن الثانية عشر، ويتجلى فيها نمو الطفل الاجتماعي واللغوي الذي يساعد على نمو مقومات الحياة الاجتماعية، وزيادة تركيزه وإدراكه للعلاقات.
 - **مرحلة المراهقة:** ويراد بكلمة المراهقة الدنو والاقتراب من الحلم واكتمال الرشد، وهذه المرحلة التي تبدأ من سن الثانية عشرة الى غاية الرابعة عشرة، حيث يكتمل فيها النضج الجسمي والعقلي والانفعالي والاجتماعي كما تتميز هذه المرحلة بظهور مشاكل في جميع أوجه التكوين النفسي.
 - **مرحلة البلوغ:** تبدأ من العام الرابع عشر الى غاية سن الواحد والعشرين، تتميز بوصول نمو الحدث فيها الى أقصاه وتحدث فيها تغيرات جوهرية عضوية ونفسية.
- ويقول "فؤاد البهي السيد" بشأن هذه المراحل " يختلف المدى الزمني لمرحلة البلوغ تبعاً لاختلاف الجنس ذكراً كان أم أنثى، ويختلف أيضاً تبعاً لاختلاف العوامل الوراثية التي ينحدر منها الفرد.....ومهما يكن من أمر هذه النواحي فالفتاة تبلغ مثل الفتى وتمتد بها مرحلة البلوغ من حوالي سن العاشرة إلى 13 سنة.
- أما الفتى فلا يبلغ الى أن يصل 12 سنة وتمتد به هذه المرحلة حتى يصبح عمره مساوياً ل 14 سنة"⁽¹⁾

(1) السيد فؤاد البهي: الأسس النفسية للنمو، دار الفكر العربي، القاهرة، 1997، ص 270.

مفهوم الحدث في القانون:

التعريف القانوني للحدث يشير الى أنه " صغير السن الذي أتم السن التي حددها القانون للتمييز ولم يتجاوز السن التي حددها لبلوغ سن الرشد"⁽¹⁾

أي أن الحدث قانونا هو صغير السن الذي بلغ سن التمييز ولم يبلغ سن الرشد، ولكن اختلفت القوانين والتشريعات في تحديد هذه الفترة الزمنية بحسب رؤيتها لا مكانية تحمل الطفل للمسؤولية الجزائية.

وقد ذهب **المشرع الجزائري** الى تحديد هذه الفترة ببلوغ الصغير 13 سنة من عمره وعدم إتمامه سن الثامنة عشرة، حيث جاء في **المادة 49** من قانون العقوبات " لا يكون محلا للمتابعة الجزائية للقاصر الذي لم يكمل عشرة (10) سنوات.

لا توقع على القاصر الذي يتراوح سنه من 10 إلى أقل من 13 سنة إلا تدابير الحماية أو التهذيب ومع ذلك فإنه في مواد مخالفات لا يكون محل إلا للتوبيخ.

ويخضع القاصر الذي يبلغ سنة من 13 إلى 18 سنة إما لتدابير الحماية أو التهذيب او لعقوبات مخففة"⁽²⁾

وعليه فالقانون الجزائري عرف الحدث على أنه الصغير الذي تجاوز سن الثالثة عشرة ولم يبلغ بعد سن الرشد هو ثمانية عشرة سنة في التشريع الجزائري.

وفي حين تحدد أغلبية القوانين السن الأدنى للحدثا بسبع سنوات، تذهب تشريعات أخرى كالتشريع الفرنسي إلى عدم تحديد سن أدنى للحدثا، وكذلك بالنسبة للحد الأعلى الذي يخرج فيه الفرد من دائرة الأحداث، إذ أنه يتراوح بين تمام الرابعة عشرة والحادية والعشرين، بينما تتفق أغلبية الدول العربية في تحديده بثمان عشرة سنة.⁽³⁾

حيث ورد ب**المادة 95** من قانون الأحداث المصري أن الحدثا مرحلة تبدأ بالميلاد وتنتهي ببلوغ ما قبل الثامنة عشرة، فإن بلغها أصبح بالغا مسؤولية جنائية كاملة.⁽⁴⁾

وتمد بعض التشريعات مرحلة الحدثا إلى أكثر من ثمانية عشرة سنة كالقانون السوداني الصادر في 1974 م والذي جعلها تصل إلى سن العشرين.

(1) كامل علوان الزبيدي: **علم النفس الاجتماعي**، ط1، الوارق للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص87.

(2) قانون العقوبات: المرجع السابق، ص 25.

(3) محمد عبد القادر قواسمية: **جنوح الأحداث في التشريع الجزائري**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1992، ص34.

(4) هيثم البقلي: **انحراف الطفل والمراهق**، ط1، نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة، 2006، ص11.

أما القانون المغربي الصادر بـ 1964م فإنه قد حدد المسؤولية الجزائية بـ 16 سنة. (1)
يلتقي التشريع اللبناني مع التشريع الجزائري في هذا الشأن، أما قانون الأحداث الكويتي رقم 13 سنة 1983م، فقد عرف الحدث بأنه "كل ذكر أو أنثى لم يبلغ من السن تمام الثامنة عشرة (م/1)"
أما الشرع السوري في قانون الأحداث الصادر سنة 1974م الحدث بأنه "كل ذكر أم أنثى لم يتم الثامنة عشر من عمره (م/1)" (2)

ويتضح مما سبق أن الحدث قانونا (في القانون الجزائري) يطلق على الصغير الذي يتراوح سنه من 10 إلى أقل من 13 سنة وحتى بلوغه السن التي حددها القانون للرشد وهي في التشريع الجزائري ثمانية عشرة سنة.

ويكون بذلك المشرع الجزائري قد ربط تعريف الحدث ببلوغ الشخص سن الثالثة عشر وعدم بلوغه سن الثامنة عشرة، لأنه ببلوغ الشخص سن الثامنة عشر، يخرج فيه من مرحلة الحدث الى مرحلة المسؤولية الجزائية الكاملة. والفترة ما بين سن الثالثة عشر والثامنة عشر هي فترة تمييز يدرس فيها القاضي مدى إدراك وتمييز الحدث عند ارتكاب السلوك الجانح فيخضعه لتدابير وعقوبات تهييبيية أو عدم إدراكه وتوافر التمييز لديه وقت ارتكاب السلوك الجانح، فيقضي بالبراءة، أي أن للقاضي السلطة التقديرية في تقدير المسؤولية الجزائية للحدث البالغ من العمر من 13-18 سنة.

مفهوم الحدث من المنظور الإسلامي:

الحدث في الشريعة الإسلامية هو الفرد الذي يفتقر الى ملكتي الإدراك والاختيار لقصور عقله عن إدراك حقائق الأشياء، واختيار النافع منها وتجنب الضار لعدم اكتمال نموه وضعف قدرته الدينية والذهنية في سن مبكرة. (3)

والأصل في الشريعة الإسلامية أن الحدث هو كل شخص لم يبلغ الحلم لقوله تعالى " وإذا بلغ الأطفال منكم الحلم فليستأذنوا كما استأذن الذين من قبلهم". (4)

وبناء على ذلك فقد جعل الله الاحتلام هو حد فاصل بين مرحلتي الطفولة ومرحلة البلوغ لكونه دليل على كمال العقل ووصول الطفل لمرحلة الرجولة وبلوغ الحلم، وذلك لظهور علامات البلوغ سواء عند الذكر

(1) هيثم البقلي: المرجع السابق، ص 11

(2) نبيل صقر، صابر جميلة: المرجع السابق، ص 14.

(3) هيثم البقلي: المرجع السابق، ص 10.

(4) سورة النور: الآية 59.

أو عند الأنثى، وقد اختلف العلماء والفقهاء في تحديد هذه المرحلة الفاصلة بين الطفولة والبلوغ، حيث ذهب الشافعية وبعض الحنفية الى تحديده ببلوغ سن الخامسة عشرة، أما المالكية فيرون بأن الشخص يظل حدثا منذ ميلاده الى غاية سن الثامنة عشرة، ما لم تظهر عليه علامات البلوغ قبل ذلك، ويرى الامام السيوطي الى أنه يمكن الأخذ بالمعيارين معا، فإذا ظهرت علامات البلوغ لدى الشخص في سن مبكرة، فإنه يظل حدثا وغير مكلف الى أن يبلغ سن الخامسة عشرة.⁽¹⁾

وقد قسم أغلب المربون المسلمون المراحل العمرية التي يمر بها الحدث الى المرحلتين التاليتين:⁽²⁾

1. مرحلة التمييز:

وهي الطفولة المتأخرة أو ما بين السادسة والعاشر من العمر، حيث يزداد فيها نمو الطفل من الناحية الجسمية والعقلية والنفسية بالنسبة لمرحلة الرضاعة والحضانة، وفي هذه المرحلة نجد الرسول الكريم يأمر بتعليم وتدريب الأطفال على بعض الواجبات والمسؤوليات التي يقدرون عليها، فقال " مروا أولادكم بالصلاة وهم أبناء سبع سنين، واضربوهم عليها وهم أبناء عشر سنين وفرقوا بينهم في المضاجع" وذلك ليتدربوا على الالتزام بالواجبات أما أمره بالتفريق بينهم في المضاجع فيعود الى أن الحدث في أواخر هذه المرحلة من العمر قد يكون عنده شيء من الإدراك الجنسي.

كما أن الحدث في هذه الفترة يكون قليل الإدراك ولا يتحمل أية مسؤولية جنائية بل يخضع لمسؤولية تأديبية لا غير.

2. مرحلة البلوغ والشباب:

يقول علماء الشريعة أن الحد الأدنى من توقع حدوث البلوغ بالنسبة للذكر يكون بعد استكمال التاسعة، أما الأنثى يكون في أول العام التاسع، وأما الحد الأقصى فهم لم يتفقوا فيه.

وقد جاء في المبسوط: (أدنى المدة في حق الغلام اثنا عشر سنة، وفي حق الجارية تسع سنين) (وأما بلوغهما بالسن فقدره أبو حنيفة في الجارية بسبع عشرة سنة، وفي الغلام بتسع عشرة سنة أو ثماني عشرة سنة. وقال الإمامان أبو يوسف ومحمد إذا تم للغلام والجارية خمس عشرة سنة فقد بلغا).

أما المالكية فحددوا سن البلوغ عند الغلام ب 18 سنة وعند الفتاة بالاحتلام أو 17 سنة أو 18 سنة كما سبق وتكرنا.

(1) نبيل صقر، صابر جميلة: المرجع السابق، ص 10.

(2) بختي العربي: المرجع السابق ص 14-15.

ويكون الحدث في هذه المرحلة من عمره أكثر نضوجاً وإدراكاً عما كان عليه من قبل لأنه يملك القدرة على إدراك عواقب الفعل الحسن والفعل السيئ.

مفهوم الحدث في القانون الدولي:

ورد مصطلح "الطفل والطفولة" في كثير من النصوص الدولية، ومع ذلك لم تبين هذه النصوص المقصود بعبارته الطفل أو الطفولة كما أنها لم تحدد الحد الأقصى لسن الطفل أو نهاية مرحلة الطفولة. وقد التزمت قواعد الأمم المتحدة الدنيا النموذجية لإدارة شؤون قضاء الأحداث بالاتجاه السائد في القانون الدولي بعدم تحديد مفهوم الحدث على نحو قاطع، وتركت المسألة للتشريعات الوطنية مكتفية في ذلك بالقول في القاعدة 2-2 أنه " لأغراض هذه القواعد، تطبق كل دول من الدول الأعضاء، التعاريف التالية على نحو يتماشى مع نظامها ومفاهيمها القانونية:

- الحدث هو طفل أو شخص صغير يجوز بموجب النظم القانونية ذات العلاقة مسألتته عن جرم بطريقة تختلف عن طريقة مساءلة البالغ".
 - المجرم الحدث هو طفل أو شخص صغير السن، تتسبب إليه مهمة ارتكاب جرم أو يثبت ارتكابه له.
- (1)

كما تعد اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل الصادر سنة 1989م والمعروفة باتفاقية نيويورك، الوثيقة الدولية الأولى التي تتصدى مباشرة لمسألة تعريف الطفل بصورة واضحة وصريحة حيث نصت المادة الأولى منها على أن الطفل هو " كل إنسان لم يتجاوز الثامنة عشرة ما لم يبلغ سن الرشد قبل ذلك بموجب القانون المطبق عليه".(2)

أي أن لا يتجاوز الطفل سن الثامنة عشرة من عمره وألا يكون القانون الوطني قد حدد سناً للرشد الجنائي أقل من ذلك.

كما تعرضت بعض الاتفاقيات الدولية لتعريف الحدث أو الطفل مثل: اتفاقية الأمم المتحدة بشأن خطر أسوأ أشكال عمل الأطفال حيث نصت المادة الثانية منها على أنه يطبق تعبير " الطفل" في مفهوم هذه الاتفاقية على جميع الأشخاص دون سن الثامنة عشرة.

(1) نبيل صقر، صابر جميلة: المرجع السابق، ص ص 23-24.

(2) عبد العزيز مخيمر: حماية الطفولة في القانون الدولي والشريعة الإسلامية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1990، ص ص 23-

كما تضمن قرار الأمم المتحدة الصادر في 14 سبتمبر 1990م بشأن اعتماد القواعد المتعلقة بحماية الأحداث المجريين من حريتهم في القاعدة 11 تعريفا للحدث لا يختلف عن التعريف السابق حيث نصت هذه القاعدة في بندها الأول على أن الحدث هو كل شخص دون الثامنة عشرة من العمر. ويحدد القانون السن التي ينبغي دونها عدم السماح بتجريد الحدث من حريته أو الطفلة من حريتها.

وتنص المادة 3-38 من اتفاقية حقوق الطفل على أنه " تمتنع الدول الأطراف عن تجنيد أي شخص لم يبلغ سنه خمس عشرة سنة في قواتها المسلحة وعند التجنيد من بين الأشخاص الذين بلغت سنهم خمس عشرة سنة ولكنها لم تبلغ ثماني عشرة سنة يجب على الدول الأطراف أن تسعى لإعطاء الأولوية لمن هم أكبر سناً"⁽¹⁾

3. مفهوم السلوك الانحرافي للأحداث:

انحراف الحدث بوجه عام يتمثل في مظاهر السلوك السيء المضاد للسلوك الاجتماعي السوي. وإن أخطر صور هذا الانحراف تبدو في ارتكاب الحدث فعلا يعد جريمة معاقب عليها قانونا، مما يعتبر انحرافا جنائيا يصطلح عليه بالجنوح. كما يعرف بأنه ذلك السلوك غير السوي وغير المألوف الذي يصدر عن الصغير الذي لم يبلغ من العمر سبع سنوات وتتوافر به خطورة اجتماعية معينة.⁽²⁾ ويرى البعض ان انحراف الأحداث هو لون من اضطراب السلوك يرجع إلى اضطراب في النمو النفسي نتيجة عوامل مختلفة تكون قد عاقت هذا النمو وتؤدي الى نقص في بعض نواحي الشخصية. ومعنى ذلك أن الأحداث المنحرفين هم الصغار الذين يستجيبون لعدم التوافق بدرجة خطيرة ومتزايدة وبوسائل عدوانية غير ملائمة.

ومن ثمة فان للجنوح وانحراف الأحداث معان وتعريف متعددة نتطرق إليها فيما يلي:

أ. مفهوم السلوك الانحرافي للحدث لغة: الجنوح لغة جاء من فعل جنح. فنقول جنحت السفينة أي انتهت الى الماء الضحل ولم تمض، أما الجناح بالضم فهو الميل للإثم أو هو الاثم بذاته، وهو يعني كذلك ما يحمله الشخص من هم وأذى. الجناح يعني الميل والانحراف، وهو يعني في اللاتينية الذنب والفشل.⁽³⁾

(1) نبيل صقر، صابر جميلة: المرجع السابق، ص 29.

(2) هيثم البقلي: المرجع السابق، ص 10.

(3) محمد سند العكايبة: المرجع السابق، ص 54.

كما يعرف أيضا مصطلح جنوح الأحداث لغويا بأنه الفشل في أداء الواجب أو ارتكاب الخطأ أو

العمل السيء أو العمل الخاطيء، أو أنه خرق للقانون عند الأطفال الصغار Law-breaking. (1)

وعرف علماء اللغة الجنوح فقالوا: جنح يجنح الى الشيء جنوحا: أي مال إليه وجنح الطائر جنوحا: كسر من جناحيه ووقع على الأرض وجنحت السفينة: انتهت الى الماء القليل فلزقت بالأرض فلم تستطع السير. وجنح الرجل: إذا أقبل على الشيء بعمله بيديه. والجناح: هو الميل الى الإثم. وسمي الاثم المائل

بالإنسان عن الحق جناحا. ويأتي الميل والعدول في اللغة عن السلوك السوي بمعنى الانحراف. (2)

ب. مفهوم السلوك الانحرافي للحدث في علم الاجتماع: بدأ علماء الاجتماع منذ عام 1914 يبحثون عن تعريف اجتماعي للجريمة والسلوك الجانح أما مصطلح جناح الأحداث بوجه خاص فقد ورد على لسان الباحثة الأمريكية "صوفيا روبسون" حيث عرفت الجناح على أنه كل سلوك يعارض مصلحة الجماعة في زمان ومكان معينين بصرف النظر عن هوية الفاعل وعن تقديمه إلى المحاكمة. (3)

ويعرف جلوك (E.Glueck) الحدث المنحرف هو "الشخص الذي يقوم بأفعال متكررة غير قانونية تصدر منه، وهو لم يبلغ سن السادسة عشر. ولو ارتكبها الكبار لاعتبرت جرائم، وهذه الأفعال غير القانونية ترتكب نتيجة سوء تكيف الأحداث مع النظام الاجتماعي الذي يعيشون فيه"

كما عرف الشيخ كامل محمد عويضة الحدث المنحرف بأنه "ضحية ظروف سيئة اجتماعية كانت أو اقتصادية أو صحية أو حضارية" (4)

والملاحظ مما سبق أن علماء الاجتماع لا يلقون اللوم والمسؤولية في الجنوح على الحدث الجانح، ولا يؤيدون القانونيين في معاقبة الحدث، بل يرون أن السلوك الجانح يرجع الى أسباب وعوامل بيولوجية نفسية وبيئية واجتماعية، خارجة عن الإرادة الفردية للحدث.

أما محمد عاطف غيث فقد عرف انحراف الأحداث كما يلي:

إن عبارة انحراف الأحداث تتضمن في واقع الأمر جوانب قانونية ومعيارية وخلقية، ولعل هذا هو الذي أدى الى التعدد الهائل في تعريفاتها، لكن مفهومها الأساسي في العلم الاجتماعي يشير الى الأفعال

(1) عبد الرحمان العيسوي: الاتجاهات الجديدة في علم النفس الاجتماعي، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2004، ص 275.

(2) بختي العربي: المرجع السابق، ص 6.

(3) عدنان الدوري: المرجع السابق، ص ص 27-28.

(4) بوفولة بوخميس: انحراف الأحداث من منظور قيم أخلاقية، المرجع السابق، ص 72.

الاجتماعية التي يقوم بها الأحداث وينظر إليها على أنها منحرفة أو غير اجتماعية بناء على المعايير الاجتماعية والقانونية السائدة، وبشرط أن تكون -بغض النظر عن أي اعتبار- مكتسبة اجتماعيا⁽¹⁾

وعرف **منير العصرة** انحراف الأحداث اجتماعيا بأنه "موقف اجتماعي يخضع فيه صغير السن لعامل أو أكثر من العوامل ذات القوة السببية، مما يؤدي به الى السلوك الغير متوافق أو يحتمل أن يؤدي به"⁽²⁾ كما عرف أيضا **محمود أبو زيد** كلمة جناح بأنها تستخدم في علم الاجرام لتشير بصفة خاصة الى جناح الأحداث والذي يقصد به أشكال السلوك التي يرتكبها الشباب وصغار السن فيما بين سن الثانية عشرة والعشرين، والتي تعتبر خرقا أو خروجا عن القاعدة القانونية.⁽³⁾

وبالرغم من كل هذه التعاريف لهذا المفهوم في علم الاجتماع إلا أن أغلب الباحثين يتفقون على أن مفهوم الجناح هو سلوك يتعلق بالفعل أو السلوك من منطلق اتفائه أو عدم اتفائه والمعايير الاجتماعية، بالإضافة الى أنه يتعين النظر إلى جناح الحدث أو انحرافه بوصفه ظاهرة اجتماعية وليست ظاهرة إجرامية، لذلك فإن مواجهته تكون بالإصلاح والوقاية وليس بالأساليب الجنائية.

ويمكن القول بأن الحدث المنحرف هو مجني عليه وليس جانبا، فهو لا يطرق باب الانحراف أو الجريمة لشر متأصل فيه، بل غالبا ما يكون ضحية ظروف اجتماعية وبيئية محيطة به.

ج. مفهوم السلوك الانحرافي للحدث في علم النفس: يعرف علماء النفس الجناح بأنه السلوك المضاد لعادات وأعراف وقوانين المجتمع. ويصفونه بأنه السلوك الشاذ الناتج عن اضطرابات نفسية متمثلة في الصراع والإحباط والتوتر والقلق والحرمان العاطفي وانعدام الأمن والجوع الانفعالي، والخبرات المؤلمة، والأزمات النفسية، وعدم إشباع الحاجات، والنمو المضطرب، والضعف العقلي والخلقي، وتأخر النضج النفسي، وعدم تعديل الدوافع وتنظيمها والتحكم فيها.⁽⁴⁾

حيث عرفه **سيرل بيرت (C.Burt)** بأنه "حالة تتوافر في الحدث كلما أظهر ميولا مضادة للمجتمع لدرجة خطيرة تجعله، أو يمكن أن تجعله موضوعا لإجراء رسمي"⁽⁵⁾

(1) محمد عاطف غيث: المرجع السابق، ص 259.

(2) هيثم البقلي: المرجع السابق، ص 10.

(3) أبو زيد محمود: لمرجع السابق، ص ص 223-224.

(4) بختي العربي: المرجع السابق ص 8.

(5) السيد رمضان: **الجريمة والانحراف**، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2000، ص ص 232-233.

ويقول أوجست إيكهورن في ذلك " أن عدم التوافق إنما ينشأ من العوامل الداخلية والخارجية التي تحول دون النمو العاطفي للحدث، فلا يرتبط بحب والديه أو من يحل محلها"⁽¹⁾

وعرف أيضا إيفي بينات (Ivy Bennet) الحدث المنحرف بأنه "الطفل الذي يقوم بسلوك مضاد للمجتمع ويكون اجتاز مرحلة الكمون"⁽²⁾

أما وليام هيلي فهو يفترض أن الانحراف سلوك متعلم ناتج عن أساليب التربية الخاطئة، وقد ركز في دراسته على تاريخ الأسرة وتأثير ذلك على حياة الطفل.

أما كارين هورني (Karen Horny) فقد اهتمت بالنواحي الثقافية في خلق الاضطرابات وكذا أثر العوامل الاجتماعية في خلق القلق.⁽³⁾

كما عرف السيد رمضان الحدث المنحرف بأنه " ذلك الشخص الذي يرتكب فعلا يخالف أنماط السلوك المتفق عليه للأسوياء في مثل سنه وفي البيئة ذاتها، نتيجة لمعاناته من صراعات نفسية لا شعورية تدفعه لا إراديا لارتكاب هذا الفعل الشاذ كالسرقة، أو العدوان، أو الكذب، أو التبول اللاإرادي، أو قضم الأظافر.... الخ"⁽⁴⁾

وعرف أنور الشرقاوي أيضا الحدث المنحرف بأنه " الصغير الذي يستجيب لعدم توافق بدرجة خطيرة ومتزايدة وبوسائل عدوانية"⁽⁵⁾

من كل ما سبق نلاحظ أن علماء النفس يتفقون على أن انحراف الأحداث يعني عدم التوافق أو التكيف الاجتماعي.

مفهوم السلوك الانحرافي للحدث في القانون:

تختلف التعريفات القانونية عن تلك التي يعطيها علماء الاجتماع، وعلماء النفس، فهي تعكس عادة الثقافة القانونية والعمليات الإجرائية القضائية التي يتعرض لها الحدث متى برزت واتضحت علامات انحرافه.

(1) السيد رمضان: إسهامات الخدمة الاجتماعية في مجال انحراف الأحداث، دار المعرفة، الإسكندرية، 1995، ص16.

(2) بوفولة بوخميس: انحراف الأحداث من منظور قيم أخلاقية، المرجع السابق، ص72.

(3) محمد سند العكايلة: المرجع السابق، ص66.

(4) السيد رمضان، جلال الدين عبد الخالق: الجريمة والانحراف من منظور الخدمة الاجتماعية، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2001، ص23.

(5) بوفولة بوخميس: انحراف الأحداث من منظور قيم أخلاقية، المرجع السابق، ص71.

- فيعرف بول تابان "PaulTappan" الانحراف من الناحية القانونية بأنه " أي فعل أو نوع من السلوك أو موقف يمكن أن يعرض أمره على المحكمة ويصدر فيه حكم قضائي " كما يعرف الحدث المنحرف بأنه " شخص قد صدر ضده حكم من إحدى المحاكم بالتطبيق لتشريع معين"(1)
- ويرى شيلدون والينور جلويك "Sheldon and Eleanor Glueck" أن التعريف القانوني للحدث المنحرف لا يمكن أن يطابق تماما نظرة الأخصائي أو الطبيب النفسي، لأن النظرة السائدة بين رجال القانون إنما هي تفسير الانحراف على ضوء حماية المجتمع، فلا يعتبر الحدث منحرفا في نظر القانون إلا إذا سلك مسلكا يتعرض معه المجتمع للخطر. (2)
- وبهذا فإن القانون ينظر الى الجنوح بنفس النظرة التي ينظر بها الى الجريمة، لأن الجانح لو يترك دون أن يعرض على المحكمة فإنه لن يتوقف عن ممارسة السلوك المضر بمصلحة المجتمع والمهدد لسلامته.
- كما يعرف نيومير (Neumeyer) انحراف الأحداث ب " هي تلك الأفعال المضادة للمجتمع التي يرتكبها أطفال أو أشخاص دون السن القانونية"
- وأيضا دافيد أبراهومسن (David AbrahamSen) الذي قال في انحراف الاحداث هو " أي عمل إجرامي يقوم به الحدث ضد الأشخاص أو الممتلكات ويكون منافيا للقانون" (3)
- أما عبد الرحمان العيسوي فقد عرف الحدث المنحرف من الوجهة القانونية فقال إنه «الحدث في الفترة بين سن التمييز وسن الرشد الجنائي الذي يثبت أمام السلطة القضائية أو أية سلطة أخرى مختصة أنه قد ارتكب إحدى الجرائم أو وجد في إحدى الحالات الأخرى التي يحددها القانون".
- وعرف جلال الدين عبد الخالق الحدث المنحرف بأنه" الشخص الذي يعتدي على حرمة القانون ويرتكب فعلا نهى عنه في سن معينة ولو أتاه البالغ لوقع تحت طائلة العقاب سواء كان هذا الفعل مخالفة أو جنحة أو جناية".
- وأضاف بعض القانونيين أن الانحراف بالمفهوم القانوني ذاته ليس جريمة، وبالتالي لا يتبع بعقوبة، وإنما يواجه بالتدبير الاحترازي التهذيبي، الذي يستهدف توقي إقدام المنحرف على ارتكاب الجريمة

(1) السيد رمضان: الجريمة والانحراف، المرجع السابق، ص235.

(2) علي محمد جعفر: المرجع السابق، ص 10-11.

(3) بوفولة بوخميس: انحراف الأحداث من منظور قيم أخلاقية، المرجع السابق، ص71.

- وقد عرف مكتب الشؤون الاجتماعية التابع للأمم المتحدة الحدث الجانح من الناحية القانونية بأنه "الشخص في حدود سن معينة يمثل أمام هيئة قضائية، أو أية سلطة أخرى مختصة، بسبب ارتكابه جريمة جنائية. ليتلقى رعاية من شأنها أن تسير إعادة تكييفه الاجتماعي".⁽¹⁾
- وان المشرع الجزائري لم يتعرض لتعريف جنوح الأحداث، وإنما يستشف من مواد القانون أن الحدث الجانح في التشريع الجزائري، هو الحدث الذي يقل سنه عن الثامنة عشرة، ويقترف جريمة منصوصا عليها في القانون.
- وقد عرفه نبيل صقر في كتابه-الأحداث في التشريع الجزائري-بأنه "فعل مخالف للقانون يرتكبه الحدث ويعاقب عليه".⁽²⁾

ثانيا- العوامل المؤدية الى الانحراف:

تعددت وجهات النظر والآراء في تفسير عوامل انحراف أو جنوح الحدث تبعا للزاويا التي ينظر منها أصحاب تلك الآراء الى ظاهرة الجنوح، حيث ان علماء الاجتماع ينظرون الى تلك الظاهرة باعتبارها مشكلة اجتماعية تحدث نتيجة التغيير السريع الذي يحدث بالمجتمعات ولا يمكن فهم هذه الظاهرة بوضوح إلا بفهم الظروف الاجتماعية.

كما يختلف مفهوم الانحراف أو الجنوح من بيئة ومجتمع إلى آخر. فلكل بيئة وجماعة قيمها التي تغرسها في الفرد المنتمي إليها.

وإن غالبية الأطفال يتعلمون السلوك السوي وهم بين أحضان عائلاتهم الأصلية، التي تقوم بتنشئتهم تنشئة اجتماعية صحيحة، ولكن بعضهم لا يتحقق لهم ذلك فينحرفون في سلوكهم عن هذه المعايير ويرتكبون سلوك خاطئ وغير سوي.

وان التفكك الأسري، وتفرقة الوالدين في المعاملة ما بين الأبناء، أو القسوة، وكبر سن الوالدين أو انحرافهما بدورهما، وعدم قيام المدرسة بدورها التربوي على أكمل وجه، والانترنت التي صارت هوسا لأغلبية الشباب المراهق يستخدمها دون أية مراقبة وضوابط.....، كل هذه العوامل حافز ودافع قوي لانحراف الحدث وعليه فالعوامل المؤدية لانحراف الحدث هي عوامل عديدة منها العوامل الداخلية أو الفردية المتعلقة بالحدث نفسه وتكوينه، والعوامل الخارجية المتعلقة بالبيئة الجغرافية والاجتماعية والثقافية.

(1) محمد عبد القادر قواسمية: المرجع السابق، ص 61.

(2) نبيل صقر، صابر جميلة: المرجع السابق، ص 31.

1. العوامل الداخلية المتعلقة بشخص الحدث:

يقصد بالعوامل الداخلية هي تلك العوامل المتعلقة بالتكوين الداخلي لشخصية الحدث بما تتضمنه من تكوين نفسي، عقلي وبدني، وقد تكون أصلية تلازم الفرد منذ ميلاده ويدخل فيها التكوين الطبيعي للحدث المنحرف والوراثة والخلل العقلي والأمراض العصبية والنفسية، وقد تكون مكتسبة أي يكتسبها الطفل بعد ولادته من أمراض قد تصيبه سواء عضوية أو نفسية. (1)

أ. **الوراثة:** جاء في لغة العرب قولهم: ورث يرث وراثته والوراثة هي انتقال صفات الكائن الحي الجسدية والنفسية من الوالدين الى الأولاد من جيل الى الجيل الذي يأتي بعده.

واصطلاحا يقصد بالوراثة كل ما ينتقل الى الفرد من والديه عن طريق خصائص الكروموزومات والجينات وذكر العلماء أن الجسم البشري يتكون من ملايين الخلايا، التي ينجم عنها عدد كبير من الجينات الناقلة للوراثة، وبذلك يتميز كل فرد عن الآخر في الصفات والخصائص، وتظهر بينهما الفرق في الشخصية ودرجة الذكاء والحساسية الانفعالية وكذلك في الطول والقصر ولون البشرة..... ويستمر أثر الوراثة في الخصائص الفردية والوظائف العقلية والنفسية التي يتميز بها كل فرد عن الآخرين. (2)

وبمعنى آخر انتقال الأمراض العضوية أو النفسية عن طريق الوراثة من الآباء الى الأبناء وبالتالي المساهمة في تكوين سلوكهم الانحرافي، فقد يكون الأب لصا أو مدمنا للكحول والمخدرات أو ذو سلوك سيء فينشأ عنه الابن أو الحدث بنفس الصفات وهنا تكون للوراثة أثر كبير في نمو هذا الطفل وفي تكوين سلوكه.

كما أنه قد جاء في القرآن الكريم آيات تشير الى انتقال وراثته الأخلاق والسلوك من الآباء الى أبنائهم كما هو في سورة نوح "وقال نوح رب لا تذر على الأرض من الكافرين ديارا، إنك إن تذرهم يضلوا عبادك ولا يلدوا إلا فاجرا كفارا". (3)

أما العالم الإيطالي بانغينو دي توليو "Bangina diTullus" فيرى أنه إذا كانت الجريمة نتيجة تفاعل بين نفسية الفرد والظروف المحيطة به فانه يجب الاعتراف بوجود ميل سابق الاجرام، وتظهر هذه

(1) هيثم البقلي: المرجع السابق، ص35.

(2) بختي العربي: المرجع السابق، ص 34.

(3) سورة نوح: الآية 27/26.

الميل عند الأحداث في سن مبكرة، ففي الحادثة يظهر دور الوراثة على نحو أوضح منه في أية مرحلة أخرى من مراحل الحياة الإنسانية.

كما رأى برت "Purt" من خلال دراسته على مجموعة من الأحداث المنحرفين أن 11% من حالات موضوع البحث كان أقرباؤهم من المنحرفين والمجرمين الذين أحيلوا الى المحاكم، وأن 19% من هؤلاء استمروا ببعض الانحرافات الخطيرة. (1)

ومهما قيل في أهمية دور الوراثة وتأثيره على اجرام الأحداث وانحراف سلوكهم، فيجب عدم المغالاة في ذلك فان عامل الوراثة وأثره في تكوين الشخصية ينبغي ألا يفهم منه بأن الطباع الموروثة غير قابلة للتغيير هذا من جهة، ومن جهة أخرى فالوراثة ليست من العوامل المسيطرة وليست وحدها تفسر انحراف الحدث، وإن كان لا يمكن إنكار أهميتها في الأحيان، فقد تكون عنصر ممهّد للانحراف.

وعليه فالوراثة ليست عاملاً رئيسياً في انحراف سلوك الحدث وجنوحه، بل هناك عوامل أخرى كثيرة داخلية وخارجية تساهم في استعداد الحدث للانحراف.

ب. التكوين العضوي والعقلي: ويقصد بالتكوين العضوي مجموعة الصفات الخلقية المتعلقة بشكل الأعضاء ووظائفها، وهذا التكوين قد يكون طبيعياً وقد يكون غير طبيعي، فالأول يرادف التكوين السوي الذي يتمثل في استواء الأعضاء الخارجية للإنسان وأداء الأعضاء الداخلية لوظائفها العادية، أما التكوين الغير طبيعي فيتمثل في شذوذ شكل الأعضاء الخارجية أو اضطراب في أداء الأعضاء الداخلية لوظائفها. (2)

فاختلال أعضاء الجسم قد يجبر معه اختلال في السلوك والعاهات التي تصيب الحدث قد تدفعه الى الإحساس بالنقص المتزايد ومن ثم الى التحول السلبي والاتيان بتصرفات ينبذها المجتمع.

والعقل لغة هو التثبت في الأمر، وحبس النفس ومنعها، والقيّد والربط والحصر، وقيل: العاقل من يحبس نفسه ويردها عن هواها.

كما يفيد معنى العقل: العلم بصفات الأشياء من حسنها وقبحها وكمالها ونقصانها.

(1) علي محمد جعفر: المرجع السابق، ص ص 39-40.

(2) السيد رمضان، جلال الدين عبد الخالق: **الجريمة والانحراف**، المرجع السابق، ص 294.

أما علماء الشرع فقد عرفوا العقل بأنه القوة المتهيئة لقبول العلم، أو هو الغريزة التي يتهيأ بها الانسان لفهم الخطاب، والتمييز بين الخير والشر والضار والنافع، أو هو القدرة على معرفة الحسن والقبح والحق والباطل. (1)

ويقصد بالنقص العقلي اختلال القدرات العقلية الناشئة عن سوء التكوين الخلقي كتوقف أو تأخر النمو العقلي والملكات العقلية. (2)

أما الضعف العقلي فهو النقص في نسبة الذكاء والذي يكون عادة موروثا، وهذا يؤدي الى عدم القدرة على التكيف والتوافق الاجتماعي.

وان الضعف العقلي أو النقص العقلي ينتج عن عدم القدرة على التمييز بين السلوك السوي والمنحرف. (3) ويربط بعض الباحثين بين النقص العقلي للفرد أو اختلال قواه العقلية وبين السلوك المنحرف، اذ يرون أن المنحرف هو انسان مصاب بنقص في قواه العقلية، وان هذا النقص هو صفة وراثية انتقلت إليه من أسلافه، لهذا فان المصاب بالضعف العقلي يمكن أن يقدم على ارتكاب الجرائم لأنه لا يملك الادراك الكافي الذي يمكنه من فهم المعايير السلوكية، ولا يستطيع فهم القانون، ولا تقدير نتائج أفعاله.

كما أن بعض الأحداث إذا أصيبوا بأمراض عقلية، فإنهم لا يتمكنون من التصرف السليم. فنجدهم يعانون من الكبت والدوافع الشاذة التي لا يستطيعون مقاومتها، والتي غالبا ما تحملهم على ارتكاب الجريمة. (4)

وفي مقابل ذلك، توجد دراسات شككت في حتمية التلازم بين المرض العقلي والسلوك المنحرف، بل ونادت بالترقية بين الضعف العقلي والتأخر العقلي، واعتبرت سلوك ضعاف العقول يتناسب مع قدراتهم العقلية، أما المتأخرون عقليا فان سلوكهم المنحرف فقد جاء نتيجة لمستوى نشاطهم العقلي الهابط. (5)

وكشفت الأبحاث التي قام بها "سيريل بيرت" أن نسبة النقص العقلي بين الأحداث الجانحين-موضوع بحثه- قد بلغت خمسة أضعاف نسبتهم بين المجتمع المدرسي الكبير.

(1) بختي العربي: المرجع السابق، ص 85.

(2) علي محمد جعفر: المرجع السابق، ص 6.

(3) محمد سند العكايلة: المرجع السابق، ص 125.

(4) بختي العربي: المرجع السابق، ص 90.

(5) منير العصرة: انحراف الأحداث ومشكلة العوامل، المكتب المصري الحديث، الاسكندرية، 1974، ص 128.

أما "كوليمان" Coleman فقد انتهى من بحوثه التي أجراها حول النقص العقلي وانحراف الأحداث إلى القول بأن " المشتغلين بالعلوم النفسية والعقلية كانوا على اعتقاد تام بأن الغالبية العظمى من نزلاء المؤسسات العقابية مختلون عقليا، وأن الخلل العقلي هو الذي أدى إلى انحرافهم، ومع ذلك فإن الدراسات الأكثر تقدما قد أسفرت على أن نقص درجة الإدراك ليس في ذاته بالسبب النوعي، ولا بالعامل المحرك للسلوك المنحرف، وأنه بالنسبة للأحداث المنحرفين، رغم انتشار بعض حالات المرض العقلي بينهم بنسبة أكثر من غيرهم وعلى الأخص حالات المستوى المحدود للإدراك، إلا أن الثابت أن المرض العقلي لا يؤدي بذاته إلى انحراف الحدث، بل لا يؤدي إلى هذه النتيجة إلا عدم القدرة على التكيف مع الظروف الاجتماعية والمدرسية وغيرها، وهو ما يؤدي إلى الانحراف. (1)

وعليه فإن الاعتقاد بالتكوين العضوي والعقلي كعامل أساسي في انحراف الفرد لم يعد له محل في الوقت الحاضر، فليس هناك ما يدل بصفة قاطعة وجود صلة حتمية بين الضعف العقلي والسلوك الاجرامي. **ج. التكوين النفسي:** كلمة النفس مشتقة من التنفس أو من هبوب الريح، وبهذا فهي قريبة من كلمة الروح، ويقال خرجت نفسه أي مات. وهي جوهر غير مادي متعلق بالبدن له فيه تأثير وتوجيه، وقد قال الغزالي: إن المراد بلفظ النفس المعنى الجامع لقوة الغضب والشهوة في الإنسان، وهي صفات مذمومة لا بد من مجاهدتها وكسرها، أما في القرآن الكريم فالنفس تختلف عن الجسد، وهي ذات طبيعة غير مادية، فهي بمعنى العقل أو الملكة القادرة على الاختيار الواعي والمفاضلة بين الأمور، وهي قابلة للتأثر والتغير نحو الأفضل أو الأسوأ. (2)

ويقصد بالتكوين النفسي مجموعة الصفات والخصائص التي تؤثر في تكوين الشخصية الإنسانية وتكيفها مع البيئة الخارجية، ويساهم في نشأة هذه الصفات والخصائص عوامل مختلفة كالوراثة، التكوين العضوي، المرض، وكل ما يحيط بكل ذلك من ظروف بيئية خارجية، وقد دلت التجربة على أن هناك صفات وخصائص نفسية معينة يمكن فيها الميل إلى الانحراف وارتكاب الجرائم. (3)

وان الاضطرابات النفسية التي تصيب الحدث هي ناتجة عن الصعوبات التي واجهها الطفل منذ طفولته الأولى والتي تحول بينه وبين الاستقرار النفسي الصحيح، مما ينتج عنه اضطرابات في سلوكه

(1) منير العصرة: المرجع السابق، ص130.

(2) بختي العربي: المرجع السابق، ص 77.

(3) السيد رمضان: إسهامات الخدمة الاجتماعية في مجال انحراف الأحداث، المرجع السابق، ص109.

يهدف من خلالها الى إعادة الاستقرار النفسي المفقود لديه، بمعنى أن الحدث في سبيل الوصول الى هذا الاستقرار فانه يلجأ الى وسائل غير صحيحة وغير سوية، وقد يكون من بينها وسائل غير مشروعة. كما ترى المدرسة النفسية القديمة أن سبب الجريمة والتشرد هو إصابة الفرد بالمرض النفسي أو العقلي أو الصرع أو الجنون.

ويوضح ذلك فرويد بقوله إن الاضطراب في الشخصية هو نتيجة كبت عنيف في الطفولة المبكرة مع إحباط شديد في الكبر.

ومن أعراض الاضطرابات النفسية عدم الاستقرار، والشعور بعدم الراحة النفسية، والحساسية المفرطة، وسرعة الاستثارة والإحساس الدائم بتوقع الهزيمة والعجز، والرغبة في الهروب من مواجهة المواقف، والهياج والشك والارتباك في الناس.....، وهذه الأعراض المرضية النفسية تؤدي الى تدهور قدرة الشخص على الإنجاز والعمل، كما تؤثر في التوافق الاجتماعي والعائلي والمهني والاجتماعي، وظهور هذه الأعراض المرضية يتوقف على وجود استعداد تكويني يقوم على الوراثة من جهة، والاستعداد التكويني الذي ينتج عن خبرات الطفل من جهة أخرى. (1)

وقد آمنت التشريعات الحديثة بأثر العوامل النفسية في الجنوح، فألزمت القضاة بالتحقق من الدوافع النفسية للحدث قبل النطق بالحكم في قضايا الأحداث، حيث نصت المادة (34) من قانون حماية الطفل أنه "يتولى قاضي الأحداث دراسة شخصية الطفل، لا سيما بواسطة البحث الاجتماعي والفحوص الطبية والعقلية والنفسية ومراقبة السلوك..." (2)

د. السكر والادمان: الإدمان هو حالة من التسمم الدوري أو المزمن ضار بالفرد والمجتمع، وينشأ بسبب الاستعمال المتكرر للعقار الطبيعي أو الانشائي ويتصف الادمان بقدرته على إحداث رغبة أو حاجة لا يمكن قهرها أو مقاومتها للاستمرار على تناول العقار والسعي الجاد في الحصول عليه بأية وسيلة ممكنة ويتصف بالميل نحو مضاعفة كمية الجرعة ويسبب حالة من الاعتماد النفسي والعضوي. (3)

(1) بختي العربي: المرجع السابق ص 811.

(2) نجيمي جمال: المرجع السابق، ص 61.

(3) أحمد حسن الحرارشة ومن معه: إدمان المخدرات والكحوليات وأساليب العلاج، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2012،

وعليه فالإدمان هو تعود على تعاطي الخمر أو مخدر معين من المخدرات لفترة زمنية تجعل جسمه معتمدا على هذه المادة فاذا حدثتوقف عن تعاطيها أصيب بأضرار جسمية وجسدية وألام تجعله يبحث عن المخدر أينما كان برغبة جامحة.

الإدمان مرض نفسي واجتماعي وبدني، يؤثر تأثيرا خطيرا في حياة الفرد سواء بصفة مباشرة أو غير مباشرة.

الأثر المباشر: تؤثر الخمر على متعاطيها وتضعف من قدرته البدنية، وتخل بالإمكانات الذهنية التي تسبب معها السلوك الارادي، فيزداد إلحاح الغرائز مع ضعف سيطرته عليها، فيقدم على جرائم الأذى والعرض والتسول، وهذا النوع من الأحداث غالبا ما يكون غير مدمن لذلك، فالمدمن غالبا ما يتخذ حذره وحيطته، وانتقاء الوقت والمكان المناسب للتعاطي، بما لا يزعج به في المسؤولية.

الأثر غير المباشر: ويقصد به اقتياد الخمر والمخدرات الى الجريمة مباشرة، ولكن بما يسبب أثرهما من إخلال بأجهزة الجسم والتكوين النفسي، وتدهور ظروفه الاجتماعية وفقدان العمل والتعرض للبطالة، فيدفعه ذلك الى السلوك الانحرافي للحصول على المال لإشباع الرغبة بالتعاطي للمسكرات والمخدرات. (1)

وقد أثبتت العديد من الدراسات أن كمية قليلة من المسكرات يمكن أن تؤدي الى تغيير في القوى الذكائية للفرد وإثارة الدوافع الغريزية دون رقابة أو تحكم. فهو يضعف الجانب الأدبي والأخلاقي للشخصية الإنسانية الى أن يصل الأمر الى فقدان الإحساس بالواجب الأخلاقي وبالتالي الانزلاق الى الانحراف والجريمة. وان بعض الأفراد لا يرتكبون الجريمة إلا تحت تأثير المسكر الذي يتناوله عمدا بقصد التغلب على وازع الضمير أو الهروب من تأنيب الذات. فيصبح الفرد وخاصة إذا كان حدثا لم تكتمل عنده بعض محاكاة الإدراك والنضج العقلي، أكثر تصميما وتهورا. (2)

وإن أغلب الجرائم المرتكبة تحت تأثير الخمر والمواد المسكرة هي حوادث المرور، والجرائم الأخلاقية، والضرب، والحرائق، وفي دراسة ميدانية ل**علي مانع** في الجزائر، وجد بأن شرب الخمر عامل رئيسي لجنوح الأحداث، وتبين له بأن شرب الخمر ظاهرة منتشرة بكثرة في المدن أكثر من الريف، وأن 20 من أصل 21 جانحا اعترف بعادة شربه للخمر. (3)

(1) هيثم البقلي: المرجع السابق، ص70.

(2) منتصر سعيد حمودة ومن معه: المرجع السابق، ص153.

(3) علي مانع: المرجع السابق، ص103.

ولهذا قد تعرض التشريع الجزائري لتجريم المخدرات، وتسخير محل لتعاطيها بصورة مباشرة أو غير مباشرة، ومن ذلك أن المادة 15 من القانون رقم 04-18 تعاقب كل من يسخر محلا لتعاطي المخدرات، بأي صفة كانت لفندق أو منزل أو حانة أو مطعم أو ناد، أو أي مكان مخصص للجمهور، أو مستعمل من الجمهور، الذين يسمحون باستعمال المخدرات داخل هذه المؤسسات أو ملحقاتها. (1)

وعليه يمكن القول إن الخمر والمخدرات بصفة عامة هي عامل مهياً ومسبب للسلوك الانحرافي، ويكون أشد خطورة إذا ما صادف معه توافر ميل واستعداد إجرامي سابق.

2. العوامل الخارجية الخارجة عن شخص الحدث:

تسمى العوامل الخارجية أيضا بالعوامل البيئية، وهي مجموعة الظروف والعوامل التي تحيط بالحدث في بيئة معينة، وتؤثر على سلوكه وتصرفاته كعلاقته بأسرته وأصدقائه وجيرانه، وهذه البيئة التي يعيش فيها الحدث هي عبارة عن مجموعة من القوى الطبيعية والثقافية والاقتصادية والصحية والسياسية والدينية وغيرها، التي تؤثر دائما على الفرد وتسهم في تكوين شخصيته.

وان السلوك الانحرافي لدى الأحداث غالبا ما يكون ناتج عن البيئة السيئة التي عاش في ظلها، حيث أن القدوة السيئة للأسرة، وترك الصغار دون رقابة وتوجيه وبيئة العمل، والمدرسة، والسينما.... وغيرها، كلها قد تؤدي إلى فساد سلوك الأحداث ودفعهم إلى الانحراف. (2)

مما سبق فإنه يمكن تقسيم هذه العوامل الخارجية أو البيئية الى عوامل طبيعية، وعوامل حضارية، وعوامل اجتماعية، وعوامل ثقافية، وعوامل اقتصادية، ننتاولها تباعا.

أ. العوامل الطبيعية: وتسمى أيضا بالعوامل الايكولوجية أو العوامل الجغرافية وهي تلك العوامل المتعلقة بزمان ومكان ارتكاب الجريمة، بما تشتمله من تضاريس ومناخ ورياح وأمطار وحرارة لا دخل للإنسان بها، تؤثر على وظائف الجسم ونفسيته، وبالتالي على ارتكابه الجريمة.

وقد اهتم العلماء بأثر البيئة الطبيعية كعامل اجرامي خارجي لما له من تأثير مباشر وغير مباشر على بعض أجهزة جسم الانسان خاصة الجهاز العصبي، الذي يكون له أثر مباشر في تكوين شخصيته وسلوكه وردود أفعاله. (3)

(1) بختي العربي: المرجع السابق ص 165.

(2) علي محمد جعفر: المرجع السابق، ص72.

(3) هيثم البقلي: المرجع السابق، ص72.

وتشمل العوامل الطبيعية البيئة الجغرافية، والتي تتضمن الأرض، والمناخ، والتضاريس، والموقع والسطح والحرارة والبرودة وكمية الأمطار ونسبة التلوث.

حيث أنه لهذه العوامل تأثير كبير على السلوك الانحرافي والظاهرة الاجرامية، فهناك اختلاف بين الأقاليم من حيث ما إذا كانت جبلية أو صحراوية، سهلة منبسطة أو بها وديان. وقد أكدت ذلك دراسة في جمهورية مصر العربية والتي وجدت في احصائياتها أن جرائم الاعتداء على الأشخاص يزيد معدل ارتكابها في جنوب الجمهورية، حيث ترتفع درجة الحرارة عنه في شمالها حيث تكون درجة الحرارة أقل ارتفاعا. (1) وقد أظهر البلجيكي " كتيليه" العلاقة بين تعاقب الفصول ونوع الجريمة بطريقة علمية، حيث وضع القانون الحراري للإجرام بعد دراسته للإحصاءات الجنائية في القرن الماضي، فلاحظ أن الجرائم ضد الأشخاص يزداد معدلها صيفا حيث ترتفع درجة الحرارة، أما جرائم الأموال فتكون في الشتاء أكثر، أين ترتفع درجة البرودة. كما توصل الى تلك النتائج الكثيرة من الباحثين والعلماء الذين أكدوا تأثير الطقس على الحالة النفسية للإنسان، وبالتالي على سلوكه. (2)

ب. العوامل الحضارية: أي المحيط الحضاري الذي يعيش فيه الحدث، والحضارة تمثل مستوى العيش، والسلوك الذي يرتقي إليه أي مجتمع في طور أو آخر من أطوار النمو، فقد ينبهر البعض بالتقدم الحضاري الذي يصيب بعض المدن فيقوم بالهجرة من الريف الى المدينة حيث المدينة والحضارة سواء من حيث المستوى المادي أو المعنوي أو الفكري وقد قال " نيسفورو Nice Foro" ما يلي: (3)

1. إن التقدم الحضاري الملحوظ من الناحية المادية والفكرية لم يقابله حتما تقدم ملحوظ في الحضارة الخلقية أو في الحضارة السياسية الاجتماعية، وبعبارة أخرى أن التلازم ليس حتما بين حضارة العلم وحضارة الأخلاق.

2. أنه غير صحيح أن التقدم الحضاري يقلل أو يحد من ظاهرة الاجرام.

3. أنه بالرغم من الحضارة المادية فإنها لم تحد من ظاهرة الانحراف حيث لا يعد ذلك إلا أن يكون تغييرا في صورة وشكل الجريمة، فأصبح الاجرام إجرام حيلة ودهاء بدلا من إجرام عنف.

(1) السيد رمضان، جلال الدين عبد الخالق: الجريمة والانحراف، المرجع السابق، ص 98.

(2) هيثم البقلي: المرجع السابق، ص 74.

(3) منتصر سعيد حمودة ومن معه: المرجع السابق، ص ص 162-164.

واتفق العلماء والباحثون بوجه عام على أن المدينة تفوق الريف كثيرا في نسبة ارتكاب الجريمة، وتنبأين في المدينة حسب ارتباطها بالحضر، وذلك اعتمادا على عدد السكان ودرجة الحضارة بها. ويفسر ذلك العلماء بعدة أسباب منها: (1)

- إن الريف تترابط أفراده بعدة صلات كالقراية والمصاهرة والنسب والمشاركة في العمل، مما يقل معه جرائم الايذاء البدني.
- يتميز الأحداث في الريف بالتزواج المبكر دون عقبات، كما هو في المدينة.
- الأحداث في المناطق الريفية هم مصدر رزق لأهلهم، عكس المدينة، فهم عائلة على أهلهم، وهذا ما يجعل الأسرة تلجأ لحرمانهم من التعليم ودفعهم للعمل.
- وفرة أسباب العيش في الريف وقلة المغريات وتماسك الروابط العائلية.

ج. **العوامل الاجتماعية:** ويقصد بالعوامل الاجتماعية العوامل المتصلة بتنظيم المجتمع، والتي تتحكم في تنظيمه وتكون وليدة ظروفه، فتعتبر بذلك العوامل الاجتماعية مقابلة للعوامل الطبيعية، التي لا دخل فيها لإرادة الانسان، وتعكس النظم الاجتماعية للمجتمع من قيم ومعتقدات وأعراف وتقاليده، وتعتبر عن المستوى الحضاري الذي وصل إليه.

وإن انعدام النظام الاجتماعي له تأثير الانحراف والجناح، ففي كل من المجتمعات البدائية والمعاصرة وجد أن استقرار وثبات النظام الاجتماعي يعد عاملا هاما من عوامل الضبط الاجتماعي. (2)

ويرجع الفضل في جلب انتباه الباحثين والعلماء إلى أهمية العامل الاجتماعي وأثره في الانحراف إلى العالم فيري Ferri الذي نادى بالعوامل الاجتماعية وأكد بأن لها تأثير مباشر وغير مباشر في جنوح الأحداث.

حيث أن الطفل أو الحدث يمر بمراحل متعددة في حياته تؤثر في تكوينه النفسي والعضوي والذهني، وخلال تنقله بين هذه المراحل فإنه يعبر جسورا من العلاقات الاجتماعية الأسرية والبيئية التي هي الأخرى تؤثر في ميوله ورغباته. وتتمثل هذه الجسور في:

الأسرة-الصحة-المدرسة-العمل والتي سنتناولها بالتفصيل فيما يلي:

(1) هيثم البقلي: المرجع السابق، ص78.

(2) عبد الرحمان محمد العيسوي: اتجاهات جديدة في علم النفس الجنائي، المرجع السابق، ص عدنان 245.

- الأسرة: تعد الأسرة من العوامل الخارجية المحيطة بالفرد، والتي يتفاعل معها ويتأثر بها. وقد اعتبرها كثير من العلماء المتخصصين أنها أحد العوامل الكثيرة التي تؤثر في الطفل، وهذا لدورها الكبير في حياته وطباعه وأخلاقه ومزاجه وسلوكه الاجتماعي.

والأسرة هي المدرسة الأولى التي يتعلم فيها الطفل مبادئ السلوك، وتعاليمها هي أرسخ التعاليم بحكم أنه قد فتح عينيه عليها حتى أصبحت عادة فيه. ولذلك فالعامل الأسري على جانب كبير من الأهمية في توجيه سلوك الحدث، سواء نحو الاستقامة أو نحو الانحراف، وقد ورد في حديث النبي محمد-صلى الله عليه وسلم- " كل مولود يولد على الفطرة فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه." (1)

وقد أثبتت الدراسات النفسية أن تكوين شخصية الطفل تكون من الأسرة التي ينشأ فيها، وإن تعامله مع نفسه وعمله والمجتمع يتوقف على الطابع الثابت نسبيا الذي تكون في محيط حياته الأسرية.

ومن هنا وجه العلماء عناية فائقة للأسرة، فحددوا الواجبات الملقاة على عاتقها لنشئة الطفل على أسس سليمة، وتهيينه لتحمل مسؤولياته المستقبلية، وتعزيز مجتمعه. وتقوم الواجبات الملقاة على عاتقه، وقد أوردت الباحثة الاجتماعية الشهيرة " مريم فان واتر Meriam Van Waters" وصفا دقيقا للأسرة المثالية التي تستطيع أن تلعب دور التنشئة الاجتماعية بدون خطر على سلوك الطفل حيث قالت: (2)

" على الأسرة واجبات تقوم بها إزاء الصغار، فهي تأوي وتطعم الصغار بشكل مريح دون أن تسبب لهم أنواعا من القلق المبكر، وتساعد الطفل على أن يكون في صحة حسنة وحيوية، وأن ينال الاحترام الاجتماعي، وعليها أن تعلم الطفل كيف يحترم نماذج السلوك الاجتماعي، وكيف يستجيب بشكل ملائم للمواقف الإنسانية التي تحدث انفعالات كبيرة مثل الخوف والغضب والحب، وأن تعد الطفل للمعيشة مع الآخرين من بني جنسه في دائرته الصغيرة التي تقوم على علاقات بسيطة من الشفقة والعطف، وأخيرا على الأسرة أن تقوم بالواجب الأسمى وهو فطام الشاب، ولكننا لا نعني الفطام هنا بمعناه المعروف، ولكن الفطام بمعنى تعويده في الوقت المناسب على أن يستقل عن الآخرين، وأن لا يظل عالة على الأسرة، مستغلا الشفقة والبساطة التي يعيش على حسابها في المنزل، وذلك حتى لا يحرم الطفل من التعود على لذة الكفاح والخدمة والعمل بين الآخرين من بني جنسه خارج المنزل".

(1) منصور رحمانى: علم الاجرام والسياسة الجنائية، دار العلوم للنشر والتوزيع، 2006، ص 123.

(2) منتصر سعيد حمودة ومن معه: المرجع السابق، ص ص 104-105.

إلا أن واجبات الأسرة المثالية قد تغيرت في مجتمعات اليوم، والتي فرض عليها التطور نظرة جديدة في طرق رعاية الطفل، خاصة بعد الضغط الاقتصادي على الآباء وخروج الأمهات الى العمل خارج المنزل سعياً للرزق بجانب الآباء، والتخلي جزئياً عن تربية أبنائهم سواء للمربيات أو لمؤسسات تربية واجتماعية الشيء الذي يؤدي الى عدم استقرار الأسرة وعدم سلامة تكوينها ومرونتها وهذا ما يقود الحدث الى عدم الاستقرار في المدرسة أو المهنة، وقد تنمي لديه الشعور بالاضطراب والذي يمكن أن يؤدي الى التشرذم والسلوك المنحرف. (1)

وان الذي يدفع الحدث الى الانحراف داخل الأسرة هو التصدع الأسري سواء المادي أو المعنوي أو الاقتصادي والذي سنوضحه فيما يلي:

- **التصدع الأسري:** أو نقول البيت المتصدع (2) (Broken home) بمعاني إجرائية متعددة، فقد يستخدم بالمفهوم الاجتماعي (السوسيولوجي) بمعنى غياب الأبوين أو أحدهما لأسباب متعددة كالطلاق والهجر والوفاة أو زواج الأب من زوجة ثانية أو زواج الأم بزواج آخر بعد طلاقها أو وفاة زوجها الأول. وقد يستخدم بالمفهوم الايكولوجي الاجتماعي الذي يتصل بموقع البيت الجغرافي وكثافته السكانية والخصائص البشرية والاجتماعية والاقتصادية، وقد يستخدم بمعناه السيكولوجي (النفسي) من حيث الحالة النفسية التي يعيشها الزوجان كالنزاع والشجار الدائم بينهما والعلاقات الزوجية المتنافرة والكرهية المتبادلة والقسوة في معاملة بعضهما البعض، وكذا انهيار القيم الدينية والأخلاقية داخل الأسرة. كلها حالات من حالات التصدع والتفكك للأسرة، سنوضحها فيما يلي:

أ. **التصدع المادي للأسرة:** يحدث التصدع المادي للأسرة في حالة غياب أحد الوالدين أو كلاهما لأي سبب من الأسباب: وفاة أو طلاق، أو هجر،

وعليه فإن الأسرة لا تقوم بمسؤولية تربية الطفل وإشباع حاجاته ورغباته ورعايته، الشيء الذي يدفع الأبناء الى البحث عما افتقدوه في البيت، ومن هنا يبدأ السلوك المنحرف، كالهروب والتشرذم... وغير ذلك من السلوكات.

وان الكثير من علماء الاجرام توصلوا الى أن: (3)

(1) علي محمد جعفر: المرجع السابق، ص76.

(2) عدنان الدوري: المرجع السابق، ص243.

(3) فتحة كرشوش: المرجع السابق، ص ص 42-43.

- إن تصدع العائلة ظاهرة تنتشر بنسبة كبيرة في أسر المجرمين.
- ان التصدع بسبب الطلاق والتفرق أو الهجر يكون أثره في إجرام الأبناء أقوى من التصدع بسبب الوفاة.

وإن ظاهرة الطلاق تنعكس بالخصوص على الأطفال، لأن صور الطلاق لا تقتصر فقط على الزوجين، فيصبح الأطفال ضحية لمشاكل عدة، وفي هذا المقام تصدق المقولة الشائعة أنه " لا يوجد أطفال مذنبون بل الأطفال هم دائما الضحايا في الطلاق"، فالوالدين هما أكثر الناس تأثرا في توجيه سلوك الحدث حيث قال الرسول صلى الله عليه وسلم " كل مولود يولد على الفطرة، وأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه"

وإن العجز عن توفير ما يحتاجه الطفل من استقرار وحب يمكن أن يكون عاملا مهما في تفسير جنوح الأحداث، وقد وجد بأن آثار انفصال الطفل عن والديه في سن مبكرة، وخاصة في السنوات الثلاثة أو الأربعة الأولى قد تكون مضرّة بسلوكه، وهذا من خلال الدراسة التي قام بها العالم النفساني " بولباي Bowlby" 1946م. تحت إشراف منظمة الصحة العالمية، والتي بين فيها أن الأولاد الذين ينفصلون عن أمهاتهم في السنوات الثلاثة أو الأربعة الأولى من حياتهم، غالبا ما يكونون أشخاصا بلا عطف أو حنان، وبالتالي قابلين للانحراف مستقبلا. (1)

وقد وجد " شيدلر SHideler" من خلال دراسته على 7598 حدثا في الولايات المتحدة الأمريكية أن نزلاء المؤسسات الإصلاحية سنة 1910 أن 50.7% أتوا من أسر متصدعة، كما أكد أيضا أن 55.5% من نزلاء المدارس الإصلاحية في إنجلترا واسكتلندا أتوا من بيوت متصدعة.

ويؤكد هوير "Heuyer" من خلال بحث أجراه في مدينة باريس سنة 1942م أن 88% من الأحداث المنحرفين كانت أسرهم مفككة، ويرى بيناتل (Pinatel) الباحث الفرنسي أيضا من خلال دراسته أن 58% من عائلات الأحداث المنحرفين يشوبها التفكك والانحلال. (2)

وبالرغم من أن أغلب الدراسات تنتهي بأن الأسرة المتصدعة قد تؤدي بأبنائها إلى الانحراف، فيجب ألا يؤخذ ذلك على إطلاقه، فكم من الأسر المتصدعة لا يزال التماسك باقي بين أفراد أعضائها أكثر بكثير من الأسر الغير متصدعة.

(1) علي مانع: عوامل جنوح الأحداث في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002، ص ص 44-45.

(2) علي محمد جعفر: المرجع السابق، ص 77.

ب. التصدع المعنوي للأسرة (أو التصدع النفسي): ويقصد به الخل والاضطراب الذي يسود العلاقات بين أفراد الأسرة وسوء التفاهم الحاصل بين الوالدين، وانعكاسه على شخصية الأبناء، وجعل الوالدين بأسلوب التربية السائغة للأسرة منبع أمان ومصدر إشباع حاجات الحدث، وتقع على الوالدين مسؤولية تحقيق هذه الحاجات وتدريب الحدث على النظم والقواعد التي يعتمد عليها في تصرفاته الاجتماعية.

ومن مظاهر التصدع المعنوي نشوب الخلاف بين أفرادها، وأن يكون أحد الوالدين قدوة سيئة للأبناء كأن يدمن المخدرات فينصرف عن العناية بأبنائه، أو أن يعامل الصغير بقسوة مفرطة، فيتولد له الشعور بالظلم والجفاء، أو المفاضلة بالمعاملة بين الاخوة، مما ينهي الشعور بالاضطهاد والنقص والظلم والحقن على إخوته. (1)

فمواقف الوالدين من الأبناء لها أهمية خاصة، إذ يجب ألا تثير معاملتهم الغيرة في نفوس الصغار، كما يجب ألا تتسم بعدم العدالة والمساواة، ويجب التأكيد على أهمية حاجات الطفل للحب والأمان وتأكيد الذات، فعند عدم إشباعها قد تنفجر بصورة أو بأخرى بشكل أعمال عدوانية ضد المجتمع، وأكدت الأبحاث العديدة أن طبيعة العلاقات والعادات والقيم الأخلاقية التي تسود أعضاء الأسرة تساهم بدور فعال في توجيه سلوك الأحداث.

فإذا كان أحد الوالدين أو كلاهما منحرفا، فإن الطفل بطريق القدوة يسلك سبيلهما ويتعلم سلوكهما بحيث لا ينفع معه توجيهه ولا إرشاده، بل هناك أيضا من يحث الطفل على الانحراف تحت مسميات مختلفة، فكثير من الأمهات يفهمن صغارهن بأن السرقة من المحلات هي عين الشطارة والذكاء، وربما افتخرت الأم بابنها الذي يفعل ذلك كما أن هناك من الأمهات من يطردون صغارهن من الذكور إلى الشارع ظنا منهن أن ذلك يعلمهم الرجولة. (2)

وفي ألمانيا أثبتت إحدى الدراسات أن 63% من الجانحين الأحداث الذين شملتهم الدراسة تتميز علاقات والديهم بعدم التوافق وقد أوضح بحث آخر شمل 18.375 من الفتيات الجانحات في 25 دولة أن 81.88% من المجموعة أي 15.045 ينتمون إلى عائلات مضطربة غير سوية، وفي فرنسا اتجهت بعض

(1) هيثم البقلي: المرجع السابق، ص 95.

(2) منصور رحمانى: المرجع السابق، ص 124.

الأبحاث الى تفسير الاعتياد على الاجرام بين بعض فئات العائدين إلى الجريمة هو أن هؤلاء قد عانوا من نقص العاطفة داخل أسرهم في الصغر. (1)

كما أظهر على مانع من خلال دراسته لجنوح الأحداث في الجزائر أن للعائلة أهمية كبرى بالنسبة لتكيف سلوك الطفل الاجتماعي والأخلاقي، فالطفل يتعلم سلوكه من خلال طريقة تربية ومراقبة آباءه له، ومن خلال تقليده لسلوكهم وسلوك كل أفراد العائلة، فإذا لم تقم العائلة بهذا الدور كما ينبغي، فالطفل يمكن أن يواجه مشاكل في تنمية سلوك صحي، قد يؤدي إلى انحرافه في المجتمع، وقد توصل في دراسته أن 86% من آباء جانحين و97% من أمهاتهم، كانوا أمنين، وهذا مقابل ل 52% من آباء غير جانحين و86% من أمهاتهم. (2)

مما تقدم فإن التربية الخاطئة إما لعدم مبالاة وجاهل أو لقسوة أو لين وتهاون بسبب نزاع أو شجار مستمر داخل الأسرة، أو انعدام قيم دينية ورقابة عائلية كل ذلك عندما يرتبط بعوامل أخرى يؤدي إلى الانحراف والجنوح.

ج. التصدع الاقتصادي للأسرة: يشمل التصدع الاقتصادي الجو الاقتصادي للأسرة أي المستوى المعيشي للأسرة، وما تنفقه على أبنائها، وكذلك مستوى دخل الفرد، ولا شك أن الضغط الاقتصادي يترك آثار سلبية على الأبناء فالفقر قد يؤدي بالأسرة الى الشجار والمشاكل بين الوالدين وأحيانا الى الطلاق. مما يترك الآثار السيئة على الأطفال، الذين قد يضطرون الى ترك التعليم والبحث عن عمل أو السرقة لتلبية حاجاتهم ومطالبهم، كما أن الفقر وضيق الحياة الاقتصادية قديدفع الوالدين الى الانصراف الى العمل لساعات طويلة، أو السفر خارج البلاد وترك أبنائهم مع الأقارب، مما يلحق أضرار بالغة في شخصية الحدث ويسهل عليه الانحراف والجنوح، كما قد تلجأ بعض الأسر الى السكن في أماكن مزدحمة أو مشتركة غير صحية بسبب عجزها المادي، والذي يجعل الأبناء يضطرون لترك المنزل واللجوء للشارع أين يصادفون أصدقاء السوء. (3)

فان أثر المسكن السيء في إنحراف الأحداث لا يمكن التقليل من أهميته في الجزائر، ذلك لأنه تبين لنا من خلال التقارير الصادرة عن مصالح الشرطة والدرك الوطنيين أن نسبة كبيرة من حالات الأحداث

(1) منتصر سعيد حمودة ومن معه: المرجع السابق، ص175.

(2) علي مانع: المرجع السابق، ص49.

(3) علي محمد جعفر: المرجع السابق، ص82.

المنحرفين جاءت من بيئات سكنية رديئة، ذلك لأن أزمة السكن الحادة التي تعيشها المناطق الحضرية الكبرى والمتوسطة في الجزائر حالت دون احتفاظ الكثير من الأسر ذات المستوى الاقتصادي المنخفض بالمسكن الصحي اللازم للنمو السليم للأطفال بدنيا وعقليا ووجدانيا واجتماعيا.

وقد أكدت الكثير من الدراسات السوسيوولوجية أن المسكن الضيق مع كثرة أفراد الأسرة يؤدي إلى توليد ضغوطات على الشخصية الاجتماعية للحدث لأنه لا يملك الخير المكاني المناسب والمساعد على النمو النفسي والاجتماعي السليم وبالتالي يدفعه الى الانطواء أو الانتماء الى جماعات الرفاق خارج هذا المسكن.

وان اختيار السكن يكون مرتبطا ارتباطا وثيقا بالمستوى الاقتصادي للأسرة، فكلما انخفضت الشرائية للأب كلما بعد السكن عن الأحياء الراقية وغالبا ما يكون في احياء فقيرة. ومثل هذه السكنات تتواجد بالشوارع الضيقة التي تعد حضان للانحراف والمنحرفين والتي تكثر بها السرقة والاعتمادات ومختلف الجرائم.

فالمسكن السيء من ناحية الضيق والرداءة والقذارة يصبح مكروها بالنسبة للحدث مما يدعو للهروب من المنزل الى الشارع أين يصبح عرضة للكثير من الانحرافات التي تنتهي بالجناح في غالب الأحياء. (1) ومقابل ذلك، نلاحظ بأن طريق الجريمة ليس غريبا على الأغنياء. فقد لاحظ العالم لومبروز أن "الثروة المكتسبة على عجل، وبغير أن تكون مدعمة بخلق سام، ومثل عليا، دينية وسياسية، مصدرا للسوء، إذ ينشأ منها تبجح وإفراط في المتع الجنسية، وغير ذلك من المتع، مثل تعاطي المسكرات، كما يهون معها بالتبعية، طرق سبيل الجريمة". (2)

وعليه فان الفقر والغنى مسألة نسبية، والفقر في حد ذاته ليس عاملا أساسيا لجنوح الحدث وانحرافه إلا عندما يكون بجانبه عوامل أخرى مساعدة.

- المدرسة: جاء في لغة العرب قولهم: درس يدرس الناقة: أي راضها والدراسة: هي الرياضة والممارسة. وقالوا: درس الكتاب أو العلم: أقبل عليه يحفظه. والمدرسة هي الموضع والمكان الذي يتعلم فيه الطلبة العلم ويدرسون: فتستقبلهم وتتولى رعايتهم، فتوجه ميولهم توجيهها إنشائيا، يحقق عملية التنشئة الاجتماعية، وفق أحسن الطرق وأنفع الأساليب. (3)

(1) بقيادة زينب حميدة: مشكلات الأحداث في بعض أحياء المدن بالجزائر وعلاقتها بالجنوح، دراسات اجتماعية، العدد 10، الجزائر، 2012، ص 61.

(2) محمد عبد القادر قواسمية: المرجع السابق، ص 110

(3) بختي العربي: المرجع السابق ص 133.

وعرفها طه أبو الخير ومنير العصرة كما يلي: (1)

" المحك الأول الذي تقاس به الحدث أو عدم قدرته على التكيف مع مجتمع يسوده النظام والقواعد الملزمة التي يتعرض الحدث للعقاب إذا خالفها، ويكون عقابه بواسطة سلطة أخرى خلاف سلطة والديه، وهو يتذوق في المدرسة لأول مرة طعم القوة التي تفرض عليه أوضاعا سلوكية لم يسبق له أن صادفها من قبل، وفيها يتعرض لأنواع من العقوبات والجزاءات لم يألّفها من قبل، وقد تعثره الدهشة إذ يجد حتى والديه عاجزين عن حمايته منها، فالمدرسة بالنسبة للحدث تجربة جديدة لا عهد له بها، فلا بد وأن تكون ذات أثر فعال في سلوكه وفي بناء شخصيته".

وعليه فالمدرسة تعتبر أول مجتمع يصادفه الحدث خارج أسرته، وقد يجد نفسه مجردا من الاطمئنان العاطفي الذي تعود عليه داخل أسرته في حالة استقرارها، كما يصادف سلطة أخرى غير سلطة الأب، وأفراد آخرين غير أفراد أسرته، يتعين عليه قبولهم والتكيف معهم.

فإذا نجح في هذه التجربة الجديدة وسائر الوسط الاجتماعي الجديد كان ذلك دليلا على تكيفه الاجتماعي، أما إذا لم ينجح فقد يدق ناقوس الخطر نحو الانحراف والجنوح.

وإن أهم العوامل المؤدية الى انحراف الأحداث داخل المدرسة هي: (2)

- إن اهتمام المدرسة كمؤسسة تعليمية بمنهجية التدريس والتركيز على المادة العلمية المقدمة للتلميذ أدى إلى ظهور لامبالاة واضحة بمشكلات الطفل السلوكية وعجز المدرسة عن مساعدته، قد يدفعه الى بعض البدائل السلوكية المنحرفة.
- قد تسهم بعض المناهج المدرسية ذاتها في تخلف الطفل من الناحية الدراسية، وهذا يكرس فيه شعور بالفشل المتواصل والإحباط الشديد الأمر الذي يفقده الباعث المشجع لاستمرار تعليمه.
- عدم كفاءة المدرسة أو عدم صلاحية نظامها التربوي للتعامل مع مشكلات الطفولة الأولى ومعوقاتها والتي غالبا ما يحمل الطفل الى مدرسته بعض رواسب تنشئته الاجتماعية الأسرية الخاطئة.
- هروب الطفل المتواصل من مدرسته من الأعراض الغير سوية لعدم توافق الطفل مع مدرسته.

(1) علي محمد جعفر: المرجع السابق، ص 91.

(2) عدنان الدوري: المرجع السابق، ص 265.

- قد تسهم بعض ممارسات أعضاء الهيئة التعليمية الخاطئة في اضطراب العلاقة القائمة بين الطفل ومدرسته الأمر الذي يعرقل تكيف الطفل المطلوب لمحيط مدرسته كما ويضعف عجز الطفل في قبول المادة الدراسية ذاتها وذلك برفض مصدرها.
- أن الأطفال الذين لا يفتقرون الى الضبط العائلي المناسب أو أولئك الذين لم يتمتعوا حتى بقسط ضئيل من استقلالية الفكر والعمل في إطار تنشئتهم العائلية، وكذلك الذين يعانون من عدم إشباع حاجاتهم الأساسية في الحصول على أوليات الحياة لا شك بأن هذه الفئة لا تفيد المجتمع، ولا تستطيع أن تؤدي المدرسة معها الدور المطلوب وبالشكل المناسب.
- وقد يجد بعض العلماء نتيجة لكل ما تقدم كيف يؤدي فشل الطفل في توافقه المدرسي إلى احتمال انحرافه أو جناحه. وان الكثير من الدراسات العلمية الميدانية تشير الى أن نسبة جناح الأحداث تزيد بمقدار سبعة أضعاف بين الأطفال الفاشلين دراسيا وذلك لدى مقارنتها بالأطفال الأسوياء من غير الفاشلين.

وغالبا ما تبدأ مؤشرات هذا الانحراف بالهروب من المدرسة وكثرة الغيابات عن حضور الحصص المقررة والنتائج السلبية التي - في حالة استمرارها - تؤدي بالحدث الى الفشل المدرسي الذي يعد أرضية خصبة لتوليد كل أشكال الانحراف، ويتعدى ذلك إذا كان الوسط الأسري الذي ينتمي إليه الحدث فاسدا ومشجعا للجريمة والانحراف.

وكان لوبلان وفريشات (Le blans § Frechette) قد اقترحا نموذجا تفسيريا لانحراف الأحداث يحتوي على 05 أصناف أساسية للمتغيرات المدرسية وهي: الشروط البنيوية (تربية الوالدين ومستوى تعليمهم)، الكفاءات (تأخر مدرسي، النتائج، التحصيل)، العلاقات بالمدرسة (التعلق بالأستاذ، الالتزام المدرسي...)، السلوك في الوسط المدرسي والعقوبات المفروضة في هذا الوسط. وقد أظهرت التحاليل أن العنصرين الأخيرين لهما ارتباط مباشر بالسلوك الانحرافي.

وعلى هذا الأساس، قد تكون المدرسة نافذة يتسلل منها الجنوح، كما أن طبيعة النشاطات والفعاليات التي تقدمها المدرسة هي التي تكشف كراهية الطفل للمدرسة، والهروب منها يشكل المناخ المناسب لنمو السلوكات الجانحة أو تجسيدها وتطويرها فيما بعد. فالطفل خارج المدرسة يكون بعيدا عن كل حماية أو رقابة، وغالبا ما يفر الى جماعات جانحة ويقبل أساليبها السلوكية المنحرفة.

وفي الجزائر، في دراسة لعلي مانع حول جنوح الأحداث، وطبقا لمستويات التعلم المتمثلة في أن (المتعلم هو الذي يقرأ ويكتب بإتقان، وشبه المتعلم هو الذي يستطيع أن يقرأ أو يكتب، لكن بصعوبة، أما الأمي فهو الذي لا يقرأ ولا يكتب على الإطلاق) قد توصل الى أن الأمية هي عامل مهم مرتبط بالجنوح الى درجة دلالة إحصائية حسب ما هو مبين بالجدول التالي: (1)

الجدول رقم (02) جنوح الأحداث طبقا لمستويات التعلم

مستوى التعلم	الجانحون (عدد = 100%)	غير الجانحون (عدد = 100%)	دلالات الفروق باختيار مربع كاي
متعلم	34.0	100.0	
شبه متعلم	30.0	00.0	نو دلالة إحصائية
أمي	36.0	0.0	
المجموع	100.0	100.0	

لكن في المقابل، هناك من يعتبر بان التعليم قد يرشد العقل ويهديه الى الخير والصلاح، وكل ما ينفع البشرية، كما قد يؤدي دورا عكسيا عندما يكون موجها الى الهدم بدل البناء، بحيث يفتح العقل على أفكار منحرفة ويعلمه مهارات التنفيذ، والتخلص من المتابعات بعد ذلك، فيصبح العلم في يد المتعلم سلاحا للشر والجريمة. فإذا كان الأمي يسرق عن طريق الكسر أو التهديد وقد يلقي عليه القبض وهو لم يسرق إلا مبلغا تافها، فإن المتعلم يفعل ذلك عن طريق التزوير أو الاحتيال الذين اكتسبهما بالتعلم، ويصبح بذلك التعلم عاملا للجريمة لا مانعا منها. (2)

-جماعة الرفاق (الصحة): تطلق كلمة الصاحب على المرافق والملازم والمعاشر، كما يطلق لفظ الصداقة على علاقة المودة والمحبة التي تربط بين الناس، وتعني الصحة أيضا الانقياد والاتباع. (3)

(1) علي مانع: المرجع السابق، ص 84.

(2) منصور رحمانى : المرجع السابق، ص 103.

(3) بختي العربي: المرجع السابق، ص 150.

ولهذا فان الحدث غالبا ما يتخذ أصحابا وأقرانا، ويصطفي أصدقاء ينتمي إليهم، ويرتبط بهم نفسيا وعاطفيا، وهو ما يؤدي الى مخالطتهم ومعاشرتهم، ثم اتباع سبيلهم والانقياد لهم، والتأثر بهم في الأفكار والسلوك والتصرفات وغالبا ما تنشأ علاقة الصحبة والصدقة بين الأحداث من نفس السن والجنس في المدرسة. وقد تتقوى مشاعر الود بينهم أكثر إذا كانت قد قامت قبل بسبب القرابة أو الجوار.

وان حاجة الانسان الى أصحاب وأصدقاء يخالطهم، ويتبادل معهم الحديث، للتفيس عن مكونات القلب والروح، غالبا ما يجدها في مصاحبة مجموعة من الأصحاب، تجمعهم بهم القرابة العائلية أو السكن أو غير ذلك، وهؤلاء قد يوجد من بينهم أفراد جانحون، فاشلون في الدراسة أو يمارسون التشرذم والبطالة والاعتداء على الناس لسلب أموالهم. (1)

وغالبا ما يدخل الحدث في صراعات بين ما يكتسبه من جماعة الرفاق وبين ثقافة أسرته وثقافته المدرسية التي غالبا ما تكون متناقضة وعليه يضطر الى الاختيار وتبني اتجاها معيناً يشبع غرائزه و ميولاته.

وان السبب في نشأة مثل هذه الجماعات أو العصابات يعود الى: (2)

أ- **عوامل الطرد:** حيث يجد الطفل نفسه غير مرغوب به ومنبوذ من أسرته وفاشل في الدراسة فيلجأ إلى مكان آخر يحقق له رغباته وحاجاته وذاته بصفة عامة.

ب- **عوامل الجذب:** تمتاز العصابات أو الجماعات الرفاق السيئة بعدة صفات تجعل منها بديلا للأسرة والمدرسة وهي:

▪ **مبدأ اللذة:** تتيح هذه الجماعات فرصة أكبر من الحرية والاختيار لأعضائها فيتصرفون كما يحلو لهم تحقيقا لرغباتهم الشخصية الآنية دون التفكير في المستقبل وفي نتائج أعمالهم، فيلجؤون الى اللهو واللعب وشرب الكحول والادمان حلا لمشاكلهم وحرمانهم سواء العاطفي أو الاجتماعي أو الاقتصادي.

▪ **مبدأ العنف أو المعادات للمجتمع:** ويتكون في هذا المجال العصابات الحاملة التي تتعدم فيها شروط السواء، وتتعدم فيها أيضا السيطرة من أي جهة رسمية (مدرسة) مما يسمح

(1) البختي العربي: المرجع السابق، ص 150.

(2) السيد رمضان: **الجريمة والانحراف ورعاية الأحداث المجرمين**، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية، الاسكندرية، بدون سنة نشر، ص

للمنتمي إليها بالتنفيس عن كراهيته للمجتمع، والذي يعد صورة كلية عن كراهيته لأسرته التي فشلت في إشباع حاجاته النفسية والاجتماعية والعاطفية، وبالتالي فهي صورة انتقامية من المحيط الذي يتواجد فيه.⁽¹⁾

-**العمل (الشغل):** قد يدفع القدر الأحداث في سن مبكرة الى العمل إما لظروف اقتصادية كالفقر أو لفشله في الدراسة. فيكون العمل بديلا لتعلم مهنة أو حرفة، أو لسد حاجاته ورغباته الأساسية أو لأي سبب من الأسباب.

واختيار المهنة إما يتأتى نتيجة ميول خاصة واعتبارات الملاءمة وضروريات التعايش التي يقدرها الفرد، وبالتالي فالاختيار الخاطئ للمهنة قد يكون عاملا للانحراف والسلوك الغير سوي.

فقد تقسو عليه طبيعة المهنة كحمل الأثقال، الجزارة، البيع في الطرقات لأوقات طويلة... الخ، وقد تكون القسوة من أرباب العمل بالتحكم أو عدم إعطاء الطفل حقه، وفي كلتا الحالتين يندفع الحدث إما الى الاعتداء أو الى السرقة للوصول الى حقه المسلوب أو ارتكاب جرائم الاتلاف والتخريب.⁽²⁾

وعليه فإذا أحاطت بالحدث في عمله ظروف غير مناسبة تتمثل في الإرهاق الذهني والبدني، والأجر غير مناسب، واختلاف المعاملة... كل ذلك يشعره بعدم الرضا ويمكن الانتقام والاعتداء على من فعل به ذلك.

وقد أسفرت الأبحاث التي قام بها هيلي عن أن عدم الرضا عن العمل من العوامل الهامة المؤثرة في سلوك الأحداث، سواء كانوا داخل نطاق العمل أو خارجه، فالعمل الغير مناسب كثيرا ما يؤدي بالأحداث العاملين الى الجنوح، ويسهم في خلق الشخصية الغير السوية.⁽³⁾

كما بينت الدراسة التي أجريت في مصر على 800 حدث جانح بالمقارنة مع 800 حدث غير جانح أن 67% من الجانحين و32% من العاديين كانوا يشتغلون في محلات صناعية وزراعة وخدمة منزلية، كانوا يتقاضون أجور تافهة ويعاملون بدون رحمة ولا شفقة.⁽⁴⁾

أما في الجزائر، فإن ظاهرة عمالة الأطفال أو البطالة لا يمكن التقليل من أهميتها في تزايد ظاهرة جناح الأحداث في الجزائر، حيث ان الحدث التي يعاني من البطالة غالبا ما يجد متسعا من الوقت يملأه

(1) السيد رمضان: المرجع السابق، ص 287.

(2) منتصر سعيد حمودة: المرجع السابق، ص 179.

(3) بختي العربي: المرجع السابق ص 156.

(4) علي محمد جعفر: المرجع السابق، ص 104.

بالخروج الى الشارع والتردد على الأسواق والمقاهي والملاهي والأماكن المشبوهة، مما يهيئ له فرصة الالتقاء بقرين السوء الذي يدفع به إلى تيار الجريمة. أو يحاول أن يملأ هذا الفراغ بإشباع الميول والحاجات غير المشروعة التي تغذيها فترة المراهقة والرغبة في الحصول على المال بأية وسيلة. (1)

وحسب دراسة قدمت للمنظمة العالمية للطفولة المسعفة وصل عدد الأطفال العاملين في الدول العربية (4.5 مليون) طفل عامل، وعدد الأطفال العاملون في الجزائر (1.8 مليون) طفل عامل من بينهم (1.3 مليون) طفل تتراوح أعمارهم ما بين (6-13) سنة. (2)

وقد تفاقمت ظاهرة عمالة الأطفال في الجزائر بشكل بارز سنة 1990م، التي شهدت فيها الجزائر اضطرابات اجتماعية واقتصادية حادة أدت الى انخفاض مستوى المعيشة، وذلك ما أدى بالأسر الى دفع أبنائها نحو سوق العمل لتغطية العجز المادي الذي أصابهم، بالإضافة الى ضعف المردود الداخلي للمنظومة التربوية وارتفاع نسبة الرسوب المدرسي.

واستنادا لذلك، فان المشرع الجزائري بموجب القانون رقم 11-90 المؤرخ في 21/04/1990 والخاص بعلاقات العمل في المادة-15-إهتم بعمل الطفل وحماه من أي استغلال اقتصادي، وأقر أن السن الأدنى للقبول في العمل لا يمكن أن يكون أقل من 16 سنة، حيث جاء فيه أنه "لا يمكن في أي حال من الأحوال، أن يقل العمر الأدنى للتوظيف عن سن ستة عشر (16) سنة إلا في الحالات التي تدخل في إطار حقوق التمهين، التي تعد وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.

ولا يجوز توظيف القاصر إلا بناء على رخصة من وصيه الشرعي.

كما أنه لا يجوز استخدام العامل القاصر في الأشغال الخطيرة أو التي تتعدم فيها النظافة أو تضر صحته أو تمس بأخلاقياته".

ونصت المادة -28- من نفس القانون على أنه "لا يجوز تشغيل العمال من كلا الجنسين الذين يقل عمرهم عن تسع عشرة (19) سنة كاملة في أي عمل ليلي". (3)

د. العوامل الاقتصادية: العوامل الاقتصادية وفقا للرأي الغالب تعد من العوامل المساعدة على ارتكاب الجريمة، ويختلف تأثيرها كما وكيفا طبقا للظروف الاقتصادية المختلفة. إلا أن ذلك لا يعني أن الفقر وحده

(1) بقيادة زينب حميدة: المرجع السابق، ص64.

(2) نفس المرجع والصفحة.

(3) مولود ديدان: مدونة العمل، دار بلقيس للنشر، الجزائر، 2015، ص ص 42-44.

يؤدي الى الانحراف، فهو يتفاعل مع غيره من العوامل الأخرى في انحراف الأحداث، ولكن لا يمكن أن نتجاهل هذا العامل كمقدم أساسي من المقدمات البيئية الأسرية للانحراف، فالاستقرار المادي للأسرة وكفاية الدخل له أهمية في اتساع الطمأنينة وتأكيد القيم الأخلاقية التي يمكن أن تتأثر نتيجة الحرمان من الضرورات المادية اللازمة لثبات واستقرار الحياة الإنسانية اليومية. (1)

ويؤكد **جاور فالو** دور الفقر والحاجة في انتشار جرائم الأموال والاعتداء على الأشخاص، وهذا لعدم التناسب بين الرغبات أو الاحتياجات الفردية، ووسائل إشباعها.

كما أثبت الباحث الإيطالي **فورناساري Fornasari** أن أكثر الطبقات فقرا في إيطاليا، يساهمون في تكوين المجرمين، ورأى الباحث الألماني **بونجر Bonger** أن الفقر يولد الجريمة، وقال **سيريل بيرت Cyril Burt** في كتابه: المنحرف الصغير أن 19% من الأحداث المنحرفين في مدينة لندن قد انحدروا من بيوت فقيرة جدا. (2)

حيث يعتبر دخل الأسرة من الشروط الضرورية لبقائها واستمرار حياتها، فبه تشبع حاجاتها ككل بما في ذلك حاجات الأولاد وتساعدتهم للعيش في ظروف طبيعية، لكن ضعف أو انعدام الدخل قد يقلل من قيمة الرجل أمام زوجته وأولاده ويزعزع العلاقة داخل الأسرة ويضع الأولاد في حالة حرمان فرضت عليهم، خاصة إذا ما قارنوا أنفسهم بغيرهم من الأولاد في سنهم من الأغنياء، ففي دراسة أجراها **برث** وجد أن 19% من الأحداث المنحرفين في مدينة لندن قد انحدروا من بيوت فقيرة جدا وأن 37% منهم انحدروا من الطبقتين التاليتين.

ويمكن أن تؤدي الأزمة المالية بالأسرة الى الانفصال أو الطلاق مما يضطر بالأولاد الى ترك المدرسة للعمل، وقد يلجؤون الى السرقة أو أية وسيلة للكسب الغير مشروع وبالتالي الانحراف والجروح. (3)

ويضيف **مصطفى غالب** أن **بلانت Blant** سنة 1991 وصف أثر الفقر على شخصية الطفل وصفا منسجما مع انفعالات الطفل وسلوكه الاجتماعي وصلابة شخصيته في المستقبل، حيث رأى أن العوز المادي المستمر يؤدي الى قسوة السلوك الاجتماعي وصلابة الشخصية وتكوينها، واعتقد أن الناتج الثاني للعوز المادي هو الشعور بعدم الأمن، فغالبا ما تظهر علامات القلق والفرع على الأطفال الذين كانوا مأساة

(1) هيثم البقلي: المرجع السابق، ص 83.

(2) بختي العربي: المرجع السابق ص 101.

(3) إيامنة إسماعيل، ياسين عبد الرزاق إسماعيلي، جميلة عمرون: **سمات الشخصية لدى الجانحين**، ديوان المطبوعات الجامعية،

الجزائر، 2015، ص 165.

الخوف الحقيقي من البرد والجوع، ويظل هذا الشعور مرتبطا ببناء الشخصية لدرجة أنه لا يزول حتى بعد الحصول على دخل كافي فيما بعد.

أما الناتج الثالث فهو الشعور بالنقص، وقد يوجد هذا الشعور عند الأطفال الذين يرتفعون عن أدنى المستويات الاقتصادية، فهو يحدث كلما وجد تنافر واضح في المستوى الاقتصادي لدى الطفل، كما يتمثل في حالة منزله وملبسه، ويشتد هذا الشعور في فترة البلوغ حتى تصبح المشكلات المادية والاجتماعية أقرب بؤرة اهتمام الطفل. (1)

وان من أهم السمات الاجتماعية والاقتصادية التي نتجت عن الاستعمار الفرنسي للجزائر انتشار الفقر والبطالة بشكل حاد، حيث كان أغلبية الشعب الجزائري فقيرا جدا، ويعيش في ظروف اقتصادية صعبة للغاية، فقد كان الاقتصاد الموروث عن الاستعمار الفرنسي لا يلبي احتياجات الشعب الجزائري لأنه كان موجها إلى السوق الأوروبية، ولم يراعي حاجيات الشعب الجزائري وخاصة الاقتصاد الريفي والزراعة التي كانت قائمة على زرع الكروم وبعض المحاصيل الموجهة للمستهلك الأوروبي، وبعد الاستقلال وجدت الدولة الجزائرية نفسها بدون اقتصاد وطني، ومع ازدياد الحاجيات ومطالب السكان اللامتناهية بقي الشعب الجزائري يعاني من البطالة والفقر في ظل غياب الهياكل الاقتصادية والقواعد الصناعية، وبالتالي ظل الاقتصاد الوطني يعاني من مشاكل وأزمات لا تحصى. (2)

وإذا نظرنا إلى المجتمع الجزائري حاليا فإننا نجد أن هناك تناقض بين الأهداف والوسائل (البطالة، الرسوب المدرسي، الفقر....) الطموحات كبيرة والوسائل منعدمة بالنسبة لعدد كبير من الشباب مما يدفع بهم إلى اختيار وسائل غير شرعية مثل الجنوح. (3)

ومع ذلك فإن بؤرة الفقر لا تؤدي حتما بالأسرة إلى الانحلال والتفكك والانحراف، حيث توجد أسر فقيرة واجهت الكثير من الصعاب دون ان تقع في هاوية الجنوح، وبالمقابل فهناك الكثير من الأغنياء أو الذين هم مرتاحون ماديا يتجهون نحو السرقة والاختلاس.

(1)فتيحة كرشوش: المرجع السابق، ص35.

(2)محمد بن عودة: تأثير التغيرات الاجتماعية على هروب الفتيات المراهقات من البيت في الجزائر، مجلة الحكمة، العدد 28، السداسي الأول 2014، ص119.

(3)بدره معتصم ميموني: الاضطرابات النفسية والعقلية عند الطفل والمراهق، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر،

2011، ص247.

وعليه فان الفقر قد يؤدي في كثير من الأحيان الى الجنوح، لكنه ليس السبب أو العامل الرئيسي له، وإنما يشاطره سوء التربية والرعاية الذي كثيرا ما يلزم العائلات الفقيرة، بالفقر قد يجعل الحدث مهيناً للجنوح، وعندما تسنده عوامل أخرى فإن الحدث يسقط في هاوية الجنوح لا محالة.

هـ. العوامل الثقافية: ويقصد بالعوامل الثقافية هي وسائل الاعلام من صحافة وإذاعة وتلفزة وسينما وكتب ومجلات وغيرها وتأثير كل ذلك على نفوس الأحداث وتنمية الاتجاهات المنحرفة في شخصياتهم.

حيث يؤكد الكثير من رجال القضاء والمحليين النفسيين أنه عندما يتم سؤال أحد الشباب المنحرف

عن فكرة الجريمة فان الإجابة تكون من رواية بوليسية، أو من برنامج تلفزيوني أو فيلم سينمائي. (1)

ويعتبر التلفاز أكبر وسيلة إعلامية انتشرا في كل دول العالم إذ قد لا يخلوا منه أي منزل إضافة الى وجود القنوات الفضائية في عصرنا الحالي بشكل مثير، والتي تسمح للمشاهد برؤية العديد من البرامج المتلفزة، أي العديد من الأفكار والمشاهد خلال لحظات ويكون للأطفال في البيوت نصيب أكبر من الوالدين في متابعتها.

ولقد نشرت كل من **ماري فيلد (Mary Field)** في إنجلترا و **ماجوريس دوي (MajoriesDouy)**

في الولايات المتحدة ما توصلت إليه من خلال أبحاثهما من أن أغلب الأحداث يعيشون وقائع الفيلم أثناء العرض ويسهل استجابتهم لتلك المؤثرات، بل أن هذا يزداد طرديا مع صغر السن. كذلك رأيت لجنة مجلس الشيوخ الأمريكي أن صناعة السينما وما تعرضه من صور جنسية فاضحة أو صور العنف تؤدي بالشباب الى عدم الإحساس بالآلام الإنسانية وانعدام القيم الأخلاقية لديهم.

أما الصحافة فإنها قد تؤثر في انحراف الأحداث بتصويرها الشيق للانحرافات والجرائم المرتكبة بشكل متكرر وموسع وملفت للانتباه كذلك عن طريق ذكر أرباح تلك الجريمة مثل جرائم السرقة، فنشر وقائع الجرائم في الصحف بصورة مستمرة ومتكررة يثير الرأي العام، ويجعل الفعل الاجرامي أمر عادي ومتوقع الحصول في أي وقت. (2)

وبذلك فإن هذه الوسائل تساهم في جرائم الأحداث من طريقتين أولهما أنها تنبه الاستعداد الإجرامي الذي قد يكون كامنا في نفس الحدث وتكوينه. وثانيهما أنها ترسم له سبل التنفيذ، بما تقدمه من تفاصيل وصور وإيحاءات تلهب الغريزة وتغيب العقل، وسرعان ما ينفعل معها الحدث أملا منه في الانتقال الى

(1) السيد رمضان: **الجريمة والانحراف**، المرجع السابق، ص290.

(2) علي محمد جعفر: المرجع السابق، ص115.

مستوى آخر، ويفضي الأمر في الأخير بمن لم يفكر في الجريمة الى التفكير فيها، وبمن فكر فيها إلى التنفيذ، وعلى العموم فإن أثر هذه الوسائل على الأحداث يكون أخطر من أثره على البالغين الراشدين الذين يملكون من العقل والضمير ما قد يحجزهم عن تقليد ما شاهدوه. (1)

ومن هنا فإن وسائل الاعلام بكل أنواعها تلعب دورا مهما في اكتساب الطفل والمراهق السلوك العدوانى والمنحرف بأن تقدم نماذج عن أبطال لصوص أو عن أبطال يتاجرون في المخدرات ولهم السيادة والجاه من دون أن تهتم بأثر هذه البطولات على نفسية الطفل والمراهق الذي يسعى الى تقليد ما يشاهده لعله يحظى بالثروة والمال، خاصة إذا كان في وسط اجتماعي يقر بالقيم المادية. ولهذا، فإن تغلغل وسائل الاعلام في حياتنا اليومية أدى الى اختلاط أنماط السلوك البشري من جهة والصور الإعلامية من جهة أخرى، والتي تكتسب معانيها ودلالاتها من صور ومشاهد تحل الكثير من الإثارة والتشويق والجنس.

ولكن مهما قيل عن دور وسائل الاعلام في إنحراف الأحداث فإن الأثر يتوقف على بلوغ المادة المقدمة من قبل هذه الوسائل، ومهما بلغ تأثيرها فإنه يجب ألا يغالى بهذا الدور، حيث لا ننسى دور المؤثرات الاجتماعية الأخرى، وعلى وجه العموم فإن الأحداث الذين يعيشون في مناطق الانحراف يتأثرون أكثر من غيرهم بمشاهد الأفلام وأخبار الصحافة، كما أن الصغار يتأثرون أكثر بكثير من البالغين.

ثالثا - مظاهر الانحراف:

يختلف انحراف الأحداث بحسب تطور مراحل العمر، فالطفل يتعرض لتغيرات عضوية ونفسية واجتماعية، فأما العضوية فترجع لنمو قوته البدنية، وازدياد إفرازات غده خاصة الغدة النخامية، والغدة الدرقية التي تزيد من ميوله العدوانى، كما تنشط لديه الغزيرة الجنسية إلى حد كبير دون القدرة على الاشباع المشروع. ومن الناحية النفسية يزداد شعورا لحدث بذاته، ويتمسك بأرائه فيتمرد على والديه ويعصى أوامرهما، أما من الناحية الاجتماعية فهو يتعرض لتأثير البيئة المحيطة به من أهل وأصدقاء وزملاء وقد يكون سهل الانقياد للغير، فينحرف الى تقليدهم والنقل عنهم فيما حرمه الله وحظره القانون. (2)

(1) منصور رحمانى: المرجع السابق، ص 126.

(2) هيثم البقلي: المرجع السابق، ص 39.

ويتخذ الانحراف صورة ارتكاب مخالفة أو جنحة أو جناية مما نص عليه القانون، وقد يرتكب أفعالاً تتم عن خطورة اجتماعية تدل على هجوم وشيك من الحدث على قيم ومبادئ المجتمع. وهذا ما نسميه بتعرض الحدث للانحراف.

وإن أكثر أنواع الجرائم التي يرتكبها الحدث أو الطفل في مرحلة الحداثة تشمل السرقات والإيذاء البدني كالضرب والجرح والجرائم الأخلاقية.⁽¹⁾

■ كما أنه هناك عدة مظاهر للانحراف يلخصها جليل وديع فيما يلي:⁽²⁾

- الكذب المرضي المزمن.
- السرقة.
- الاحتيال.
- الغش.
- التزييف.
- التخريب.
- الشغب.
- إشعال النار.
- تهديد الأمن.
- الهروب من المنزل.
- الهروب من المدرسة.
- الفشل المدرسي.
- التشرد.
- التسول.
- العدوان.
- عدم الضبط الانفعالي.
- السلوك الجنسي المنحرف.

⁽¹⁾ نجم محمد صبحي: المدخل إلى علم الإجرام وعلم العقاب، ط1، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 1998، ص46.

⁽²⁾ بوفولة بوخميس: انحراف الأحداث من منظور قيم أخلاقية، المرجع السابق، ص247.

○ تعاطي المخدرات.

ولعل أكثر مظاهر الانحراف المنتشرة في الجزائر هي: السرقة، الضرب، السكر، حيازة المخدرات، والمتاجرة بها.....الخ.

وإن غالبية تشريعات الأحداث المعاصرة لا زالت تتضمن العديد من النصوص القانونية الغامضة وأنماط سلوكية جانحة وغير جانحة، مما تدخل في صلاحيات محاكم الأحداث الخاصة بالحماية والرعاية، ولكن غالبيتها تكون على النمو التالي: (1)

- مخالفة القوانين الجزائية والأنظمة المرعية.
- اعتياد الهروب من البيت أو المدرسة أو من بعض المؤسسات الايوائية أو العلاجية.
- التمرد على سلطة الأبوين أو سلطة أولياء الأمور بشكل يفقدهم السيطرة على سلوك الحدث.
- مصاحبة الأشخاص المجرمين أو اللصوص أو المشهورين بسوء السمعة وفساد الخلق والسيره.
- التسكع أو التسول في الشوارع أو المحلات العامة وفي ساعات متأخرة من الليل.
- الأنماط السلوكية الجنسية الشاذة أو اللاأخلاقية.
- تناول المشروبات الكحولية أو الاعتماد على العقاقير المخدرة.
- من كل ما سبق نجد أن أهم مظاهر الانحراف والجنوح وأكثرها انتشارا عند الأحداث في الجزائر هي: (2)

1. الهرب والتشرد:

الهرب: هو اختفاء مؤقت أو طويل دون تبليغ العائلة، وعندما يتكرر الهرب يؤدي الى التشرد.

والهرب هو عكس التشرد يكون عموما مؤقتا، أما التشرد فهو دائم (هرب دائم). وكل هرب يعتبر عار في الأسرة الجزائرية كونه يمس عرض العائلة وسمعتها.

أسبابه: أسباب الهرب متعددة:

- وسيلة لتخفيف الضغوط الخارجية والداخلية ويهدف بها الطفل الى محاولة للعيش بمفرده واثبات وجوده وهويته.
- حب المغامرة عند الطفل.

(1) عدنان الدوري: المرجع السابق، ص58.

(2) بدرة معتصم ميموني: المرجع السابق، ص257.

- الخوف من عقاب على خطأ معين، أو فشل مدرسي.
 - هروب من المشاكل والشجارات الدائمة داخل المنزل بسبب عدم التفاهم الوالدين وإساءتهم في معاملة الأبناء وتربيتهم.
- ومن الآثار السلبية التي بات يعاني منها المجتمع الجزائري عقب الاستقلال هو انتشار ظاهرة الهروب من البيت عند الأبناء خاصة الفتيات المراهقات. وقد أحصت مصالح الشرطة القضائية العديد من الحالات التي تم التكفل بهن، وهذا ما يبينه الجدول التالي: (1)

الجدول رقم (03) عدد الفتيات الهاربات من البيت عبر الوطن (2000-2010)

2010	2009	2004	2003	2002	2001	2000	السنوات السن
4	7	5	1	11	2	43	أقل من 10 سنوات
2	5	48	9	9	45	59	13-10
44	61	34	52	77	111	95	16-13
49	58	83	59	80	83	86	18-16
99	131	170	121	177	241	283	المجموع

وقد أرجعت السيدة " خيرة مسعودان " عميد الشرطة القضائية ورئيسة مكتب حماية الطفولة بالجزائر، سبب انخفاض هروب الفتيات في المجتمع الجزائري على عامل التوعية والتحسيس الذي تقوم به مصالح الأمن الوطني ومختلف الهيئات والجمعيات التي تهتم بقضايا الطفل والأسرة.

التشرد:

التشرد لغة: هو حالة من ليس له محل إقامة ولا وسائل عمل، خروج عن مألوف الحياة الاجتماعية الكريمة وانتهاج طرق التسول. ج متشردون: متبطل متسكع، هائم على وجهه: " متشرد في الشوارع". شخص بلا مسكن أو مأوى. (2)

والتشرد أصبح من ظواهر العصر، وهو مرتبط بالفقر والأزمات الاقتصادية والاجتماعية.

(1) محمد بن عودة: المرجع السابق، ص129.

(2) أنطوان نعمة وآخرون: المرجع السابق، ص758.

فهو ظاهرة اجتماعية مستفحلة في المجتمعات الانسانية ومن بينها المجتمع الجزائري، حيث يقضي الحدث جزءا من اليوم-ان لم يكن يومه كاملا-في الشارع قاصدا أماكن اللهو واللعب والتجول في الطرقات، الشيء الذي يجعله يصاحب الأشخاص المنحرفين من مدمنين ولصوص... وغيرهم.

ويشير أ. بورو الى نوعين من المتشردين:

- المتشردين الغير مسؤولين: تخلف عقلي، فصامي....
 - المتشردين المتعمدين: خروج عمدي من بيوتهم رفضا للنظام العائلي والاجتماعي، الكثير منهم مغامر يعيشون في أحلام تحت تأثير نماذج سينمائية. (1)
- والحدث المتشرد سواء كان ذكرا أو أنثى هو الذي تنطبق عليه الأحوال التالية: (2)
- إذا لم يكن له محل إقامة مستقر وينام في الطرقات.
 - ليس لديه وسيلة مشروعة للتعيش وليس له عائل مؤتمن.
 - الذي يقوم ببيع سلع تافهة.
 - الذي يقوم بجمع أعقاب السجائر من الطرقات وأكوام القمامة.
 - القيام بأعمال منافية للأداب كالدعارة، التسول، السرقة.....الخ ومساعدة من يقومون بهذه الأعمال.
 - الذي اشتهر عنه سوء السلوك، خاصة المتشردين والمشتبه فيهم.
 - الخارجين عن سلطة الوالدين ذو السلوك السيء.

ونجد في الجزائر أنه بالإضافة الى الأوضاع الاقتصادية التي تؤدي الى التشرد، فهناك أيضا وضعية المرأة المطلقة مع انخفاض التضامن العائلي حيث تجد المرأة نفسها بدون مأوى بعد الطلاق مباشرة، في انتظار الحكم لها بحق السكن من قبل الزوج.

وان التشرد مخالفة نص عليها المشرع الجزائري في قانون العقوبات تحت بند التسول والتطفل كما قد نصت عليه مدونة النصوص التشريعية والتنظيمية الخاصة بالأحداث في المادة (195-196) وهي نفس المواد (195-195 مكرر-196) في قانون العقوبات الجزائري: (3)

(1) بكرة معتصم ميموني: المرجع السابق، ص258.

(2) عبد اللطيف رشاد أحمد: انحراف الصغار مسؤولية من...؟!، ط1، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2007، ص15.

(3) قانون العقوبات: المرجع السابق، ص75.

المادة 195 " يعاقب بالسجن من شهر الى ستة أشهر كل من اعتاد ممارسة التسول في أي مكان وذلك رغم وجود وسائل التعيش لديه أو إمكانه الحصول عليها بالعمل أو بأي طريقة مشروعة أخرى".

المادة 195 مكرر "يعاقب بالحبس من ستة (6) أشهر إلى سنتين (2)، كل متسول بقاصر لم يكمل 18 سنة أو يعرضه للتسول تضاعف العقوبة عندما يكون الفاعل أحد أصول القاصر أو أي شخص له سلطة عليه"

المادة 196 " يعد متشردا ويعاقب بالحبس من شهر الى ستة أشهر كل من ليس له محل إقامة ثابت ولا وسائل تعيش ولا يمارس عادة حرفة أو مهنة رغم قدرته على العمل ويكون قد عجز عن إثبات أنه قدم طلبا للعمل أو يكون قد رفض عملا بأجر عرض عليه".

2. السرقة:

السرقة هي سلوك مرضي قد يقوم به الفرد يأخذ ما هو ليس ملكه، فهي فعل غير اجتماعي يسلكه الحدث في سن مبكرة بأخذ أعراض وألعاب غيره من الأحداث (اللعب والدمى) وهذا لا يدخله في دائرة الانحراف، لأنه قد يجهل معنى السرقة ولا يهدف الى ارتكابها إلا بغرض اللعب واللهو لا غير، وهنا تدخل أهمية التنشئة الاجتماعية الذي تقوم بها الأسرة من إعلام الطفل وتعيده على ارجاع كل ما ليس ملكه فهو له ليس بحق له وتعليمه السلوك لسوي لكيلا يقبل على تكرار ذلك الفعل الا اجتماعي مرة أخرى.

أما قانونا فالسرقة هي كل من اختلس شيئا غير مملوك له يعد سارقا وذلك ما نصت عليه **المادة 350** من قانون العقوبات وقد تكون السرقة موصوفة إذا ارتكبت مع استعمال العنف أو التهديد أو باقترانها بظروف نص عليها **المشرع الجزائري في المواد 351** وما يليها.

وتكون السرقة فردية أو جماعية (أي طفلين أو أكثر) وقد تكون بالمشاركة (أي تحت سيطرة وتأثير بالغين) وتكتسي السرقة معاني كثيرة بالنسبة للحدث حسب ظروف السارق وشخصيته.

أ- **السرقة للتحدي**: سواء لإثبات وجوده وقوته أمام الجماعة أو لتحدي الوالدين أو المجتمع، هنا إدراك للقوانين والقيم لكي يتمرد عليها.

ب- **السرقة التعويضية**: ناتجة عن الحرمان العاطفي ويسرق الطفل لتهدئة القلق وكذا من الشعور بالوحدة.

ج- **السرقة للحاجة**: احداث يعيشون في حالة فقر لا تطاق فيسرقون ليقناتوا ويلبسوا، ويتخلى الشاب عن هذا السلوك عندما يجد عملا ويستقر.

د- السرقة بالعنف والعدوان: وذلك لانتقام الحدث من عائلته ونجد وراء هذا السلوك حقدا ونقمة كبيرة

تخفي شخصية مضطربة سيكوباتية أي لا يشعر بالذنب ويجد لذة في العنف. (1)

والسرقة في القانون تعتبر جنحة ما لم تقرر بظروف أخرى مشددة ونص عليها المشرع في المواد من

350 وما يليها.

المادة 350 " كل من اختلس شيئا غير مملوك له يعد سارقا ويعاقب بالحبس من سنة الى خمس سنوات

وبغرامة من 100.000 دج الى 500.000 دج.....".

وهذه العقوبة بطبيعة الحال هي بالنسبة للبالغين أما بالنسبة للأحداث. فكما نصت المادة 50 من قانون

العقوبات فإنه " إذا قضي بأن يخضع القاصر الذي يبلغ من 13 الى 18 لحكم جزائي فان العقوبة التي

تصدر عليه تكون كالآتي:

إذا كانت العقوبة التي تفرض عليه هي الإعدام أو السجن المؤبد فإنه يحكم عليه بعقوبة الحبس من

عشر سنوات الى عشرين سنة.

وإذا كانت العقوبة هي السجن أو الحبس المؤقت فإنه يحكم عليه بالحبس لمدة تساوي نصف المدة التي

كان يتعين الحكم عليه بها إذا كان بالغاً" (2)

3. المخدرات:

المخدر هو كل مادة طبيعية اصطناعية تؤثر على الجهاز العصبي لتحدث حالة من التخدير المؤقت،

وتبعد صاحبها عن الواقع وقد تؤدي الى الوفاة أو الى اضطرابات نفسية خطيرة أو سلوكيات اعتدائية مبالغ

فيها.

وكلمة مخدر ترجمة لكلمة (Narcotic) المشتقة من الاغريقية (Narcosis) التي تعني يخر أو

يجعله مخدرا.

التعريف القانوني للمخدرات:

المخدرات هي مجموعة مواد تسبب الإدمان وتسمم الجهاز العصبي ويحظر تداولها أو زراعتها أو

تصنيعها إلا لأغراض يحددها القانون ولا تستعمل إلا بواسطة من يرخص له ذلك.

(1) بكرة معتصم ميموني: المرجع السابق، ص 259.

(2) قانون العقوبات: المرجع السابق، ص 125.

كثيرا ما يظهر سلوك استهلاك المخدرات في سن مبكرة أي ابتداء من مرحلة المراهقة أو الحداثة، وتكون الدوافع الأولية لهذا السلوك هي: حب التطلع والفضول، بالإضافة الى الفراغ الذي يغمر حياة الأحداث في هاته السن.

أما عن أنواع المخدرات المستهلكة فهي:

▪ بحسب تأثيرها: 1- المسكرات: مثل الكحول والبنزين

2- مسببات النشوة: مثل الأفيون ومشتقاته.

3- المهلوسات: الكلورال والباريبورات والسلفونال وبرموميد البوتاسيوم.

▪ وبحسب طريقة إنتاجها

1. مخدرات تنتج من نباتات طبيعية مباشرة كالحشيش والقات والأفيون ونبات القنب.

2. مخدرات مصنعة وتستخرج من المخدر الطبيعي بعد أن تتعرض لعمليات كيميائية تحولها الى صورة أخرى كالمورفين والهيروين والكوكايين.

3. مخدرات مركبة وتصنع من عناصر كيميائية ومركبات أخرى ولها التأثير نفسه مثل بقية المواد المخدرة المسكنة والمنومة والمهلوسة.

تصنيف منظمة الصحة العالمية:

1. مجموعة العقاقير المنبهة مثل الكافيين والنيكوتين والكوكايين والأمفيتامينات مثل البنزدرين وركسي ومثندرين.

2. مجموعة العقاقير المهدئة وتشمل المخدرات مثل المورفين والهيروين والأفيون، ومجموعة الباربيتورات وبعض المركبات الصناعية مثل الميثاؤون وتضم هذه المجموعة كذلك الكحول.

3. مجموعة العقاقير المثيرة للأخاييل (المغيبات) ويأتي على رأسها القنب الهندي الذي يستخرج منه الحشيش، والماريخوانا. (1)

إذا كانت السرقة تعتبر -جنحة- موجهة نحو الآخر، فتعاطي المخدرات جنوح موجه نحو الذات.

وبالنسبة لعلم النفس فتعاطي المخدرات والكحول ليس جنوحا بل اضطراب خاص بالمراهقين يستدعي المساعدة والعلاج بدلا من القمع والعقاب، لأن الشاب في السجن لا يشفيه بل يرسخ سلوكه خاصة وأن كل المساجين يقولون " أن من لا يعرف المخدرات فما عليه إلا أن يدخل السجن"، فظاهرة تعاطي المخدرات

(1) الموقع الالكتروني: Forum4ideas.Blogspot.com/2011/02/blogpost3858.html.

هي من أعراض العصر لا لأن المخدرات جديدة بالنسبة للمجتمعات بل لم تكتسي خلال العصور السابقة هذا المستوى من الانتشار من الخطورة خاصة مع المخدرات الاصطناعية.

وفي الجزائر انتشرت منذ الثمانينات بعد فتح الحدود بين الجزائر والمغرب حيث تكاثرت كميات الحشيش والهيروين والكوكايين، والمخدرات الأكثر استعمالا بعد الحشيشي الأديوية (Psychotropes).

وأما الأطفال فصاروا يستعملون المحاليل واللصاق (Colle) واستنشاق دخان السيارات.... الخ.⁽¹⁾ والمتتبع لأسباب انتشار هذه الآفة وأسرارها في البلاد حديثة العهد بها كالجزائر يجد أسباب حضارية تدخل في إطار الصراع الحضاري بحيث تعمد بعض الأوساط الى استخدام الترويج كسلاح لتدمير الانسان، كما أن هناك أسبابا تجارية محضة بحكم الأرباح التي توفرها هذه التجارية وأسباب اجتماعية تربية.

وتعتبر الجزائر نقطة عبور لتجارة المخدرات خصوصا لمخدري الكوكايين والهيروين غير أن 30% من هذه المخدرات تستهلك بالجزائر، حيث يتم إدخال الهيروين والكوكايين على الحدود الجنوبية، في حين يتم إدخال القنب الهندي والأفيون على الحدود الغربية، لتستقر هذه المخدرات في أسواقها الهامة في الشرق الأوسط كدبي ودول شمال البحر الأبيض المتوسط مثل: إسبانيا وفرنسا.⁽²⁾

واعتبر على مانع أن شرب الخمر عامل رئيسي لجنوح الأحداث في الجزائر حيث هي ظاهرة منتشرة في المدن أكثر منها في الريف.

وان الأساس القانوني لجريمة المخدرات في الجزائر يستمد من نصين هما:

1. المعاهدات الدولية.

2. قانون رقم 04-18 المؤرخ في 13 ذي القعدة عام 1425هـ الموافق ل 25 ديسمبر 2004 والمتعلق

بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بها.

حيث نص المشرع⁽³⁾ في المادة 12 من القانون أعلاه على " يعاقب بالحبس من شهرين (2) الى

سنتين (2) وبغرامة من 5000 دج الى 50.000 دج أو بإحدى الاستهلاك الشخصي ومخدرات أو مؤثرات

عقلية بصفة غير مشروعة"

⁽¹⁾بدرة معتصم ميموني: المرجع السابق، ص262.

⁽²⁾منصور رحمانى: المرجع السابق، ص138.

⁽³⁾علي مانع: المرجع السابق، ص111.

وأيضاً المادة 17 من نفس القانون "يعاقب بالحبس من عشر (10) سنوات الى عشرين (20) سنة وبغرامة من 5.000.000 دج الى 50.000.000 دج كل من قام بطريقة غير مشروعة بإنتاج أو صنع أو حيازة أو عرض أو بيع وضع للبيع أو حصول وشراء قصد البيع أو التخزين أو استخراج أو تحضير أو توزيع أو تسليم بأية صفة كانت أو سمسة أو شحن أو نقل عن طريق العبور أو نقل المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية....." (1)

رابعا- تصنيفات الانحراف وأنماط المنحرفين:

كثيرا ما يظهر الانحراف في أشكال مختلفة ويتمصص أنواعا كثيرة يصعب حصرها، لكن التصنيفات الشائعة هي ثلاث: (2)

التصنيف الأول: يتخذ السلوك الانحرافي أربعة أنواع هي كالآتي:

أ. الإنحراف الإيجابي والانحراف السلبي:

الانحراف الإيجابي: تبدو مظاهره من خلال التصرفات الايجابية للحدث وهي قدرته على القيام بجرمه كالسرقة والضرب..... وغيرها، أي أن هذه السلوكيات تعبر عن تصرفه وصادرة عنه، ودليل على انحرافه. **الانحراف السلبي:** ويتمثل في قيام الحدث بموقف سلبي مجردا من السلوك الاجتماعي الشاذ، إذ يقوم به رغما عنه وعن إرادته، وبهذا فإنه يعتبر منحرفا في نظر القانون.

ب. الانحراف الجنائي والانحراف المدني:

الانحراف الجنائي: وهو ما يحدث من خلال ارتكاب جرائم كالقتل أو السرقة أو النصب، ويدعى أيضا بانحراف الجرائم وهو في نفس الوقت إنحراف إيجابي.

الانحراف المدني: وهو الذي يتصل بالحالة المدنية للحدث، ويعد هذا النوع من الانحراف انحراف سلبي.

ج. الانحراف القانوني والانحراف المرضي: (3)

الانحراف القانوني: ويرتبط هذا النوع من الانحراف بالحالات التي تتناولها التشريعات وقوانين الأحداث سواء كانت ناتجة عن ارتكاب جرائم أو عند فقدان الرعاية الأسرية للمنحرف.

(1) وزارة العدل: القانون رقم 04-18 المؤرخ في 13 ذي القعدة 1425 هـ الموافق لـ 25 ديسمبر 2004 والمتعلق بالوقاية من

المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بها، الفصل الثالث، ص3.

(2) بوفولة بوخميس: **انحراف الأحداث من منظور قيمي أخلاقي**، المرجع السابق، ص247.

(3) حسين عبد الحميد أحمد رشوان: **تطور النظم الاجتماعية وأثرها في الفرد والمجتمع**، المرجع السابق، ص93.

الانحراف المرضي: هذا النوع من الانحراف لا تهدف التشريعات الى علاجه كونه سلوك غير متوافق للحدث وناشئ عن آفة مرضية سواء كانت علة عقلية أم نفسية. ويندرج تحت هذا الانحراف جميع المظاهر السلوكية الغير مألوفة للجماعة والتي يكون مرجعها الى النقص العقلي أو الفصام أو السيكوباتية أو العصاب النفسي أو غيرها من الأمراض العقلية والنفسية.

د. انحراف الجرائم وانحراف التشرد: (1)

إنحراف الجرائم: يستند فيه المنحرف الحدث الى ارتكاب جريمته مثل القتل والنصب وخيانة الأمانة وغيرها. إنحراف التشرد: ويرتبط بظروف المنحرف الاجتماعية وما يقوم به من أعمال غير متوافقة، ولكنها لا تصل الى درجة الاجرام. وهذا الانحراف هو انحراف سلبي أو مدني ينشأ عن تواجد الحدث في ظروف اجتماعية تعيسة أو عن ارتكابه عملا من الأعمال غير المتوافقة والتي لا تصل الى مرتبة الجريمة.

التصنيف الثاني:

وهنا يذكر " ريدل " أربعة أنواع من انحراف الأحداث هي:

أ- الدفاعات ضد تجارب صدمية -وعيوب تربوية وأوساط مرضية.

ب- اضطراب حاد في النمو - (عدم المعارضة الذهنية).

ج- اضطرابات عصبية - حيث ذكر سيجموند فرويد مجموعة من الأشخاص غير القادرين على الامتثال

الى القواعد الاجتماعية لأنهم يعتبرون أنفسهم استثناءات، ومن جهته يرى وينيكوت (Winnicott)

أن السلوك المضاد للمجتمع ناتج عن إفلاس المحيط أثناء السنوات الأولى من حياة الطفل، وحسبه

دائما الفعل المضاد للمجتمع هو أمل المنحرف في إيجاد ما نزع منه بغير حق في الماضي.

د. إصابة خطيرة في تنظيم الأنا: مما يؤدي الى ظهور انحراف حقيقي.

التصنيف الثالث:

يصنف بعض العلماء الانحراف الى قسمين هما: (2)

أ- انحراف ظاهر - يعاقب عليه القانون.

(1) معمر داود: المرجع السابق، ص 33.

(2) بوفولة بوخميس: انحراف الأحداث من منظور قيم أخلاقية، المرجع السابق، ص ص 248-249.

ب- **إنحراف كامن** - هو أكثر انتشار من الانحراف الظاهر، وهو كامن لأنه لا يصل الى علم المؤسسات المكلفة بإحصاء أو عقاب المنحرفين (الشرطة، المحاكم، مؤسسات عقابية، مراكز إعادة التربية.....الخ) فالانحراف الكامن يعرفه فقط المربون والأولياء والأخصائيون النفسيون والاجتماعيون.... الخ.

▪ وقد صنف **محمد عاطف غيث** الانحراف من الناحية الوظيفية الى: (1)

○ **إنحراف فردي** - عندما يكون ظاهرة شخصية، تتبع من ذات الشخص، وتكون بعيدة عن المواقف الاجتماعية.

○ إنحراف بسبب موقف حيث ينظر إلى الفرد - باعتباره عاملا تفاعليا في الصدارة الكلية للانحراف.

○ **إنحراف منظم** - وهو الذي يظهر كثقافة فرعية أو كنسق سلوكي مصحوب بتنظيم اجتماعي خاص له أدوار ومراكز وأخلاقيات متميزة عن طابع الثقافة الكبرى.

- وهناك من يقسم الانحراف الى قسمين: (2)

انحراف قيمي: وهو السلوك الذي يصدر من المراهق، ويعود عليه بالضرر أو إهدار لقيمة الوقت والجهد والمال، وهو ناتج من فكرة وقناعة داخلية بأداء هذا السلوك.

انحراف أخلاقي: وهو السلوك الذي يصدر من الحدث يخدش الحياء أو يعود بالضرر المباشر أو من خلال التحريض.

ويمكن التفريق بين الانحرافين بأن الانحراف القيمي أكثر خطورة لأنه يحمل مفاهيم وقناعات ينتج منها سلوك بينما الانحراف الأخلاقي قد يكون عن هوى في النفس.

▪ أما السيد علي شتا قسم الانحراف حسب درجة الخطورة الى: (3)

• **إنحراف بسيط** - يكون بمثابة بداية للانحراف، رد فعل المجتمع هنا هو التسامح، أما القانون فيكون رد فعله هو عدم توقع أية عقوبات.

• **إنحراف متوسط** - رد فعل المجتمع بسيط في اعتباره سلوك غير مقبول ويتم تقديم النصح والعلاج والرعاية.

(1) محمد سلامة محمد غباري: المرجع السابق، ص ص 26-27.

(2) معن خليل العمر: **علم المشكلات الاجتماعية**، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص ص 173-174.

(3) فتحة كرشوش: المرجع السابق، ص ص 16-17.

• **إنحراف خطير** - وهو بمثابة نهاية للانحراف، ويتميز رد فعل المجتمع بالقوة، ويعاقب الشخص عليه قانونيا.

▪ وقد قامت أيضا سامية جابر بتصنيف الانحراف اجتماعيا على النحو التالي:

الانحراف السلوكي - وهو الذي يقع على المستوى الشخصي، وصنفت مجالاته الى:

▪ مجال الأسرة.

▪ مجال التكاليف الدينية والشعائر والطقوس وأداء العبادات.

▪ مجال العمل.

▪ مجال السلوك الشخصي.

إنحراف النظم الاجتماعية - مثل نظام توزيع القوى العاملة وتشغيلها والنظام الإداري، ونظام التعليم، ونظام التنشئة الاجتماعية.

الانحراف التنظيمي - يشمل ثلاثة مجالات تتمثل في: الصفوة الإدارية، وانحراف التنظيم الإداري، وانحراف الأساليب الإدارية المستعملة.

2. أنماط المنحرفين

من التصنيفات القديمة للمجرمين تلك المحاولة التي قدمها " لومبروزو " في كتابه الانسان المجرم

حيث قسم المجرمين الى الفئات التالية: (1)

▪ المجرم بالميلاد (الفطرة).

▪ المجرم بالعاطفة.

▪ المجرم المجنون.

▪ المجرم بالعادة.

▪ المجرم بالصدفة.

لكن هذا التصنيف تعرض لعدة انتقادات من العلماء، لذلك ظهرت تصنيفات أخرى أهمها: تصنيف

" باويل هورتون " و " جيرالد ليزلي " الذين قدما تصنيفا للمجرمين في مؤلفهم -سوسيولوجية المشكلات

الاجتماعية - الذي نشر لأول مرة، وقد جاء فيه أن المجرمين أنواع: -المجرمون قانونيا، ومجرمون بدون

(1) السيد علي شتا: علم الاجتماع الجنائي - الأنماط والتكلفة -، المرجع السابق، ص 70-72.

ضحايا، ومجرمون سيكوباتيون، ومجرمون مؤسسون، ومجرمون موقفيون، ومجرمون معتادون، ومجرمون محترفون، ومجرمون سياسيون.

ويمكن تصنيف المجرمون أيضا تبعا للعللة الأساسية في إجرامهم الى المجموعات الآتية: (1)

أ. المجرمون لأسباب عضوية موروثة أو مكتسبة:

▪ المجرم ضعيف العقل.

▪ المجرم الصرعي.

▪ المجرم الذهني نتيجة لأسباب عضوية.

ب. مجرمون لأسباب نفسية أو عقلية وظيفية:

▪ المجرم العصبي.

▪ المجرم الذهني لأسباب نفسية أو وظيفية.

▪ المجرم السيكوباتي.

ج. المجرمون لأسباب اجتماعية:

▪ المجرم فاسد.

▪ المجرم الحضاري.

▪ المجرم العرضي أو الموقفي.

كما أن هناك من يحصر المنحرفين ضمن نمطين: (2)

1. تنميط الاستمرارية:

أشارت موفيت (Moffit,1993) إلى وجود نوعين من الانحراف يمكن أن يصنفان ضمن هذا التنميط

وهما:

• **انحراف محدد بسن المراهقة** -ونادرا ما يظهر قبل السنة 11-12. يعاني هؤلاء المنحرفين من عدم

استمرارية في طفولتهم وأفعالهم المنحرفة تتصف ب "عدم الانسجام" وهي متغيرة حسب الوضعيات

أو الفرص، وفي سن 14-15 سنة يبدو جليا الطبع النفعي لهذه الأفعال والانحراف هنا يكون ذو

طابع استكشافي.

(1) نسرين عبد الحميد نبيه: السلوك الإجرامي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2008، ص 109.

(2) بوفولة بوخميس: انحراف الأحداث من منظور قيم أخلاقية، المرجع السابق، ص ص 249-250.

• **إنحراف دائم** - وهذا الانحراف يبدأ مبكراً، وتظهر اضطرابات سلوكية وأحيانا " انحرافية" منذ الطفولة ويعززها بعد ذلك الأقران المنحرفين.

2. تنميط مساري:

يقترح " لي بلون" و" فريشات" تنميطة للمنحرفين يقوم على أربعة أبعاد وهي: اللحظة التي يظهر فيها الانحراف، كميته تطوراته وديمومته. كما يسمح بتحديد وضع وموقع المنحرف في المسار الانحرافي.

▪ ومن التصنيفات التي نادى بها بعض علماء الاجتماع وهي:⁽¹⁾

- أحداث مشكلون: مثل: حالات الكذب، والعتاد، والتحطيم والهروب من المدرسة... الخ.
- أحداث يعانون من اضطراب في التركيب النفسي: وهو الذي يؤدي الى ظهور حالات غير سوية مثل: حالات الشذوذ الجنسي.
- أحداث مهملون: وذلك بسبب ضعف رقابة الوالدين أو بسبب التفكك الأسري نتيجة طلاق أو وفاة أحد الوالدين أو كلاهما. مما يؤدي الى انحلال خلقي، وتشرذم الحدث وانحرافه.
- أحداث جانحون: وهم الذين يرتكبون جرائم تحت طائلة العقاب، أو يرتكبون أفعالا تنهي عنها قوانين المجتمع ونظمه. هؤلاء الأحداث يطلق عليهم اسم الجناح.

أما بالنسبة لتصنيف الأحداث من المنظور القانوني، فالأحداث ثلاث فئات هم:

- أ. **الأحداث المنحرفون:** أي إذا ارتكب الحدث فعلا معاقب عليه بقانون العقوبات مخالفة أو جنحة أو جناية.
- ب. **الأحداث المعرضون للانحراف:** وهم أولئك الأحداث الذين يتواجدون في ظروف تتذر بخطر على المجتمع أو الغير، أي ارتكابهم لجريمة في المستقبل إذا تركوا وشأنهم.
- ج. **الأحداث المعرضون لخطر الانحراف:** يعد الطفل معرضا للخطر إذا وجد في حالة تهديد سلامة التنشئة الواجب توافرها له، وخاصة في أي من الأحوال الآتية:

1. إذا تعرض أمنه أو أخلاقه أو صحته أو حياته للخطر.
2. إذا كانت ظروف تربيته داخل البيئة المحيطة به من شأنها أن تعرضه للخطر.
3. إذا تخلى عنه الملتزم بالإنفاق عليه.
4. إذا تعرض مستقبل الطفل التعليمي لخطر عدم استكمالها.

(1) السيد رمضان: **التأهيل الاجتماعي للأحداث المنحرفين**، المرجع السابق، ص ص 38-45.

5. إذا تعرض للتحريض على الاستعمال غير المشروع للمخدرات أو الكحوليات أو العنف أو الأعمال المنافية للآداب.

خامسا- حجم ظاهرة إنحراف الأحداث في الجزائر:

تعد الاحصائيات وسيلة مهمة لمعرفة أبعاد مشكلة الانحراف ومدى ما تحتله من حيز في المجتمع، فهي تعطينا صورة بانورامية لأنواع المخالفات المنتشرة باختلاف الجنس والسن بالرغم من أنها لا يمكن أن تعطينا ملامح واضحة عن تطور جنوح الأحداث لأنه في الجزائر وضعت الاحصائيات على أساس الاحتياجات المحلية لكل مصلحة أو إدارة لأنه لا يوجد جهاز رئيسي رسمي ينسق عمل الأجهزة الإحصائية الفرعية.

وتستمد الاحصائيات الرسمية حول الانحراف والمنحرفين من مصدرين أساسيين هما: وزارة الداخلية التي تجمع الاحصائيات المقدمة من طرف أقسام الشرطة والدرك الوطني من جهة، ومن المحاكم والمؤسسات العقابية من جهة أخرى.

إلا أن هذه الإحصائيات مهما كانت دقيقة، فإنها لا تعكس لنا الحجم الفعلي لظاهرة الانحراف والجنوح في الجزائر، إذ أن ثباتها وصدقها محدود، فقد تفرغ الباحث الفنلندي فيركو Verkkو طيلة عشرين سنة ودرس العلاقة بين الإحصائيات وبين الجنوح الفعلي وميز بين ثلاثة أصناف من الجنوح:

▪ الجنوح الشرعي وهي الجرائم التي تضع المحاكم يدها عليها.

▪ الجنوح المعروف وهي الجرائم التي تم تسجيلها من طرف الشرطة.

▪ الجنوح الفعلي وهو الحجم الحقيقي للجنوح في المجتمع.

وقد توصل الى أن الاحصائيات الجنائية لا تعكس بأمانة وصدق نسب الجنوح، وبالتالي فهي لا تكشف عما إذا كان الجنوح الفعلي في انخفاض أو في حالة سكون أو هو في تصاعد.

وإذا كانت الاحصائيات الرسمية تدل على زيادة في الأرقام الاجمالية للجنوح، فهذا لا يعني شيئا بالنسبة للجنوح الفعلي، فقد يكون هناك تكرار نسبي لبعض الجرائم، حيث في فرنسا سنة 1912 سجل 167 اتهاما بجريمة الضرب والجرح المفضى للموت، بينما لم يسجل سوى 93 اتهاما بجريمة الإجهاض، في حين قدرت جرائم الإجهاض لتلك السنة ب 200.000 حالة. كما ذكر سيلين Seeling " إن عدد جرائم القتل العمد، والتي لا تظهر في الإحصائيات يبلغ أربعة أضعاف تلك المعلن عنها، وعدد جرائم قتل الأطفال

حديثي الولادة يبلغ عشر مرات، والإجهاض أكثر من مائة مرة، والسرقة في المحلات ثلاثين مرة، وسرقة الحقائب خمسين مرة.....الخ. (1)

وعليه فهناك تحفظات في هذه الاحصائيات، وهنا في الجزائر ثمة تحفظات مماثلة خاصة في الأرياف حيث أن الكثير من الأسر تحجم عن ذكر مساوئ أبنائها وتكتفي بتأديبهم، كما أن التقاليد العربية تأبى في كثير من الحالات إلتجاء المجني عليهم للشكوى من جرائم ارتكبها أحداث بدافع الرأفة والشفقة وخوفا من تحطيم مستقبل الحدث، أو بدافع ترضية يقدمها ذوو الحدث لحماية ابنهم، لذلك يصعب تحديد حجم الظاهرة، وبالتالي تطورها أو انخفاضها.

غير أن نقائص الإحصاءات الجنائية الرسمية تختلف من بلد إلى آخر، فهي أقل صحة وثقة في البلدان النامية عند مقارنتها بالبلدان المتقدمة. ويمكن تفسير هذه الحقيقة بأن هناك تفهما لأهمية الإحصاءات الجنائية في المجتمعات المتقدمة أكثر من المجتمعات النامية، زيادة على ذلك فالسلطات المعنية بالجريمة وجنوح الأحداث في العالم الثالث، بما فيه الجزائر ليس لها التأطير الكافي بشريا وتكنولوجيا لإجراء عملية الجمع والمقارنة وتحليل المعطيات. (2)

وان تشريح واقع الطفولة في العشرية الأولى من استقلال الجزائر يظهر بصورة واضحة انزلاق تلك الفئة في مخاطر متعددة كان منه نتائجها ظهور إنحراف الأحداث، حيث كان هناك أكثر من 300.000 طفل وحدث بلا أب وأم عشية الاستقلال سنة 1962، وان نسبة كبيرة منهم كانوا مشردين.

وان الجدول رقم (04) يوضح تطور نسبة انحراف الأحداث في الجزائر في المرحلة ما بين 1965

الى غاية 1974م. (3)

(1) محمد عبد القادر قواسمية: المرجع السابق، ص 66.

(2) علي مانع: المرجع السابق، ص 177.

(3) فتيحة كرشوش: المرجع السابق، ص 92.

الجدول رقم(04): نسبة انحراف الأحداث في الجزائر في المرحلة ما بين (1965-1974)

الجنس السنة	بنات	%	ذكور	%	عددالأحداث	عدد المساجين
1965	13	4.17	296	95.83	309	7474
1966	11	3.66	290	96.34	301	8089
1967	17	5.33	302	94.67	319	7086
1968	35	6.85	476	93.15	511	7951
1969	28	4.80	555	95.20	583	8831
1970	44	8.25	488	91.75	532	8810
1971	25	5.60	599	94.40	634	10190
1972	47	6.99	626	93.01	673	10123
1973	42	5.72	692	94.29	734	11000
1974	37	5.12	685	94.87	722	10998

ومن خلال هذا الجدول نجد أن نسب الجنوح ازدادت تزايدا ملحوظا ابتداء من السنوات الأولى من الاستقلال وهذا يرجع كما أشار علي مانع⁽¹⁾ إلى أنه جاء في تقرير حول جنوح الأحداث في الجزائر وذلك حسب الملتقى الدولي المنعقد في الجزائر العاصمة بتاريخ 12-14 نوفمبر 1974 أن أسباب الجنوح في الجزائر تكمن في التغيير الاجتماعي الذي زرع البنى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وخاصة العائلة التي إنتقلت من النموذج الموسع الى نموذج الأسرة، كما ظهرت طريقة حياة جديدة في المناطق الحضرية، وقد تأثر الشباب كثيرا بهذا التغيير.

أما في العشرية التالية الممتدة من 1975-1984 فقد ازدادت وارتفعت نسبة الأحداث المنحرفين بشكل واضح حسب الجدول المبين: (2)

(1) علي مانع: المرجع السابق، ص176.

(2) أفتيحة كرشوش: المرجع السابق، ص95.

الجدول رقم(05): نسبة انحراف الأحداث في الجزائر في المرحلة ما بين (1975-1984)

الجنس السنة	بنات	%	ذكور	%	عدد الأحداث	عدد المساجين
1975	56	7.26	715	92.73	771	13101
1976	130	10.09	883	86.37	1013	14118
1977	100	12.37	875	89.91	983	14035
1978	194	17.68	906	83.37	1100	15128
1979	165	16.06	862	94.14	1027	16209
1980	58	05.85	933	94.57	991	16019
1981	63	05.42	1099	94.05	1162	17684
1982	54	05.47	854	94.05	908	15260
1983	50	05.77	816	94.22	866	18640
1984	48	06.52	689	93.48	737	17443

ويبين الجدول أعلاه ارتفاع نسبة الجنوح بشكل واضح بالرغم من الإصلاحات التي بدأت تشهدها الجزائر في هذه المرحلة كصدور التشريع الخاص بالأحداث سنة 1977 والمتعلق بأخلاق الشباب وقانون إنشاء المراكز الخاصة بحماية الطفولة والمراهقة.

وفي العشرية التالية أي في الفترة ما بين 1985 و1993 عاشت الجزائر أحداث أخرى جديدة (أحداث أكتوبر 1988م) وتغيرات إجتماعية كثيرة، وهذا ما جعل الانحراف والجنوح يظل في تزايد مستمر. كما هو مبين بالجدول الآتي: (1)

(1)أفتيحة كرشوش: المرجع السابق، ص95.

الجدول رقم (06) نسبة انحراف الأحداث في الجزائر في المرحلة ما بين (1985-1993)

عدد المساجين	عدد الأحداث	%	ذكور	%	بنات	الجنس السنة
20610	794	93.57	743	06.43	51	1985
23203	786	95.42	750	04.58	36	1986
22859	846	97.16	822	02.83	24	1987
22774	816	97.05	792	02.94	24	1988
21367	785	96.68	759	03.31	26	1989
18430	735	96.87	712	03.13	23	1990
20786	705	97.58	688	03.13	17	1991
23945	844	93.25	787	06.75	57	1992
22744	567	91.71	520	03.90	47	1993

ومن خلال هذا الجدول فإنه يلاحظ بقاء النسب مرتفعة سواء بالنسبة للذكور أو الإناث.

وبخصوص الاحصائيات الحديثة المتصلة بانحراف الأحداث فهي في ارتفاع مستمر، وهذا ما

يعكسه الجدول التالي: (1)

الجدول رقم (07) نسبة انحراف الأحداث في الجزائر في المرحلة ما بين (1998-2002)

ارتفاع النسب المئوية	النسب المئوية	الأحداث المخالفون	العدد السنة
-	16.90	8077	1998
01.70	16.60	7942	1999
14.70	19.10	5108	2000
09.40	20.90	9964	2001
26.90	26.50	12645	2002
%56.60	100.00	47736	المجموع

ومن خلال هذا الجدول نجد أن انحراف الأحداث قد ارتفع عبر السنوات وقفز إلى نسب عالية.

(1) أفتيحة كرشوش: المرجع السابق، ص 104.

التوزيع الجغرافي لجنوح الأحداث في الجزائر:

إن الاحصائيات الجنائية في الجزائر، سواء كانت محضرة من طرف الشرطة، رجال الدرك، أو المحاكم فهي محدودة القيمة، لأنها لا تعطي الصورة الحقيقية للجريمة والجنوح في المجتمع الجزائري، وكأي بلد نام فإن ما يدعى بالرقم الأسود للجرائم الغير مبلغ عنها في الجزائر هو أكثر ارتفاعا مما هو عليه في البلدان المتقدمة مثل أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية.

ونظرا لعوامل اجتماعية جغرافية وقانونية، فإن كثيرا من الجرائم لا يبلغ عنها في الجزائر، فإتساع البلاد 2.382.000 كلم²، وتفرق السكان بين الريف والحضر يشنت السلطات القانونية من مراقبة واكتشاف كافة المخالفات.

زيادة على ذلك فإن أغلب جرائم الأحداث تتمركز في الجزائر العاصمة وفي المدن الكبرى كعنابة وهران وقسنطينة، ففي سنة 1980 ارتكب 40% من مجموع جنوح الأحداث في أكبر المدن الجزائرية: الجزائر، وهران، قسنطينة والتي كانت كلها تحتوي على أقل من 30% من مجموع السكان خلال نفس السنة، أما المناطق ذات الكثافة السكانية الصغيرة فشكلت رسميا 2% فقط من مجموع جنوح الأحداث. (1)
ونظرا للأهمية القصوى التي تكتسبها معرفة حجم إجرام الأحداث بالنسبة لمختلف ولايات الجزائر، حاولنا التركيز أكثر بالتعرض لهذه الولايات من خلال الجدول التالي: (2)

الجدول رقم (08) نسبة انحراف الأحداث في الولايات المذكورة في المرحلة ما بين (1976-1993)

السنة	الولاية	1976	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993
الجزائر	1336	1258	1306	1263	1538	1527	1590	1681	831	
وهران	650	768	1052	1212	1236	1355	1455	1346	1307	
عنابة	334	301	457	540	517	663	666	867	701	
قسنطينة	533	476	548	686	687	834	924	796	657	
أم البواقي	79	402	506	551	576	787	1266	1120	895	
أدرار	-	40	66	71	75	93	109	90	66	
تمنراست	-	50	40	80	59	69	65	138	84	

(1) علي مانع: المرجع السابق، ص 184.

(2) فتحة كرشوش: المرجع السابق، ص 103.

ومن هذا الجدول نستنتج أن الجزائر العاصمة والولايات الرئيسية كوهان وقسنطينة وعنابة هي أكثر الولايات تعرضا للمخالفات لكونها مناطق جلب للسكان الوافدين إليها على أساس البحث عن العمل أو عن وسائل أخرى.

- انحراف الأحداث في باتنة:

نقدم من خلال الجدول رقم (09) بعض المعطيات المتعلقة بانحراف الأحداث في ولاية باتنة بدءا من سنة 2010. ويتبين من تفحصه أن نسبة الأحداث الذكور في ارتفاع مستمر حسب السن فعدد الأحداث البالغين من 16-18 سنة كانوا الأكثر نسبة مقارنة بالأحداث البالغين من 13-16 سنة وكذا البالغين أقل من 13 سنة. إضافة إلى أن نسبة الأحداث الإناث هي نسبة ضئيلة جدا في هذه السنة حيث بلغت 28 فتاة فقط في كامل الولاية.

أما الجدول رقم (10) فهو يحدد نسبة انحراف الأحداث في ولاية باتنة سنة 2011، حيث نقص عدد الأحداث الذكور بأكثر من 300 حدث عن السنة الماضية، بينما الأحداث الإناث فقد زاد عددهن ب71 حدث.

وأما الجدول رقم (11) فهو يحدد نسبة انحراف الأحداث في ولاية باتنة سنة 2012، والذي يتبين من خلاله زيادة نسبة الأحداث الذكور قليلا بالمقارنة مع سنة 2011 لكنها لم تصل إلى النسبة المحددة سنة 2010، أما الأحداث الإناث فقد نقص عددهن قليلا عن سنة 2011 ليبلغن 68 حدث.

ومن خلال هذه الجداول نجد أن نسب الأحداث المحكوم عليهم في ولاية باتنة سنة 2010-2011-2012 هي تقريبا بنفس الحجم أو في ازدياد طفيف، لكن بالمقارنة مع باقي الوطن فإن باتنة تتصدر الولايات من حيث انحراف الأحداث، فحسب إحصاء المديرية العامة للأمن الوطني في مارس سنة 2003، فإن توزيع الأحداث حسب المنطقة الجغرافية يؤكد أن العدد الأكثر ارتفاعا للأحداث المنحرفين كان بشرق البلاد ثم بالمنطقة الغربية ب23% من المجموع. كما أظهرت البيانات أن ولاية الجزائر احتلت من حيث عدد المنحرفين المرتبة الخامسة بعد كل من باتنة، ووهان، وخنشلة، وقسنطينة.⁽¹⁾

(1) فتحة كرشوش: المرجع السابق، ص 107.

الجدول رقم (09) نسبة انحراف الأحداث في ولاية باتنة سنة 2010.

إناث								ذكور								الجهة القضائية
المجموع		من 16 إلى 18س		من 13 إلى 16س		أقل من 13س		المجموع		من 16 إلى 18س		من 13 إلى 16س		أقل من 13س		
جنايات	جنح	جنايات	جنح	جنايات	جنح	جنايات	جنح	جنايات	جنح	جنايات	جنح	جنايات	جنح	جنايات	جنح	
0	15	0	10	0	5	0	0	9	286	6	204	3	73	0	9	المجلس
0	4	0	1	0	3	0	0	32	541	20	284	12	257	0	0	محكمة باتنة
0	0	0	0	0	0	0	0	0	109	0	69	0	29	0	11	محكمة بريكه
0	0	0	0	0	0	0	0	0	108	0	80	0	19	0	9	محكمة عين التوتة
0	2	0	2	0	0	0	0	0	54	0	38	0	16	0	0	محكمة مروانة
0	3	0	1	0	2	0	0	0	109	0	58	0	36	0	15	محكمة نقاوس
0	0	0	0	0	0	0	0	0	31	0	11	0	17	0	3	محكمة أريس
0	4	0	2	0	2	0	0	0	83	0	36	0	25	0	22	محكمة سريانة
0	28	0	16	0	12	0	0	41	1321	26	780	15	472	0	69	المجموع

المديرية الفرعية للإحصائيات والتحليل

الجدول رقم (10) نسبة انحراف الأحداث في ولاية باتنة سنة 2011.

إناث								ذكور								الجهة القضائية
المجموع		من 16 إلى 18س		من 13 إلى 16س		أقل من 13س		المجموع		من 16 إلى 18س		من 13 إلى 16س		أقل من 13س		
جنايات	جنح	جنايات	جنح	جنايات	جنح	جنايات	جنح	جنايات	جنح	جنايات	جنح	جنايات	جنح	جنايات	جنح	
0	39	0	13	0	23	0	3	12	241	7	84	5	150	0	7	المجلس
0	53	0	33	0	19	0	1	0	329	0	177	0	138	0	14	محكمة باتنة
0	2	0	0	0	0	0	2	0	144	0	82	0	48	0	14	محكمة بريكة
0	1	0	1	0	0	0	0	0	68	0	36	0	29	0	3	محكمة عين التوتة
0	0	0	0	0	0	0	0	0	56	0	44	0	10	0	2	محكمة مروانة
0	3	0	1	0	0	0	2	0	90	0	61	0	21	0	8	محكمة نقاوس
0	0	0	0	0	0	0	0	0	66	0	21	0	26	0	19	محكمة أريس
0	1	0	1	0	0	0	0	0	45	0	31	0	8	0	6	محكمة سريانة
0	99	0	49	0	42	0	8	12	1039	7	536	5	430	0	73	المجموع

المديرية الفرعية للإحصائيات والتحليل

الجدول رقم (11) نسبة انحراف الأحداث في ولاية باتنة سنة 2012

إناث								ذكور								الجهة القضائية
المجموع		من 16 إلى 18س		من 13 إلى 16س		أقل من 13س		المجموع		من 16 إلى 18س		من 13 إلى 16س		أقل من 13س		
جنايات	جنح	جنايات	جنح	جنايات	جنح	جنايات	جنح	جنايات	جنح	جنايات	جنح	جنايات	جنح	جنايات	جنح	
1	7	1	5	0	2	0	0	10	226	9	132	1	85	0	9	المجلس
0	41	0	23	0	18	0	0	0	465	0	315	0	150	0	0	محكمة باتنة
0	3	0	0	0	2	0	1	0	148	0	75	0	57	0	16	محكمة بركة
0	3	0	3	0	0	0	0	0	64	0	41	0	17	0	6	محكمة عين التوتة
0	2	0	2	0	0	0	0	0	97	0	56	0	38	0	3	محكمة مروانة
0	5	0	2	0	2	0	1	0	83	0	56	0	16	0	11	محكمة نقاوس
0	5	0	2	0	1	0	2	0	56	0	26	0	24	0	6	محكمة أريس
0	1	0	1	0	0	0	0	0	45	0	27	0	13	0	5	محكمة سريانة
1	67	1	38	0	25	0	4	10	1184	9	728	1	400	0	56	المجموع

المديرية الفرعية للإحصائيات والتحليل

خلاصة

تناولنا في هذا الفصل مفهوم الانحراف عند الأحداث ومختلف العوامل المؤدية له من عوامل داخلية أو فردية متعلقة بالحدث نفسه وتكوينه، وعوامل خارجية متعلقة بالبيئة الجغرافية والاجتماعية والثقافية، ومدى تأثير كل ذلك على توجيه سلوك الحدث نحو الانحراف.

ثم تناولنا مظاهر الانحراف الشائعة عند الأحداث من سرقة، كذب، احتيال، هروب وتشرد، فعل مغل بالحياء وتعاطي المخدرات... الخ، والتي نجدها محل قضايا الأحداث بالمحاكم الجزائرية.

ثم ذكرنا تصنيفات الانحراف وأنماط وأنواع المنحرفين، وأخيرا عرجنا الى حجم ظاهرة انحراف الأحداث في الجزائر في السنوات ما بين 2010 و2012.

وبيين لنا أن نسب الأحداث المحكوم عليهم تقريبا بنفس الحجم أو في ازدياد طفيف، وذلك يمكن إرجاعه إلى الإصلاحات التي تشهدها الجزائر.

الفصل الخامس: الأسرة وانحراف الأحداث في الجزائر

تمهيد

أولاً- علاقة الوضع الاجتماعي للأسرة بانحراف الأحداث

ثانياً- علاقة أساليب التنشئة الأسرية بانحراف الأحداث

ثالثاً- علاقة الوضع الاقتصادي للأسرة بانحراف الأحداث

رابعاً- علاقة الوضع الثقافي للأسرة بانحراف الأحداث

خامساً- اجراءات محاكمة الأحداث في الجزائر

سادساً- تعامل مؤسسات الرعاية الاجتماعية مع الأحداث المنحرفين

سابعاً- طرق الوقاية و العلاج من انحراف الأحداث

خلاصة.

تمهيد

تحيط بكل أسرة مجموعة من الظروف والأوضاع تميزها عن غيرها من الأسرة، وتؤثر بالسلب أو بالإيجاب على حياة الأبناء، فالحدث ينمو ويتعرع في الأسرة، وتتبلور شخصيته من خلالها، وتعتبر الأسرة الصالحة حصنا متينا تحصن أفرادها من أي انحراف وجنوح. أما الأسرة الفاسدة أو الفاشلة فهي عامل مشجع وتربية خصبة لتعزيز رغبة الحدث في الانحراف والجنوح.

انطلاقا من هنا خصصنا في هذا الفصل أربعة أجزاء خاصة بالوضع الاجتماعي للأسرة وأساليب التنشئة الأسرية والوضع الاقتصادي للأسرة وكذلك الوضع الثقافي، والذي بينا فيهم مدى علاقة كل هذه الأوضاع والظروف بانحراف الأحداث.

بالإضافة إلى تخصيص الأجزاء الثلاثة الأخيرة لكيفية التعامل مع الأحداث المنحرفين في القانون الجزائري من إجراءات للمحاكمة وتعامل مؤسسات الرعاية الاجتماعية مع الأحداث المنحرفين، وأخيرا حاولنا الإلمام بطرق الوقاية من انحراف الأحداث.

أولاً- علاقة الوضع الاجتماعي للأسرة بانحراف الأحداث:

ان الأسرة هي المدرسة الأولى التي يتعلم فيها الطفل مبادئ السلوك، وتعاليمها هي أرسخ التعاليم بحكم أنه قد فتح عينيه عليها حتى أصبحت طبيعة وعادة فيه، لذلك فان الأسرة تؤثر في توجيه سلوك الحدث سواء نحو الاستقامة أو نحو الانحراف، وقد ورد في حديث النبي محمد - صلى الله عليه وسلم - "كل مولود لا يولد على الفطرة فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه" (متفق عليه) وعليه فللأسرة مسؤولية كبيرة في تقرير النماذج السلوكية التي يبدو عليها الحدث في كبره، فلا شك أن شخصية الفرد وفكرته عن هذا العالم، وما يتشربه من تقاليد وعادات وقيم ومعايير للسلوك إنما هي نتاج لما يتلقاه الطفل في أسرته منذ يوم ميلاده.

ولهذا اهتم الباحثين والعلماء بتتبع أسباب الانحراف وعوامله في إطار نمو الشخص فقاموا بدراسة الشخصية وابعادها المختلفة، وطريقة المعاملة في الصغر ابتداء من الطفولة المبكرة حتى سن الرشد. كما اتجه العديد من الباحثين إلى دراسة العلاقة بين ما يحدث داخل الأسرة من مشاجرات وصراعات وتصدعات وبين انحراف وجنوح الأحداث، فإذا كان يسود الأسرة جو سوي صالح نشأ الأولاد على نهج قويم وسلوك رشيد والعكس إذا كان هذا الجو مفعما بالاعوجاج حيث ينشأ الأطفال منحرفين أو قابلين للتعرض للانحراف في أي وقت.

ان جنوح الأسرة عن مسؤولياتها الاجتماعية وتبنيها الأساليب الخاطئة في التطبيع الاجتماعي يؤدي بكثير من الأطفال إلى مزالق الانحراف والهلاك النفسي والاجتماعي، وإن الكثير من الجرائم التي ترتكب في حق المجتمعات ومؤسساتها آتية من تقاعس الأسرة عن مهامها الخطيرة على الشارع ووسائل الاعلام، وجماعات الاقران المنحرفة والضحية في ذلك هو الطفل الذي يحول هذا الضياع إلى ألوان شتى من الانحراف والاعتداء.⁽¹⁾

وعليه فان التنشئة الاجتماعية للأطفال تتأثر بأوضاع الأسرة الاجتماعية ومن ذلك مستوى تعليم الوالدين، وحجم الأسرة، وخروج الأم إلى العمل، والعلاقة بين الوالدين والطفل وبين الطفل والاختوة، بالإضافة إلى التصدع والتفكك الأسري في حالة وجوده، كل ذلك يؤثر في تنشئة الطفل وفي تحديد سلوكه الاجتماعي.

(1) عامر مصباح: التنشئة الاجتماعية والانحراف الاجتماعي، ط1، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2010، ص83.

ونعرض هذه العوامل فيما يلي:

1. مستوى تعليم الوالدين:

يؤثر مستوى تعليم الوالدين في الوعي بمتطلبات الطفل وحاجاته المادية والنفسية، إذ يرى سيزر وآخرون أن الأمهات الأكثر تعليماً أقل تشدداً من الأطفال وأكثر استخداماً للمناقشة كأسلوب في التدريب. إذ تميل الأسر المثقفة والمتعلمة إلى توظيف ما تعلموه في معاملاتهم لأبنائهم خاصة الاعتناء بهم من ناحية التحصيل الدراسي ومتابعتهم الدائمة لهم وحثهم على المطالعة والدراسة بخلاف الأسر الأمية والغير متعلمة.

وعليه فالتعليم يساعد الأهل على معرفة تربية أبنائهم وتوجيههم توجيهاً صحيحاً، والاشراف عليهم، فيقوم الوالدين المتعلمين بتحفيز أبنائهم ودفعهم إلى حب المطالعة وممارسة الهوايات التي يحبونها كما يوفران الجو الملائم للدراسة داخل المنزل فيساعدان الطفل في تحصيله الدراسي وبالتالي تحقيق النجاح. فتعلم الوالدين له أثر على التحصيل الدراسي للأبناء. (1)

وان المستوى التعليمي للوالدين يحدد المكانة المهنية لهما وبالتالي المستوى المعيشي وكذا ان تعليم المرأة له دور في تربية أبنائها، وان جهل الوالدين يؤثر كثيراً في تربية الأطفال مما يؤدي إلى انحرافهم عن الطريق السليم.

وان حث الوالدين المتعلمين على الدراسة والتعليم لأبنائهم وسعيهم لنجاحهم في الدراسة هو نجاح في الحياة بدون شك وابتعاد عن الانحراف والانزلاق في طريق غير سوي.

2. حجم الأسرة:

يمثل حجم الأسرة عدد الأطفال التي انجبهم الزوجين، وكانت الأسرة العربية قديماً تميل إلى اكنار نسلها لاعتبارات دينية واجتماعية وقيم معينة منتشرة وقتها في المجتمع، بعكس الوقت الراهن والذي غير النظرة إلى الأسرة الكبيرة، فانخفض حجمها، واصبح الاتجاه إلى التقليل من الانجاب إلى أدنى حد حتى يستطيع الفرد العيش حياة كريمة تتناسب مع قدراته الاقتصادية وان التغير في حجم الأسرة وفي طبيعة تكوينها يؤدي إلى التأثير في تنشئة الطفل، فوجد أن الطفل الذي يعيش في أسرة صغيرة العدد يعتمد في أمنه عليها، ويكون أكثر دلالة وأنانية من الطفل الذي ينشأ في أسرة كبيرة العدد. (2)

(1) سناء الخولي: الأسرة والحياة العائلية، دار النهضة العربية، بيروت، 1984، ص 287.

(2) محمد يسري ابراهيم دعيس: الأسرة في التراث الديني والاجتماعي، مرجع سابق، ص 69.

كما أن كثرة الأبناء تجعل الآباء يميلون إلى أسلوب السيطرة في تحقيق المطالب بينما قلة الأبناء تجعل الآباء يتبعون أسلوب الاقناع والحوار أكثر. (1)

وعليه فانه يتضح لنا أن كثرة عدد الأبناء يؤدي إلى عدم الاتصال والتفاعل الايجابي بينهم وبين الوالدين لعدم قدرة الوالدين على توفير الوقت وتقسيمه بين الأبناء وكذلك لكثرة احتياجات الأبناء ومطالبهم وعجز الوالدين في المقابل وتقصيرهم في اشباع هذه المطالب سواء ماديا ونفسيا.

ولقد اثبتت الدراسات السكانية والصحية في السنوات الأخيرة أن هناك علاقة بين النمو الطبيعي والنمو الذهني لدى الطفل من جهة وبين حجم الأسرة التي ينتمي إليها من جهة اخرى، كما يؤثر حجم الأسرة في عملية التنشئة الاجتماعية وخاصة في أساليب ممارستها، حيث أن تناقص حجم الأسرة يعتبر عاملا من عوامل زيادة الرعاية المبذولة بالإضافة إلى تلقينه المعايير الاجتماعية التي هي عبارة عن القواعد والمبادئ الاجتماعية التي يسير الفرد بمقتضاها في حياته ويقاس على أساسها سلوكه، وتحدد السلوك المقبول والسلوك غير المقبول في الجماعة، وأسباب القبول أو الرفض حيث تتمثل في العادات والتقاليد والعرف والقيم والقانون والرأي العام والرقابة الاجتماعية، وتدريب الأبناء على ممارسة النقد الايجابي. (2)

3. خروج المرأة إلى العمل:

يعتبر عمل المرأة من الأبعاد السوسولوجية الهامة التي يقاس على أساسها تطور المجتمع ونموه وانفتاحه، فهي نصف المجتمع وأحدهم ركائزه مهمتها الأساسية تربية وتنشئة الأبناء نظرا لاحتكاك الأم بأبنائها أكثر من الأب بسبب تواجدها طوال الوقت معهم.

لكن عمل المرأة هو من أهم مؤشرات التغير الذي حدث في كافة المجتمعات عبر السنين الأخيرة وخاصة في مجتمعاتنا العربية وفي المجتمع الجزائري بالذات. ففي السبعينات كان مجرد خروج الفتاة الى الدراسة في الجامعة، خاصة لو كانت الجامعة بعيدة عن مكان سكنها، هو عار على الأسرة وقد تنعت الفتاة بأبشع الصفات تصل حتى الى الطعن في شرفها.

وذلك عكس ما نراه الآن من وصول الفتيات الى أرقى مستويات التعليم والسفر الى مختلف بلاد العالم طلبا للعلم والعمل أيضا، فقد أصبح عمل المرأة قيمة مطلوبة ومحبذة، وحتى عند الزواج فأصبح الرجل يشترط المرأة العاملة لتساعده على بناء أسرة والمساهمة في الدخل لمواجهة مصاعب الحياة، بينما

(1) محمد علي محمد النوبي: المرجع السابق، ص30.

(2) مريم عبد الله النعيمي: المملكة الأسرية، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2005، ص 30.

كان ذلك في السابق يعد عيبا وعارا على الرجل، وقد سجلت المرأة الجزائرية اسمها في التاريخ أيام الثورة التحريرية، حيث شاركت في تحرير الوطن بقوة، كجندية وممرضة ومسؤولة عن السلاح والتموين، والاتصالات السرية في كامل النواحي الجبلية من الوطن، هذا بالإضافة إلى دورها في المدن كفدائية ومسبلة. وقد أخذت نصيبها من التعذيب والتكيل والاعدام وغير ذلك، وأصبحت قدوة تقتدي بها جميع نساء الشعوب المكافحة من أجل التحرر والكرامة في العالم. (1)

وبالتالي نرى التأثير الفعلي لعمل المرأة في تاريخ الجزائر، واستمر ذلك بعد الاستقلال أيضا، فهي تشارك في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الجزائري حاليا. وأقبلت على مختلف الميادين: الادارية منها، والتعليمية والطبية والتقنية والانتاجية الحرفية، وحتى الميدان السياسي.

ومن ثم أصبح عمل المرأة حقيقة ملموسة، وانعكس ذلك على شخصيتها ودورها ككيان اجتماعي، وخلق لها العديد من الأدوار: دور الزوجة، ودور الأم، ودور العمل ومتطلبات الوظيفة، والدور الاقتصادي بمساهمتها في مصاريف الأسرة.

وان هناك من يرى أنه بين هذ الأدوار قد تشعب المرأة نفسها وتضيع بين توزيع اهتماماتها بالوظيفة وبالزوج والأبناء.

وان اندفاع المرأة لميدان العمل طلبا للرزق واثبات وجودها بدون ضوابط يمثل تضحية عن وعي أو غير وعي بمستقبل جيل من الأبناء يعيشون حياة عزلة وحرمان منذ الصغر ويضعف الروابط الأسرية ضعفا يهدد الكثير من الأبناء ويجعلهم يتوقعون الخطر في كل العلاقات الاجتماعية، كما تظهر كثير من السلبيات في العلاقات مع الزوج وفي إدارة المرأة للأسرة ورعاية الأطفال. (2)

4. العلاقة بين الوالدين والطفل:

إن العلاقات الاجتماعية والتفاعلات الأسرية داخل الأسرة لها تأثير كبير في عملية التنشئة الاجتماعية الأسرية، فالطفل يأخذ الأنماط السلوكية، والسمات السيكولوجية بشكل تلقائي وعفوي سواء كانت هذه السلوكيات إيجابية أو سلبية.

(1) أنثريا تيجاني: وسائل التغيير الاجتماعي ومؤثراته في الجزائر، المرجع السابق، ص114.

(2) محمد علي محمد النوبي: المرجع السابق، ص30.

تلعب طبيعة العلاقات الأسرية دورا هاما في انحراف الأحداث، فطبقا لأنماط السلوكية المتبادلة بين الحدث وأبويه - بصفة خاصة - يتحدد سلوك الحدث، فإما أن تلعب تلك العلاقات دورا إيجابيا في حماية الحدث من الانحراف، أو أن تمارس دورها السلبي في دفعه بصورة مباشرة وقوية نحو الانحراف والجنوح. وتقوم العلاقة بين الوالدين والطفل على أساس الارتباط المتبادل فيما بينهما، ومجموعة من الأساليب التربوية التي يستخدمها الآباء لضبط سلوك الطفل، وتتضمن هذه العلاقة تفاعلا مستمرا بينهما وتأثيرا متبادلا. فقد أوضحت دراسة باترسون Patterson 1976-1986 التي أجراها على أطفال ذكور أعمارهم من 9-12 سنة أنهم عدوانيين نتيجة التأثير المتبادل بين الطفل والوالدين. (1)

كما أثبتت العديد من الدراسات أن العلاقة الجيدة بين الوالدين والطفل هي من العوامل المؤثرة في التنشئة الأسرية السوية، وإن الأطفال العدوانيين والمضطربين عاطفيا والمتأخرين دراسيا قد تعرضوا في صغرهم للقسوة والنبذ من الوالدين وأن 80% إلى 90% من الأطفال الجانحين هم ضحايا سوء معاملة الوالدين والنبذ والتسلط الذي عاشوه في طفولتهم. (2)

وعليه فإن سلوك الأطفال ونمو شخصيتهم يتأثر إلى حد كبير بسلوك الآباء في الأسرة والأساليب التي يتبنونها في تربيتهم لأبنائهم. حيث إن استبداد الآباء في البيت وقسوتهم على أبنائهم قد يؤدي بهؤلاء إلى سلوك مضاد ومنحرف والعكس صحيح.

وقد أوضحت دراسة أنستازي Anstansi (1958) أهمية التفاعل الوالدي والطفل وانعكاس ذلك التفاعل على نمو شخصية الطفل وسلوكه الاجتماعي، فهناك علاقة ارتباطية بين أساليب المعاملة الوالدية وبين أنماط الشخصية وسماتها، وقد يظل هذا التأثير معه إلى سن متقدمة من العمر.

كما أكدت نظرية التحليل النفسي خطورة تأثير معاملة الوالدين في تكوين شخصية أبنائهم، ذلك أن الطفل يقضي خلال السنوات الأولى من حياته معظم الأوقات بين والديه، ويكون هذان طرفان رئيسيان في أكثر الخبرات التي يتعرض لها الطفل باعتبارهما وسيلة لإمداد الطفل بحاجاته ومطالبه. وإن العلاقات النفسية التي يكونها الطفل مع الأم خصوصا في السنوات الأولى من حياته ذات تأثير واضح في تحديد

(1) فاطمة منتصر: الكتاني المرجع السابق، ص 52.

(2) عمر أحمد الهمشري: المرجع السابق، ص 337.

ملاحظ شخصية هذا ما أشار إليه إيريكسون في نظريته، إلا أن الطفل يستمد ثقته بنفسه وبالأخرين من خلال علاقته بأمه. فالأم تخلق هذا الشعور عن طريق تلبية احتياجاته الأولية. (1)

ويختلف دور الأولياء جذريا بين مختلف مراحل عمر الطفل ففي الشهور الأولى بعد الولادة على الأولياء منح الطفل الكثير من الدفء والعاطفة حتى ينمو نمو فيزيولوجي جيد ثم لما يصبح الطفل أكبر عمرا تبدأ مرحلة التربية والتهديب والتحكم في سلوك الطفل وتقويمه.

وتتغير العلاقة بين الوالدين والطفل عند دخول هذا الأخير للمدرسة ويصبح اهتمام الأولياء بالدراسة والنجاح فيها ويتأثر الطفل هنا بأقرانه وبالمعلمين، فتتكون لديه شخصية مستقلة عن الأسرة، فيكبر دور الوالدين في المراقبة والتربية.

5. العلاقة بين الطفل والإخوة:

تعتبر الأسرة مجتمع صغير، وفي هذا المجتمع نجد ثلاث أنواع من العلاقات وهي: العلاقة بين الوالدين، والعلاقة بين الوالدين والأبناء، والعلاقة بين الأبناء أنفسهم أي بين كل حدث واخوته، وكل من هذه العلاقات ذات طابع متميز بالرغم من تداخلها وتأثيرها المتبادل.

وتتميز مظاهر العلاقات بين الاخوة بالاتساع والشمولية وذلك يبدو مثلا في عامل الزمن، فأبناء نفس الأسرة قد يلعبون معا، ويشتركون في عمل واحد ويجتمعون معا لفترات طويلة في كل يوم، وأسبوع، وعام. وكذا تظهر شمولية العلاقات بين الاخوة في مدى الاتصالات فيما بينهم، ونتيجة الظروف المعيشية حيث يأكلون مع بعضهم، وقد يشتركون في نفس الحجرة، ويلعبون بنفس اللعب، وأحيانا يلبسون نفس الملابس... وغيرها من المواقف الأخرى قد تنتهي إلى العامل الثالث وهو الارتباط الوثيق في العلاقات والاتصالات بين الاخوة والذي يشمل كل جوانب حياتهم. (2)

وان العلاقة بين الاخوة ترتبط بحجم الأسرة من جهة، ومن جهة أخرى بالعلاقة الزوجية، فعندما يزداد حجم الأسرة تقل فرص التواصل بين الطفل والآباء، لكن مواقف التفاعل بين الاخوة تزداد.

(1) ادريه السيد حافظ: المرجع السابق، ص 295.

(2) محمود حسن: مرجع سابق، ص 247.

وان الاخوة كالأباء مصدرين لتعلم الاتجاهات والمعتقدات وأنماط السلوك لجماعة ما. فهم يعملون على ضبط سلوكياتهم داخل الأسرة، كما أن مجرد ترتيب الطفل بين إخوته، كالأول أو الأصغر، يعتبر متغير أساسي يؤثر في نمو الطفل النفسي والاجتماعي. (1)

وإنه غالبا ما يكون الاخوة والأخوات الأكبر أكثر تأثيرا في الحدث من الآباء، حيث أن الأطفال يفهمون بعضهم البعض بدرجة أكبر من الراشدين لتشابه مشاكلهم وخبراتهم.

ويرى أدلر أن الأخ الأصغر يشعر بالنقص نحو أخيه الأكبر، مما يضطره إلى تعويض النقص بإظهار التفوق على من يكبره من إخوة وأخوات.

أما مورفيونوكومبي فيريان أن ترتيب الطفل بين إخوته في حد ذاته ليس عاملا مؤثرا في شخصية الطفل، بل أن ما يؤثر فيها اختلاف معاملة الوالدين. (2)

لذلك فإن طبيعة العلاقة بين الأبناء أنفسهم وطبيعة التفاعل بينهم، تساهم في تحديد توجهات الأطفال في حياتهم المستقبلية.

فإذا كانت هناك أنانية في التعامل وتوتر في العلاقة وعدم تحمل الأبناء لبعضهم البعض، يؤدي هذا بأحد الأبناء أو بهم جميعا الى التفكير في الاستقلال عن الأسرة والابتعاد عنها والنفور عن تعامل الاخوة مع بعضهم البعض.

ومن جانب آخر، فإنه لا يمكن إغفال ان توافق العلاقة بين الأبناء أو توترها يرجع إلى طبيعة المعاملة الوالدية للأطفال، فإذا اتسمت هذه المعاملة بتفضيل طفل على آخر، فهذا من شأنه إثارة وخلق روح الغيرة والتنازع وربما حتى البغض والكراهية والحسد بين الاخوة.

وقد بينت الدراسات أن عدم التسوية بين الأولاد يوقد فتيل الغيرة في نفوسهم، وهي انفعال مركب من انفعالات مختلفة، يرفض الفرد البوح بها، ويجهد نفسه ليخفيها عن الناس، لأنها تضاعف من احساسه بالمهانة والنقص. بالإضافة إلى أنها تتطوي على كره إنسان لإنسان آخر، بسبب علاقة اثنين بشخص ثالث، وتقضي على المحبة والتعاون.

(1) فاطمة منتصر الكتاني: المرجع السابق، ص 51.

(2) رشاد صالح دمنهوري: المرجع السابق، ص 36.

ولعل هذا ما جعل النبي (ص) ينه عن التمييز بين الأبناء ويأمر بالتسوية والعدل بينهم في كل شيء، فقال "قاربوا (سوا) بين أبنائكم ولوا في القبل"، كما قال: "فاتقوا الله واعدلوا بين أولادكم" (رواهما البخاري). (1)

لهذا يجب التأكيد على أن التسوية بين الأطفال منذ الصغر، تعلمهم العدالة والمساواة وتنشئهم على عدم الاساءة الى بعضهم البعض، وان عدم المساواة بينهم ومحاباة أحدهم على حساب الآخرين قد يسبب الانحراف بالحق الأذى ببعضهم.

ونسنتج مما سبق أن العلاقة بين الاخوة هي عامل مهم في عملية التنشئة الأسرية، وان التفاعل بينهم يساهم بشكل كبير في تحديد توجهات الطفل وسلوكه.

6. التصدع الأسري:

اختلفت تسميات هذا المصطلح، فبعضهم يدعوه "التفكك الأسري" ويتم بفقد أحد الوالدين أو كلاهما، أو الطلاق، أو الهجر، أو تعدد الزوجات، أو غياب رب العائلة مدة طويلة.

والبعض الآخر يدعوه "تصدع الأسرة" ويحدث في حالة تعدد الزوجات، أو وفاة أحد الوالدين أو كليهما، أو الطلاق.

وفريق ثالث يطلق عليه مصطلح "البيوت المحطمة" التي يجر بها الطلاق أو الفراق أو موت أحد الوالدين أو كليهما.

وفريق رابع يطلق عليه مصطلح "الأسرة المحطمة" التي تتم بالطلاق أو المشاجرة المستمرة أو الوفاة أو سجن أحد الوالدين أو غيابه بصورة مطردة.

وفريق خامس يطلق عليه مصطلح "العائلة المتداعية" التي تحدث بفقد أحد الوالدين أو كليهما بسبب الوفاة أو الطلاق.

وفريق سادس يطلق عليه مصطلح "التفكك العائلي"⁽²⁾ وقد يرجع هذا التنوع في المصطلحات للترجمة من اللغة الأجنبية مثل: Broken Home، Disorganization- Broken Family وهناك من يقول أن التصدع الأسري يتخذ صورتين احدهما فيزيقية والثانية سيكولوجية.

(1) العربي بختي: المرجع السابق، ص68.

(2) جعفر عبد الأمير الياسين: المرجع السابق، ص ص 22-23.

ويعني التصدع الفيزيقي فقدان أحد الوالدين، عن الحياة الأسرية بالموت، الهجر، الانفصال أو الطلاق، أما التصدع السيكولوجي للأسرة فهو ذلك التصدع الذي يبدو من خلال إدمان الخمر، المرض العقلي أو النفسي، الاضطراب الانفعالي للأباء، والمناخ الأسري المميز بالصراع الداخلي والتوتر المستمر. (1)

كما قسم علي محمد جعفر التصدع الأسري إلى قسمين:

التصدع المادي- وهو التصدع الذي يتضمن غياب أحد الوالدين أو كليهما لأي سبب من الأسباب، ويقول ان غياب أي من الوالدين يؤثر على تربية وتنشئة الحدث وتوجيهه الوجهة السليمة.

التصدع المعنوي- ويقصد به ما يعتري الأسرة من خلل واضطرابات وسوء التفاهم الذي يحصل بين الأب والأم وانعكاس ذلك على شخصية الحدث، وكذلك يتضمن التصدع المعنوي عدم دراية وخبرة الوالدين بأساليب التنشئة الصحيحة. (2)

وقد أرجع مكّي دردوس تصدع الأسرة إلى سوء التفاهم بين الأبوين، وانفكاك الرابطة الزوجية بينهما أو غياب أحدهما بسبب الموت أو العمل.

حيث أن سوء التفاهم بين الأبوين عبارة واسعة وتضم حالات متنوعة، قد تبدو في البداية أمرا طبيعيا لا يلفت الانتباه في نظر البعض إلا أن التخاصم والتشائم والمشادات بين الزوجين من حين إلى آخر هو أمر مستعظم ومستقبح في الأوساط المتخلقة والمحترمة.

فقد يعني سوء التفاهم تعسف الزوج في ممارسة حقوقه الزوجية أو تقصيره في أداء واجبه العائلي أو تعاطيه الخمر وتبذير الأموال... إلخ، وقد يعني بالنسبة للزوجة تقصيرها في القيام بواجباتها الزوجية أو إهمالها لشؤون بيتها أو رفضها لمصاحبة زوجها والسكن معه في مكان توظيفه... إلخ. إن سوء التفاهم إذا بلغ هذا الحد فهو يهدد الأسرة في كيانها وذلك ينعكس على تربية أولادها، وقد يكون سببا مباشرا أو غير مباشر في انحرافهم في حياتهم أو عند بلوغهم. (3)

من خلال كل ما تقدم فإن التصدع الأسري في نظرنا يشمل كل هاته المصطلحات من التفكك الأسري أو التفكك العائلي، البيوت المحطمة أو الأسرة المحطمة، العائلة المتداعية، التصدع المادي والتصدع

(1) رمضان السيد: إسهامات الخدمة الاجتماعية في مجال انحراف الأحداث، المرجع السابق، ص 87.

(2) علي محمد جعفر: الأحداث المنحرفون - دراسة مقارنة، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1984، ص 117.

(3) مكّي دردوس: الموجز في علم الإجرام، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009، ص 193.

المعنوي، التصدع الأسري الفيزيقي والتصدع الأسري السيكولوجي، فهي كلها تشير إلى نفس المعنى وهو اختلال وعدم استقرار وتوازن السلوك داخل الأسرة، والتربية الغير صحيحة والغير سليمة للأبناء، وحالات سوء التفاهم والخصام بين الوالدين، وحالة وفاة أحد الأبوين أو كلاهما وما ينجر عنه من زواج أحدهما، وحالات الانفصال بالطلاق أو الهجر بين الوالدين وما ينجر عنه من زواج أحدهما أو كلاهما.

وقد أثبتت أغلب الدراسات التي أجريت في موضوع التفكك الأسري وعلاقته بجنوح الأحداث أن هناك علاقة بين التصدع الأسري وانحراف الأحداث وبنحومهم، أي أن الأسرة المتصدعة تنتج أحداثا منحرفين بنسبة أكبر مما هو عليه عند الأسرة السوية أو الغير متصدعة. وقد تكون من أهم عوامل الانحراف والجنوح وأولهما نظرا لأهمية الأسرة في عملية التنشئة الاجتماعية للحدث بالذات.

ويعرف العالمان الأمريكيان شيلدون والينور جلوك Glueck البيت السوي غير المتصدع بأنه البيت الذي يتواجد فيه أحد الأبوين على الأقل بصورة واقعية دائمة وفي إطار علاقات عاطفية حميمة مع الأطفال. كما يؤكد هذان العالمان أن غياب الأبوين عن البيت يحدث شرخا كبيرا في جدران التماسك العائلي حيث يفقد الطفل الشعور بالأمن والحماية والاستقرار.⁽¹⁾

وعليه فإن غياب أحد الأبوين أو كليهما عن البيت لا يشكل بالضرورة انحراف الحدث بل إن مثل هذا الغياب يؤدي إلى اضطراب العلاقات القائمة بين أفراد الأسرة الواحدة ويؤثر خاصة على الفتيات، كون الذكور يتأثرون أكثر بالعوامل الخارجية أو البيئة الخارجية أكثر مما يحدث داخل الأسرة.

وقد ذكرت الدكتورة Van waters وصفا دقيقا للأسرة المثالية التي تستطيع أن تلعب دورا لتنشئة الاجتماعية بدون خطر على سلوك الأطفال "على الأسرة واجبات تقوم بها إزاء الصغار: فهي تأوي وتطعم الصغار بشكل مريح بدون أن تسبب لهم أنواعا من القلق المبكر، وتساعد الطفل على أن يكون في صحة حسنة وحيوية، وأن ينال الاحترام الاجتماعي، وعليها أن تعلم الطفل كيف يحترم نماذج السلوك الاجتماعية، وكيف يستجيب بشكل ملائم للمواقف الانسانية التي تحدث انفعالات كبيرة مثل الخوف والغضب والحب، وأن تعد الطفل للمعيشة مع آخرين من بني جنسه في دائرته الصغيرة التي تقوم على علاقات بسيطة من الشفقة والعطف.

(1) Sheldon and Eleanor Glueck, Delinquents and non-delinquents in Perceptive, Harvand, University press, Cambridge, 1968, P12.

وأخيرا على الأسرة أن تقوم بالواجب الأسمى وهو فطام الشاب، ولكننا لا نعني الفطام هنا بمعناه المعروف، ولكن الفطام بمعنى تعويده في الوقت المناسب على أن يستقل عن الآخرين وألا يظل عالة على الأسرة، مستغلا الشفقة والبساطة التي يعيش على حسابها في المنزل، وذلك حتى لا يحرم الطفل من التعود على لذة الكفاح والخدمة والعمل بين الآخرين من بني جنسه خارج المنزل".⁽¹⁾

ولهذا قد حظيت الأسرة بقدر كبير من اهتمام الباحثين والدارسين فيما يتعلق بإسهامها في بروز الظاهرة الاجرامية، فهي الأساس والقاسم المشترك الذي ينطلق منه كل باحث لدراسة السلوك الانحرافي والاجرامي، كما أنها مسؤولة المسؤولية الأولى في تطور شخصية الفرد واضطراب سلوكه.

ولقد أثبت شلدون جلوك Sheldon Gluek من خلال دراسة مقارنة أجراها بين فئتين من الأحداث اختيرتا من محيط اجتماعي واحد أن فئة المنحرفين منهم تشكو من اضطراب في علاقات الوالدين بنسبة أكبر من تلك ذات السلوك السوي.⁽²⁾

وعليه فإن الجو العائلي ونوع العلاقة بين الآباء فيما بينهم وبين الأطفال هي المحدد لاستواء سلوك الطفل من عدمه، فإذا لم تتمكن الأسرة من توفير احتياجات الحدث المتمثلة في الأمن والحب والطمأنينة... فمن المحتمل أن يؤثر ذلك في سلوكه مستقبلا.

لذا فيعد سوء تفاهم الوالدين أو انفصالهما من المثيرات التي تهدد التوازن النفسي والاجتماعي في الأسرة ويدخل الحدث في صراع داخلي قد يسهم في خلق شعور لديه بالعدوانية أو الميل نحو العنف والسلوك الإنحرافي.

لكن من جهة أخرى فإنه ليس كل الأسر المفككة والمتصدعة تنتج أطفالا يسلكون سلوكا مضادا للمجتمع، بل ينبغي القول: أن البيوت المتصدعة تعتبر من الأسباب الأولية التي تساعد على خلق وإيجاد أحداث لديهم اضطرابات سلوكية وانفعالية، ومن ثم يكون سلوكهم مضادا للمجتمع.

ومن جهة أخرى لاحظ الباحثون في أسباب جنوح الأحداث، أن الحدث كثيرا ما يجنح بسبب عدم توافق الأبوين في حياتهما، وما ينتج عن ذلك من كثرة المشاحنات والمشاجرات التي غالبا ما تخلق جوا غير ملائم للحدث. فالخلاف وسوء التفاهم بين الوالدين إذا ظهر على مسرح العائلة أمام الأطفال، فإنه سيؤثر فيهم من الناحية النفسية. لهذا فإنه إذا كانت العلاقات بين أفراد الأسرة غير مرضية لانعدام الرعاية،

(1) حسن شحاتة سعيان: علم الجريمة، ط2، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1962، ص 118.

(2) نصر الدين جابر: السلوك الانحرافي والاجرامي، المرجع السابق، ص 110.

والحب، أو قسوة الوالد على أم الأولاد وعلى الأبناء وعدم التوافق، واضطراب العائلة وعدم استقرار الوالدين، كلها عوامل مؤدية الى جنوح الأبناء. (1)

وان كون الطلاق والانفصال هو النهاية الحتمية لحالات سوء التفاهم بين الزوجين، ولجو الشحاء والبغضاء الذي يسود الأسرة، ووضع حد للنزاعات العائلية فإن ذلك قد يؤدي إلى تحسين حال الأبناء خلقيا وربما إنقاذهم من الانحراف، وهذا لا يعني ان الطلاق شيء ايجابي بل قد يكون حلا لعلاج مشاكل كثيرة في الأسرة كأن يكون الزوج مدمنا أو منحرفا فبانفصاله عن الأم وعن الابناء قد يكون وقاية لهم من الانحراف شرط أن تتوفر الشروط السليمة للتنشئة الاجتماعية بالنسبة للأبناء في حياتهم الجديدة بعد الطلاق.

وما يمكن استنتاجه من كل ما سبق أن ظروف وأوضاع الأسرة لها علاقة وطيدة بانحراف الأحداث، فالأسرة المتصدعة تعد مهدا لمختلف السلوكات الانحرافية والاجرامية، في حين أن الأسرة السوية المتماسكة والمتزنة في علاقاتها سواء بين الآباء أو بينهم وبين الأبناء تعد درعا مانعا يحمي هؤلاء الأبناء من الانزلاق في الانحراف والجناح.

وفي دراسة أعدها "ميغارجي" و "روسنكويست" "Mergargées et Rosenquist" أبرزت ستة سمات عند أسر المنحرفين وهي: (2)

- لا يحترم أفرادها بعضهم البعض، مع نقص الدفء العاطفي في تعاملهم وعلاقة كل منهم بالآخر.
- يسودها في الغالب الشجار وضعف الاتصال الشخصي المبني على التفاهم.
- ينظر الحدث المنحرف الى والديه على أنهما أعداء له وباردين اجتماعيا مقارنة بآباء الأطفال الأسوياء.
- تتميز أسرة المنحرف بضعف تماسكها وتفككها وعدم استقرارها.
- ينظر الحدث المنحرف الى والديه على أنهما أكثر صرامة وعنفا ومن الصعب ارضاؤهما.
- ينظر الحدث المنحرف الى والديه على انهما غير واعيين لحاجاته ووجوده كأنسان داخل المنزل.

(1) العربي بختي: المرجع السابق، ص 72.

(2) عبد الله محمد فرج: مظاهر الجنوح عند الأحداث وأسبابه في الثقافة الأمنية، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1988، ص 42.

ثانيا - علاقة أساليب التنشئة الأسرية بانحراف الأحداث:

تختلف أساليب التنشئة وكذلك أهدافها ومعاييرها بين المجتمعات، بل يمكن أن يكون الاختلاف في أساليب التنشئة داخل الجماعات التي يتكون منها نفس المجتمع، وداخل المجتمع الواحد من وقت إلى آخر، كما تختلف هذه الأساليب من أسرة إلى أخرى ومن الأب إلى الأم، بل وقد تختلف أساليب أحدهم من وقت لآخر.

ويتأثر سلوك الأطفال ونمو شخصيتهم إلى حد كبير سلوك الآباء في الأسرة والأساليب التي يتبنونها في تربيتهم لأبنائهم، ويكاد هذا التأثير يصل إلى أن يتطابق سلوك الأطفال بمظاهر سلوك آبائهم. أي أن سلوك الأبناء هو نتيجة لما يقوم به الآباء من أدوار اجتماعية داخل الأسرة.

وعليه فإنه لكل أسرة أسلوبها الخاص في تنشئة الحدث وضبط سلوكه، ورغم اختلاف أساليب التنشئة من أسرة على أخرى ومن طفل لآخر، إلا أنها - وكما سبق وذكرنا - لا تخرج عن ثلاث: أسلوب التسلط، والأسلوب التربوي، والأسلوب المفرط، كما صنفهم ديانا بومريند D. Boumrind.

وإن تربية النشئ في الوسط الجزائري تعطي أهمية كبيرة لقيم المساعدة والتعاون والأخوة والحب والشجاعة والاحترام، ويتبع الأولياء في تربيتهم عدة أساليب أهمها: الأسلوب الديمقراطي، المتسامح والتسلطي.

الأسلوب الديمقراطي: وهو الأسلوب التربوي الذي ذكرته بومريند، ويشمل كل من اتجاه الاستقلال والتسامح الغير مفرط والتقبل، والاتساق والمساواة والتشجيع على الانجاز الذي سبق وذكرناهم في الفصل الثالث، ويعبر عن الديمقراطية بمدى الحرية والاحترام الذي يمنحه الوالدان للطفل خلال تصرفاته التي تتصل بمختلف شؤونه الشخصية والاجتماعية.

ويتميز الولي الديمقراطي بما يلي:⁽¹⁾

- يسير (يوجه) أفعال الطفل ولكن بصورة عقلانية وموجهة نحو النتيجة.
- يشجع النقاش مع الطفل.
- يتقاسم الاستدلالات التي تخص " السياسة الأسرية " .
- يعطي قيمة الصفات التعبيرية والأدائية (إجرائية) مثل "الاستقلالية" و "الامتثالية".
- يمارس ضبط صارم في حالة اختلاف الآراء ولكن لا يحبس الطفل في التضييقات.

(1) محمد علي محمد النوبي: المرجع السابق، ص59.

- يعترف بحقوق الحدث مثل حقوق البالغ، وكذلك الاهتمامات الخاصة بمرحلة الطفولة.
- يعترف أن الطفل له خصوصيات، لكن يضع معايير لسلوكه المستقبلي.
- يستعمل العقل (المنطق) والسلطة للوصول إلى أهدافه.

فالأبوان الديمقراطيان يحترمان فردية الطفل ولا يفرضان أية سلطة في توجيه واعطاء الأبناء الحرية والاحترام في مختلف شؤونهم الشخصية الخاصة بهم، كما يقومان بتشجيع الطفل على اتخاذ مواقف ايجابية تجاه ما قد يتعرض له، لذلك فقد اعتبر النمط الديمقراطي عامل مهم من عوامل التكيف السليم للطفل فهو يخلق أفرادا قادرين على التفكير السليم والتعاون وتحمل المسؤولية.⁽¹⁾

كما ترى " بومريند" أن الأسلوب الديمقراطي هو الأكثر نجاعة في أساليب التربية الوالدية، حيث يؤثر على نمو الكفاءات الاجتماعية والمعرفية عند الأفراد.

ويشجع أسلوب الحوار والنقاش مع الطفل ويعترف بحقوقه وفي نفس الوقت يمارس ضبط أسري عليه ويوجه سلوكه وأفعاله بصورة عقلانية ومنطقية.

الأسلوب المتسامح: وهو الأسلوب المفرط الذي ذكرته بومريند، ويشمل اتجاه الحماية الزائدة والتسامح المفرط والانتباه الزائد والاسراف في الحب للطفل في جميع مراحل حياته العمرية، فمعاملة الحدث تختلف من مرحلة الطفولة عن مرحلة التربية والتوجيه في مرحلة المراهقة، وإلا كانت نتائج ذلك سيئة، حيث يقول هاتوبك "إن المراهقين الذين تظهر أسرهم اهتماما زائدا بهم يكون سلوكهم أقرب إلى سلوك الأطفال"⁽²⁾

حيث أن الحدث المراهق عندما يتعود على أسلوب الحماية الزائدة والاهتمام المبالغ فيه يجد صعوبة كبيرة في التعامل مع العامل الخارجي وبالتالي التكيف الاجتماعي.

ويتميز الولي المتسامح في هذه الحالة بما يلي: ⁽³⁾

- لا يعاقب.
- يأخذ بعين الاعتبار رأي الطفل في اتخاذ قرارات تخص السياسة الأسرية.
- يقدم تفسيرات عن القواعد الأسرية.
- قليل المطالب فيما يخص المسؤولية عن الأعمال المنزلية.

⁽¹⁾بوفولة بوخميس: انحراف الأحداث من منظور قيمي أخلاقي، المرجع السابق، ص 174.

⁽²⁾محمد سند العكايلة: المرجع السابق، ص 209.

⁽³⁾بوفولة بوخميس: نفس المرجع، ص 172.

- يظهر كمورد لتلبية رغبات الطفل.
 - يسمح للطفل بتنظيم نشاطاته كما يرغب هو (الطفل).
 - لا يشجع على طاعة معايير خارجية.
 - يستعمل العقل (المنطق) ولكن بالتأكيد (يقينا) لا يستعمل سلطته لا رغام الطفل على تنفيذ مهمة معينة.
 - يتقادم ممارسة الضبط على الطفل.
 - لا يمنع سلوك الطفل.
- ومن كل ما سبق يترتب على هذا الأسلوب نتائج عديدة أهمها التصاق الحدث بوالديه، وعدم القدرة على الانفصال عنهم وعلى النضج عامة.
- ويخلق لدى الحدث صفة الاتكالية والاعتماد على الوالدين وعدم الثقة، وفي النفس كونه تربي وكبير وهو تحت حماية زائدة ورعاية مفرطة من قبل والديه.
- الأسلوب التسلطي:** ويشمل اتجاه التقييد والتسلط والاهمال والرفض والتثبيط والقسوة والشدة في معاملة الأبناء مثل كثرة اصدار الأوامر والنواهي، والممنوعات بطريقة قاسية، العقاب المادي والمعنوي، وعدم الحوار والمناقشة، والتشدد في المعاملة، وصرامة كبيرة في الضبط.
- ويتصف الولي التسلطي بما يلي:⁽¹⁾
- يحدد ويضبط ويقيم سلوكات ومواقف الطفل تماشيا مع معيار سلوك يكون في العموم معيار مطلق بسلطة عليا.
 - يعطي قيمة للطاعة كخلق طيب ويشجع التدابير العقابية، متحمس لخلق صراعات مع الطفل بالبحث له عن ثغرات في سلوكاته أو قيمه.
 - يرسخ القيم الاجرائية مثل "احترام السلطة" "احترام العمل"، "احترام النظام" و "احترام العادات".
 - لا يشجع النقاشات مع الطفل، ويعتقد أن على الطفل أن يقبل أقواله كشيء صحيح في المطلق.
 - يحتفظ بالطفل في مكانه ويقلص استقلاليتته.

(1) بوفولة بوخميس: انحراف الأحداث من منظور قيمي أخلاقي، المرجع السابق، ص 173.

▪ يجعل الطفل مسؤول عن جزء من النظام المنزلي.

وعليه فالولي أو الوالدان يضيقان على الحدث بقوة وفي نفس الوقت لا يشجعانه على الاستقلالية والثقة بالنفس فيصبح متعودا على التبعية وغير قادر على مجابهة المواقف، وبهذا فقد يقاوم الحدث هذه السلطة الوالدية بكل وسائله حتى لو أدت به هاته المقاومة الى العقاب البدني. وان التسلط والشدة تلعبان دور مهم في هدم شخصية الحدث وتدميرها وتجعلان منه انسانا مضطربا، يصعب عليه التكيف والتوافق في حياته.

ولقد استخلص من طرق تأديب الأطفال المستعملة في الجزائر من طرف الآباء، أن العقوبة الجسدية كانت لها علاقة شديدة بجنوح الأحداث⁽¹⁾ اذ ظهر أن القسوة في المعاملة جعلت الولد ذا شخصية ناقمة متمردة قاسية، وتبين أنه يميل في التنفيس عن مشاعره إلى اىذاء الغير، أو تخريب ممتلكاتهم. وعليه فالضرب طريقة غير سليمة للتأديب، حيث تقضي على الحب، الثقة بالنفس وروح الابداع، وهي شروط ضرورية لبناء شخصية سوية لدى الطفل.

كما أنه قد أثبتت الدراسات أن العقاب النفسي والجسدي الشديد على الأبناء، سيؤدي بهم إلى الميل الى أن يصيروا في كبرهم عدوانيين.

ولعل أساليب التنشئة الأكثر شيوعا والتي يمارسها الوالدين في وطننا العربي، خاصة الأم تركز على الخصائص التالية عند الطفل:⁽²⁾

- الخوف من العقاب بدل الشعور بالذنب.
 - العداوة الموجه الى الخارج بدلا من الثقة.
 - الفردية بدلا من الجماعية.
 - تأكيد العدوانية والأخذ بالثأر بدلا من التعاون والتسامح.
 - تعزيز الاتكالية عند الطفل، نتيجة اسراف الأمهات والجدات في التدليل.
- وعليه فان الأساليب المطبقة من طرف الأسرة تلعب دورا هاما في التأثير على التكوين النفسي والاجتماعي للطفل أو الحدث، فهناك أساليب غير سليمة كالأسلوب المتسامح والاسلوب التسلطي، وبالتالي

⁽¹⁾ علي مانع: المرجع السابق، ص 51.

⁽²⁾ محمد سعيد فرح، الطفولة والثقافة والمجتمع، منشأة المعارف، الاسكندرية، 1993، ص 201.

فان حدوث بعض الأخطاء والهفوات تؤدي الى تكوين أنماط سلوكية غير مرغوب فيها وانحرافات قد يصعب تداركها.

وان الأساليب الغير سوية أو التربية والتنشئة الأسرية الخاطئة تعتمد غالبا على الأنماط التالية:

1. **الحماية الزائدة (المفرطة):** الحماية الزائدة على الطفل هي اخضاعه للكثير من القيود والرعاية الزائدة والخوف الكبير عليه والتدخل في كافة شؤونه الصغيرة والكبيرة توقعالتعرضه للأخطار من أي نشاط , حيث يحرص الوالدان كلاهما أو أحدهما على حماية الطفل والتدخل في كل شؤونه لدرجة انجاز الواجبات والمسؤوليات التي يستطيع القيام بها، فلا يتاح للطفل حتى فرصة اتخاذ القرار بنفسه للتصرف في كثير من أموره مثل: اختيار ملابسه، اختيار الطعام...الخ، وحتى اختيار أصدقائه، والدفاع عنه اذا ما اتعدى أحدهم عليه، كل هاته الأمور هي من مظاهر الإفراط في الرعاية ينشئ عنها طفل اتكالي، ضعيف الشخصية، لا يستطيع تحمل أي مسؤولية بمفرده، ويخشى اقتحام المواقف الجديدة، ولا يعتمد على نفسه، فالإفراط في حماية الطفل يؤدي الى حرمانه من الفرص التي تقيده في التعلم واكتساب خبرات مختلفة، وعليه فان هذا الأسلوب والنمط -الحماية الزائدة- يعرض الطفل أو الحدث في غالب الأحيان الى الفشل في الحياة وعدم التكيف والتوافق الاجتماعي، إذا اعتبره أغلب الباحثين في علم النفس أسلوب تربية خاطئة وغير سوية.(1)
2. **التدليل الزائد:** التدليل المفرط أو الزائد هو الإذعان لمطالب الطفل مهما كانت، والعمل على تلبيةها متى أراد دون مراعاة للظروف الواقعية وحتى عند عدم توفر الامكانيات لتوفير هذه المطالب، وغالبا ما يكون هذا النمط والأسلوب نتيجة وجود طفل بعد طول انتظار أو طفل ذكر بعد إنجاب عدة فتيات. ويترتب عن هذا الأسلوب ظهور شخصية قلقة مترددة تتخبط في سلوكها بلا قواعد أو حدود، وربما تكون شخصية متسببة كثيرا ما تفقد ضوابط السلوك المتعارف عليه.(2)
3. **التسلط:** ويتمثل في فرض الوالدين كلاهما أو أحدهما رأيه على الطفل والوقوف ضد رغبات الطفل التلقائية ومنعه القيام بسلوك معين لتحقيق هذه الرغبات. وقد يتبع الوالدين أساليب عنيفة في تحقيق ذلك كالتهديد والضرب والحرمان والعنف أو حتى أسلوب الإلحاح واللين لإقناع الطفل وفرض رأيهم عليه. وهذا الأسلوب غالبا ما يساعد على تكوين شخصية خائفة، غير واثقة في نفسها، تشعر بعدم الكفاءة، الحيرة والخوف من الآخرين، وعندما يكبر الطفل يصبح معرض للإهمال إلا في حالة وجوده سلطة ورقابة عليه.

(1) عبد الرحمن العيسوي: سيكولوجية التنشئة الاجتماعية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 1985، ص 114.

(2) محمد سليمان شحاته سليمان: مشكلات الطفولة النفسية والسلوكية، المرجع السابق، ص 267.

4. **القسوة الزائدة:** القسوة تتمثل في استخدام أساليب العقاب البدني (الضرب) والتهديد به، أي كل ما يؤدي إلى إثارة الألم الجسدي، وتأتي خطورة العقاب كأسلوب من أساليب التنشئة الاجتماعية من ناحيتين هما: نوع العقاب، ودرجة العقاب.

فأما النوع نوع العقاب فهناك نوعان: العقاب المادي أو البدني والعقاب المعنوي أو النفسي، وأحيانا يجمع الوالدين بين النوعين.

وأما درجة العقاب فقد يفرط الآباء في العقاب مما يولد في الأبناء الشعور بالكراهية والظلم والتعسف والطغيان.

يترتب عليه ظهور شخصية متمردة تحاول الخروج عن قواعد السلوك المتعارف عليه كوسيلة للتنفيس والتعويض عما تعرضت له من ضروب القسوة وقد يصل هذا الانحراف الى السلوك العدواني.

إذن فالقسوة المفرطة والزائدة تجعل الحدث يكره السلطة الوالدية، وقد يمتد هذا الشعور الى معارضة السلطة الخارجية في المجتمع باعتباره البديل عن السلطة الوالدية، كما يمكن ان ينتهج منهج الصرامة والقسوة في حياته عن طريق عمليتي التقليد والتقمص لشخصية والديه.⁽¹⁾

كما أن المعاملة العنيفة للطفل قد تؤدي به إلى القيام بردود أفعال عدوانية متخذة أشكال مختلفة من السلوك الغير السوي أو المنحرف.

وقسوة أحد الوالدين في معاملة الطفل يجعله يميل إلى الطرف الآخر، أضف إلى ذلك أن التناقض في اعتماد العقاب والجزاء من طرف الوالدين يضع الطفل في حيرة وعجز عن تحديد معايير السلوك المرغوب فيه والمفروض أن يعتمد عليه ويسير عليه.

5. **الإهمال:** حين يتصف الوالدين بالإهمال واللامبالاة فإنهما لا يكثران للتصرف الصادر من الطفل ولا يعيرانه أي اهتمام وكأنه لم يصدر منه أي شيء.

فالإهمال هو ترك الطفل دون أي تشجيع على سلوك لائق وصحيح وكذلك عدم محاسبته ومعاقبته على سلوك غير سوي ومنحرف، بالإضافة إلى عدم توجيه الطفل ومعرفته لحدوده الفاصلة بين حقوقه وواجباته وبين ما هو صحيح وما هو خاطئ وما هو مشروع وما هو غير جائز.

(1) عبد الرحمن العيسوي: سيكولوجية التنشئة الاجتماعية، المرجع السابق، ص 115 .

وبالتالي فإن الطفل نتيجة لهذا الإهمال المتكرر قد يفقد الإحساس بانتمائه للأسرة ومكانته بها وبحب والديه وانتمائه لهما.

وينشئ عن هذا الأسلوب شخصية قلقة، مترددة تتخبط في سلوكها بدون قواعد وحدود، فيكون الطفل عرضة لكل سلوك غير سوي، خارج عن القانون، كونه لم يتعلم أي قواعد أو حدود تحكمه وتربيه مهما لا يعرف أي مسؤولية وواجبات.

وهذا الأسلوب منتشر بين الأسر التي ينعلم فيها الاستقرار الأسري أو الأسر المتصدعة والمتفككة أو ربما لعدم رغبة الأم في الإنجاب أو عدم وجودها أصلا بوفاة أو طلاق.

6. التفرقة والتمييز في المعاملة بين الأطفال: قد سبق وذكرنا أن التمييز بين الذكور والإناث أو بين الكبار والصغار يؤدي إلى تنمية مشاعر الغيرة والحقد والانتقام ويصرف الطفل عن الاهتمام بدراسة ويؤدي إلى ضياع جهده في محاولة تفسير أسباب هذا التمييز كما يعاني من الإحباط والفشل.

ويترتب عن هذا الأسلوب شخصية أنانية حاقدة، تعودت أن تأخذ أن تعطي، وتحب الاستحواذ على كل شيء لنفسها أو على أفضل الأشياء حتى ولو على حساب الآخرين، ونعرف ما لها ولا تعرف ما عليها أي تعرف حقوقها ولا تعرف واجباتها.⁽¹⁾

وهذا الأسلوب منتشر في أغلب مجتمعاتنا العربية بتمييز الذكور على الإناث أو إعطاء مكانة خاصة للأخ الأكبر على حساب باقي إخوته.

7. تعليم الأطفال أسلوب التبعية السلبية: ويتمثل في استخدام أحد الوالدين الطفل كسلاح يشهره في وجه الطرف الآخر، ويسعى إلى ضم الطفل في معسكره وفي حربه ضد الطرف الآخر، وفي سبيل تحقيق ذلك يربي الطفل بتدليل زائد وبتساهل مفرط حتى يكسب رضاه.

وهذا الأسلوب يحدث عادة في الأسر المفككة والمتصدعة حينما تكون العلاقة بين الزوجين غير مستقرة وغالبا ما تجذب الأم أطفالها لهذا الأسلوب ضد والدهم.

ويترتب عن هذا الأسلوب الخاطيء تشوه صورة الأب أو الأم في ذهن الطفل بتوجيهه بتبعية سلبية كما يتكون لديه اتجاهها معاديا نحو أحد الوالدين، وقد يكون فكرة سيئة عن الحياة الأسرية بأن يعتبرها مجرد ميدان أو ساحة لقتال يكون فيه التبعية لمن يستفيد منه أكثر.

(1) محمد سليمان شحاته سليمان: المرجع السابق، ص 271.

ويعتبر هذا الأسلوب من أسوأ أساليب التربية الأسرية على وجه الإطلاق وله آثار مدمرة على شخصية الطفل، بل على الأسرة بأكملها على المدى الطويل.¹

ثالثاً - علاقة الوضع الاقتصادي للأسرة بانحراف الحدث:

منذ القديم كانت النظرة إلى الضيق الاقتصادي باعتباره السبب الأساسي للأمراض المجتمعية، وقد حاول الكثير من علماء الاجتماع وعلماء الاقتصاد الاستعانة بدراسات متعددة ليتأكدوا أن الأسباب الرئيسية للانحرافات الاجتماعية تتبع جميعها عنالعوامل والقوى الاقتصادية في المجتمع.

وقد ظهرت تفسيرات اقتصادية مطلقة للجناح، والجريمة، وإدمان المخدرات وانتشار البغاء، والإصابة بالأمراض العقلية، وغيرها من المشكلات الاجتماعية، كلها تدور حول عامل واحد هو العامل الاقتصادي، وأنه إذا أمكن إزالة الفقر والتخلص من البطالة، وتوفير المسكن الصحي لكل أسرة فسوف تدخل الإنسانية في العصر الاجتماعي السعيد الذي يخلو فيه المجتمع من المشكلات الاجتماعية.²

وعليه فالطبقة الاجتماعية التي تنتمي إليها الأسرة تعد متغيراً أساسياً في تربية وتنشئة الطفل، فالأسر ذات الدخل الضعيف تعجز حتى عن توفير الغذاء الصحي، وحاجات الطفل الأساسية، والمسكن المناسب والملائم لتربية سليمة، بالإضافة إلى أساليب واتجاهات الوالدين في التنشئة الاجتماعية.

فالأسر ذات الدخل الضعيف، غالباً ما تميل إلى تقوية وتعزيز اتجاهات الاستقلال والتشجيع على الانجاز في نفسية الأبناء للمساعدة في سد مصاريف الأسرة اليومية من جهة ومن جهة أخرى يلجأ الوالدين المنتمون لهذا المستوى إلى العقاب البدني في تنشئتهم الاجتماعية لأطفالهم، كما ينشئون الأبناء على الطاعة التي يبالغ الأب في فرضها، وفي المقابل فإن الأسر ذات الدخل المتوسط والمرتفع غالباً ما تميل إلى التقليل من عدد أفرادها، وتتبنى اتجاهات الحماية الزائدة والشديدة لأطفالها وفي بعض الأحيان التدليل، وان الوالدين هنا غالباً ما يستخدمون أسلوب الحوار والمناقشة مع أبنائهم، لمعرفة دوافع سلوكهم الخاطيء ونادراً ما يلجؤون لأسلوب العقاب البدني في عملية التنشئة.³

وعليه فإنه يتضح لنا أنه فترة الطفولة والحادثة تكون أطول عند أفراد الطبقة المتوسطة والمرتفعة حيث يعيش الحدث في كنف الأسرة تبادلته الحنان والعطف والاعتناء أكثر من أفراد الطبقة الدنيا والفقيرة

(1) عبد الرحمن العيسوي: سيكولوجية التنشئة الاجتماعية، المرجع السابق، ص 117.

(2) محمود حسن: المرجع السابق، ص 53.

(3) محمد علي محمد النوبي: المرجع السابق، ص 28.

التي يتحمل فيها الطفل مسؤوليات أكبر من سنه ويفقد فيها الشعور بالأمان والطمأنينة بالإضافة لشعوره بالحرمان وبالنقص تجاه الآخرين.

كما أن ميل الأسر الفقيرة الى الإهمال الاجتماعي للطفل وفي الأحيان الرفض والنبذ الاجتماعي هو نتيجة للصعوبات الاقتصادية التي يواجهونها مما يؤدي الى ميل الأطفال - كما بين سيموندي وزملائه في دراسة حول نبذ الوالدين للأطفال - نحو السلوك العدواني، والعصيان في المدرسة، والشعور بالاضطهاد، والتبرم بالسلطة والحساسية نحو جذب الانتباه، والارتياح الى إزعاج راحة الأمهات، والكذب، والتهتهة، والتبول اللاإرادي، والسرقه. (1)

وانه من أبرز مظاهر الظروف الاقتصادية والمعيشية السيئة التي تدفع للجنوح مايلي: (2)

- العوز والفاقة والحرمان من اشباع الحاجات الأساسية.
- ضيق المسكن وازدحامه بكثرة سكانه.
- سوء التغذية والعلاج.
- قرب المسكن من المصانع والورش.
- بروز مظاهر الجوع والعري والشقاء.
- قلة الموارد المالية للأسرة.
- عدم القدرة على مواصلة التعليم.
- انعدام الوسائل الترفيهية.
- كثرة الالتزامات المالية لرب الأسرة نتيجة كثرة الأبناء وتعدد الاحتياجات ومتطلبات الحياة، وهذا ما يجعل الحدث يتجه الى العمل في سن مبكرة، ويلجأ الى أنماط سلوكية منحرفة لسد احتياجاته كالتسول والسرقه... وغيرها.

كما قد أثبت الباحث الايطالي فور ناساري Fornasari أن أكثر الطبقات فقرا في ايطاليا، يساهمون في تكوين المجرمين، ورأى الباحث الألماني بونجر Bonger أن الفقر يولد الجريمة، وقال سيريل بيرت

(1) عامر مصباح: التنشئة الاجتماعية والانحراف الاجتماعي، المرجع السابق، ص 91.

(2) محمد سند العكيلة: المرجع السابق، ص 181.

Cyril Burt في كتابه " المنحرف الصغير أن 19% من الأحداث المنحرفين في مدينة لندن قد انحدروا من بيروت فقيرا جدا. (1)

وعليه فالفقر هو من يجعل الطفل يلجأ للشارع وينخرط في جماعات منحرفة وبالتالي يساعد على انحراف الحدث ويجعله مهيناً لذلك، وعندما تسنده عوامل أخرى فإن الحدث يسقط في هاوية الجنوح لا محالة.

وتنظر الأمم المتحدة إلى الفقر على أنه "حالة إنسانية تتصف بالحرمان المستدام أو المزمن من الموارد والقدرات والخيارات والأمن والقوة اللازمة للتمتع بمستوى معيشي ملائم، وبالحدائق المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية الأخرى".

كما نصت اتفاقية حقوق الطفل على ضرورة أن تقوم الحكومات وأهل الطفل، على حد سواء بإيجاد البيئة التي توفر الحماية المطلوبة لضمان أن يعيش جميع الأطفال طفولتهم بسلامة وكرامة لأن الابتعاد عن الأسرة يزيد من أخطار المعاناة والمواجهة مع القانون. (2)

رابعا- علاقة الوضع الثقافي للأسرة بانحراف الأحداث:

ان تربية الأطفال بالمعنى الحقيقي لهذا المصطلح بقيت لفترة طويلة غير معروفة على الإطلاق، حيث كان الأطفال ما قبل الثورة الصناعية لا يتلقون أي اهتمام أو عناية خاصة بل كانوا يعاملون معاملة اللامبالاة وليس الاهتمام، ومع بداية عصر التحول الى المجتمع الصناعي الذي تحكمه قوانين السوق، أصبحت المراكز الاجتماعية أكثر مرونة وانفتاحا أمام الأفراد الذين يستطيعون الحصول عليها، ونتيجة لذلك تزايدت أهمية التربية والتنشئة لأنه طالما أن الأوضاع الاجتماعية لا تكتسب ببساطة بالميراث فانه من الواضح أن الطلب يتزايد على المهارات والمعارف الخاطئة، لذلك فان الجهود التربوية وخاصة في الأسرة تركز الآن على الطفل ذاته.

وقال **كانط** أن التربية والتنشئة فقط هما اللذان يصنعان الرجال ولا شيء أكثر من ذلك، وكلما اكتسب هذه الحكمة طابع النموذج الثقافي كلما أصبحت مهام التربية والتنشئة أعظم، وان التربية والتنشئة لهما وجهان أساسيان:

(1) منير العصرة: انحراف الأحداث ومشكلة العوامل، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، دون سنة نشر، ص 147.

(2) رندة الفخري عون: الطفل والجريمة في ظل قانون الأحداث والقواعد -دراسة مقارنة، مكتبة زين الحقوقية والأدبية ش.م.م، بيروت،

1. هو تنمية الفرد.

2. هو الضغط من أجل تحقيق الذات في سن مبكرة.⁽¹⁾

لذلك فإن المستوى الثقافي للأسرة وعاداتها وتقاليدها والمستوى التعليمي لأفرادها وكذا أنماط سلوكهم المختلفة ودرجة الوعي الثقافي كلها عوامل تلعب دورا مهما في تحديد تربية الطفل ومستوى ثقافته وطموحه. والتنشئة الاجتماعية علاقة تفاعلية، يتعلم الفرد بواسطتها المتطلبات الاجتماعية والثقافية التي تجعل منه عضوا فاعلا في المجتمع، وتتضمن هذه العلاقات من الناحية النفسية العادات والسمات والأفكار والاتجاهات والقيم. ومن جهة نظرا السوسيولوجية فإن التنشئة الاجتماعية تعني أن الفرد يتمثل مع الأشياء المسموح بها في الثقافة والتوقعات الثقافية التي يعبر عنها في ألفاظ مثل الطرائق الشعبية والتقاليد والطرق الأخرى الخاصة بالحياة الاجتماعية.⁽²⁾

ويقصد بالثقافة مجموعة العادات والتقاليد والقيم الاجتماعية وجميع العوامل المعنوية التي تنظم المجتمع.

وقوام هذه العوامل مجموعة القيم والعقائد والتقاليد والخبرات وكذا العوامل التي تحدد المستوى العام للمجتمع، من حيث التعليم على سبيل المثال، ووسائل الاعلام من صحافة، وتلفزيون، وانترنت... الخ. واختلاف درجة الثقافة في الأسرة بين الزوجين وطريقة استخدامهما لباقي الوسائل من اعلام وانترنت وغيرها، تؤدي الى خلل في شكل العلاقة بينهما ويؤثر على تعاونهما في شتى المجالات، مما يؤدي الى نشوء أدوار مختلفة داخل الأسرة، وقد يزداد بينهما في المستوى التعليمي، ويؤدي غالبا الى اختلاف في وجهات النظر والاتجاهات وطريقة التفكير، وأسلوب التنشئة والتربية، وهذا راجع لاختلافهما في الثقافة المكتسبة.

كما أن الأم الجاهلة أو الأمية تؤثر سلبا في توجيه الأبناء كما سبق وذكرنا، مما يؤدي بهم الى الانحراف.

وتلعب وسائل الاعلام المختلفة دورا مهما في سلوك الأفراد كالكتب والجريدة والاذاعة والتلفزيون ووكالة الأبناء والانترنت... الخ. وهي من أخطر المؤسسات الاجتماعية في تنشئة الطفل، بما تتضمنه من معلومات مقروءة أو مسموعة أو مرئية، وقد أصبحت اليوم تخاطب كافة فئات المجتمع بما فيهم الأحداث،

(1) درية السيد حافظ: المرجع السابق، ص ص 300-302.

(2) صالح محمد، علي ابو جادو: المرجع السابق، ص 117.

ولم تبق كما كانت في الماضي ذات تأثير محدود بل أصبحت تؤثر بشكل مباشر في آراء الناس وتصرفاتهم وأسلوب حياتهم، وكيف بذلك الصغار؟ فأصبح المتلقون يراعون أنواعها عند الرغبة في تلبية احتياجاتهم الترفيهية والاعلامية والتوجيهية والتنقيفية وفقا لما تقدمه كل وسيلة اعلامية.

وقد أمد الميثاق الوطني في هذا المجال أنه "على الصحافة والاذاعة والتلفزة ومعها الوسائل السمعية البصرية بجميع أنواعها، أن تعمل على نشر ثقافة رفيعة مشوقة مع رفع المستوى الفكري لدى المواطن"¹ فمن المفروض ان تقوم هذه الوسائل بالتنوير والتنقيف واعطاء المعلومات الصحيحة المؤكدة لترفع من مستوى المتلقي وتدفعه للرقى والتقدم وتقيه من الانحراف والجنوح، مثلها مثل باقي المؤسسات.

الا أننا ما نشهده الآن أن هذه الوسائل هي مجرد نقل وعرض لثقافات غربية لا تشبهنا كمسلمين لا في الدين ولا في العادات والتقاليد، وتعرضها على شباب مراهق وأحداث لا يستطيعون التمييز بين ما هو مسموح وما هو غير مسموح.

وقد برزت في الآونة الأخيرة ظاهرة جديدة على المجتمع، وهي مشاهدة التلفزيون واستعمال الأنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي في أي وقت، وبأي طريقة حتى في أوقات المفروض فيها مراجعة الدروس، أو في منتصف الليل فأصبح التلفاز لا يطفى على الاطلاق في أغلب المنازل والهواتف لا تنزع من أيادي الأطفال، هذا بغض النظر عن المراقبة من قبل أفراد الأسرة، فمنحت للطفل في السنوات الأخيرة حرية، ومسؤولية أكبر منه.

وأصبح لجهاز التلفزيون والانترنت دورا بالغا في نقل المعلومات والتأثير في قيم وسلوك وأفكار الأطفال وبالتالي تدخلهما في العملية التربوية مباشرة.

وهذه الوسائل تسام في جرائم الأحداث بطريقتين الأولى أنها تنبه الاستعداد الاجرامي الذي قد يكون كامنا في نفس الحدث وتكوينه.

وثانيهما أنها ترسم له سبل التنفيذ، بما تقدمه من تفاصيل وصور وايحاءات تلهب الغريزة وتغيب العقل، ويفضي الأمر في الأخير بمن لم يفكر في الجريمة الى التفكير فيها، وبمن فكر فيها الى التنفيذ، وعلى العموم فان أثر هذه الوسائل على الأحداث يكون أخطر من أثره على البالغين الراشدين الذين يملكون من العقل والضمير ما قد يحجزهم عن تقليد ما شاهدوه.²

(1) الميثاق الوطني: الباب الثالث، المحاور الكبرى لبناء الاشتراكية، 1976، ص101.

(2) منصور رحمانى: المرجع السابق، ص126.

وان كل ذلك يؤدي الى انهيار المستوى الأخلاقي للأسرة والذي يعتبر من أهم العوامل المؤدية الى انحراف الأحداث.

كما أن عدم قيام دور العبادة (المساجد) والمدارس بتزويد الأبناء بما يجب معرفته عن دينهم من أخلاق وحقوق وواجبات قد يساهم في تنشئتهم تنشئة غير سليمة وغير موصولة بدينهم وقيمهم الروحية وانعدام المثل العليا، واضطرابا المعايير الاجتماعية داخل نطاق الأسرة، وتصبح الأخلاق السيئة أو الفاسدة والانحراف أمرا طبيعيا بالنسبة لهم حيث قال فرانزيلو Franzilu في دراسة له أن "الأطفال قد يكونون أشد اندفاعا وأكثر تمردا من الكبار وقد يبلغ تطرفهم ودود فعلهم الى درجة فقدان كل ما تعلموه من أصول الدين، وقد يحدث أحيانا عندما يسرف الموجهون الدينيون في تلقين الأطفال المبادئ الدينية بصورة لا تتناسب ومدركاتهم في سنهم المبكرة أو لإهمالهم النواحي الأخرى في شخصية المراهق".⁽¹⁾

خامسا- اجراءات محاكمة الأحداث في الجزائر:

ان المشرع الجزائري، وعلى غرار باقي الدول فانه منذ السنوات الأولى من الاستقلال أوصى بمحاكمة الأحداث الجانحين في محاكم خاصة (تدعى محاكم الأحداث) وهي تختلف عن محاكم المجرمين الكبار. فطبقا لقانون الإجراءات الجزائية الصادر سنة 1966م المعدل والمتمم أنشئت محكمة الأحداث في كل ولاية، وبعد إعادة التنظيم العقابي الجزائري سنة 1972م اتخذ قرار من طرف وزارة العدل بإنشاء قسم خاص بالأحداث على مستوى كل محكمة في البلاد. لكن هذا القرار لم يتم تنفيذه حتى سنة 1975م نظرا لنقص في عدد القضاة.⁽²⁾

ولما كانت اجراءات المحاكمة الخاصة بالأحداث تختلف عن اجراءات محاكمة البالغين، كان لزاما على المشرع وضع هيكل خاص يتلاءم مع الوظيفة الحقيقية لقسم الأحداث، وتتميز تشكيلته عن باقي التشكيلات في الأقسام الأخرى المتواجدة بالمحكمة أو المجلس القضائي وحتى بمحاكمة الجنايات.⁽³⁾

تشكيله قسم الأحداث على مستوى المحكمة:

نصت المادة 450 من قانون الإجراءات الجزائية على أنه "يشكل قسم الأحداث من قاضي الأحداث رئيسا ومن قاضيين محلفين".

(1) اسماعيلي يامنة، اسماعيلي ياسين عبد الرزاق، عمرون جميلة: المرجع السابق، ص 164.

(2) علي مانع: المرجع السابق، ص 204.

(3) حمود ابراهيم فخار: الحماية الجنائية للطفل في التشريع الجزائري والقانون المقارن، أطروحة دكتوراه في كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016، ص 367.

أوضحت المادة 80 من قانون حماية الطفل رقم 15-12 المؤرخ في 15 يوليو 2015م بنصها: (1) "يتشكل قسم الأحداث من قاضي الأحداث رئيسا، ومن مساعدين محلفين اثنين (2). يقوم وكيل الجمهورية أو أحد مساعديه بمهام النيابة، يعاون قسم الأحداث بالجلسة أمين ضبط، يعين قسم الأحداث بالجلسة أمين ضبط.

يعين المساعدون المحلفون الأصليون والاحتياطيون لمدة ثلاث (3) سنوات بأمر من رئيس المجلس القضائي المختص، ويختارون من بين الأشخاص الذين يتجاوز عمرهم ثلاثين (30) عاما والمتمتعين بالجنسية الجزائرية والمعروفين باهتمامهم وتخصصهم في شؤون الأطفال. ويختار المساعدون المحلفون من قائمة معدة من قبل لجنة تجتمع لدى المجلس القضائي، تحدد تشكيلتها وكيفية عملها بقرار من وزير العدل، حافظ الأختام.

يؤدي المساعدون المحلفون أمام المحكمة قبل الشروع في ممارسة مهامهم اليمين الآتية: "أقسم بالله العلي العظيم أن أخلص في أداء مهمتي وأن أكتف سر المداولات والله على ما أقول شهيد".

وان تشكيلة قسم الأحداث لدى المحكمة تعد من النظام العام، فعدم حضور المساعدين يعرض الحكم أو القرار الى النقض وعليه إن دورهم مهم في المحاكمة فلا تتعد الجلسة دونهما. تشكيلة غرفة الأحداث على مستوى المجلس:

تنص المادة 91 من قانون 12/15 المتعلق بحماية الطفل في الجزائر⁽²⁾ على أنه "توجد بكل مجلس قضائي غرفة للأحداث، تتشكل غرفة الأحداث من رئيس ومستشارين اثنين (2)، يعينون بموجب أمر من رئيس المجلس القضائي من بين قضاة المجلس المعروفين باهتمامهم بالطفولة و/ أو الذين مارسوا كقضاة أحداث، يحضر الجلسات ممثل النيابة العامة وأمين ضبط". وفي قانون الاجراءات الجزائية كانت تقابلها المادة 472 ونصها "توجد بكل مجلس قضائي غرفة أحداث، ويعهد الى مستشار أو أكثر من أعضاء المجلس القضائي بمهام المستشارين المنوبين لحماية الأحداث وذلك بقرار من وزير العدل".

(1) جمال نجيمي: قانون حماية الطفل في الجزائر - تحليل وتأصيل مادة بمادة - دار هومة الجزائر، 2016، ص 141.

(2) نفس المرجع، ص 171.

وبناء على ذلك إذا ثبت من البيانات الواردة في القرار المطعون فيه أن الجهة القضائية التي فصلت في استئناف متعلق بقاصر (حدث) هي الغرفة المختصة بمحاكمة البالغين لا الأحداث كان قضاؤها باطلا لصدوره عن هيئة معيبة شكلا.

المبادئ التي تحكم محاكمة الأحداث:

ان مهمة قضاة الأحداث لا تكمن في محاكمة الأحداث على جرمهم فحسب، بل تتسع لمعرفة الظروف والعوامل التي أدت بالأحداث الى الجنوح، ومساعدتهم لتخطي هاته الظروف لحمايتهم واصلاحهم وإعادة ادماجهم في المجتمع، فيجب النظر لمصلحتهم أولا ولمصيرهم في هذا المجتمع، لذا فان هاته المهمة هي مهمة صعبة تختلف عن محاكمة البالغين وتستوجب معاملة خاصة واجراءات مناسبة للتعامل مع هاته الفئة بغرض اصلاحها وتهذيبها هذه المبادئ تكمن فيما يلي:

1. سرية الجلسة: نص المشرع الجزائري في المادة 285 من قانون الاجراءات الجزائية¹ على أنه "جلسات المحاكمة علنية ما لم يكن في علانيتها مساس بالنظام العام أو الآداب العامة وفي هذه الحالة تصدر المحكمة حكماً علنياً بعقد جلسة سرية، غير أن للرئيس أن يحظر على القصر دخول قاعة الجلسة، وإذا تقرر سرية الجلسة تعين صدور الحكم في الموضوع في جلسة علنية. تتواصل جلسة المحكمة دون انقطاع إلى حين صدور الحكم، ويجوز ايقافها لراحة القضاة أو الأطراف".

بمعنى أن القاعدة العامة هي علانية جلسات المحاكمة فهي قاعدة دستورية الغرض منها اعطاء الجمهور فرصة الرقابة على سير العدالة القضائية، مما يحقق لديه الشعور بالراحة والاطمئنان للجهاز القضائي ومنحه الثقة والمصادقية للأحكام القضائية.

لكن استثناء على هاته القاعدة هو سرية الجلسات إذا كان ذلك لصالح النظام العام والآداب العامة من جهة أولى، ومن جهة أخرى حرصا من المشرع على مصلحة الحدث وفقا للمادة 82 من قانون حماية الطفل. "تتم المرافعات أمام قسم الأحداث في الجلسة السرية"²

فقاعدة سرية المحاكمة قاعدة قانونية أساسية أوجبها المشرع الجزائري كون أن القاضي في محاكمة الحدث يخوض في كثير من الجوانب الأسرية الحساسة التي لا يستطيع البوح بها أمام الجمهور.

(1) وزارة العدل: قانون الإجراءات الجزائية، ط 9، مطبوعات الديوان الوطني للأشغال التربوية والتمهين، الجزائر، 2018.

(2) نجيمي جمال: المرجع السابق، ص 144.

وعليه فان المشرع أقام موازنة بين مصلحة المجتمع في العلانية حتى يكون الجمهور رقيباً (رقابة معنوية) على القاضي، ومصلحة الحدث في حماية بعض خصوصيات أسرته، فغلب مصلحة الحدث وأسرته. (1)

2. **سماع الحدث ووليّه:** بناء على ما ورد في نص المادة 68 من قانون حماية الطفل "يخطر قاضي الأحداث الطفل وممثله الشرعي بالمتابعة..."، نجد ان المشرع هنا يوجب التبليغ للحدث، وكذا للأب والأم أو الوصي أو الحاضن. وان اشراك ولي الحدث في جميع اجراءات سير الدعوى هو بهدف الدفاع عن حقوق الحدث، وعدم شعور هذا الأخير بأن وليه قد تخلى عنه بالإضافة الى تحمل الولي مسؤوليته المدنية والأخلاقية تجاه الحدث، خاصة ان كانت الأسرة هي سبب انحرافه. (2)

3. **حضور دفاع الحدث:** تنص المادة 67 من قانون حماية الطفل أن "إن حضور محامي لمساعدة الطفل وجوباً في جميع مراحل المتابعة والتحقيق والمحاكمة.

وإذا لم يتم الطفل أو ممثله الشرعي بتعيين محامي، يعين له قاضي الأحداث محامياً من تلقاء نفسه أو يعهد ذلك إلى نقيب المحامين. (3)

وفي حالة التعيين التلقائي، يختار المحامي من قائمة تعدها شهرياً نقابة المحامين وفقاً للشروط والكفايات المحددة في التشريع والتنظيم المعمول بها.

وسبب ذلك يرجع الى ان المتهم الحدث هو صغير السن، وتتعدم خبرته للمرافعات وكيفية الدفاع عن حقوقه، الشيء الذي أوجب حضور محام تمثيله، وقد جعل المشرع ذلك متصل بالنظام العام لا يقبل من المتهم النزول عنه كما يجوز الدفع به في أية حالة كانت عليها الدعوى.

4. **إعفاء الحدث من حضور الجلسة:** الأصل في محكمة الأحداث حضور الحدث بنفسه اجراءات المحاكمة، ولكن يجوز للمحكمة أن تأمر بإعفاء الحدث من الحضور والاكتفاء بحضور وليه أو وصيه نيابة عنه إذا ما اقتضت مصلحة الحدث ذلك طبقاً لنص المادة 82 من (قانون حماية الطفل) "... ويمكن قسم الأحداث، إعفاء الطفل من حضور الجلسة إذا اقتضت مصلحته ذلك..." (4)

(1) مدحت الدبسي: محكمة الطفل، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2011، ص 126.

(2) حمو ابراهيم فخار: المرجع السابق، ص 384.

(3) نجيمي جمال: المرجع السابق، ص 120

(4) نفس المرجع، ص 144.

5. حظر نشر ما يدور في جلسات الأحداث: وذلك حماية للحدث من الآثار الضارة التي قد تنتج عن نشر معلومات بشأن القضية في وسائل الاعلام من ذكر أسماء الاحداث الجانحين الذين لا يزالون محل المحاكمة أو صدر حكم عليهم. فيجب احترام حق الحدث في حماية خصوصياته، وذلك ما نصت عليه المادة 137 من قانون حماية الطفل في الجزائر: (1) "يعاقب بالحبس من ستة (6) أشهر إلى سنتين (2) وبغرامة من 10.000 دج إلى 200.000 دج أو بأحد هاتين العقوبتين فقط، كل من ينشر و/أو يبث ما يدور في جلسات الجهات القضائية للأحداث أو ملخصاً عن المرافعات والأوامر..."

وان المشرع نص على هاته المبادئ والقواعد الاجرائية الخاصة عند محاكمة الأحداث حرصا على مستقبلهم ومن أجل توفير حماية خاصة لمصالحهم، وضمانا منه لمحاكمة عادلة للأحداث.

العقوبات المطبقة على الأحداث:

ان التسليم بأن الحدث الجانح هو حقيقة الأمر ضحية لظروف وعوامل مختلفة، فرضت عليه سلوكا غير اجتماعي وأجبرته على ارتكاب الفعل الجانح يؤدي بنا الى وجوب اعتباره مجني عليه وليس جانبا. وهذا يقتضي أن تتم معاملته وفقا لأساليب انسانية تخلو من الردع والعقاب، وتهدف الى الحماية والاصلاح والتهديب.

ومن هنا جاءت فكرة "التدابير التربوية والاصلاحية" وحلت محل العقوبات التي توقع على البالغين (2)، فليس من المنطق معاملة الحدث مثل البالغ وإيقاع نفس الجزاء عليه. فالحدث طفل لم تكتمل تنشئته ورعايته بعد وعلى المجتمع رعايته وحمايته وإصلاحه حين يخطئ.

وقد نصت المادة 49 من قانون العقوبات الجزائري على أنه: (3) "لا يكون محلاً للمتابعة الجزائية القاصر الذي لم يكمل عشرة (10) سنوات لا توقع على القاصر الذي يتراوح سنة من 10 إلى أقل من 13 سنة الا تدابير الحماية أو التهديب.

ومع ذلك فانه في مواد المخالفات لا يكون محلا للتوبيخ، ويخضع القاصر الذي يبلغ سنه من 13 إلى 18 سنة إما لتدابير الحماية أو التهديب أو لعقوبات مخففة".

(1) أنجيمي جمال: المرجع السابق، ص 218.

(2) نبيل صقر، جميلة صابر: المرجع السابق، ص 89.

(3) قانون العقوبات: المرجع السابق، ص 25.

بمعنى أن الحدث الذي لم يكمل 13 سنة من عمره لا يجوز أن يطبق عليه سوى تدابير الحماية والتربية ومع ذلك فإنه في مواد المخالفات لا يكون إلا محلاً للإنذار والتوبيخ، أما العقوبات فتكون مخففة، في حالة الحدث الذي يبلغ سنه من 13-18 سنة.

وقد نصت المادة 35 من قانون حماية الطفل على أنه "يجوز لقاضي الأحداث، أثناء التحقيق، أن يتخذ بشأن الطفل وبموجب أمر بالحراسة المؤقتة أحد التدابير الآتية:

-إبقاء الطفل في أسرته،

-تسليم الطفل لوالده أو لوالدته الذي لا يمارس حق الحضانة عليه، ما لم تكن قد سقطت عنه بحكم،

-تسليم الطفل إلى أحد أقاربه،

-تسليم الطفل إلى شخص أو عائلة جديرين بالثقة.

كما يمكنه أن يكلف مصالح الوسط المفتوح بملاحظة الطفل في وسطه الأسري و/أو المدرسي و/أو

المهني.

تليها المادة 36 أيضاً "يمكن قاضي الأحداث أن يأمر بوضع الطفل بصفة مؤقتة في:

-مركز متخصص في حماية الأطفال في خطر،

-مصلحة مكلفة بمساعدة الطفولة،

-مركز أو مؤسسة إستشفائية، إذا كان الطفل في حاجة إلى تكفل صحي أو نفسي." (1)

وما يجدر ملاحظته هو أن لقاضي الأحداث سلطة مراجعة التدبيرة الموقعة على الحدث في أي وقت

ولكن مع تعليل ذلك.

وان إيداع الحدث وإيوائه في مؤسسة يخضع فيها لبرنامج تقويمي وتربوي شامل هو تدبير سالب

للحرية يلزم الحدث الإقامة في مكان معين خلال المدة التي يعينها الحكم، وهو أفسى التدابير وأشدّها كونه

ينزع الحدث من بيئته الطبيعية ووسطه الأسري الذي هو في أشد الحاجة له هذا من جهة أولى، أما من

جهة أخرى فإن هذا التدبير هو خالي من طابع العقوبة كونه تقويمي وتهذيبي يحدد القانون أحكامه وشروطه

وأسلوب تنفيذه، وان المؤسسة أقرب إلى ما تكون مدرسة داخلية وليست بسجن، وهي محور دراستنا الحالية.

(1) جمال نجيمي: المرجع السابق، ص 62.

ثم نصت المادة 50 من قانون العقوبات على أنه: (1) " إذا قضي بأن يخضع القاصر الذي يبلغ سنه من 13 الى 18 لحكم جزائي فان العقوبة التي تصدر عليه تكون كالاتي:

- إذا كانت العقوبة التي تفرض عليه هي الاعدام أو السجن المؤبد فانه يحكم عليه بعقوبة الحبس من عشر سنوات الى عشرين سنة.
- وإذا كانت العقوبة هي السجن أو الحبس المؤقت فانه يحكم عليه بالحبس لمدة تساوي نصف المدة التي كان يتعين الحكم عليه بها إذا كان بالغاً".

سادسا- تعامل مؤسسات الرعاية الاجتماعية مع الأحداث:

أنشئت أول مؤسسة اصلاحية لرعاية الأحداث في روما سنة 1703م على يد البابا كليمنت الحادي عشر، وأطلق عليها مضيغة سان ميشيل، وكان الغرض منها اصلاح الأحداث المنحرفين عن طريق تعليمهم الحرف والنظام واسماعهم التراتيل الدينية والمواعظ، وقد تأثر جون هوارد John Haward بهذا النظام ونقله الى انجلترا، حيث كان يؤمن بأن الدين هو جذور الاستقامة، فلا يكبح جماح المنحرف بالعقاب الا إذا أرشدته أولا بالفضائل عن طريق نظام اصلاحي.

وبدا بعد ذلك انشاء سجون خاصة بالأحداث سميت بالمؤسسات الإصلاحية.

وفي الولايات المتحدة الامريكية نشأت أول مؤسسة اصلاحية خاصة بالصغار في نيويورك عام 1825م عرفت باسم بيت الملجأ (House of refuge).

وفي فرنسا وجدت المؤسسات الخاصة للأحداث لتعليمهم وتربيتهم منذ سنة 1722. (2)

وبعد ما كان العقاب هو وسيلة لتهديب الاحداث المنحرفين تغير الحال وأصبح العقاب بأسلوب العلاج والرعاية والتكفل النفسي للأحداث بهدف الاصلاح والحماية واعادة الادماج في المجتمع من جديد. أما الجزائر فقد ورثت عن الاستعمار الفرنسي ثماني مؤسسات للتربية المحروسة تحتوي على (710) أسرة، تابعة لوزارة العدل، وكانت هذه المؤسسات مخصصة لعزل الأحداث الذين يعتقد الاستعمار الفرنسي أنهم مضرون بمصالحه.

ثم بعد الاستقلال أجريت عدة تحولات سياسية في هذا الميدان أبرزها تأسيس مديرية فرعية لحماية الطفولة والمراهقة تابعة لوزارة الشباب والرياضة، أعطيت لها مسؤولية الاشراف على تلك المؤسسات.

(1) قانون العقوبات: المرجع السابق، ص25.

(2) علي محمد جعفر: المرجع السابق، ص394.

وفي سنة 1966م أنشئت مراكز الاستقبال للشباب المعرضين لخطر أخلاقي الى جانب مخططات سطرت من طرف الدولة والممثلة في بناء مؤسسات تتوفر على التجهيزات الخاصة، بالإضافة الى مؤسسات أخرى تابعة لمؤسسات الطفولة والمراهقة.

الا أن هذه المؤسسات كانت تعاني من عدم توفر المراكز على الشروط الصحية...والى قلة الاطارات (كالمساعدات الاجتماعية والاطباء والنفسانيين...) والى عدم وجود اقسام الملاحظة بالمؤسسات ومراكز الاستقبال. (1)

وقد وضعت عدة نصوص رسمية أساسية في حق الطفل وهي:

▪ أمر رقم 65-155 المؤرخ في جوان 1966 الخاص بقانون الاجراءات والقوانين الخاصة بالطفولة الجانحة.

▪ أمر رقم 73-03 المؤرخ في 10 فيفري 1972 المنسوب الى حماية الطفولة والمراهقة.

هذا فضلا عن الأحكام الخاصة التي وردت في قانون العقوبات وقانون تنظيم السجون واعادة التربية. (2) وينص قانون حماية الطفل في الجزائر (القانون رقم 15-12 المؤرخ في 15 يوليو 2015) في المادة 128: "يتم ايداع الطفل المحكوم عليه بعقوبة سالبة للحرية في مراكز اعادة تربية وادماج الأحداث أو عند اللزوم في الأجنحة المخصصة للأحداث بالمؤسسات العقابية". (3)

وكذا قانون تنظيم السجون واعادة الادماج الاجتماعي للمحبوسين رقم 05-04 المؤرخ في 6 فبراير 2005 في المادة 116 منه على أنه "يتم ترتيب وتوزيع الأحداث المحبوسين داخل مراكز اعادة تربية وادماج الأحداث، حسب جنسهم وسنهم ووضعيتهم الجزائية، ويخضعون لفترة ملاحظة وتوجيه ومتابعة". (4)

ومؤسسة اعادة التربية هي "المكان الذي تم اعاده لعلاج الأحداث المنحرفين، والتي يمارس فيها الأخصائي النفسي عمله مستعينا بشتى الوسائل والامكانيات والتي تساعد على تحقيق أهداف المؤسسة. (5) حيث أن الأخصائي النفسي يعمل رفقة فريق عمل متكامل من أطباء وأخصائيين ومرشدين ومربين مختصين ويقدمون مختلف الخدمات للأحداث سواء على المستوى الصحي بدنيا ونفسيا، فهي المسؤولة عن

(1) محمد عبد القادر قواسمية: المرجع السابق، ص198.

(2) نفس المرجع، ص199.

(3) جمال نجيمي: المرجع السابق، ص209.

(4) الشافعي عبيدي: قانون تنظيم السجون واعادة الادماج الاجتماعي للمحبوسين، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2008، ص67.

(5) محمد سلامة غباري: المرجع السابق، ص209.

اصلاحهم وعلاجهم وتحريهم من السلوكات الانحرافية التي يعانون منها، وعليه فدور هذه المؤسسات دور علاجي وتقويمي واصلاحي وليس ردعي عقابي فقط.

ومما سبق نستنتج أن الهدف من ايداع الأحداث المحكوم عليهم هو اعادة تأهيلهم اجتماعيا واعدادهم للاندماج في بيئة صالحة ثم متابعتهم حتى بعد خروجهم من المؤسسة.

وتقوم هذه المؤسسات بتقديم كافة الخدمات التعليمية والمهنية والاجتماعية والصحية والنفسية من أجل تحسين سلوك الأحداث، واتباع الأساليب التربوية الحديثة لإعادة تكيفهم مع المجتمع.

حيث نصت المادة 131 من قانون حماية الطفل في الجزائر عل أنه "يجب أن يستفيد الطفل المودع داخل مركز اعادة تربية وادماج الأحداث وفي الأجنحة المخصصة للأحداث بالمؤسسات العقابية من الترتيبات التي تستهدف تحضير عودته الى حياة الأسرة والمجتمع. وأن يتلقى من أجل ذلك برامج التعليم والتكوين والتربية والأنشطة الرياضية والترفيهية التي تتناسب مع سنه وجنسه وشخصيته".⁽¹⁾

كما نصت المادة 120 من قانون تنظيم السجون على أنه "يمكن أن يسند الى الحدث المحبوس عمل ملائم بغرض رفع مستواه الدراسي أو المهني ما لم يتعارض ذلك مع مصلحة الحدث...".⁽²⁾

فللحدث حقوق بهذه المؤسسات يستفيد بها في حدود ما هو ملائم من التدابير، ويعامل خلال تواجده بالمؤسسة، معاملة تراعي فيها مقتضيات سنه وشخصيته بما يصون كرامته، ويحقق له رعاية كاملة.

ويستفيد الحدث المحبوس على وجه الخصوص من:

- وجبة غذائية متوازنة وكافية لنموه الجسدي والعقلي.
- لباس مناسب.
- رعاية صحية وفحوص طبية مستمرة.
- فسحة في الهواء الطلق يوميا.
- محادثة زائريه مباشرة من دون فاصل.
- استعمال وسائل الاتصال عن بعد، تحت رقابة الادارة، وذلك ما نصت عليه المادة 119 من قانون

تنظيم السجون.

(1) جمال نجيمي: المرجع السابق، ص210.

(2) الشافعي عبيدي: المرجع السابق، ص68.

ولكن في مقابل تلك الحقوق يتعرض الحدث المحبوس الذي يخالف قواعد الانضباط والأمن والنظافة الى أحد التدابير التأديبية التالية:

1. الانذار.

2. التوبيخ.

3. الحرمان المؤقت من بعض النشاطات الترفيهية.

4. المنع المؤقت من التصرف في مكتسبه المالي.

وذلك بقرار من مدير المركز وذلك بعد أخذ رأي لجنة التأديب التي يرأسها المدير بمشاركة كل من رئيس مصلحة الاحتباس ومختص في علم النفس ومساعد اجتماعي ومربي، وذلك ما يبينه بالتدقيق المادة 121 من قانون تنظيم السجون.⁽¹⁾

سابعاً- طرق الوقاية والعلاج من انحراف الأحداث:

إن مرحلة الحداثة هي من أهم المراحل التي يمر بها الإنسان، حيث أنه من خلالها تتحدد مقوماته الشخصية وميوله الذاتية وتتكون ثقافته وسلوكه، فطفل اليوم هو رجل الغد، إذا ما أحطناه بالرعاية والحماية والأمان والتنشئة الصحيحة بعيداً عن الانحراف.

وإذا حدث وأن انزلق الحدث في دائرة الانحراف فإن عملية انتشاله صعبة للغاية وتتطلب تضافر الجهود والتعاون الفعال بين مختلف الجهات المعنية، بدءاً بالأسرة، مروراً بالمؤسسات التعليمية، والمساجد ووسائل الإعلام والمراكز والجمعيات، وصولاً إلى الدولة والفضاء بصفة خاصة.

وان معالجة الأسباب الحقيقية الكامنة وراء مشكلة انحراف الأحداث تتطلب إثارة الانتباه حول كافة الانحرافات الموجودة باستمرار والاهتمام بالوقاية منها أو لا قبل اللجوء إلى العقاب والتكفل بالأحداث المنحرفين.

إن أولى خطوات العلاج هي أن تنظر إلى السلوك الانحرافي انه عرضي وليس مرضاً، وأن تبني نظرتنا للأحداث الجانحين على أنهم ضحايا ظروف معينة، وإنهم بحاجة إلى مساعدة ورعاية وحماية، وان نصلح من الظروف الاجتماعية، كما يجب معرفة الأسباب الكامنة وراء السلوك الانحرافي عند الحدث خاصة حدوثه أول مرة، ومحاولة التخلص منه أو الحد منه ما أمكن.

ومن التدابير الوقائية والعلاجية التي يمكن الأخذ بها في انحراف الأحداث ما يلي:

(1) الشافعي عبيدي: المرجع السابق، ص ص 211-212.

1. توفير الرعاية الأسرية مع إرشاد الوالدين وتحميلهما مسؤولية العمل على تجنب الحدث التعرض للأزمات النفسية ومواقف الصراع والإحباط:

ان جميع المؤسسات الاجتماعية تلعب دورا هاما في سبيل الحد من ظاهرة الجنوح والسلوك غير المتوافق أو المنحرف لدى الأحداث، الا أن دورها يبقى ناقصا وغير فعال، إذا لم تبذل جهود ايجابية حيال الأسرة بصفة رئيسية، كما أن المدرسة أو الدولة نفسها، لا يمكنها أن تؤدي واجبها في نطاق الرعاية إلا من خلال الأسرة وعن طريق التعاون الكامل معها.⁽¹⁾

فعلاقة الطفل بوالديه تلعب دورا رئيسيا في تنشئة الطفل وحمایته من عوامل انحراف الأحداث التي تحيط به في مجتمعه الخارجي.

حيث ان الأطفال يحاولون ان يكونوا كالأشخاص الذين يحبونهم، ويقلدون سلوكهم ويتخذون آباءهم مثلا وقدوة لهم يمتصون منهم سماتهم ومستويات سلوكهم أيضا، هنا يتعين على الآباء الذين يعلمون الحدث كيف يسلك سلوكا سويا أن يفرضوا عليه قيودا معينة، والطفل الذي يريد أن يحتفظ بحب والديه عليه ان يسلك سلوكا سويا، ويخشى أن يفقد هذا الحب وأن يعاقب إذا سلك سلوكا منحرفا.

وقد وجد الكثير من العلماء الذين عالجوا موضوع الضبط العائلي أن التزم العائلة أو الأسرة بأسلوب واحد في معاملة أطفالها هو الطريق الصحيح لزرع بعض الضوابط الداخلية لدى الطفل.

وعلى العكس من ذلك فان تذبذب الأبوين بين استخدام القسوة والعقاب وبين التراخي والاهمال لا يخلق لدى الطفل بنتيجة ما يتوقعه الآخرون حيث يصدر عنه سلوك منحرف أو غير متوافق.

وعليه فنوعية أسلوب الضبط وكيفية ايقاع العقاب على الحدث له أثر كبير في بلوزة ضوابط الحدث وتحديد سلوكه.

لذا لا بد للوالدين من الاعتراف بشخصية الأبناء، وتصحيح أساليب المعاملة معهم، وعدم التفريق بينهم في المعاملة، وأن يكون الآباء قدوة حسنة لهم.

2. اشباع الحاجات الأساسية للأحداث الجانحين:

ان الأسرة هي المسؤول الأول عن تأمين احتياجات الأحداث حسب امكانياتها وحدود دخلها، ولكن الأسرة الفقيرة لا تستطيع تأمين احتياجات الأحداث أو بعضها، مما يجعلهم عرضة للجنوح بدافع الحاجة، و بناءا على ذلك لا بد من تحسين الظروف المعيشية للأسرة من خلال تأمين الحد الأدنى الضروري لتأمين

(1) سعيد منتصر حمودة، بلال أمين زين الدين: المرجع السابق، ص 201.

حياة كريمة لأعضائها. كما يمكن للدولة أو لبعض مؤسساتها الاجتماعية تأمين معونة مالية شهرية كافية للأسر الفقيرة التي لا يوجد فيها من يعولها. بالإضافة الى انشاء دور الرعاية المناسبة للأحداث المشردين الذين لا يوجد من يعولهم.

ولذلك يمكن القول ان الجنوح عند الأحداث هو نتيجة لحياتهم في الجماعة. (1)

3. التوعية والارشاد الديني:

فعلى الأولياء ان يهتموا بتربية ابنائهم تربية اسلامية صحيحة ولا يغفلون عن رعايتهم لا سيما في مرحلة المراهقة.

والتربية الاسلامية تعتمد على التوجيه المباشر لتنشئة الأبناء على القيم الايمانية مثل:

- تلقين وتثقيف الأبناء خاصة مع بداية مرحلة المراهقة بتعليم مواصفات شخصية المسلم، وما هي القيم التي تمكن الفرد من بناء مستقبله.
- تزويدهم بفوائد الصلاة، وسائر العبادات.
- التحذير من أخطار الآفات الاجتماعية وأسبابها كالسهر خارج البيت، والتدخين، وهجران المطالعة وهجران القرآن.
- تحذيرهم من خط التعلق بحب المال، انما نحيب لهم طلب العلم، ونغرس في نفوسهم القناعة وحب العمل والتضحية في سبيل الله خدمة للدين والوطن.
- تبيان فوائد ارضاء الوالدين والاحسان اليهما. (2)

التكفل بالأحداث الجانحين:

اذا عرفنا السبب الرئيسي عند الحدث أمكن علاجه بأحد الطرق العلاجية التالية:

- الارشاد العلاجي والتربوي والمهني للحدث الجانح في جو نفسي ملائم يتصف بالصبر والفهم والرعاية والتوجيه نحو سلوك فعال مقبول، ومساعدة الحدث المنحرف على رسم اتجاه جديدة لحياته.

(1) أحمد محمد الزعيبي: المشكلات النفسية والسلوكية والدراسية عند المراهقين والشباب -أسبابها وأساليب مواجهتها، ط2، دار الفكر، دمشق، 2012، ص168.

(2) أبو سيد حامد محمد مكركب: الأساس في التنشئة الاجتماعية، ط1، دار بغداد للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص192.

- توفير الرعاية الاجتماعية للحدث المنحرف في الأسرة والمدرسة أو المؤسسة واستخدام كافة امكانيات الخدمة الاجتماعية الميسرة في المجتمع.
- الايداع في احدى المستشفيات المتخصصة، إذا كان الحدث المنحرف ذا عاهة جسمية أو عقلية.
- الايداع في مؤسسات للتأهيل النفسي والتربوي والمهني، وإعادة التطبيع الاجتماعي وتعديل الدوافع والاتجاهات في ضوء الدراسات، وخطط علاجية مدروسة والعمل مع المنحرفين على أساس من الفهم والرعاية بهدف الاصلاح والتقويم وليس العقاب والتوسع في انشاء هذه المراكز.

خلاصة:

تناولنا هذا الفصل علاقة الوضع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للأسرة بانحراف الأحداث، بالإضافة إلى التعامل مع الأحداث بعد الأمر بوضعهم في مراكز لإعادة التربية، وإجراءات محاكمتهم وأخيرا كيفية التعامل معهم في هذه المراكز، وطرق الوقاية من هاته السلوكات الانحرافية للأحداث.

وقد تبين لنا مما سبق مدى أهمية الأسرة بمختلف أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في تحديد وتوجيه سلوك الحدث، ومدى أهمية أساليب التنشئة الأسرية وفعاليتها في تقويم سلوك الأحداث.

وان الأساليب الغير سوية من حماية زائدة وتسلط وإهمال... وغيرها، هي أساليب تدفع غالبا بالحدث إلى الانحراف والجنوح.

بالإضافة إلى إعطائنا لمحة عامة عن إجراءات محاكمة الأحداث المنحرفين وكيف تعامل معهم المشرع الجزائري منذ بداية القبض عليهم إلى غاية إيداعهم في مراكز لإعادة التربية، وكيفية تعامل هذه المراكز معهم.

وأخيرا حاولنا إعطاء مجموعة من أهم الطرق لوقاية الأحداث من الانحراف وكيفية علاجهم وإدماجهم في المجتمع مرة أخرى.

والمراد من دراستنا هذه هو الكشف عن علاقة الأسرة بانحراف الأحداث، ومدى تأثير كل العوامل السابقة في توجيه سلوك الحدث، وهذا ما سنعمل عليه في الجانب الميداني لهذه الدراسة.

الفصل السادس: الاجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

تمهيد

أولاً-مجالات الدراسة

1. المجال المكاني (الجغرافي)

2. المجال البشري

3. المجال الزمني

4. المنهج المستخدم في الدراسة

ثانياً-الأدوات والوسائل المستخدمة في الدراسة

1. الملاحظة

2. المقابلة

3. الاستمارة

4. الوثائق والسجلات

تمهيد:

ان تحديد الاجراءات المنهجية للدراسة وخصوصا في الدراسات الاجتماعية هو تدعيم لربط مختلف جوانب الدراسة من أجل الوصول الى نتائج دقيقة وموضوعية للإجابة على التساؤلات المطروحة في الاشكالية.

وعليه فالجانب الميداني هو تدعيم للجانب النظري.

ولذلك تعتبر الدراسة الميدانية من أهم مراحل البحث، فبعد تحصيل وجمع المعلومات والبيانات حول موضوع الدراسة، نقوم بعد ذلك بتفريغ تلك البيانات وتفسيرها وتحليلها وفقا لطرق منهجية معينة ليتم بعد ذلك التوصل الى نتائج تكون بمثابة السند الأساسي للجانب النظري.

وفي هذا الفصل سنتطرق الى الطرق والأساليب المنهجية المعتمدة في انجاز هذه الدراسة الميدانية.

أولاً-مجالات الدراسة:

1. المجال المكاني (الجغرافي):

أجريت دراستنا الميدانية بالمركز المتخصص في اعادة التربية -عين مليلة-ولاية أم البواقي. هذا المركز أنشئ وفقاً للمرسوم رقم 87/261 بتاريخ 01 ديسمبر 1978، وهو مؤسسة ذات طابع تربوي وقائي بدأت نشاطها الفعلي خلال العام الدراسي 1989/1990، بقدرة استيعاب 80 حدث بالنظام الداخلي مع مناوبة 24/24 ساعة طويلة أيام السنة، اذن:

- اسم المركز: المركز المتخصص في اعادة التربية -عين مليلة-
- العنوان: ص.ب رقم 195 حي 600 مسكن -عين مليلة-ولاية أم البواقي.
- مرسوم الانشاء: رقم 87/261 بتاريخ 1987/12/01.
- بطاقة الاستيعاب: 50 حدث.
- العدد الفعلي: 21
- نظام التكفل: داخلي.
- طبيعة المركز: تربوي وقائي.
- المهام: التكفل بالأحداث المنحرفين سواء المعرضين لخطر معنوي أو المحبوسين مؤقتاً الى غاية المثول أمام محكمة الأحداث أو الذين صدرت بشأنهم أحكام قضائية بالمكوث بالمؤسسة لقضاء عقوبة محددة.
- وانه من أهداف المركز إعادة إدماج كل هؤلاء في محيطهم الأسري والاجتماعي، بتوجيههم وحثهم على التفكير في مستقبلهم وتلقينهم سلوكيات أخلاقية وبرامج تربوية تتلاءم مع قدراتهم الفكرية ومستواهم الدراسي.

عدد المستخدمين: 73 عامل موزعين كما يلي:

- الجانب الاداري: 55.
- الجانب البيداغوجي: 18.
- ويتكون الجانب الاداري من:

الجدول رقم (12) يبين الجانب الإداري في المركز المتخصص في إعادة التربية عين مليلة

العدد	المنصب
09	اداريين
13	عمال مهنيين
30	عمال متعاقدين
02	عقود ما قبل التشغيل (PID)
01	عقود الادمج المهني (CID)

أما الجانب البيداغوجي فهو مقسم كالآتي:

الجدول رقم (13) يبين الجانب البيداغوجي في المركز المتخصص في إعادة التربية عين مليلة

العدد	المنصب
01	المراقب العام
01	معلم التعليم المتخصص الرئيسي
01	أستاذ تكوين مهني م.ت.م.د.1
02	المربي المتخصص الرئيسي
03	معلم التعليم المتخصص
04	المربون المتخصصون الرئيسيون
03	المربون المتخصصون
02 في إطار (CID)	أخصائي نفساني عيادي
01	أخصائية نفسانية تربوي د1

- الوسائل التربوية والبشرية:

- الأقسام: متوفرة بقدر كافي.

- ورشات التكوين المهني:

1. ورشة الاعلام الآلي: تتوفر على 5 حواسيب، هي في متناول الأحداث وتعطي لهم دروس

حول المبادئ الأولية في الاعلام الآلي.

2. ورشة الكهرباء المعمارية: وتعطى فيها دروس نظرية وتطبيقية بواسطة أدوات كهربائية متوفرة، وذلك من أجل ان يتعلم الحدث أبسط التقنيات في تركيب واصلاح الكهرباء المنزلية.
- النوادي: هناك عدة نوادي:
1. نادي قانون المرور: والهدف منه توعية الحدث بمخاطر حوادث المرور وتعليمه قوانين المرور.
2. نادي الجبس: والهدف منه تحكم الحدث في المهارات اليدوية.
3. نادي الخيط الممدود والماكرامي: وهي نوع من الهوايات لمليء الفراغ لدى الحدث بالمركز.
4. نادي العجينة الكيميائية: استعمال العجينة لتطوير مهارات الطفل في فن الديكور.
5. نادي البستنة: وذلك لتعلم الحدث كيفية الحفاظ على المحيط الخارجي بزرع النباتات والحفاظ عليها.
- وزيادة على كل هذا فإنه تعطى للحدث دروس في محو الأمية وتحسين المستوى ودروس توجيهية الأمن والسلامة، ودروس تدعيمية بالنسبة للمتمدرسين بالمراسلة، كما يوفر لهم المركز مكتبة خاصة مجهزة ومدعمة بمختلف الكتب التربوية، ثقافية، اقتصادية، قانونية، اجتماعية... الخ.
- النشاطات الترفيهية والرياضية:
- النشاط الرياضي-خصص المركز مدرب رياضي يقوم بتدريب الأحداث والاهتمام بصحة أجسامهم وذلك بتنظيم مقابلات رياضية خاصة في كرة القدم.
- النشاط الترفيهي-ينظم المركز دوريا رحلات سياحية الى الأماكن الأثرية والحمامات المعدنية بالإضافة إلى الخرجات البيداغوجية لبعض المؤسسات الصناعية، كما يتوفر المركز على قاعة ألعاب مجهزة بطاولة تنس-لا طاولة بيار-بابي فوت وتلفاز.
- المرافق التي يتوفر عليها المركز:
- 03 أقسام + مكتبة.
- مطعم يتسع لـ 100 شخص.
- مرقد يحوي 60 سرير.
- نادي للترفيه مجهز بلعبة البلياردو وطاولة تنس.

- ملعب لكرة القدم.
- عيادة مجهزة بكل وسائل التمريض.
- قاعة الجلوس.

شروط الوضع: يتم الوضع في ظل النظام الداخلي في المراكز المتخصصة حسب سنهم طبقا للكيفيات المحددة 8 و13 من الأمر 64/75 لاستقبال الأحداث الموضوعين من طرف قضاة الأحداث من مختلف المحاكم وكذلك عملية التحويلات من المراكز عن طريق المحاكم بأمر من قاضي الأحداث دائما ويسلم الحدث بمرافقة على مستوى الرقابة العامة للمركز والتي تتحقق من استيفاء الوثائق المطلوبة لدخول الحدث والموجودة بالملف المقدم للمراقب العام.

شروط الدخول: من الشروط الأساسية التي يجب أن تتوفر في ملف الدخول إلى المؤسسة ما يلي:

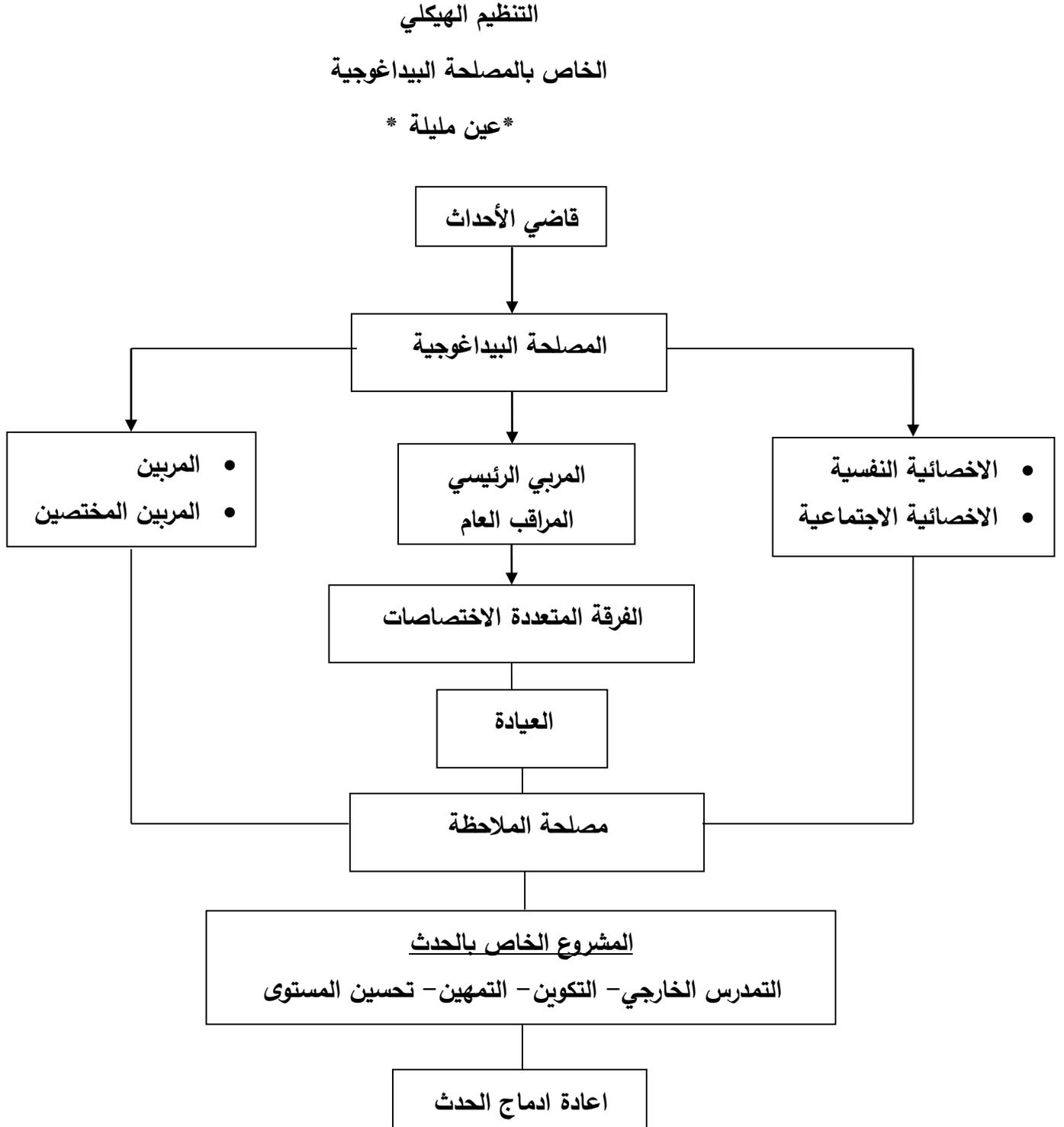
1. أمر الوضع أو التحويل.
2. بحث اجتماعي منجز من مصالح التربية والملاحظة في الوسط المفتوح.
3. صور شمسية.
4. شهادة ميلاد الحدث.
5. شهادة الحالة العائلية.
6. شهادة مدرسية.
7. شهادة طبية صدرية وعامة.

وبعد التأكد من صحة الوثائق يعطي للشرطي الذي أحضره وصلا بالاستلام ثم نفتح ملف خاص بالحدث مباشرة بعد الاستقبال حيث يحتوي على أربعة فروع:

- أ- **الملف الإداري:** يحتوي على الحالة المدنية للحدث والأسرة وبطاقة استعلامية للحدث.
- ب- **الملف النفسي التربوي:** يحتوي على البحث الاجتماعي واستمارات منجزة في المكتب البيداغوجي.
- ج- **الملف الطبي:** يحتوي أي شهادات مرضية التي تثبت مرض الحدث، والدواء الذي يعطى له حيث يحجز الدواء في الرقابة العامة ويعطى للحدث حسب أوقات تناوله.
- د- **الملف المدرسي:** يحتوي على حصيلة المستوى الدراسي للحدث.

وبعد نهاية هذه العملية الإدارية تجرى مقابلة مع المراقبين للحدث من قبل المرابي الرئيسي لاستخلاص أو التوصل إلى بعض النتائج التي تساعد الفرقة البيداغوجية لأداء مهامها في أحسن الظروف ومن ثم يكسى الحدث في حالة عدم ارتدائه للباس لائق ثم تعطى له غرفة للنوم مع زميل آخر ويراعى في ذلك سن الحدث ونوع الجنحة التي دخل بها الى المركز ثم في اليوم الموالي يعرض على العيادة النفسية ويخضع الحدث الذي كان موضوع إجراء وضع خلال إقامته بالمركز المتخصص الى ثلاث فترات هي:

1. **الاستقبال والملاحظة:** لا تقل هذه الفترة على ثلاثة أشهر على أن تكتمل خلال ستة أشهر وتتمثل في الملاحظة الدائمة لسلوك الحدث أثناء فترة دخوله للمركز.
2. **التربية:** وتعتبر هذه الفترة مرحلة التربية وإعادة التربية وهي طريقة لضمان التربية الخلقية والمدنية والرياضية للحدث من اجل إعادة إدماجه الاجتماعي وذلك طبقا للبرامج الرسمية التي أعدتها الوزارة الوصية.
3. **العلاج البعدي:** تقوم هذه المرحلة بدمج الأحداث اجتماعيا بعد تهيئتهم وتوعيتهم لإعادة إدماجهم الخارجي حيث يجب تمكين الأحداث من لعب دورهم والقيام بمهام الشخص الراشد وتعليمهم كيفية تحمل المسؤولية ولعل نجاح هذه المهمة يرجع أساسا للعلاقة القائمة بين الفرقة البيداغوجية والأحداث.



2. المجال البشري:

إن طبيعة الموضوع محل الدراسة تحدد مجتمع البحث، وعليه فان مجتمع دراسة موضوع الأسرة وعلاقتها بالسلوك الانحرافي للأحداث يتمثل في الأحداث المقيمون بالمركز المتخصص في إعادة التربية بعين مليلة - ولاية أم البواقي-والذين بلغ عددهم خلال مدة الدراسة الميدانية بـ 21 حدث.

إن هذا المركز -المركز المتخصص في إعادة التربية- عين مليلة- ولاية أم البواقي- يضم 21 حدث ذكر بين دخول وخروج- يتراوح سنهم ما بين اثني عشرة (12) سنة وثمانية عشرة (18) سنة. ولقد تمت الدراسة الميدانية بناء على طريقة المسح الشامل لكامل مجتمع البحث، وعليه فقد تمت دراسة واحد وعشرون حدثًا يتميزون بالخصائص التالية:

1. **الاختلاف العمري:** إن حالات الدراسة يختلفون من حيث السن، فالبعض منها مازال في بداية المراهقة (12-14 سنة)، أما أغلبها فهم في عمق المراهقة (17-18 سنة).
2. **الاختلاف في المستوى الدراسي (التعليمي):** إن كل المبحوثين يتمتعون بحقهم في التعليم باختلاف المستويات، حيث أن أغلبيتهم وصلوا إلى التعليم المتوسط وانهم لا يزالون يدرسون، والبعض الآخر توقف عند المستوى الابتدائي، كما توجد حالتين وصلت إلى التعليم الثانوي.
3. **الاختلاف في الأسباب التي أدت إلى دخول الأحداث إلى المركز:** السرقة-تكوين جماعة أشرار- عرض مؤثرات عقلية-خطر معنوي-فعل مخل بالحياة.....الخ.

3. المجال الزمني:

تمت الدراسة الميدانية في الفترة الممتدة بين 1 أبريل 2018 و 15 ماي 2018، وقد تمت زيارة المركز عدة مرات للاستطلاع وإعداد الاستمارة وتجريبها، واستغرق ذلك حوالي خمسة عشرة (15) يوما قبل التطبيق الفعلي للاستمارة والذي كان من 15 أبريل إلى غاية 15 ماي أي حوالي مدة شهر كامل.

4. منهج الدراسة:

إن صدق النتائج ومدى مطابقتها للواقع المدروس يرتبط ارتباطا وثيقا بالمنهج الذي يتبعه الباحث في دراسته لمشكلة بحثه والذي يعني الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة طائفة من القواعد العامة التي تهيمن على سير العقل وتحديد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة. (1)

كما عرفه فضيل دليو بأنه "الكيفية التي يتم بها تنفيذ شيء ما حسب نظام معين، انطلاقا من جملة مبادئ من أجل الوصول إلى هدف معين". (2)

(1) صالح محمد العساف: مدخل إلى البحث في العلوم السلوكية، مكتبة العبيكان الرياض، 1995، ص180.

(2) فضيل دليو: دراسات في المنهجية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص69.

ولا بد للباحث عند اختياره للمنهج العلمي أن يأخذ بعين الاعتبار الموضوعية والدقة، فلا بد أن يتوافق مع طبيعة الدراسة. ونحن في هذه الدراسة اعتمدنا على المنهج الوصفي باعتباره الأقرب والأصلح لها والمنهج الوصفي هو "طريقة من طرق التحليل والتفسير بشكل علمي للوصول إلى أغراض محددة لوضعية اجتماعية معينة، يقوم بوصف الظاهرة المدروسة وتصويرها كميًا عن طريق جمع معلومات معمقة عن المشكلة وتصنيفها وتحليلها".

وهذا المنهج يعتبر أحد المناهج الرئيسية الذي يعتمد عليه بشكل أساسي في الدراسات العلمية، حيث أنه يصف لنا الظواهر وصفا موضوعيا وعلميا متكاملًا.

من هنا بنينا اختيارنا لهذا المنهج واعتمدنا عليه كطريقة بحث للوصول إلى نتائج علمية حول موضوع "الأسرة وتأثيرها في سلوك الأحداث المنحرفين"، ولقد أثرتنا في الفصول السابقة بأن مغزى دراستنا هذه هو الوقوف على مدى علاقة الأسرة بظهور السلوك الانحرافي لدى الحدث، والذي نستطيع التوصل إليه من خلال إتباع وتوظيف هذا المنهج.

ثانياً - الأدوات والوسائل المستخدمة في الدراسة:

قد تتباين وتختلف وسائل وأدوات الحصول على المعلومات.

غير ان الباحث عليه اختيار وسيلة أو أكثر لحصوله على البيانات التي يريدتها لدراسة الظاهرة من كافة جوانبها في ضوء اشكالية البحث والمنهج المتبع بالإضافة الى الأهداف الموضوعية. ولهذه الأسباب اعتمدنا في عملنا هذا على استخدام أكثر من أداة بحثية حسب ما تتطلبه طبيعة الدراسة ومجتمع البحث، محاولين بذلك الانتهاء عند نتائج دقيقة وموضوعية.

1. الملاحظة:

تعتبر الملاحظة من الطرق الهامة والقديمة التي تستخدم لجمع البيانات في العلوم الاجتماعية وهي تفيد في جمع بيانات تتصل سلوك الأفراد الفعلي في بعض المواقف الواقعية واتجاهاتهم ومشاعرهم.⁽¹⁾ فهي من أهم الأدوات المستخدمة في عملية جمع البيانات، ذلك لأنها تساعد الباحث في التعرف على نقاط كثيرة، كون هذه الأداة تعتمد بشكل كبير على حواسه والتي يقوم الباحث من خلالها بتحويل تلك

(1) شفيق محمد: البحث العلمي - الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية، المكتبة الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2001، ص120.

الملاحظات الى أرقام وبيانات يمكن تحليلها وكذلك التوصل الى نتائج تفيد الباحث وقد تم الاستفادة من هذه الأداة (الملاحظة) طوال مرحلة البحث الميداني عند التوجه الى المركز المتخصص في إعادة التربية - بعين مليلة- ولاية أم البواقي، والتعرف على أهم أفواجه (فوج الملاحظة، فوج التربية، فوج العلاج البعدي) وكذا معرفة كيفية العمل وتسيير المركز، وكيفية معاملة الأحداث من قبل العاملين بالمركز وطبيعة العلاقة القائمة بينهم، وكذا ملاحظة سلوك الأحداث ومشاعرهم واتجاهاتهم، فتبين أن العلاقة القائمة بين الأحداث والعاملين بالمركز خاصة المربين الرئيسيين والأخصائيين النفسانيين (العيادي- التربوي) علاقة حسنة مبنية على الثقة والاحترام.

2. المقابلة:

تعتبر المقابلة طريقة مميزة لجمع البيانات من خلال التفاعل اللفظي المباشر بين الباحث والمبحوث، كما تتيح امكانية تسجيل الاستجابات غير اللفظية وهي بهذا عملية تفاعل اجتماعي بين شخصين، الأول يلعب دور الفاحص الذي يريد تحقيق المقابلة فيقوم بطرح الأسئلة قصد الحصول على المعلومات والتفاصيل المطلوبة، والثاني يلعب دور المبحوث الذي يقع عليه البحث والذي يزود الباحث أو القائم بالمقابلة بالمعلومات التي يحتاجها البحث.

وفي بحثنا هذا تمت مقابلة عدة أشخاص بالمركز المتخصص في إعادة التربية -بعين مليلة-بداً بالمدير الذي أعطانا صورة عامة عن عمل المركز واستقباله للأحداث المنحرفين. بالإضافة الى المراقب العام وهو أول من يستقبل الحدث الذي يحضره شرطي قضائي مرفوقاً بأمر من قاضي الأحداث، تحدثنا في هذه المقابلة عن كيفية استقبال هذا الحدث وشروط قبوله بالإضافة الى الاجراءات المتخذة بشأنه منذ دخوله المركز الى غاية خروجه، وقد مكنا المراقب العام من كافة الوثائق والسجلات التي لها علاقة بموضوع الدراسة وبذلك تم استيفاء بعض البيانات والمعلومات حول الأحداث المتواجدين بالمركز.

كما تمت مقابلة المختصين النفسانيين (التربوي-والعيادي) وللتان حدثانا عن الأحداث المتواجدين بهذا المركز كل حالة على حدى مع اعطائنا أهم النقاط التي تهمنا في هاته الدراسة.واضافة لكل ذلك، فانه قد تمت مقابلة الأحداث أنفسهم والتحدث معهم كل حالة على حدى، حيث أجرينا استمارة مقابلة، والتي وضعنا فيها أسباب دخول هؤلاء الأحداث الى المركز، ومعرفة كيفية تنشئتهم الاجتماعية، والأمر الذي أوصلهم الى هذه السلوكات المنحرفة والتي جعلتهم يدخلون لهذا المركز.

3. الاستمارة (صحيفة الاستبيان أو استمارة الاستبيان):

الاستمارة هي وسيلة يجمع بها الباحث البيانات التي تلزمه في بحثه، وهي عبارة عن مجموعة من الأسئلة توجه الى المبحوثين بهدف الحصول على بيانات محددة أو ترسل إليهم لتسجيل إجاباتهم ثم إعادتها ثانياً.

وفي هذا البحث اعتمدنا على استمارة المقابلة التي يتم تنفيذها عن طريق المقابلة الشخصية، وذلك لأن بعض المبحوثين لا يحسنون القراءة والكتابة، وكذلك ربما للوقت، وضماناً لتغطية كافة الأسئلة المطروحة والحصول على اجابات لها بالإضافة الى محاولة الاحتكاك بالمبحوثين وملاحظة ردود أفعالهم عن قرب. واعتمدت الباحثة في صياغة الاستمارة على أسئلة مغلقة ومفتوحة، كما راعينا في ذلك الصياغة المنهجية من مراعاة لطبيعة المبحوث، وأن تكون الأسئلة واضحة ومفهومة، بالإضافة أن تعني بجميع مفردات البحث وتغطي كافة جوانب الدراسة.

بعد الصياغة الأولية للاستمارة تم عرضها على الأستاذ المشرف وحظيت بالقبول بعد ضبطها، ومن أجل اختبار صدق الاستمارة قد تم استخدام طريقة التحكيم وهذا بتوزيعها على مجموعة من الأساتذة بالكلية ذوي خبرة في الحقول المنهجية وتقنيات البحث والدراسات الميدانية في تخصصي علم الاجتماع والديموغرافيا الآتية أسمائهم:

أحمد عبد الحكيم بن بعطوش- فطيمة زباني دريد بهدف الاطلاع عليها وتقديم جملة من الملاحظات حول ما جاء فيها من محاور وأسئلة وترتيبها وصياغتها، وبعد إعادة تصحيحها وحذف وإعادة ترتيب الأسئلة، توصلت الباحثة الى الإستمارة الحالية.

وهكذا اعتمدنا على استمارة مقابلة تضم 61 سؤالاً مقسمين الى 5 محاور نذكرها كما يلي:

المحور الأول: البيانات الشخصية للحدث- وشملت 4 أربعة أسئلة (01-04)

المحور الثاني: الوضعية الاجتماعية والاقتصادية لأسرة الحدث- وشملت 21 سؤال (05-25).

المحور الثالث: أساليب التنشئة الأسرية للحدث - وشملت 19 سؤال (26-44).

المحور الرابع: السلوكيات الانحرافية للحدث - وشملت 10 أسئلة (45-54).

المحور الخامس: وضعية المبحوث داخل المركز- وشملت 07 أسئلة (55-61).

4. السجلات والوثائق:

ان الوثائق والسجلات هي من الأدوات المهمة التي يحتاجها الباحث الاجتماعي لتوثيق معلوماته البحثية، ونحن في دراستنا هذه استفدنا من بعض الوثائق والسجلات التي زودنا بها المركز المتخصص في إعادة التربية - عين مليلة-والاطلاع على القانون الأساسي الداخلي لهذا المركز بالإضافة الى بطاقة فنية له، والأمر المتعلق بوضع الحدث بالمركز والموقع من قبل قاضي الأحداث.

الفصل السابع: عرض وتحليل نتائج الدراسة

أولاً: عرض البيانات وتحليلها.

ثانياً: عرض ومناقشة النتائج.

أولاً: عرض البيانات وتحليلها:

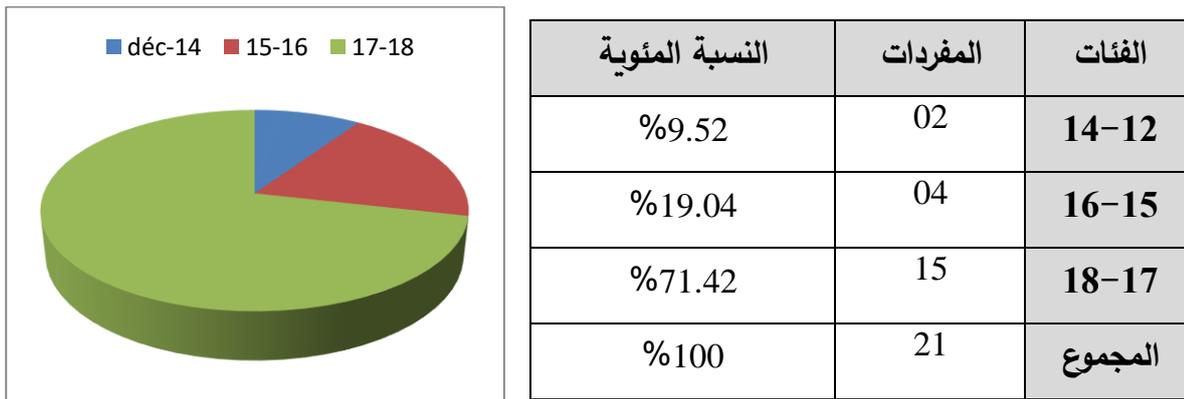
1. البيانات الشخصية للحدث:

الجدول رقم (14) يبين جنس مجتمع البحث:



من خلال معطيات الجدول رقم (14) نستخلص أن مجتمع البحث قد ضم جنس الذكور فقط، كون ان المركز المتخصص في إعادة التربية بعين مليلة -ولاية أم البواقي -محل الدراسة الميدانية يستقبل الأحداث الذكور فقط وهذا ما يفسر نسبة 100% المذكورة بالجدول.

الجدول رقم (15) يبين سن الحدث:



يبين الجدول رقم (15) سن المبحوثين الأحداث، حيث أن 71.42% من المبحوثين يتراوح سنهم ما بين 17 و18 سنة، وهي الأغلبية المتواجدة في المركز، في حين أن البقية والمتمثلة في 19.04% من المبحوثين ينحصر سنهم ما بين 15 و16 سنة، وكذلك 9.52% ينحصر سنهم بين 12 و14 سنة. ونستنتج من ذلك أن أغلبية الأحداث المتواجدين بالمركز المتخصص في إعادة التربية هم مراهقون سنهم بين 17 و18 سنة، وهذا السن يتوافق مع مرحلة المراهقة، والتي هي فترة حرجة يشهد فيها الحدث العديد من التغيرات والتحويلات الجسمية البيولوجية والفيزيولوجية، العاطفية والانفعالية والاجتماعية، وإن هذه التحويلات تولد لدى المراهق العديد من الاضطرابات والصراعات والتوترات النفسية وحالات عدم التوافق، الشيء الذي يدفعه إلى القيام ببعض السلوكات الغير سوية.

وهذا التحليل تدعمه مبادئ ومتغيرات النظرية الفيزيولوجية التي تركز على الدور الهام لعامل السن في ارتفاع معدلات الجنوح، لذا يؤكد العلماء ان السلوك الجاني يبدأ مع سن الطفولة، وتتبع دائرته خلال مرحلة المراهقة، ثم يتناقص في أواخر عمر الإنسان خلال مرحلة الكهولة والشيخوخة، وتفسير ذلك هو أن المراهق المنحرف يتبع أهوائه ويتمرد على السلطة الوالدية، وينخرط في صفوف المنحرفين وذلك ما يدفع به إلى الجنوح والانحراف.

الجدول رقم (16): يوضح المستوى التعليمي



المستوى التعليمي	المفردات	النسبة المئوية
أمي	00	00%
يفقرأ ويكتب	01	4.78%
ابتدائي	05	23.80%
متوسط	13	61.90%
ثانوي	02	9.52%
المجموع	21	100%

يوضح الجدول رقم (16) المستوى التعليمي للمبحوثين الأحداث حيث أن 61.90% من المبحوثين مستواهم الدراسي متوسط في المقابل أن 23.80% منهم مستواه ابتدائي، في حين أن 9.52% منهم من لديه مستوى ثانوي، أضف إلى ذلك 4.78% من يحسن القراءة والكتابة فقط.

من خلال ذلك نستنتج أن أغلبية المبحوثين الأحداث لديهم مستوى متوسط ومنهم من يزاول الدراسة قبل دخوله المركز، ومعنى ذلك أنه في هذا السن وفي هذه المرحلة العمرية التعليمية تكثر السلوكات الانحرافية ويكون فيها المراهق عرضة للانحراف والميل إلى السلوكات الغير سوية جهلا منه للعواقب، وحبا للمغامرة وكذلك تقليدا لما يراه في وسائل الاعلام، واستدرجا لرفقاء السوء، والأسرة هي من يجب أن توفر الرعاية والرقابة والضبط الاجتماعي في أول الأمر، ثم المدرسة لأنها المؤسسة الاجتماعية الأولى التي يقصدها الحدث بعد الأسرة.

وعليه فالمدرسة هي من أهم الآليات التي تحقق الضبط الاجتماعي وتحافظ على الثقافة المجتمعية. وإذا كان الفرد لم يتلق معارفه وخبراته الحياتية من المدرسة فإنه حتما سيتلقاها من مصادر أخرى والتي تجعله في حالات كثيرة أكثر استدراجا وتقليدا ومحاكاة سلوكيات الآخرين ليكون السلوك المنحرف احداها. كما نشير ان معطيات ونتائج هذا الجدول تدعمها دراسة علي مانع حول " عوامل جنوح الأحداث في الجزائر " والتي أفضت الى:

- 50% من الأحداث الجانحين الذين قوبلوا كانوا أميين.
- 58.3% من الأحداث الجانحين الذين قوبلوا كانوا من عائلات ذات عدد كبير من الأفراد (07 أطفال أو أكثر).
- 41% من الجانحين و10% من غير الجانحين ينتمون إلى عائلات فقيرة أو فقيرة جدا.
- 89% من الأحداث الجانحين ذهبوا إلى المدرسة وغادروها بعد مدة قصيرة.
- 8% من الأحداث الجانحين غادروا المدرسة من أجل مساعدة عائلاتهم الفقيرة.

الجدول رقم (17): يبين سبب الدخول الى المركز



النسبة المئوية	المفردات	سبب الدخول
28.57%	06	السرقه
33.34%	07	الضرب
9.52%	02	تناول مؤثرات عقلية
28.57%	06	فعل مخل بالحياء
100%	21	المجموع

يبين هذا الجدول أن 33.34% من الأحداث دخلوا المركز المتخصص في إعادة التربية بسبب الضرب و28.57% بسبب فعل مخل بالحياء و28.57% من الأحداث دخلوا بتهمة السرقة و9.52% بسبب تناول مؤثرات عقلية.

وعليه نستنتج أن جنحة الضرب والجرح العمدي تأخذ المرتبة الأولى بالنسبة للأحداث المتواجدين في هذا المركز. ولعل قوة الالتحام بين هذه الفئة من المراهقين بالإضافة إلى الاضطرابات النفسية للمراهق تولد لديه سلوكيات عدوانية اتجاه الآخرين.

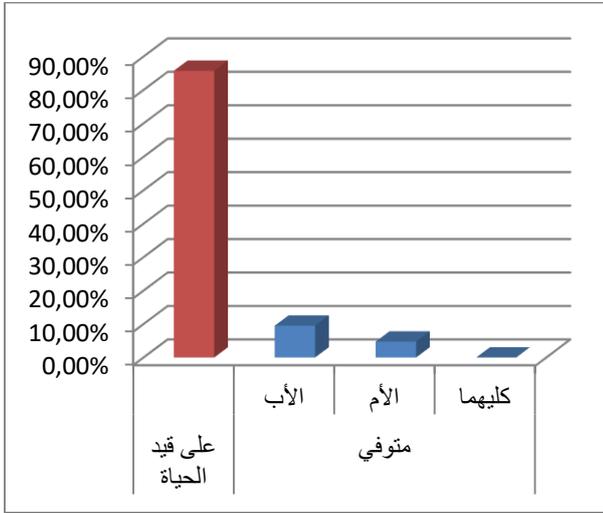
فالعنف الجسدي هو من بين السلوكيات التي تصدر من قبل الأفراد كاستجابات سلوكية موقفية، ثم تأتي في المرتبة الثانية جنحة السرقة ولهذه الظاهرة أسباب ودوافع مختلفة أهمها فقدان الشيء الذي من أجله ارتكب هذا السلوك الغير سوي من أجل الحصول عليه ومن المرجح أن يكون المصروف اليومي عند هذه الفئة من المجتمع. وتأتي أيضا بنفس النسبة جنحة الفعل المخل بالحياء، فالأحداث لا يكادون يتخطون مرحلة المراهقة حتى يظهر عندهم ميل إلى الاتصال الجنسي والاندفاع لممارسة الجنس، فيقعون في مشاكل سلوكية خطيرة ضد الآداب العامة وضد الأشخاص، ولعل وسائل الاعلام لها دور كبير من خلال الأفلام الاباحية وكذا الانترنت وما تعرضه من صور وأفلام بأشكال مختلفة تثير الغرائز الجنسية للأحداث.

نتائج ومعطيات هذا الجدول تبرز موضع النظرية النفسية التي تفسر الجريمة والانحراف على العوامل النفسية والاضطرابات العاطفية لأن مكونات شخصية الفرد الداخلية هي التي تدفعه للإقدام على أي سلوك كان هذا السلوك منحرفا أو سويا من خلال تفاعل العوامل الاجتماعية البيئية مع عوامل الوراثة، لان هذا التفاعل هو الذي يكشف الدوافع النفسية التي تحرك أي سلوك عن طريق التحليل النفسي لشخصية الفرد، كما يمكن أن ترجع مسببات السلوك المنحرف الى عاملي الشعور بالنقص والاحساس بالإحباط، من خلال الطرح الذي تقدم به كل من "آلفرد آدلر Alfred Adler" والذي يقوم على مفهوم الشعور بالنقص الذي يتحلى في ردود أفعال لإثبات وجود الشخص أو التحرر من وضعه أو للتغلب عليه حفاظا على توازنه النفسي، أما العالم دولارد Dollard فهو يوضح سبب الانحراف فطرح فرضية: أن كل عدوان هو ناتج عن إحباط، ويضيف إلى مفهوم الإحباط مفهوم آخر هو "الخوف من العقاب" وهذا الأخير هو أيضا شكل من العدوان تمارسه القوى المساندة للمجتمع ضد القوى المضادة له.

وأخيرا نسبة 9.52% من الأحداث دخلوا المركز بسبب تناول مؤثرات عقلية والتي أصبحت ظاهرة خطيرة تنخر جسد المجتمع بأكمله خاصة فئة الشباب.

2. معلومات تتعلق بالوضع الاجتماعية والاقتصادية لأسرة الحدث:

الجدول رقم (18): يوضح حياة أو وفاة الوالدين



النسبة المئوية	المفردات	الوضع الاجتماعية للوالدين
85.72%	18	على قيد الحياة
9.52%	02	الأب متوفي
4.76%	01	الأم متوفي
00%	00	كليهما متوفي
100%	21	المجموع

يوضح لنا هذا الجدول أن أغلب أفراد مجتمع البحث والديهم على قيد الحياة، فهناك 85.72% من المبحوثين والديهم على قيد الحياة، بينما هناك 9.52% من المبحوثين من فقدوا والدهم، و4.76% من فقدوا الأم.

وعليه نستنتج أن غالبية المبحوثين لديهم قدر معين من الرعاية الوالدية سواء اتجاه الأب أو الأم، بغض النظر إذا كانا منفصلين أو لا، وبالتالي لكل منهما دور معين ومحدود في التنشئة الأسرية قبل التنشئة الاجتماعية للطفل.

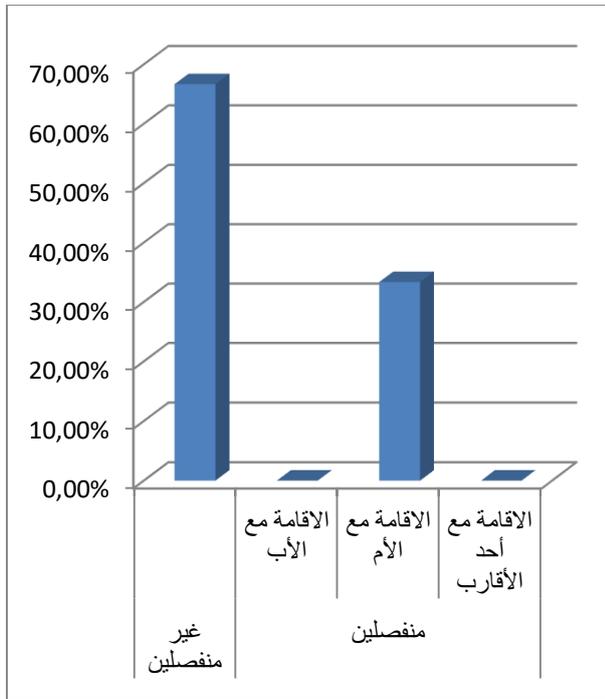
وقد سبق وأن ذكرنا من الأسباب والعوامل الرئيسية في انحراف الأحداث هو فقدان أحد الوالدين أو كلاهما وما ينجم عنه من آثار نفسية واجتماعية عند الطفل، فحرمان الطفل في هذه المرحلة من أمه أو أبيه يؤدي إلى عدم نضجه وجدانياً وعقلياً وحسياً، ويصبح أكثر تبعية للآخرين، فالأب يمثل دور القائد وله السلطة التقريرية داخل الأسرة، والأم هي مركز العطف والحنان وعدم وجودها يجعل الطفل في هذا العمر أكثر تشتتاً وحيرة وذلك ما يهيئ ويمهد له الانزلاق في عالم الانحراف والجنوح.

يختلف الجانحون عن غير الجانحون فيما يتعلق بمشاعرهم اتجاه والدهم بهم، إذ تبدوا هذه العلاقة سيئة، مضطربة، غير ناجحة، ويسودها الإهمال، والنبذ، وعدم التقبل، والحرمان وغيرها من أساليب التربية الخاطئة.

لذلك تعتبر مكانة الوالدين وغياب أدوارهم الوظيفية لها علاقة ارتباطية مع ظهور السلوك المنحرف مثلما توصلت اليه دراسة محمد علي حسن حول علاقة الوالدين بالطفل وأثرها على جناح الأحداث والتي خلصت إلى نتائج تساعد في تفسير معطيات وبيانات الجدول والمتمثلة في:

- يختلف الجانحون عن غير الجانحين فيما يتعلق بمشاعرهم اتجاههم بالنسبة لوالديهم، وكذا في تقديرهم لهم، نتيجة لما خبروه ولما تعرضوا له من أساليب التربية والمعاملة الوالدية.
- يختلف الجانحون عن غير الجانحين في أكثر من نواحي الشخصية، وكذا في أنماط السلوك السائدة لديهم والصادرة عنهم، وتعتبر مظهرا معبرا عن شخصيتهم وعن الظروف التربوية التي يتعرضوا لها خلال حياتهم.

الجدول رقم (19): يوضح الحالة الأسرية للوالدين



النسبة المئوية	المفردات	الوضعية الأسرية للوالدين	
66.66%	14	غير منفصلين	
00%	00	الاقامة مع الأب	منفصلين
33.34%	07	الاقامة مع الأم	
00%	00	الاقامة مع أحد الأقارب	
100%	21	المجموع	

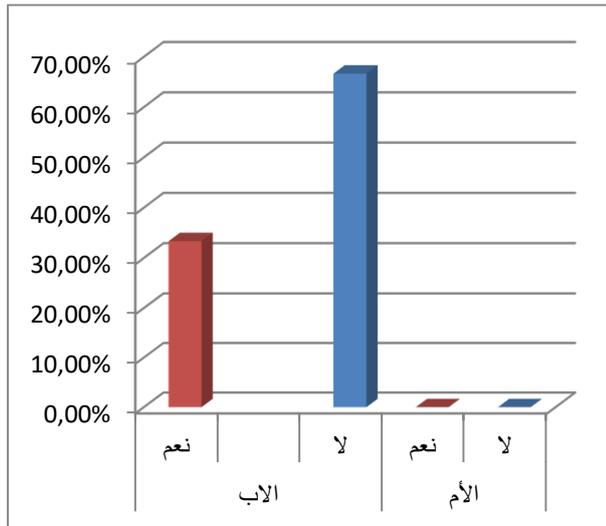
نلاحظ من خلال هذا الجدول أن 66,66% من الأفراد المبحوثين صرحوا بأن الآباء غير منفصلين، في حين 33.34% من المبحوثين أوليائهم منفصلين وأنهم يقيمون مع الأم. وبذلك نستنتج أن أكثر من نصف الأحداث داخل المركز والديهم غير منفصلين وهذا ما يعني أن الأفراد المبحوثين يعيشون في كنف أسرة فيها الأب والأم وبالتالي يتمتعون برعاية والدية الى حد ما ويتلقون تنشئة أسرية إلى درجة محددة أيضا.

أي أن الحد الأدنى من الرعاية الوالدية والتنشئة الأسرية متوفر إلى حد معين بغض النظر عن التنشئة الاجتماعية.

معطيات هذا الجدول فرضت علينا الرجوع الى دراسة الباحث الأردني فهمي الغزوي بدراسة حول الأسرة الأردنية وجنوح الأحداث وذلك بهدف التعرف على العلاقة بين الأسرة وجنوح الأحداث ومدى تأثير التنشئة الاسرية وأساليب الوالدين في تربية الأبناء في سلوك هؤلاء الأبناء بالإيجاب أو السلب، وتوصل الباحث إلى عدة نتائج نذكر منها ما يدعم معطيات الجدول وأهمها:

- إن أغلبية أفراد عينة الدراسة كانوا يشعرون بعدم اهتمام أسرهم بهم وأن العلاقات الأسرية لدى أسرهم سلبية.
- إن غالبية الأحداث الجانحين في محافظة أربد ينحدرون من أسرة فقيرة ذات دخل متدن للغاية، ولا يفي بالحاجات الأساسية لحياة الفرد.
- هناك علاقة قوية بين جنوح الأحداث وبين المهن الصغيرة ذات الدخل المنخفضة والمتوسطة.
- ومن جهة أخرى نجد 33.34% من الأحداث داخل المركز والديهم منفصلين ويقيمون جميعهم مع الأم، وبالتالي هذه الفئة تفتقد إلى حد معين من إفرزات التنشئة الأسرية وإلى تربية الأب الذي يمثل الدور والمكانة الأساسيتين في الأسرة.

الجدول رقم (20) يبين حالة اعادة زواج لأحد الوالدين:



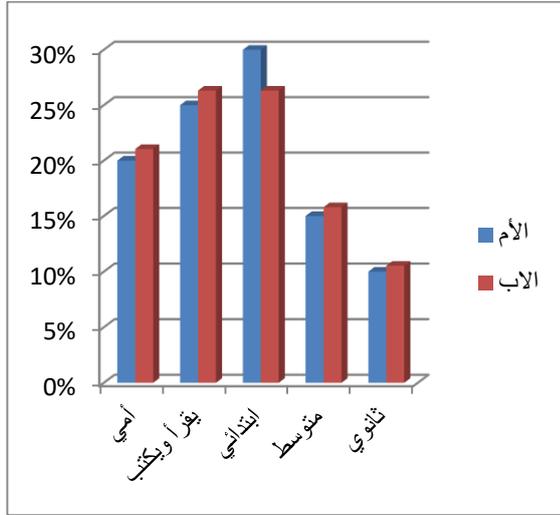
النسبة المئوية	المفردات	اعادة الزواج	
33.34%	07	نعم	الأب
66.66%	14	لا	
00%	00	نعم	الأم
00%	00	لا	
100%	21	المجموع	

يشير الجدول رقم (20) إلى إعادة والد الحدث الزواج مرة أخرى، حيث اتضح أن 33.34% من المبحوثين الأحداث قد أعاد آبائهم الزواج، في المقابل تم تسجيل نسبة 66.66% دون ذلك (لم يعيدوا). وإن الطلاق والانفصال هما من مظاهر التفكك والتصدع الأسري، وأيضا الزواج مرة أخرى هو من الأمور التي تنعكس على الأبناء وعلى شخصياتهم، حيث انفصال الأب عن الأم ثم الزواج بامرأة أخرى قد يوتر العلاقة بين الابن والأب وقد تصل إلى حد تفكير الابن بالانتقام من والده فيبدأ بالتسرب والهروب من المدرسة ثم يرتمي في حضان الشارع بما فيه من مظاهر مختلفة من أوجه الانحرافات كتعاطي المخدرات وتناول الكحول.

لذلك فإن غياب الأبوين أو أحدهما بسبب الطلاق والهجر أو زواج الأب من زوجة ثانية أو زواج الأم بزوج آخر بعد طلاقها. وقد يستخدم بالمفهوم الايكولوجي الاجتماعي الذي يتصل بموقع البيت الجغرافي وكثافته السكانية والخصائص البشرية والاجتماعية والاقتصادية، وقد يستخدم بمعناه السيكولوجي (النفسي) من حيث الحالة النفسية التي يعيشها الزوجان كالنزاع والشجار الدائم بينهما والعلاقات الزوجية المتنافرة والكراهية المتبادلة والقسوة في معاملة بعضهما البعض، وكذا انهيار القيم الدينية والأخلاقية داخل الأسرة. كلها حالات من حالات التصدع والتفكك للأسرة في صورة التصدع المادي للأسرة في حالة غياب أحد الوالدين أو كلاهما لأي سبب من الأسباب: طلاق، أو هجر، وعليه فإن الأسرة لا تقوم بمسؤولية تربية الطفل وإشباع حاجاته ورغباته ورعايته، الشيء الذي يدفع الأبناء الى البحث عما افتقدوه في البيت، ومن هنا يبدأ السلوك المنحرف، كالهروب والتشرد... وغير ذلك من السلوكات.

وفي دراستنا هذه فإن نسبة 66.66% من الآباء بالرغم من عدم اعادتهم الزواج إلا أنهم يعيدون عن المبحوثين كون هؤلاء المبحوثين الأحداث يعيشون مع أمهاتهم. وعليه فهم يفتقدون الى حد معين من إفرازات التنشئة الأسرية والى تربية ورعاية الأب.

الجدول رقم (21): يوضح لمستوى التعليمي للوالدين



المستوى التعليمي	الأم	النسبة المئوية	الأب	النسبة المئوية
أمي	04	20%	04	21,05%
يقرأ ويكتب	05	25%	05	26,32%
ابتدائي	06	30%	05	26,32%
متوسط	03	15%	03	15,79%
ثانوي	02	10%	02	10,53%
المجموع	20	100%	19	100%

يبين لنا الجدول أن (30-26.32) % من الأحداث آبائهم لديهم مستوى ابتدائي و(26.32-25) % يقرأ ويكتب، و(21.05-20) % أمي و(15.79-15) % من آباء المبحوثين لديهم مستوى متوسط و(10-10.53) % مستوى ثانوي، وبهذا نستنتج أن أغلبية آباء المبحوثين من مستوى ابتدائي ويحسن القراءة والكتابة.

وعليه فإن المستوى التعليمي لوالدي المبحوثين الأحداث المتواجدين بهذا المركز هي نسبة لا ترتقي إلى درجة كافية من النضج والوعي اللذان يساعدان الوالدين على تقديم التنشئة الأسرية الناجحة والتربية السليمة بفهم متطلبات الحدث وكيفية التعامل معه، وذلك يعد عاملاً مهماً من العوامل المباشرة التي تساعد على انحراف سلوك الحدث.

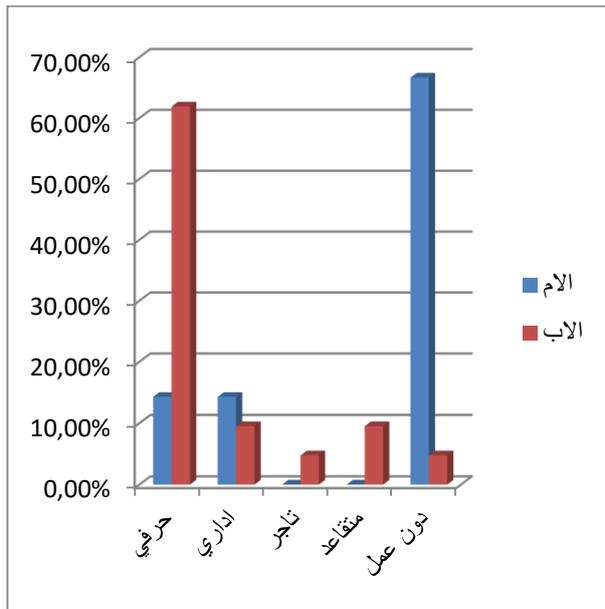
وهذا ما يؤدي إلى التصدع المعنوي للأسرة بفعل الخلل والاضطراب الذي يسود العلاقة بين أفراد الأسرة وسوء التفاهم الحاصل بين الوالدين وانعكاسه على شخصية الأبناء وجعل الوالدين بأسلوب التربية السائغة للأسرة منبع أمان ومصدر اشباع حاجات الحدث وتقع على الوالدين مسؤولية تحقيق هذه الحاجات وتدريب الحدث على النظم والقواعد التي يعتمد عليها في تصرفاته الاجتماعية.

ومن مظاهر التصدع المعنوي نشوب الخلاف بين أفرادها وأن يكون أحد الوالدين قدوة سيئة للأبناء كأن يدمن المخدرات فينصرف عن العناية بأبنائه، أو أن يعمل الصغير بقسوة مفرطة، فيتولد له الشعور بالظلم والجفاء، أو المفاضلة بالمعاملة بين الإخوة، مما ينهي الشعور بالاضطهاد والنقص والظلم والحق على اخوته.

فمواقف الوالدين من الأبناء لها أهمية خاصة، إذ يجب ان لا تثير معاملتهم الغيرة في نفوس الصغار، كما يجب ان لا تتسم بعدم العدالة والمساواة ويجب التأكيد على أهمية حاجات الطفل للحب والأمان لتأكيد الذات، فعند عدم اشباعها قد تتفجر بصورة أو بأخرى، وأكدت الأبحاث العديدة ان طبيعة العلاقة والعادات والقيم الاخلاقية التي تسود أعضاء الاسرة تساهم بدور فعال في توجيه سلوك الاحداث.

فاذا كان احد الوالدين او كلاهما منحرفا، فان الطفل بطريق القدوة يسلك سبيلهما ويتعلم سلوكهما بحيث لا ينفع معه توجيهه ولا ارشاد بل هناك أيضا من يحث الطفل على الانحراف تحت مسميات مختلفة، فكثير من الأمهات يفهمن صغارهن بان السرقة من المحلات هي عين الشطارة والذكاء، وربما افتخرت الام بابنها الذي يفعل ذلك كما ان هناك من الأمهات من يطردون صغارهن الذكور الى الشارع ظنا منهن ان ذلك يعلمهم الرجولة.

الجدول رقم (22): يبين مهنة الوالدين



نوع المهنة	الأم	النسبة المئوية	الاب	النسبة المئوية
حرفي	03	%14.28	13	%61.90
اداري	03	%14.28	02	%9.52
تاجر	00	%00	01	%4.76
متقاعد	00	%00	02	%9.52
دون عمل	14	%66.66	01	%4.76
المجموع	20	%100	19	%100

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن 61.90% من آباء المبحوثين هم حرفيون، في حين 9.52% متقاعدون، و9.52% إداريون، و4.76% تاجر، و4.76% بطالون بدون عمل.

ويقابل ذلك نسبة 66.66% من أمهات المبحوثين الأحداث دون عمل و14.28% حرفية ونفس النسبة إدارية.

أي أن أغلبية آباء الأحداث هم حرفيون، وأغلبية أمهاتهم مآكثات بالبيت دون أي عمل، وهذا يعني مستوى الدخل المتوسط إن لم نقل منخفض، وعليه فالوضعية الاجتماعية للمبحوثين الأحداث هي متوسطة،

خاصة وأنه قد لا يتوفر هناك دخل إضافي للأسرة كما هو مبين في الجدول رقم (23)، وبالتالي فإن تأمين الحياة الاجتماعية والاقتصادية من سد حاجيات الحدث وتلبية متطلبات المعيشة من توفير ضروريات العيش الكريم، وعدم قدرة الآباء على توفير ذلك قد يؤدي بالحدث إلى اللجوء إلى أساليب وطرق غير شرعية للحصول على المال، وهو ما يساعد على انحرافه في مراحل مبكرة من حياته.

وهذا ما يؤدي إلى حالة من التصدع الاقتصادي أي المستوى المعيشي للأسرة، وما تنفقه على أبنائها، وكذلك مستوى دخل الفرد، ولا شك أن الضغط الاقتصادي يترك آثار سلبية على الأبناء فالفقر قد يؤدي بالأسرة إلى الشجار والمشاكل بين الوالدين وأحيانا إلى الطلاق.

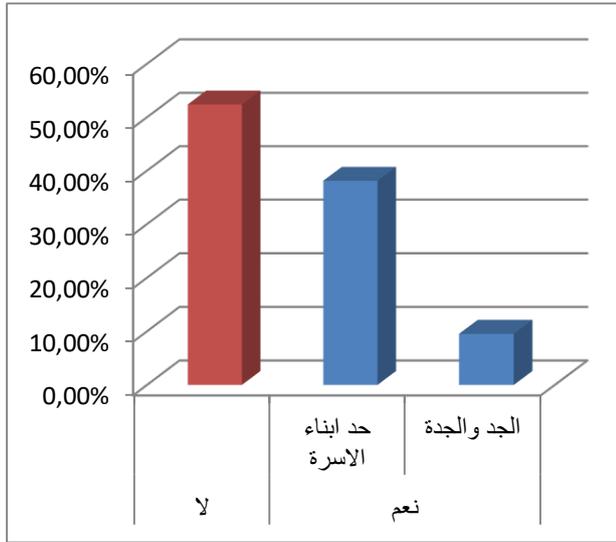
مما يترك آثار سيئة على الأطفال، الذين قد يضطرون إلى ترك التعليم والبحث عن عمل أو السرقة لتلبية حاجاتهم ومطالبهم، كما أن الفقر وضيق الحياة الاقتصادية قد يدفع الوالدين إلى الانصراف إلى العمل لساعات طويلة، أو السفر خارج البلاد وترك أبنائهم مع الأقارب، مما يلحق أضرار بالغة في شخصية الحدث ويسهل عليه الانحراف والجنوح، كما قد تلجأ بعض الأسر إلى السكن في أماكن مزدحمة أو مشتركة غير صحية بسبب عجزها المادي، والذي يجعل الأبناء يضطرون لترك المنزل واللجوء للشارع أين يصادفون أصدقاء السوء.

فإن أثر المسكن السيء في انحراف الأحداث لا يمكن التقليل من أهميته في الجزائر، ذلك لأنه تبين لنا من خلال التقارير الصادرة عن مصالح الشرطة والدرك الوطنيين أن نسبة كبيرة من حالات الأحداث المنحرفين جاءت من بيئات سكنية رديئة، ذلك لأن أزمة السكن الحادة التي تعيشها المناطق الحضرية الكبرى والمتوسطة في الجزائر حالت دون احتفاظ الكثير من الأسر ذات المستوى الاقتصادي المنخفض بالمسكن الصحي اللازم للنمو السليم للأطفال بدنيا وعقليا ووجدانيا واجتماعيا.

وان اختيار السكن يكون مرتبطا ارتباطا وثيقا بالمستوى الاقتصادي للأسرة، فكلما انخفضت القدرة الشرائية للأب كلما بعد السكن عن الأحياء الراقية وغالبا ما يكون في أحياء فقيرة. ومثل هذه السكنات تتواجد بالشوارع الضيقة التي تعد حضانة للانحراف والمنحرفين والتي تكثر بها السرقة والاعتمادات ومختلف الجرائم.

فالمسكن السيء من ناحية الضيق والرداءة والقدارة يصبح مكروها بالنسبة للحدث مما يدعوه للهروب من المنزل إلى الشارع أين يصبح عرضة للكثير من الانحرافات التي تنتهي بالجنوح في غالب الأحياء.

الجدول رقم (23): يبين حالة وجود دخل اضافي للأسرة



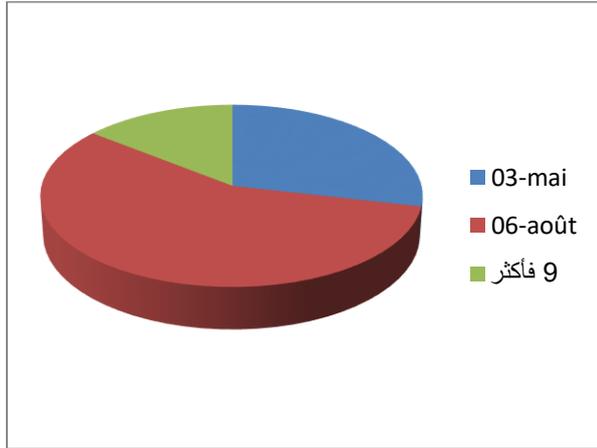
وجود دخل اضافي	المفردات	النسبة المئوية
لا	11	52.38%
نعم	أحد ابناء الاسرة	38.10%
	الجد والجدة	9.52%
المجموع	21	100%

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن 52.38% من المبحوثين الأحداث لا تملك أسرهم دخلا إضافيا، في حين 38.10% و9.52% منهم من لديهم دخل إضافي، سواء من قبل أحد الأبناء أو من قبل الجد والجدة. وعليه نستنتج أن أغلب المبحوثين الأحداث ليس لأسرهم دخل إضافي، في حين هناك عشر مفردات بنسبة 38.10% و9.52% لديهم دخل اضافي بمعنى أن مستواهم المادي يكون أحسن بهذه المساعدات، وذلك قد يكون في صالح الحدث بتوفير له كافة متطلباتها، كما قد يكون سببا لانحرافه في حالة أخذه لمصروف يومه من عدة جهات، فكثرة المال أيضا قد يؤدي إلى انحراف الحدث.

ومقابل ذلك، نلاحظ بأن طريق الجريمة ليس غريبا على الأغنياء، فقد لاحظ العالم لومبروز أن "الثروة المكتسبة على عجل، وبغير أن تكون مدعمة بخلق سام، ومثل عليا، دينية وسياسية، مصدر السوء، إذ ينشأ منها تبجح وإفراط في المتع الجنسية، وغير ذلك من المتع، مثل تعاطي المسكرات، كما يهون معها بالتبعية، طرق سبيل الجريمة.

وعليه فإن الفقر والغنى مسألة نسبية، والفقر في حد ذاته ليس عاملا أساسيا لجنوح الحدث وانحرافه إلا عندما يكون بجانبه عوامل أخرى مساعدة.

الجدول رقم (24): يبين عدد أفراد الاسرة



الفئات	عدد أفراد الأسرة	النسبة المئوية
5-3	06	%28.58
8-6	12	%57.14
9 فأكثر	03	%14.28
المجموع	21	%100

نلاحظ في هذا الجدول أن 57.14% من المبحوثين الأحداث صرحوا بأن عدد أسرته يتراوح بين 6 و 8 أفراد.

في حين 28.58% يتراوح عدد أسرته بين 3 و 5 أفراد و 14.28% يفوق عدد أسرته التسعة 9 أفراد. وبذلك نستنتج أن أغلب أسر المبحوثين الأحداث يتراوح عدد أفرادها ما بين 6 و 8 أفراد في الأسرة الواحدة، وتدل هذه النسب على أنهم ينتمون إلى أسر متوسطة العدد.

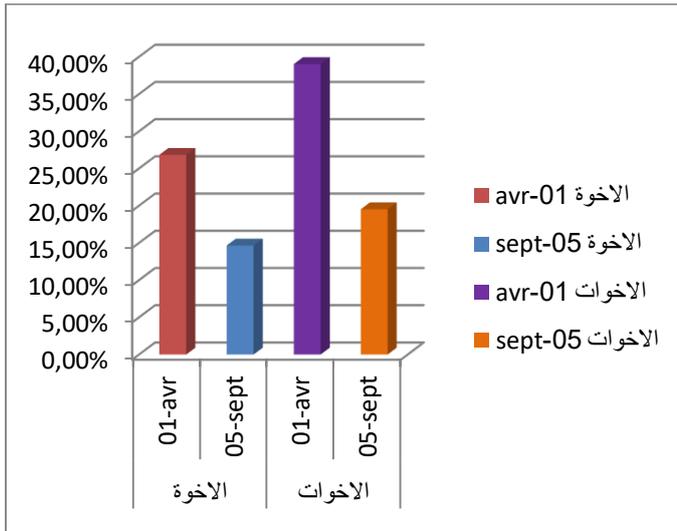
لذلك فمكونات الأسرة من خلال الدراسات النفسية أثبتت أن تكوين شخصية الطفل تكون من الأسرة التي ينشأ فيها، وأن تعامله مع نفسه وعمله والمجتمع يتوقف على الطابع الثابت نسبياً الذي تكون في محيط حياته الأسرية.

ومن هنا وجه العلماء عناية فائقة للأسرة، فحددوا الواجبات الملقاة على عاتقها من تنشئة الطفل على أسس سليمة، وتهيئته لتحمل مسؤولياته المستقبلية، وتعزيز مجتمعه وتفهم الواجبات الملقاة على عاتقه، وقد أوردت الباحثة الاجتماعية "مريم فان واتر Meriam Van Waters" وصفاً دقيقاً للأسرة المثالية التي تستطيع أن تلعب دور التنشئة الاجتماعية بدون خطر على سلوك الطفل، كما أن للأسرة واجبات تقوم بها إزاء الصغار، فهي تأوي وتطعم الصغار بشكل مريح دون أن تسبب لهم أنواعاً من القلق المبكر، وتساعد الطفل على أن يكون في صحة حسنة وحيوية، وأن ينال الاحترام الاجتماعي، وعليها أن تعلم الطفل كيف يحترم نماذج السلوك الاجتماعي، وكيف يستجيب بشكل ملائم للمواقف الإنسانية التي تحدث انفعالات كبيرة مثل الخوف والغضب والحب، وأن تعد الطفل للمعيشة مع الآخرين من بني جنسه في دائرته الصغيرة التي تقوم على علاقات بسيطة من الشفقة والعطف، وأخيراً على الأسرة أن تقوم بالواجب الأسمى وهو فطام الشاب،

ولكننا لا نعني الفطام هنا بمعناه المعروف، ولكن الفطام بمعنى تعويده في الوقت المناسب على أن يستقل عن الآخرين، وأن لا يظل عالة على الأسرة، مستغلا الشفقة والبساطة التي يعيش على حسابها في المنزل، وذلك حتى لا يحرم الطفل من التعود على لذة الكفاح والخدمة والعمل بين الآخرين من بني جنسه خارج المنزل.

إلا أن واجبات الأسرة المثالية قد تغيرت في مجتمعات اليوم، والتي فرض عليها التطور نظرة جديدة في طرق رعاية الطفل، خاصة بعد الضغط الاقتصادي على الآباء وخروج الأمهات الى العمل خارج المنزل سعيا للرزق بجانب الآباء، والتخلي جزئيا عن تربية أبنائهم سواء للمربيات أو لمؤسسات تربوية واجتماعية الشيء الذي يؤدي الى عدم الاستقرار في المدرسة أو المهنة، وقد تنمي لديه الشعور بالاضطراب والذي يمكن أن يؤدي الى التشرد والسلوك المنحرف.

الجدول رقم (25): يبين عدد الاخوة



النسبة المئوية	المفردات	عدد الاخوة	
26.82%	11	4-1	الاخوة
14.64%	06	9-5	
39.02%	16	4-1	الاخوات
19.52%	08	9-5	
100%	41	المجموع	

عندما نتمعن جيدا في بيانات ومعطيات هذا الجدول، نجد أن عدد الإجابات المعبر عنها أكثر من مفردات مجتمع البحث ومرجع ذلك أن المبحوثين الأحداث قد أجابوا بأكثر من إجابة.*

ويبين هذا الجدول أن 39,02% من المبحوثين الأحداث لديهم أخوات من 1.4، و 26,82% من المبحوثين الأحداث لديهم من 4.1 إخوة ذكور وعليه المبحوثين الأحداث لديهم أقل من 4 إخوة ذكور وأقل

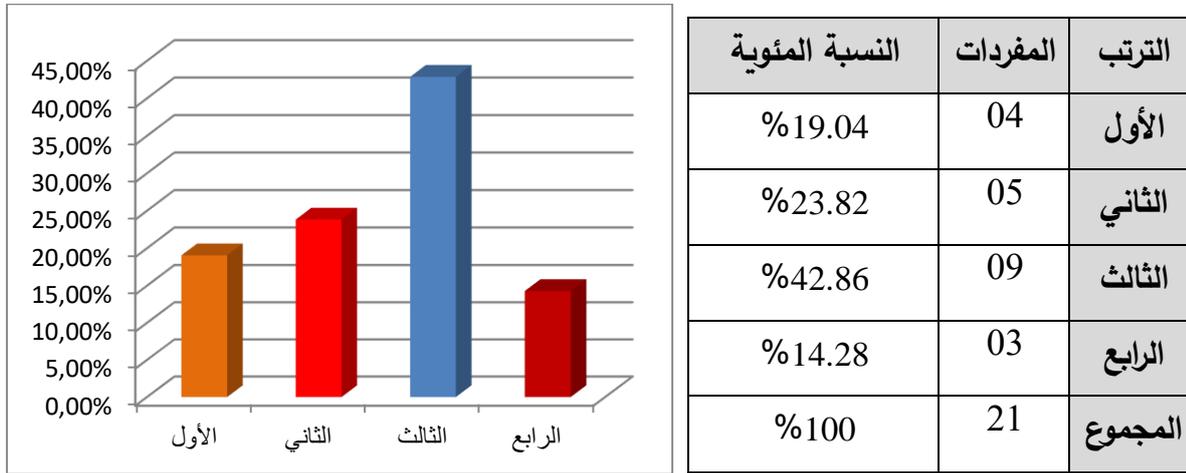
(*). ملاحظة: كل الجداول سواء الحالي أو الآتية التي يفوق مجاميعها عدد مفردات البحث (21 مفردة) مثلما هو الحال في الجدول رقم (25)، فهي تعبر عن عدد الإجابات المعبر عنها من طرف مفردات البحث من خلال أن المبحوث يمكنه اختيار أكثر من احتمال في الإجابة عن السؤال.

من 4 أخوات، وكما سبق وأن بينا في الجدول رقم(24) فإن عدد أفراد الأسرة لا يتجاوز 8 أفراد لأغلب المبحوثين الأحداث، وهذا ما يثبت انتمائهم لأسر متوسطة العدد.

لذلك تعد الأسرة من العوامل الخارجية المحيطة بالفرد، والتي يتفاعل معها ويتأثر بها، وقد اعتبرها كثير من العلماء المتخصصين أنها أحد العوامل الكثيرة التي تؤثر في الطفل، وهذا لدورها الكبير في حياته وطباعه وأخلاقه ومزاجه وسلوكه الاجتماعي.

والأسرة هي المدرسة التي يتعلم فيها الطفل مبادئ السلوك، وتعاليمها هي أرسخ التعاليم بحكم أنه قد فتح عينيه عليها حتى أصبحت عادة فيه. ولذلك فالعامل الأسري على جانب كبير من الأهمية في توجيه سلوك الحدث، سواء نحو الاستقامة أو نحو الانحراف.

الجدول رقم (26): يوضح الترتيب بين الاخوة



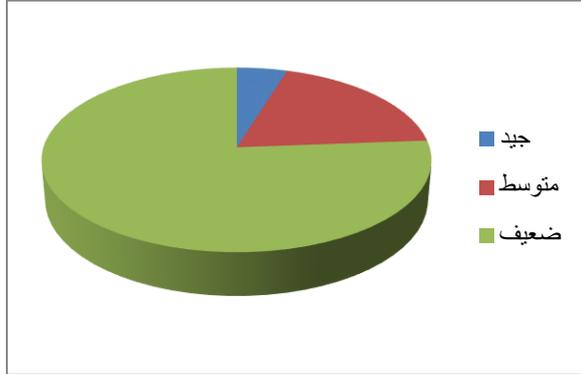
يبين هذا الجدول أن %42.86 من المبحوثين الأحداث في المركز الثالث بين اخوته، وأن %23.82 في المركز الثاني، وأن %19.04 من المبحوثين هو أول ابن في الأسرة وأن %14.28 هو الابن الرابع للأسرة.

وتكمن أهمية معرفة ترتيب المبحوث بين اخوته في أن ترتيب الابن يلعب دورا كبيرا في تحديد أسلوب التنشئة الأسرية.

فالمجتمعات العربية وبالأخص المجتمع الجزائري يفضل أكثر الابن الأكبر والأصغر، فالأول يلقي عليه المسؤولية ويحمله أعباء أكثر وثقة أكبر، في حين الابن الأصغر يفرط في تدليله والتساهل معه. أما الابناء الآخرين الذين يقعون بين الأول والأخير لا يعاملون بنفس المعاملة والتخصيص.

ومن خلال ما سبق فإننا نجد بأن المبحوثين الأحداث أغلبهم يقعون في المرتبة بين الأول والأخير أي مكانة متوسطة وبالتالي فليس لهم أي معاملة خاصة من قبل أوليائهم.

الجدول رقم (27): يبين مستوى الدخل



مستوى الدخل	المفردات	النسبة المئوية
جيد	01	4.76%
متوسط	04	19.04%
ضعيف	16	76.20%
المجموع	21	100%

يتبين لنا من خلال هذا الجدول أن 76.20% من المبحوثين الأحداث مستوى دخل أسرتهم ضعيف، في حين 19.04% منهم دخلهم متوسط و 4.76% من أسر المبحوثين دخلهم الشهري جيد.

وبهذا نستنتج أن الأغلبية المطلقة من أسر المبحوثين مستوى دخلهم ضعيف لا يلي حاجيات الأسرة ومتطلباتها الضرورية وبالتالي ضعف القدرة الشرائية لهذه الأسر مقارنة بعدد أفرادها وبنوعية السكن الذي تقيم فيه إضافة إلى عدد الغرف القليلة مما وضحت الجدول رقم (24-30-31)، ولذلك نستنتج أن أسر المبحوثين تعاني من الناحية المادية وتواجه صعوبة في توفير المتطلبات الضرورية للعيش الكريم، وبالتالي هذه الوضعية تدفع بالطفل إلى محاولة جلب المال ومصروفه اليومي بطرق غير سوية بسبب الحاجة وعدم الكفاية، فلو كانت ظروفه الاجتماعية حسنة والدخل الأسري كافي لما لجأ الطفل لجلب المال بطرق غير شرعية وغير قانونية كالسرقة وبيع المؤثرات العقلية.

لذلك فإن العوامل الاقتصادية وفقا للرأي الغالب تعد من العوامل المساعدة على ارتكاب الجريمة، ويختلف تأثيرها كما وكيفا طبقا للظروف الاقتصادية المختلفة.

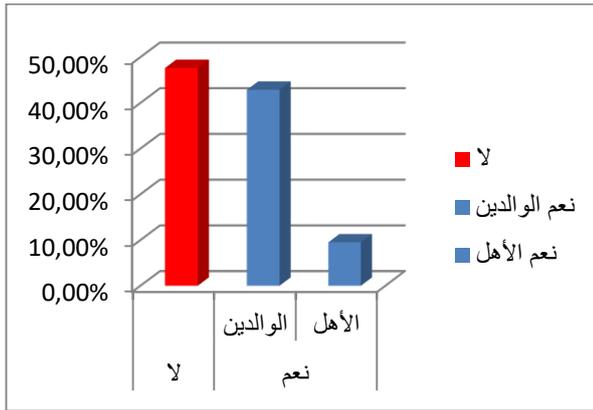
إلا أن ذلك لا يعني أن الفقر وحده يؤدي الى الانحراف، فهو يتفاعل مع غيره من العوامل الأخرى في انحراف الأحداث، ولكن لا يمكن أن نتجاهل هذا العامل كمقدم أساسي من المقدمات البيئية الأسرية للانحراف، فالاستقرار المادي للأسرة وكفاية الدخل له أهمية في اتساع الطمأنينة وتأكيد القيم الأخلاقية التي يمكن أن تتأثر نتيجة الحرمان من الضرورات المادية اللازمة لثبات واستقرار الحياة الإنسانية اليومية.

وإذا نظرنا الى معطيات الجدول فإننا نجد أن هناك تناقض بين الأهداف والوسائل (البطالة، الفقر...) الطموحات كبيرة والوسائل منعدمة بالنسبة لعدد كبير من الشباب مما يدفع بهم الى اختيار وسائل غير شرعية مثل الجنوح.

ومع ذلك فان بؤرة الفقر لا تؤدي حتما بالأسرة الى الانحلال والتفكك والاحراف، حيث توجد أسر فقيرة واجهت الكثير من الصعاب دون ان تقع في هاوية الجنوح، وبالمقابل فهناك الكثير من الأغنياء أو الذين هم مرتاحون ماديا يتجهون نحو السرقة والاختلاس.

وعليه فان الفقر قد يؤدي كثير من الأحيان الى الجنوح، لكنه ليس السبب أو العامل الرئيسي له، وإنما يشاطره سوء التربية والرعاية الذي كثيرا ما يلزم العائلات الفقيرة، فالفقر قد يجعل الحدث مهياً للجنوح، وعندما تسنده عوامل أخرى فان الحدث يسقط في هاوية الجنوح لا محالة.

الجدول رقم (28): يوضح حصول الحدث على المصروف:



وجود مصروف	المفردات	النسبة المئوية
لا	10	47.62%
نعم	09	42.86%
	02	9.5%
المجموع	21	100%

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن 47.62% من المبحوثين الأحداث لا يحصلون على مصروف يومي من قبل أوليائهم، بينما 42.86% لديهم مصروف خاص يحصلون عليه من والديهم، و 9.5% يحصل على مصروفه من قبل الأهل.

ومن خلال هذه المعطيات نستنتج أنه تقريبا نصف المبحوثين الأحداث لا يحصلون على المصروف اليومي من قبل أوليائهم وذلك راجع لمستوى دخل الأسرة الضعيف كما أثبتته الجدول (27).

وبالتالي فهم محرومون من المصروف اليومي لسد احتياجاتهم اليومية، وباعتبارهم في مرحلة الشباب فهم يحتاجون لمصروف خاص لاقتناء ما يرغبون فيه وللنقل والمقهى وقاعات الألعاب الذين يرتادونها، الشيء الذي يجعلهم يحاولون كسب المال بطرقهم الخاصة، لذا يلجئون إلى طرق غير شرعية كالسرقة، بيع ممنوعات كالمؤثرات العقلية وغيرها من الوسائل الغير مشروعة لمواجهة كل الحاجيات والمستلزمات

الضرورية لهم، وعليه فإن حرمان الشباب من المصروف هو من السلوكات أو الإجراءات الخاطئة التي يطبقها الأولياء، مما يدفعون أبنائهم إلى طرق غير مشروعة أو اكتساب سلوكات غير سوية للحصول على المصروف وبالتالي انحراف سلوكياتهم الاجتماعية.

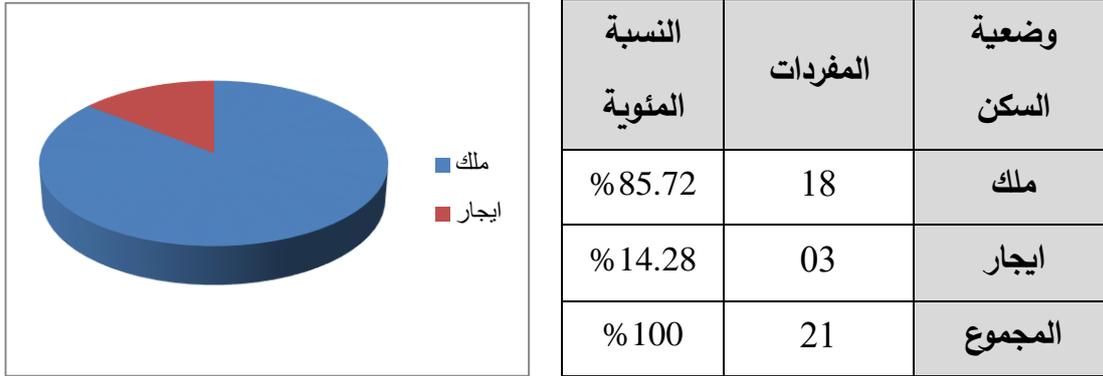
وهذا ما يتنافى مع عملية الرقابة والرعاية الوالدية التي تحث على الأولياء رعاية الأبناء وتوفير لهم كل ما يحتاجونه من الضروريات مع ممارسة الرقابة والمتابعة في إطار الضبط الاجتماعي.

حيث يعتبر دخل الأسرة من الشروط الضرورية لبقائها واستمرار حياتها، فهي تشبع حاجاته ككل بما في ذلك حاجات الأولاد وتساعدهم للعيش في ظروف طبيعية، لكن ضعف أو انعدام الدخل قد يقلل من قيمة الرجل أمام زوجته وأولاده ويزعزع العلاقة داخل الأسرة ويضع الأولاد في حالة حرمان فرضت عليهم، خاصة إذا ما قارنوا أنفسهم بغيرهم من الأولاد في سنهم من الأغنياء.

لذلك فإن أثر الفقر على شخصية الطفل يكون منسجما مع انفعالات الطفل وسلوكه الاجتماعي وصلابة شخصيته في المستقبل، لأن العوز المادي المستمر يؤدي إلى قسوة السلوك الاجتماعي وصلابة الشخصية وتكوينها، كما أن الناتج الثاني للعوز المادي هو الشعور بعدم الأمن، فغالبا ما تظهر علامات القلق والفرع على الأطفال الذين كانوا مأساة الخوف الحقيقي من البرد والجوع، ويظل هذا الشعور مرتبطا ببناء الشخصية لدرجة انه لا يزول حتى بعد الحصول على دخل كافي فيما بعد.

أما الناتج الثالث فهو الشعور بالنقص، وقد يوجد هذا الشعور عند الأطفال الذين يرتفعون عن أدنى المستويات الاقتصادية، فهو يحدث كلما وجد تنافر واضح في المستوى الاقتصادي لدى الطفل، كما يتمثل في حالة منزله وملبسه، ويشتد هذا الشعور في فترة البلوغ حتى تصبح المشكلات المادية والاجتماعية أقرب بؤرة اهتمام الطفل.

الجدول رقم (29): يوضح وضعية السكن



يتبين لنا من هذا الجدول أن 85.72% من أسر المبحوثين الأحداث يملكون سكنا خاصا بهم، في حين 14.28% مؤجرين فقط للسكن وليس ملكا لهم.

ومن خلال ذلك نستنتج أن المبحوثين الأحداث هم في وضعية مادية متوسطة وليست رديئة وذلك ما يبينه الجدول رقم (22) وقد وفروا لأبنائهم بيوتا خاصة بهم، وليسوا مستأجرين متنقلين أو متشردين بغض النظر عن نوع السكن والذي يعتبره علماء الاجتماع المسكن السيء سببا مناسباً للانحراف الاجتماعي إلا أن الغالبية العظمى يعتبرونه من أهم أسباب السلوك المنحرف.

لقد تبين من خلال الدراسة والملاحظة أن المساكن الرديئة عامل هام وفعال في كل مظاهر الانحرافات الاجتماعية، وبالأخص انحراف الأحداث. وقد بينت هذه الدراسات العلاقة بين المسكن والجناح في التالي:

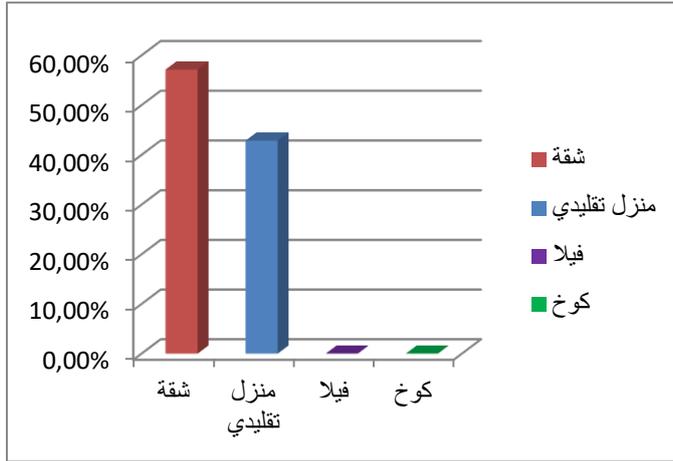
1. تزداد نسبة الانحرافات في المناطق المختلفة التي تنقصها المرافق المادية، وحيث يكثر التجمع السكاني وترتفع درجة التزاحم الى جانب انتشار حلقات المقامرة والحانات وبيوت الدعارة... وما الى ذلك.

2. نتيجة للازدحام الشديد في الأسرة يشترك صغار الأولاد والبنات في نفس المكان مع الكبار، وأحيانا مع غير أعضاء الأسرة، وكذلك قد يشترك المراهقون من الجنسين في نفس الغرفة مما يحرك غرائز الجنسين في دفعهم تبعا للوازع النفسي والديني إما للكبت وبالتالي اعتلال الشخصية أو للانحراف في خط الانحرافات الجنسية وغيرها.

3. المسكن الضيق أو المشترك يدفع بالطفل إلى الهروب من المنزل كلما سحنت الفرصة والتجمع في الشارع كنتيجة لما يشعر به من توتر وضغوط، مما يدفعه للالتقاء مع غيرهم من الأحداث وتكوين

العصابات ومزاولة أنماط السلوك المنحرف بشتى أشكاله بغية تحقيق الهروب النفسي من الواقع المؤلم الذي يعيشه هذا الطفل.

الجدول رقم (30): يوضح نوع السكن



نوع السكن	المفردات	النسبة المئوية
شقة	12	57.14%
منزل تقليدي	09	42.86%
فيلا	00	00%
كوخ	00	00%
المجموع	21	100%

يتبين لنا من خلال هذا الجدول أن 57.14% من المبحوثين الأحداث يسكنون شقة في عمارة، في حين 42.86% يسكنون في منزل تقليدي أي بيت عادي.

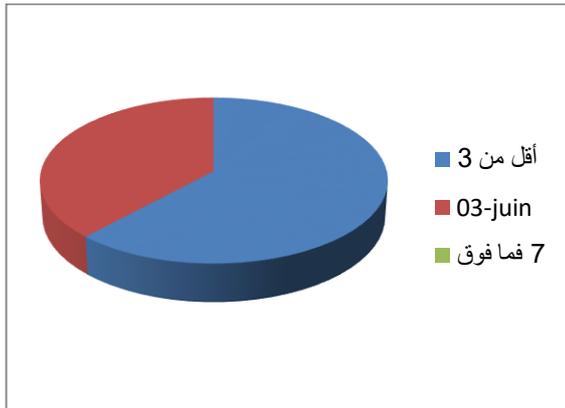
وإن طبيعة السكن لها الأثر الكبير في تحديد معالم شخصية الفرد، حيث أن ضيق المنزل مع كثرة أفراد الأسرة قد يبعث في نفس أفراد الرغبة في الخروج منه بحثاً عن الاستقلالية والاستقرار النفسي والهدوء، لتجد أفراد في توتر دائم ومشاحنات مستمرة مصحوبة برغبة ملحة للخروج والهروب منه، وتكون الوجهة بعدها إلى الشارع وبالتالي فالطفل يقضي معظم وقته خارج المنزل وقد يقبل حينها على أية تصرفات وسلوكيات منحرفة.

لكن في هذه الدراسة إن نوع السكن لا يشكل أي عائق أو عامل لانحراف سلوك الحدث، كون أن أغلب المبحوثين الأحداث راضين عن مساكنهم وصرحوا بأنها مناسبة لهم وملتزمة مع عدد أفراد أسرهم حسب الجدول رقم (32).

ان نوعية وعدد الغرف تتأثر كثيرا بثقافة الناس الذين يسكنوها. إن قواعد السلوك تعرف كمعايير ثقافية والأفراد الذين ينتمون الى ثقافة معينة يشعرون بقوة نحو الاحتياج لمسايرة المعايير وعلى تضحيات للتمشي مع هذه الثقافة.

وتتضمن المعايير الثقافية تلك المعايير المتعلقة بالإسكان المتاح والمرغوب فيه، إن معايير الإسكان تصف نوعية الانشاءات ونوعية الملكية (ملك، ايجار، تملك) ومساحة المكان النوعية التكلفة والجيرة إن كل هذه المعايير تتأثر وتختلف باختلاف أعمار أفراد الأسرة، تكوين الأسرة. أنه بالرغم من تواجد غرفة نوم خاصة لكل طفل قد لا تمثل حاجة سيكولوجية انسانية في الإسكان إلا أنها تعتبر ضرورة ملحة في بعض المجتمعات مثلا الأسرة الأمريكية وبخاصة إذا كانت تضم أبناء في مرحلة المراهقة حيث أن لكل ابن نشاطه وهواياته وصدقاته المختلفة وفي هذه المرحلة يحتاج الأبناء للشعور بالاستقلالية أو الحرية أو الاعتمادية المطلقة على الوالدين وهكذا فقد تظهر مظاهر الاحباط والضغط على الأبناء في هذا السن لو لم تقابل احتياجاتهم بالخصوصية. وهذا يختلف ذلك السلوك بالنسبة لجماعات أخرى من الناس ذات ثقافات أخرى في مناطق أخرى من العالم وبالتالي لا تمثل نفس القيمة أو رد الفعل على موقف الإسكان.

الجدول رقم (31): عدد غرف المسكن:

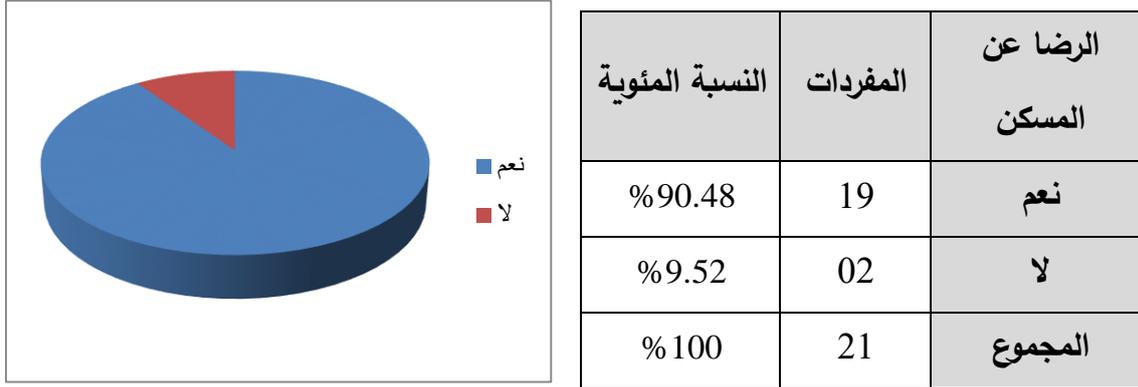


عدد الغرف	المفردات	النسبة المئوية
أقل من 3	13	61.90%
3-6	08	38.10%
7 فما فوق	00	0.00%
المجموع	21	100%

نلاحظ في هذا الجدول أن 61.90% من المبحوثين الأحداث يقيمون في سكن يحتوي على أقل من 3 غرف في حين 38.10% منهم يقيمون في سكنات تحتوي من 3 إلى 6 غرف. ومن ذلك نستنتج أن الغالبية المطلقة من المبحوثين الأحداث يقيمون في سكنات ذات غرفة أو غرفتين وهي سكنات ضيقة مقارنة بعدد أفراد الأسرة، وهذا النوع من السكن لا يمكن احتواء أسر كبيرة الحجم بل هو مخصص للأسر النووية الصغيرة الحجم ذات أربعة أفراد على الأكثر، وكذلك هذا النوع من السكنات يؤثر بشكل مباشر في التنشئة الاجتماعية وكذا تربية الطفل وتوفير الجو والمناخ الاجتماعي الملائم لحدوث العملية الاجتماعية التي تتطلبها التربية والتعليم والتنشئة الأسرية وعملية اكتساب القيم الأسرية والاجتماعية والقربانية أيضا.

لذلك فإن الاحتياجات السكنية هي على أوجه متعددة للاسكان من بين هذه الاحتياجات المتعددة الاحتياجات الانسانية، ومنها تلك المرتبطة بتوفير الحماية من الأجواء الغير ملائمة ومنها أيضا الاحتياجات السيكولوجية والتي منها الحاجة إلى الأمان. ومن بين الاحتياجات السكنية احتياجات مرتبطة بمراعاة المعايير الثقافية للأسرة والمجتمع ومثال ذلك عدد غرف النوم اللازمة لكل أسرة وهي تعتمد على المعايير الثقافية.

الجدول رقم (32): يوضح رضا الحدث على مسكنه



نلاحظ في هذا الجدول أن 90.48% من المبحوثين الأحداث راضين عن مسكنهم، بينما 9.52% غير راضين بمسكنهم.

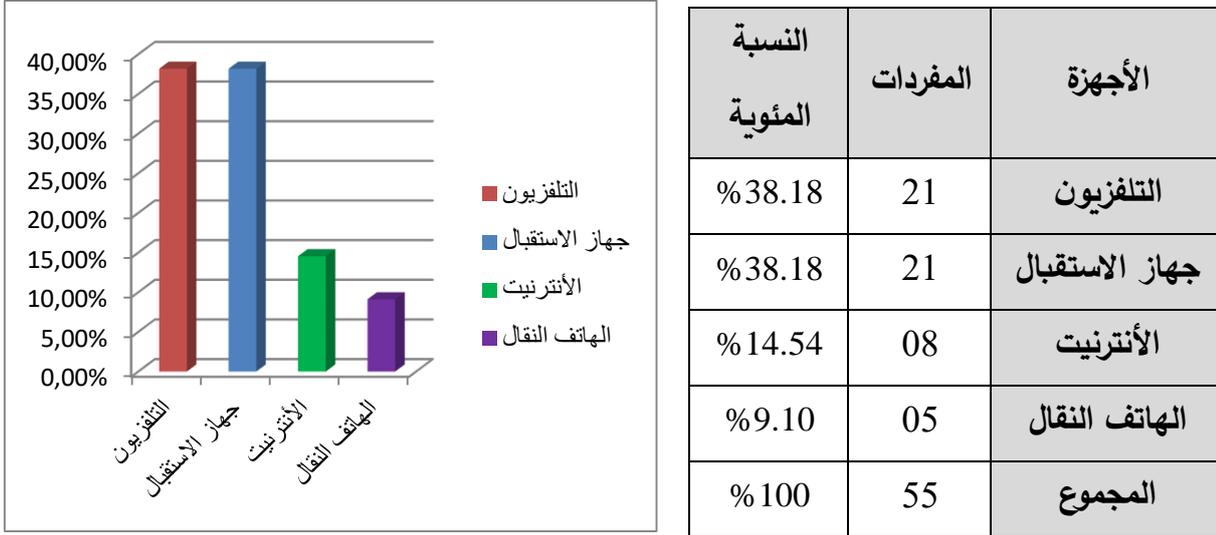
وعليه فإن الأغلبية المطلقة من المبحوثين الأحداث راضين عن السكن الذين يقطنون به، وعليه فإن نوع السكن هنا لا يشكل أي عائق أو عامل لانحراف سلوك الأحداث، في حين هناك 9.52% من كان غير راض عن مسكنه وبالتالي يعتبر المسكن عندهم عائق وعامل على انحرافهم وتعطيل تنشئتهم الأسرية والاجتماعية على حد سواء.

من هنا تكمن أهمية المسكن والاسكان باعتباره هو المكان الحقيقي الذي يشعر فيه الانسان بالخصوصية وفيه يمكنه أن يظهر بشخصيته الحقيقية، إن المسكن هو حلقة الوصل بين الانسان ومجتمعه، في الوقت الحالي من الملاحظ أن أفراد الأسرة تحاول أن تخلق نوعا من التقارب والالتزان والعلاقات المرضية بين احتياجاتهم الأساسية وقيمهم واسكانهم لتوفير اسكان يمكن من خلاله التأثير على سلوك الانسان لا بد من الموازنة بين البدائل المتاحة للمساكن المختلفة للمساكن المختلفة وبين رغبات الأفراد أنفسهم.

هذا مما يؤكد أنه لا بد الأخذ بعين الاعتبار هذا لتحقيق التكامل بين احتياجات الاسكان والانشاءات أو المساكن المنشأة هنا كبعض الاحتياجات والمتطلبات لها صفة الشيوخ بين الناس وبالرغم من ذلك فإن كل أسرة لها أولوياتها في ترتيب متطلباتها ورغباتها وأيضاً احتياجاتها. كما أن للمسكن أهمية وأدوار مختلفة

يمنحها للفرد الساكن أو العائلة التي تسكن مسكنا. فالمسكن يعطي الفرد الاحساس بالانتماء للمكان والشعور بالارتباط والشعور بالخصوصية كما يمنح المسكن ساكنيه احساسا نفسيا بالانتعاش والقوة والشجاعة... الخ كما يعطي الفرصة لأفراده للخلق والابداع.

الجدول رقم (33): يبين توفر المسكن على الأجهزة الالكترومنزلية الأساسية



نلاحظ في هذا الجدول أن 38.18% من المبحوثين الأحداث يتوفر مسكنهم على جهاز التلفزيون، ونفس النسبة منهم يتوفر مسكنهم على جهاز استقبال لكافة القنوات الفضائية، وأن 14.54% من المبحوثين الأحداث لديهم انترنت بمسكنهم، وإن 9.10% من المبحوثين الأحداث من يملك هاتفا نقالا.

ويتبين لنا من ذلك أن أغلب المبحوثين الأحداث لديهم جهاز التلفاز بمختلف قنواته الفضائية، وتبعا للجدول رقم (46) الذي يبين لنا أن أغلب الأحداث يشاهدون التلفاز كلما أرادوا، وبالتالي فإن هذا مؤشر خطير لما لوسائل الإعلام من تأثير سلبي على الحدث كما ذكرنا.

ونسبة 14.54% من المبحوثين لديهم انترنت بالمنزل، لكن هذه لا تعني بالضرورة عن نقص استخدامهم للإنترنت كون أن غالبية المبحوثين كما سبق وذكرنا في الجدول (54) يقضون أوقات فراغهم بمقاهي الانترنت ولعل صغر نسبة تواجد الانترنت والهاتف النقال لديهم هو انعكاس للحالة المادية لأسر المبحوثين لا غير.

ويعتبر التلفاز أكبر وسيلة اعلامية انتشرا في كل دول العالم إذ قد لا يخلوا منه أي منزل إضافة الى وجود القنوات الفضائية في عصرنا الحالي بشكل مثير، والتي تسمح للمشاهد برؤية العديد من البرامج

المتلفزة، أي العديد من الأفكار والمشاهد خلال لحظات ويكون للأطفال في البيوت نصيب أكبر من الوالدين في متابعتها.

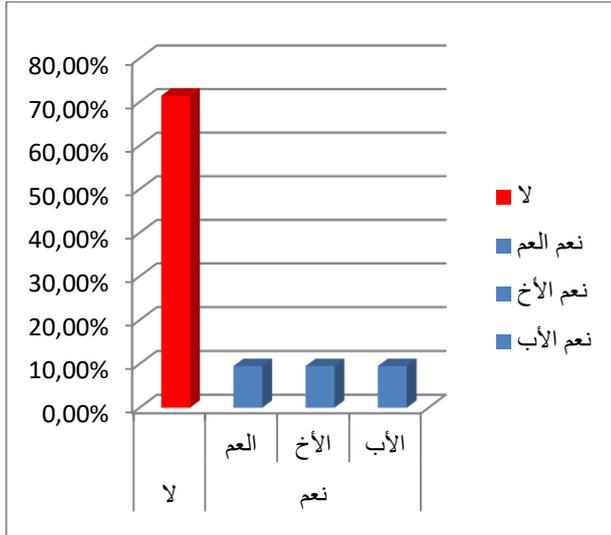
وبذلك فإن هذه الوسائل تساهم في جرائم الأحداث من طريقتين أولهما أنها تنبه الاستعداد الاجرامي الذي قد يكون كامنا في نفس الحدث وتكوينه، وثانيهما أنها ترسم له سبل التنفيذ، بما تقدمه من تفاصيل وصور وايعاءات تلهب الغريزة وتغيب العقل، وسرعان ما ينفع لمعها الحدث أملا منه في الانتقال الى مستوى آخر، ويقضي الأمر في الأخير بمن لم يفكر في الجريمة الى التفكير فيها، وبمن فكر فيها الى التنفيذ، وعلى العموم فإن أثر هذه الوسائل على الأحداث يكون أخطر من أثره على البالغين الراشدين الذين يملكون من العقل والضمير ما قد يحجزه تقليد ما شاهدوه.

ومن هنا فإن وسائل الإعلام بكل أنواعها تلعب دورا مهما في اكتساب الطفل والمراهق السلوك العدوانى والمنحرف بأن تقدم نماذج عن أبطال لصوص أو عن أبطال يتاجرون في المخدرات ولهم السيادة والجاه من دون ان تهتم بأثر هذه البطولات على نفسية الطفل والمراهق الذي يسعى الى تقليد ما يشاهده لعله يحظى بالثروة والمال خاصة إذا كان في وسط اجتماعي يقرب القيم المادية.

ولهذا، فإن تغلغل وسائل الإعلام في حياتنا اليومية أدى الى اختلاط أنماط السلوك البشري من جهة والصور الإعلامية من جهة أخرى، والتي تكتسب معانيه أو دلالاته من صور ومشاهد تحل الكثير من الإثارة والتشويق والجنس.

ولكن مهما قيل عن دور وسائل الإعلام في انحراف الأحداث فإن الأثر يتوقف على بلوغ المادة المقدمة من قبل هذه الوسائل، ومهما بلغ تأثيرها فإنه يجب ألا يغالى بهذا الدور، حيث لا ننسى دور المؤثرات الاجتماعية الأخرى، وعلى وجه العموم فإن الأحداث الذين يعيشون في مناطق الانحراف يتأثرون أكثر من غيرهم بمشاهد الأفلام وأخبار الصحافة، كما أن الصغار يتأثرون أكثر بكثير من البالغين.

الجدول رقم (34): يوضح دخول أحد أفراد الأسرة السجن



النسبة المئوية	المفردات	دخول أحد أفراد الأسرة للسجن
71.42%	15	لا
9.52%	02	نعم
9.52%	02	
9.52%	02	
100%	21	المجموع

نلاحظ في هذا الجدول أن 71.42% من المبحوثين الأحداث صرحوا بأنه لا يوجد أي أحد من أفراد الأسرة سبق له وأن دخل السجن، في حين صرح 28.56% (9.52 + 9.52 + 9.52) من المبحوثين الأحداث بأنه هناك من الأسرة من دخل السجن (العم، الأخ والأب).

وبهذا نستنتج أن أغلبية المبحوثين الأحداث لم يدخل أحد أفراد أسرهم السجن على الإطلاق، في حين الفئة الأخرى التي صرحت بوجود أحد أفراد الأسرة سبق له الدخول إلى السجن وكان هذا الفرد في الغالب هو الأخ والأب وهذا ما ينعكس سلبيًا على التنشئة الاجتماعية خصوصًا التنشئة الأسرية ويؤثر هذا العامل سلبيًا أيضًا في التربية سواء من ناحية أن الطفل يكتسب كثيرًا من القيم الاجتماعية والصفات والخصال والسلوكيات من الأب الذي يعتبر الرمز والقُدوة والقائد وصاحب القرار والسلطة داخل الأسرة، وكذلك الأخ خاصة لو كان الأكبر فهو قدوة لأخيه هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن غياب الأب عن الأسرة وإهماله في أداء واجباته بسبب دخوله السجن يؤثر حتمًا في تربية وتنشئة الطفل تنشئة صحيحة، ويفتح له مجال الانحراف والجنوح.

كما يمكن أيضًا ربط نتائج الجدول بتفسير نظرية التقليد التي تركز على قانونين أساسيين المتمثلين في تقليد الناس بعضهم البعض، ويكون التقليد أكبر كلما كانت الروابط أقرب وأمتن، ويقلد الضعيف القوي والأدنى الأعلى.

2. أساليب التنشئة الأسرية للحدث:

الجدول رقم (35): يوضح أسلوب معاملة الوالدين

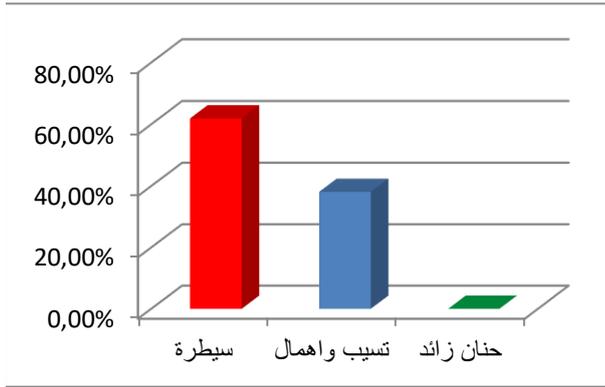


نلاحظ في هذا الجدول أن 76.20% من المبحوثين الأحداث صرحوا بأن أسلوب معاملة والديهم لهم هو أسلوب عادي، في حين 23.80% وصفوا أسلوب معاملة والديهم لهم بالصرامة والقسوة. ومعنى ذلك أن أغلب المبحوثين الأحداث آباءهم يعاملونهم معاملة عادية مع وجود نوع من السيطرة كما يبين الجدول رقم (36).

أما النسبة الأخرى فهي نسبة لا يستهان بها من آباء المبحوثين الأحداث الذين يعاملونهم معاملة قاسية وصرامة وهذا مؤشر على خلق شخصية ضعيفة عند الطفل، وتأخر في النضج الانفعالي بالإضافة إلى عدم القدرة على الاعتماد على الذات وإمكانية انحراف الحدث وجنوحه. والقسوة تكون باستخدام أساليب العقاب من ضرب وتهديد وتأييب مستمر وإهانة وتحقير وإظهار الكراهية للطفل... الخ وكل ذلك بلا شك هو دافع ومحفز لانحراف الحدث وممارسته لسلوكات وتصرفات شاذة ومعادية.

كما تتفق معطيات هذا الجدول مع دراسة بولدوين حول أثر معاملة الوالدين في تكيف الابناء وأساليب هذا التكيف، والتي توصلت الى أن الاطمئنان ينشئ طفل حسن التكيف، وتقبل الطفل يعطي تنشئة له أحسن من الطفل الذي يعاني النبذ، إضافة الى أسلوب الارشاد مع الطفل أفضل من العقاب البدني، وكذا الاعتدال في الشدة في معاملة الطفل يرتبط ارتباط موجب بثقته في نفسه في المستقبل، والطفل المسامر مع رعايته أفضل من الذي يستعمل معه الضغط والاكراه.

الجدول رقم (36): يوضح العلاقة مع الوالدين قبل الدخول الى المركز



نوع العلاقة	المفردات	النسبة المئوية
سيطرة	13	61.90%
تسيب واهمال	08	38.10%
حنان زائد	00	00%
المجموع	21	100%

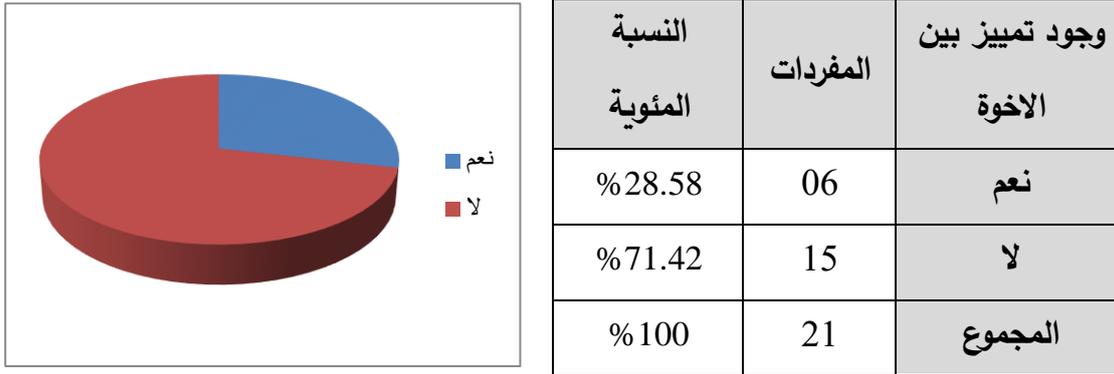
نلاحظ من خلال هذا الجدول أن 61.90% من المبحوثين الأحداث صرحوا بأن العلاقة بينهم وبين آبائهم قبل مجيئهم إلى المركز هي علاقة سيطرة، في حين 38.10% من المبحوثين عبروا عن العلاقة بينهم وبين آبائهم بالتسيب والإهمال.

وعليه فإن غالبية المبحوثين الأحداث علاقاتهم مع والديهم هي علاقة سيطرة وتسلط مبنية على كثرة إصدار الأوامر، والنواهي، والممنوعات بطريقة قاسية العقاب والتجريح وعدم المناقشة والحوار، وذلك مؤشر على اضطراب الحدث وعدم تكيفه وتوافقه النفسي والاجتماعي. فالقسوة والتسلط يولد في نفس الطفل رغبة في الانتقام والتمرد والعنف.

أما نسبة 38.10% والتي هي نسبة مهمة من المبحوثين الأحداث من وصفوا بأن علاقتهم بآبائهم هي علاقة تسبب وإهمال ولامبالاة فذلك مؤشر على ضعف العلاقات الاجتماعية بين الابن ووالديه وبالتالي انسداد قنوات الحوار والاتصال بينها مما يعيق عملية التنشئة الأسرية والاجتماعية على حد سواء، ويفتح المجال للولوج إلى الطريق الغير سليم والدخول إلى عالم الانحراف الاجتماعي.

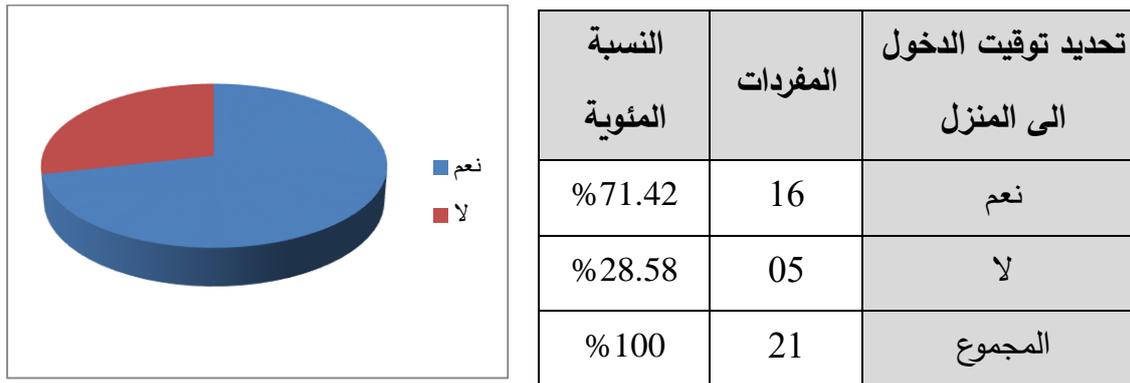
كما تتفق معطيات هذا الجدول مع نتائج دراسة **نظيمة زين الدين** حول أثر بعض أساليب المعاملة الوالدية في جناح الأحداث في سوريا، والتي وصلت الى نتيجة هامة تدعم نتائج الجدول مفادها انه توجد فروق ذات دلالة احصائية بين الجانحين وغي الجانحين فيما يتعلق بمشاعرهم تجاه أساليب التربية التي تعرضوا لها والمعاملة التي عوملوا بها من قبل الوالدين.

الجدول رقم (37): يبين التمييز في التعامل مع الوالدين



يبين لنا هذا الجدول أن 71.42% من المبحوثين الأحداث لا يجدون تمييز في المعاملة من طرف والديهم، في حين صرح 28.58% منهم أنه يوجد تمييز في المعاملة مع إختهم من طرف والديهم. بمعنى أن آباء المبحوثين الأحداث لا يميزون بين أبنائهم ويعتبرونهم سواسية كل مثل الآخر، وعليه فإن عامل التمييز بين الاخوة غير متوفر هنا ولم يكن دافعا لانحراف أغلب الأحداث محل الدراسة، في حين هناك 28.58% من لديهم هذا العامل والذي يعتبر من أخطر العوامل التي تجعل الطفل في حالة كراهية وحقد لإخوته وللوالدين أنفسهم الشيء الذي يدفعه إلى ارتكاب مختلف السلوكيات المنحرفة بغية لجلب اهتمام والديه وللانتقام منهم في نفس الوقت.

الجدول رقم (38): يبين تحديد الوالدين لتوقيت الدخول الى المنزل

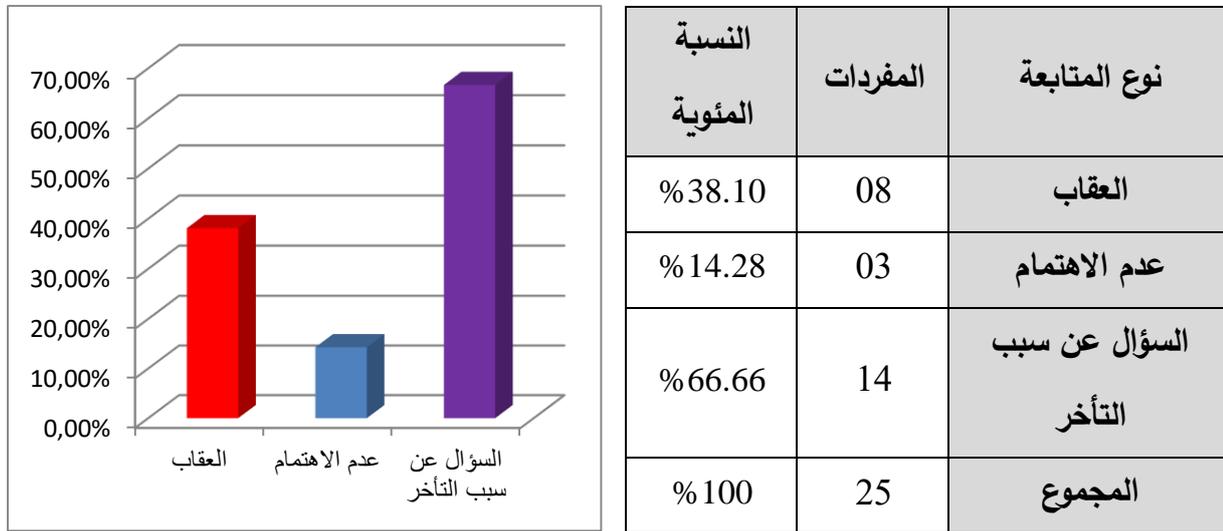


نلاحظ في هذا الجدول أن 71.42% من المبحوثين الأحداث صرحوا بأن والديهم يحددون لهم وقت الدخول إلى المنزل، في حين 28.58% منهم قالوا بأن الوالدين لا يحددون وقت دخولهم للبيت. ونستنتج من ذلك أن أغلبية أولياء المبحوثين الأحداث حددوا وقتا لدخول أبنائهم المنزل، ولعل هذا الحرص الوالدي يعني وجود نوع من الخوف والشك والريبة في تصرفات أبنائهم وفي علاقاتهم الاجتماعية.

أما النسبة المقابلة 28.58% فتعود للإهمال الوالدي للأبناء ولعله يعد من الأمور الخطيرة وهو مؤشر على عدم متابعة الوالدين لأبنائهم ومراقبتهم باستمرار، ونحن نعلم أن مرحلة الحداثة هي مرحلة حساسة من ناحية الاكتساب والتعلم وتكوين الشخصية، ولهذا يجب أن يكون وقت فراغ الحدث مخطط ومنظم لكيلا يحتضنه الشارع وكى لا ينجذب إلى الانحراف والجنوح. فعدم تحديد وقت دخول الطفل إلى المنزل يساهم بالضرورة في انحراف سلوك الحدث.

كما يمكن تفسير معطيات الجدول عن طريق نظرية الضبط الاجتماعي التي تركز على العوامل الاجتماعية لتفسير كيف أن الأفراد مقيدون عن التصرف بأي طريقة تسبب الضرر للآخرين.

الجدول رقم (39): يبين متابعة الوالدين لتأخر الحدث الدخول للبيت(*)



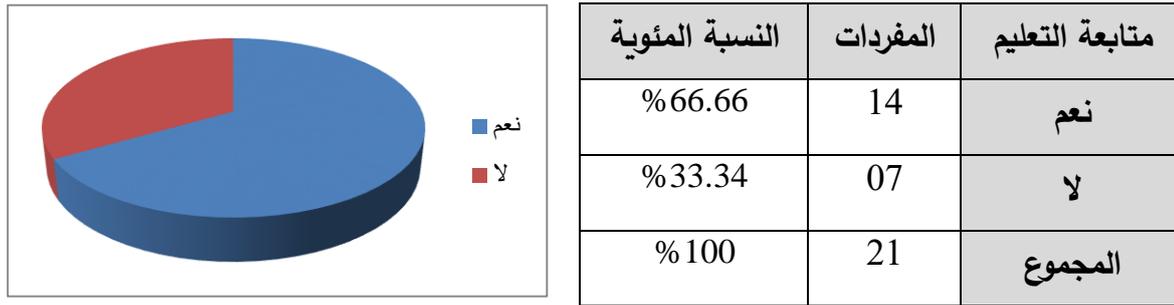
نلاحظ في هذا الجدول أن 66.66% من المبحوثين الأحداث يسألون أبناءهم والديهم عن سبب التأخر في الدخول للبيت، وأن 38.10% منهم من يعاقبون على ذلك، في حين أن 14.28% ممن لا يهتمون أوليائهم بالتأخر في الدخول للبيت على الإطلاق.

وعليه، نستنتج أن غالبية أولياء المبحوثين الأحداث يسألون أبناءهم عن سبب التأخر في الدخول للبيت، وهذا ما بينه الجدول السابق من وضع الأولياء توقيتاً للدخول إلى البيت، وعليه فهذه الإجابة متوقعة، فحرص الوالدين على توقيت الدخول للمنزل وسؤالهم للأبناء عن سبب التأخر ومعاقتهم على ذلك هو لعدم وجود ثقة بينهم، ولاعتبارهم مازالوا صغاراً، محاولة منهم ضبطهم وممارسة رقابة وضبط اجتماعي عليهم.

(*) مجموع بيانات هذا الجدول تشير إلى عدد الإجابات المعبر عنها من طرف مفردات البحث من خلال أن المبحوث يمكنه اختيار أكثر من احتمال في الإجابة على السؤال. (*)

من جهة أخرى يجب الاحاطة ببعض المتغيرات التي تدخل في مسببات سهر الحدث خارج البيت والذي على الأب أن يدرك أن سهر المراهق خارج البيت يعطيه احساسا بالرجولة ويشبع رغبته في السيطرة والقيادية واثبات الذات، والتميز عن اخوته البنات، وتعبيرا عن الانتقال من عالم الطفولة التي تتسم بالتبعية الى مرحلة استقلالية حيث يجد نفسه مع أقرانه أكثر متعة وهدوء عما يجده بالبيت كما أن سهر المراهق تعبير عن تمرده على قوانين الوالد وتوجيهاته الكثيرة، والقيم والعادات والتقاليد والتي يعتبرها من عالم الماضي والرجعية، ومرات يلجأ المراهق للسهر اعتراضا على قوانين البيت والأوامر المتلاحقة، وتنفسيا عن اضطرابات نفسية يحسها كالقلق والتوتر والاكتئاب، وفي كل هذا يؤدي الوالدين ويثبت شخصيته معا. لذلك يجب التركيز على ايجابيات المراهق والاعتناء بها مهما كانت صغيرة، فالاهتمام بالقليل سوف يزداد في المرات القادمة.

الجدول رقم (40): يوضح متابعة الوالدين لتعليم الحدث



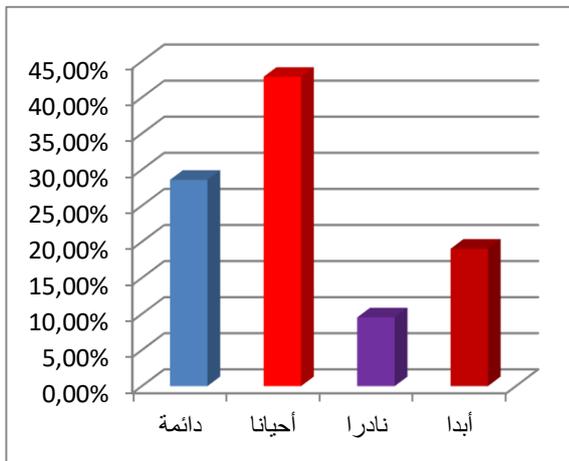
يبين لنا هذا الجدول أن 66.66% من آباء المبحوثين الأحداث يتابعون تعليم أبنائهم باستمرار بينما 33.34% لا يتابعون تعليم أولادهم.

تشير معطيات هذا الجدول أن أغلبية آباء المبحوثين الأحداث يتابعون تعليم أبنائهم ويهتمون به وهذا دليل على أن الأولياء يسعون جاهدين لتعليم أبنائهم بالرغم من مستواهم البسيط (الابتدائي) كما بينه الجدول رقم (21)، وذلك لضبطهم وتحسين مستواهم لغد أفضل ومستقبل أحسن.

انطلاقاً من هذه المعطيات تكمن أهمية المدرسة التي تعد البيت الثاني للحدث، حيث المعلمون والمربون يقومون بتربية الطفل حتى مرحلة النضوج العقلي، ومرحلة التربية والتعليم من أهم المراحل التي تتولى تشكيل شخصية الولد والبنات من سن الطفولة الى سن المراهقة، حيث يتدرج الطالب في مراحل التعليم، وترسب في هذه المراحل عناصر شخصيته.

ولا تكتفي المدرسة بتنمية خبرات الناشئ الناجمة عن احتكاكه بالبيئة في المواقف التي تضطره ظروفه إليها، بل تكسبه خبرات من تجارب أجيال الانسانية الماضية التي سبقته منذ قرون طويلة، وخبرات من تجارب الأمم الأخرى المعاصرة، وهو ما يسمى في التربية الاسلامية بـ "احياء التراث".
أنا نسبة 33.34% من الأولياء الذين لا يتابعون تعليم أبنائهم وهذا راجع الى وجود اهمال والدي حقيقي للأبناء واللامبالاة فيما يخص مسارهم الدراسي.

الجدول رقم(41): يوضح اهتمام نوالدين بنتائج الدراسة



متابعة	المفردات	النسبة المئوية
دائمة	06	28.58%
أحيانا	09	42.85%
نادرا	02	9.52%
أبدا	04	19.04%
المجموع	21	100%

نلاحظ في هذا الجدول أن 42.85% من آباء المبحوثين الأحداث يهتمون بنتائج دراسة أبنائهم أحيانا فقط، في حين 28.58% منهم يهتمون بنتائج أبنائهم بصفة دائمة ومستمرة.
و19.04% لا يتابعون على الإطلاق نتائج ابنائهم، و9.52% من الآباء لا يتابعون نتائج دراسة أبنائهم إلا نادراً فقط.

وهذا يعتبر مؤشر عن غياب الرقابة والمتابعة والضبط الاجتماعي، وبالتالي هناك نوع من التسبب والاهمال من ناحية المتابعة الدراسية، فنسبة 28.58% فقط من الآباء من يتابع نتائج دراسة أبنائهم هي نسبة قليلة.

وعليه نستنتج أن الوالدين لا يتابعون ولا يهتمون بنتائج أبنائهم الدراسية وبالتالي عدم قيامهم بواجباتهم نحو أبنائهم خاصة من حيث الرقابة والمتابعة وأيضا ممارسة الضبط الاجتماعي الذي بدوره يقيد ويقتن وينظم سلوك الطفل، لذلك كل هذه المؤشرات والعوامل لا تساعد على السير الحسن للتنشئة الاجتماعية، وبالتالي تؤثر في سلوك المنحرفين الأحداث.

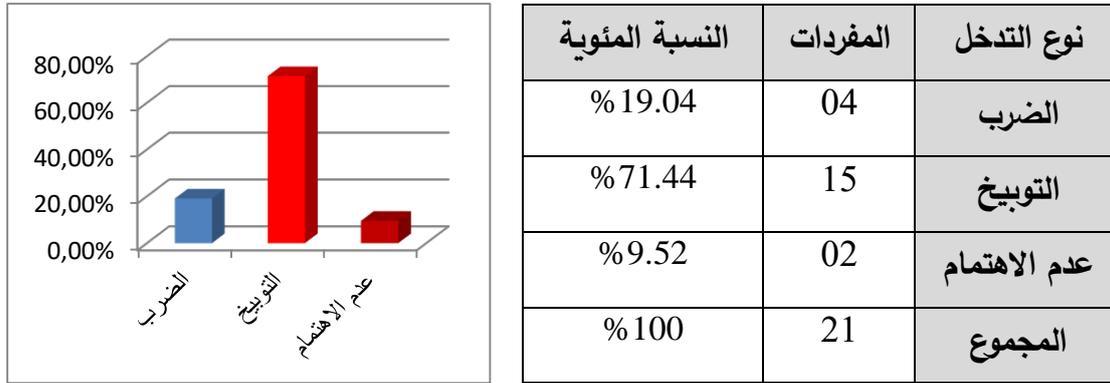
لذلك تعتبر المدرسة الوسيلة التي اصطنعها المجتمع بجانب الأسرة لنقل الحضارة ونشر الثقافة وتوجيه الأبناء الوجهة الاجتماعية الصحيحة كي يكتسبوا من العادات الفكرية والعاطفية والاجتماعية التي لا تساعدهم فحسب على التكيف الصحيح في المجتمع بل كذلك على التقدم بهذا المجتمع، فالمدرسة والأسرة هما إذن المؤسستان التي اصطنعها المجتمع للإشراف على العملية الاجتماعية. ولهذا فهما الوسيلتان التي من خلالهما يمرر الانسان لأجيال المستقبل تجربته الماضية ثم مخططاته ومشروعاته المستقبلية والتي تدخل بشكل عام ضمن ما يسمى بالبرامج التربوية، بشكل ضمني كما هو الشأن في كل أسرة، أو بشكل مهيكّل ومنظم كما في المدرسة... لكن استقلال المؤسستين واختلاف طبيعتهما على مستوى التركيبة وكذلك الامكانيات ثم التسيير والتدبير، جعلهما وفي نظر الكثير يختلفان ولا يتعاونان بشكل مستمر لتحقيق الهدف الفعلي لكل واحدة منهما والذي هو في الأصل هدف مشترك ولأن المجتمعات تختلف في تراثها الاجتماعي ونظمها السياسية والاقتصادية تبعا لاختلاف مناهجها الفلسفية العامة ورؤيتها للإنسان والحياة بصفة عامة، ولكل أفراد المجتمع رغبة أكيدة في الحفاظ على كيان المجتمع بما فيه من قيم وأساليب معيشة وهي القيم المستمدة من خبراتهم عن الأجيال وحياتهم الاجتماعية لذلك فهو يرى بقاءها واستمرارها من أجل بقاءه. فالمدرسة والاسرة تعتبران المؤسستان التربويتان الأكثر اهمية بين بقية المؤسسات الاخرى، نظرا لدورهما الفعال في العمل الهادف والمنظم تبعا لأهداف المجتمع وفلسفته ككل.

وإذا كان الدور الاجتماعي لكل من المدرسة والأسرة يتجلى في التنشئة الاجتماعية للأفراد عن طريق التربية فان علاقتها يجب أن تنطلق من هذا المنظور الأساسي، وعلاقة الأسرة بالمدرسة لا يجب أن تبقى علاقة سطحية تتجلى أساسا في أن الأسرة هي التي تزود المدرسة بالمادة الأولية أي التلميذ وبالتالي فعملية الانتاج (اي التربية) كلها على عاتق المدرسة، بل يجب أن تكون علاقة شاملة تنبني على أنهما شريكان في عملية الانتاج وفي التوزيع وفي الرأسمال وبالتالي شريكان في الربح في الخسارة في حالة حدوثها. وبالرغم من أن التغييرات التي تحدث في الأسرة والمجتمع الحديثة فهي مازالت إحدى المؤسسات ذات الأثر البعيد في المجتمع ففي المنزل يتعلم الطفل اللغة ويكتسب بعض الاجتهادات ويكون رأيه عما هو صحيح أو خاطئ.

والنواة الأولى للطفل هي النواة التكوينية لحياته وأثرها يلزم الطفل حتى خلال المدرسة لذلك فتربية المدرسة هي امتداد لتربية الطفل في المنزل.

وقد أوضحت عدة دراسات أجريت لمعرفة أثر المنزل على نمو سلوك الطفل حيث أن كثيرا من مظاهر سلوك الفرد ما هو إلا انعكاس لحياته المنزلية كمنظافة المنزل مثلا تنعكس على مظهر وملبس الطفل.

الجدول رقم (42): يوضح طريقة تصرف الوالدين عند الحصول على نتائج دراسية ضعيفة



يبين هذا الجدول أن 71.44% من المبحوثين الأحداث من صرحوا بأنهم يتلقون التوبيخ من قبل الأولياء عند الحصول على نتائج دراسية ضعيفة، وأن 19.04% منهم من يتلقى الضرب، وأن 9.52% منهم من لا يهتم والديه على الإطلاق بهذه النتائج الضعيفة.

وعليه، نستنتج أن أغلبية آباء المبحوثين 71.44% تهتم بنتائج أبنائهم وتقوم بتوبيخهم واسداء النصح لهم في حالة الحصول على نتائج ضعيفة وذلك ما بيناه في الجدول السابق رقم (40)، فبالرغم من المستوى البسيط للأولياء فهم يعملون على أن يكون أبنائهم أحسن منهم ويقومون بالتوبيخ في حالة حصول هؤلاء الأبناء على نتائج دراسية ضعيفة. لكن التوبيخ يجب ألا يصل إلى حد الاستهزاء بالطفل وزعزعة ثقته بنفسه، فهناك من الآباء من ينهال على ابنه بوابل من الشتائم وحتى استعمال العنف (وذلك ما بينته نسبة 19.04%) ولا يصل الأمر عند هذا الحد بل يتعدى إلى الشجار بين الآباء والأبناء وبين الأب والأم وكل منهما يرجع سبب الفشل إلى الآخر، وقد يصل ذلك إلى حد طرد الابن من البيت بسبب هذه النتائج، فيصبح الاهتمام هنا بالتعليم دون جدوى بل مثله مثل التسبب وعدم الاهتمام حيث لهما نفس الآثار السلبية على الأبناء دون أي تشجيع أو نصح للمستقبل.

وكل هذه العوامل تساعد بالتأكيد على انحراف الابن وعدم اهتمامه بالدراسة بل وهروبه منها وخلق

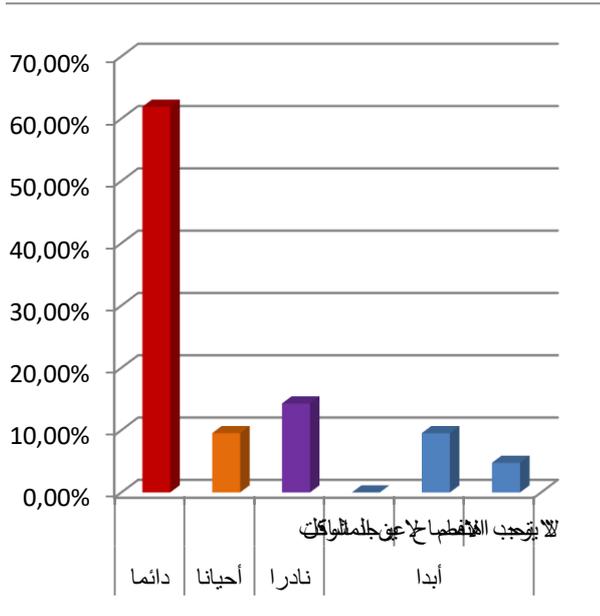
الشك وعدم الثقة في قدرات الطفل.

وعليه فإن للمدرسة وظيفة أساسية وشاملة استمدتها من الأسرة، تتجلى في تربية الأطفال تربية تجعلهم يحترمون مجتمعاتهم ويندمجون مع مختلف المؤسسات الاجتماعية الأخرى، وبفضلها يكتسبون قيم إنسانية تتأقلم مع متطلبات المجتمع، وبفضل الفلسفة التربوية التي تنتهجها المدرسة كمؤسسة عمومية يمكن للمجتمع التطور والسير نحو ما هو أفضل أو العكس الإصابة بالركود والتخبط في مشاكل جمة.

وإذا كان تأثير المنزل على تنشئة الفرد يظهر عليه، فإن على المدرسة واجب معرفة البيئة المنزلية للطفل حتى يمكنه إدراك العوامل المختلفة المتداخلة في شخصيته.

كما أنها لا يمكن أن تستثمر في عملها التربوي مالم يتعاون الآباء معها عن طريق امدادها بالمعلومات المختلفة عن مميزات الطفل وحاجاته... الخ من هنا يمكن القول أن المدرسة والأسرة كمؤسستين للتنشئة الاجتماعية للأطفال، يوجدان في وضعية المنافسة مع بقية المؤسسات التي يقبل عليها الأطفال مثلا التلفاز وشبكة الأنترنت والشارع، وبالتالي وجب عليهما تظافر الجهود والتنسيق بشكل معقلن لمواجهة تلك المنافسة الشرسة، كما يجب علينا أن ننظر إلى المدرسة والأسرة بأنهما الوسيلتان الأساسيتان لتحقيق تنشئة اجتماعية جيدة للفرد وبالتالي بواسطتهما يمكن ضمان تنمية المجتمع بفضل تلك المكتسبات والكفايات التي تم غرسها في الفرد بفضل كل من الأسرة والمدرسة. فكل اصلاح تربوي وجب عليه أن ينطلق من هاتين المؤسستين الاجتماعيتين وبشكل موازي للتطور والتغير الذي يقع على المجتمع، ولكونهما من سيضمن لنا تنمية بشرية مستدامة.

الجدول رقم (43) يبين اهتمام الوالدين بانشغالات الحدث



مستوى الاهتمام	المفردات	النسبة المئوية
دائما	13	61.90%
أحيانا	02	9.52%
نادرا	03	14.28%
لا يوجد الوقت	00	00%
لا تحب الافصاح عن المشاكل	02	9.52%
لا يوجد اهتمام	01	4.76%
المجموع	21	100%

نلاحظ في هذا الجدول أن 61.90% من آباء المبحوثين الأحداث يهتمون بانشغالات أبنائهم دائما، مقابل 14.28% صرحوا بأنه نادرا ما يهتم الآباء بانشغالاتهم، و9.52% من المبحوثين من يهتم آبائهم بانشغالاتهم أحيانا.

بينما صرح 9.52% من المبحوثين بأنهم لا يحبون الافصاح عن مشاكلهم والتحدث الى آبائهم، في حين 4.76% لا يجدون أي اهتمام من قبل الأولياء لطرح مشاكلهم وانشغالاتهم. وتعتبر مرحلة الحداثة هي مرحلة حساسة ودرجة تكثر فيها المشاكل والصراعات الداخلية وانشغالات الأبناء أطراف الحديث معهم لتفريغ شحناتهم المكبوتة والتي قد تنعكس سلبا على صحتهم النفسية والجسدية وعلى علاقتهم الاجتماعية.

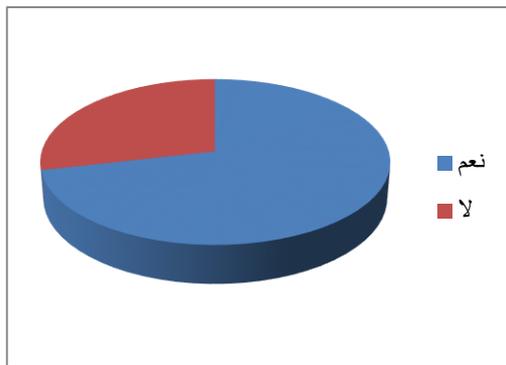
ومن خلال الجدول رقم (43) نجد أن أغلبية المبحوثين يبوحون بمشاكلهم وانشغالاتهم لوالديهم ولأمهاتهم بالذات كون هؤلاء الأمهات أغلبهن لا يعملن، ماكثات بالبيت حسب الجدول رقم (22) وبالتالي فليدين كل الوقت لسماع انشغالات ابنائهم ومشاكلهم إضافة إلى ذلك ان الأم تحديدا تتميز بالحنان والعطف والمرونة مع أبنائها وذلك ما يفسر بسهولة لجوؤهم إليها.

أما نسبة 14.28% ونسبة 9.52% من الأولياء من لا يستمعون لأنشغالات أبنائهم إلا أحيانا ونادرا فذلك يفسر بأنهم لا يعيرون اهتماما لمشاكل أبنائهم وأنشغالاتهم ولا يستمعون إليهم، وبالتالي غياب الحوار والحديث بينهم وذلك لأسباب مختلفة والمتمثلة في عدم إعطاء أهمية لمشاكل وأنشغالات المبحوثين من جهة وعدم اعطاء الوقت الكافي للجلوس مع الأبناء ومحاورتهم ونقاشهم من جهة أخرى.

بالإضافة إلى أن هناك سبب آخر يخص فئة قليلة من المبحوثين الأحداث وهو عدم الإدلاء أو البوح بمشاكلهم وأنشغالاتهم والتكتم عليها من قبل الأبناء أنفسهم مثلما بين الجدول بنسبة 9.52% سواء بسبب طبيعة شخصيتهم أو لأنهم يعلمون بأنه لا يوجد أي اهتمام من قبل الوالدين كما بينته نسبة 4.76% التي صرحت بها مفردة من مجتمع البحث.

وعليه فإن انسداد قنوات الاتصال بين الأحداث آبائهم يعيق عملية التنشئة الاجتماعية والأسرية معا ويفتح مجال الدخول في عالم الانحراف من باب الواسع.

الجدول رقم (44): يبين تثمان السلوك السليم من طرف الوالدين



النسبة المئوية	المفردات	تثمان السلوك
71.42%	15	نعم
28.58%	06	لا
100%	21	المجموع

يبين هذا الجدول أن 71.42% من المبحوثين الأحداث صرحوا بأن والديهم يثمانون السلوك التثمان في مقابل 28.58% صرحوا بغير ذلك.

وهذا دليل على الاهتمام الأسري بالتصرفات الحسنة والمقبولة للأبناء، وذلك يعتبر من مظاهر التنشئة الأسرية السليمة، أما نسبة 28.58% فقد ضمت أسلوب الإهمال الوالدي للسلوكات الحسنة والسليمة لأبنائهم ولعل ذلك من التعسف والأخطاء الشائعة التي قد يقع فيها الوالدين، فهذا الإهمال هو عامل من عوامل انحراف الطفل.

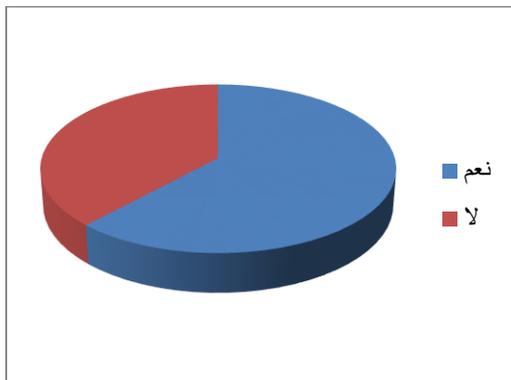
والثمين يشمل التشجيع المعنوي من مدح وثناء وقد يشمل التشجيع المادي بإعطاء هدية أو زيادة مصروف وغيرها من التصرفات التي تشكل تعزيزاً لتقوية السلوك والتصرف الحسن وتشجيعاً للمواصلة والمحافظة على هذا السلوك.

لذلك تتدخل عوامل أخرى في تقديره لذاته وتشمل التغيرات الفيزيولوجية والعاطفية كما تتدخل علاقته مع الجنس الآخر في الإحساس بالأمان والثقة بالذات، ورغم هذا يبقى المراهق جد مرتبط من الناحية الانفعالية بالوالدين، وتقديره لذاته في هذه المرحلة يكون نابعا من الصورة التي يعكسها الوالدين اتجاهه وتشكل الانتقادات الموجهة إلى المراهق من طرف الوالدين تهديدا مباشرا لتقديره لذاته.

وعموما يصبح تقدير الذات حاجة ضرورية وملحة عند المراهق، خصوصا مع التغيرات الفيزيولوجية المستمرة، وما يرافقها من تغيرات سلوكية وانفعالية ويظهر ذلك في علاقته مع الآخر، حيث يلاحظ المراهق والمراهقة التغيرات الجسدية والفيزيولوجية، فيبحث كل طرف عن استمالة الطرف الآخر وكسب حبه وتقديره، اما باللباس وتغيير المظهر الخارجي أو بالأفعال والأداء الجيد.

ان تقدير الذات هو نتاج لتلك الصورة التي يكونها الفرد عن ذاته وذلك من خلال العلاقة التي يرتبط بها الفرد بالمجتمع الذي يعيش فيه، يكتسب الفرد من خلال تفاعلاته مع الجماعة، الكثير من الخبرات المتنوعة والمتعددة التي يكتسبها منذ الطفولة، وفي نمو علاقته مع الجماعة ومن خلال نمط التفاعل والاحتكاك يبدأ الفرد في تكوين صورة عن ذاته، وباكتمال هذه الصورة يكون مستوى تقدير الفرد لذاته من حيث مدى ارتفاع او انخفاض هذا التقدير.

الجدول رقم (45): يوضح معاقبة الوالدين على السلوك الخاطئ



النسبة المئوية	المفردات	المعاقبة على الخطأ
61.90%	13	نعم
38.10%	08	لا
100%	21	المجموع

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن 61.90% من المبحوثين الأحداث يتعرض لمعاقبة الوالدين على السلوك الغير السوي أو الخاطئ، في حين 38.10% منهم لا يعاقبون على ذلك.

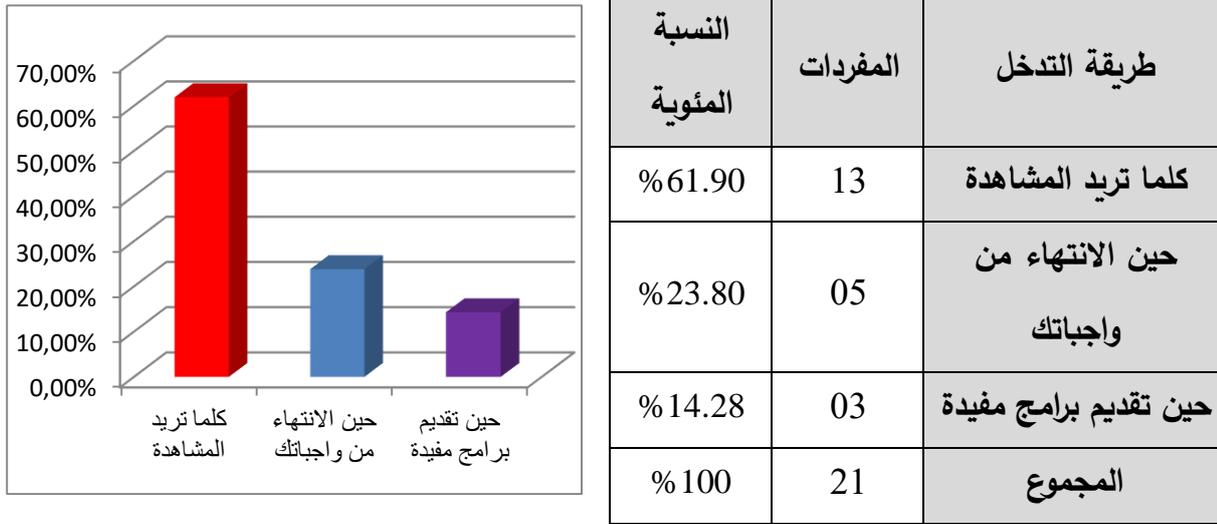
لذا نستنتج أن أغلب المبحوثين الأحداث يعاقبون على السلوك الخاطئ، وبالرغم من أن هذه الآلية هي أسلوب للتربية الصحيحة والتنشئة السليمة إلا أنها لو اقترنت بالضرب كما هو موضح في الجدول رقم (48) تكون عاملا من عوامل انحراف الطفل وهروبه من أسرته، فالحدث في هذا السن يسعى إلى تأكيد وإثبات ذاته ويحس بأنه رجل وإن معاقبته على السلوكيات الخاطئة إن كانت مقرونة بالضرب هو أمر يجعله يشعر بالإهانة والنقص والدونية، مما يولد لديه الاحباط والاكتئاب والغضب فينزله أو يوجهه نحو المحيطين به كالإخوة، الأصدقاء، ... أو غيرهم.

وبالتالي فالعقاب الزائد أو المفرط مثله مثل عدم العقاب، كلاهما يجعل المراهق أو الحدث يسلك سلوكا منحرفا غير مراعي لأية قيم أو معايير مجتمعية.

والهدف من عقاب الطفل هو تعديل سلوكه بما يتوافق والمعايير الأخلاقية الاجتماعية والثقافية السائدة في المجتمع وان لا يحيد عنها في تصرفاته وان لا يقدم على فعل سلوك غير محمود مستقبلا، ولكن الواقع ان هذا هدف ثانوي بالنسبة للآباء الذين يهدفون الى زيادة قدرة الطفل على ضبط نفسه والتحكم بها. وغالبا ما تقشل أساليب العقاب في إحداث الأثر المطلوب، لان الطفل لا يعلم لماذا يعاقب؟ فمن المهم اذن ان نوضح له ان ما فعله كان خطأ او معترضا عليه، ثم نعطيه فكرة عن كيفية إتمام العمل بطريقة صحيحة. وينبغي ان لا نعاقب الطفل على أول خطأ يرتكبه، لأنه لا يعلم ان ما صنعه أمر غير جائز أو مسموح به ولا يعرف الفرق بين الفعل الصحيح والفعل الخاطئ لان هذه مهمة الآباء، فالطفل دائما في حاجة الى الفهم.

وهنا قد يجد الآباء أنفسهم أمام مشكلة ليست بالهينة ، فهم لا يعرفون ما الواجب عليهم فعله في مثل هذه الأمور، وكيف يتصرفون مع طفلهم الذي اخطأ، هل يكون هناك عقاب لهذا الطفل أم يتركونه دون عقاب على ما قام به، وإذا كان هناك عقاب، فما هي الطريقة الصحيحة التي يجب أن يعاقب بها هذا الطفل، خاصة وان بعض المربين يتبعون مع أطفالهم طرقا غريبة في العقاب، أسهلها عندهم الضرب والاهانة، التي قد تؤدي بالطفل إلى التعقيد النفسي منذ صغره فان عقاب الأطفال في كل الأحوال لا شك أنه مهارة تستوجب الدراسة من قبل الآباء ، حتى يتعلموا الطريقة الصحيحة للتعامل مع أطفالهم في حالة ما إذا أخطئوا، فهناك طرق قد تزيد هذا الطفل وتجعله يكثر في الوقوع في الخطأ مرة بعد أخرى، وهناك طرق أخرى تكون بمثابة علاج لهذا الطفل حتى لا يعود مرة أخرى الى الخطأ الذي كان يفعله، وهي التي يجب أن يبحث عنها الآباء.

الجدول رقم (46): يوضح تدخل الوالدين في طريقة مشاهدة التلفاز



نلاحظ في هذا الجدول أن 61.90% من المبحوثين الأحداث يشاهدون التلفاز كلما يريدون، وأن 23.80% يشاهدونه حين الانتهاء من واجباتهم المدرسية، وأن 14.28% يشاهدونه حين تقديم برامج مفيدة. وعليه نستنتج أن غالبية المبحوثين يشاهدون التلفاز كلما يريدون ودون أي رقابة، وخاصة لو كان ذلك بالليل أين تبث أفلام العنف والجريمة والأفلام الإباحية، وذلك مؤشر خطير كون التلفاز هو الأكثر تأثيراً في المتلقي والأروع والأعمق، فهو يخاطب العين والقلب والأذن والعاطفة والشعور دون انقطاع قبل أن يخاطب العقل، وأن القيم التي يبثها في نفوس الأطفال تختلف عن تلك التي يرغب الآباء في بثها وسماعها، وإن الاطفال قد لا يملكون القدرة على فهم كل شيء يعطى لهم، لعدم اكتمال نموهم المعرفي ونضجهم، لذا ينقادون لكل ما يرونه ويتعلمون بالمحاكاة السلوك العدواني الذي يشاهدونه في الأفلام والمسلسلات، مما يؤثر في سلوكهم ويعزز فيهم النزعة العدوانية وبالتالي الانحراف والجنوح. لذلك فإن محيط الأسرة هو الذي يترعرع فيه الطفل ويفتح عينيه في أحضانه حتى يشب ويستطيع الاعتماد على نفسه، بعدها يلتحق بالمؤسسة التربوية الثانية وهي المدرسة المكمل للبيت.

ومما لا شك فيه أن الصحة النفسية للطفل لمقاة على عاتق الوالدين، فهو في سنواته الأولى يكون سهلاً لتشكيل والتأثر بما حوله، فإما أن ينشأ مليئاً بالعقد والاضطرابات النفسية أو أن يكون صحيحاً نفسياً، وهناك أسباب تؤدي إلى الأعراض النفسية للطفل يتوجب على الوالدين وضعها نصب أعينهم ليضمنوا السلامة النفسية لأطفالهم، وتأتي أساليب وطرق التربية في أول المسببات والمؤثرات في نفسية الطفل، ولأن شخصية الطفل في تكون مستمر فذلك يلزم والديه على متابعته بشكل دائم، والحرص على تلقيه القيم

الصحيحة، حتى ينشأ بشكل سليم، وقد أجبرت ظروف الحياة والمعيشة إلى إجبار العديد من الأمهات على العمل، مما يستوجب ترك الأطفال في المنزل مع الخادمة أو المربية أو بدونها، وعادة ما يعتمد الآباء لإشغال وقت الأطفال بتركهم أمام التلفاز وألعاب الفيديو، غافلين عن التأثيرات السلبية لترك الأطفال لفترة طويلة في المنزل وما قد يتلقوه من متابعتهم المستمرة لبرامج القنوات التلفزيونية.

يعد انشغال الأمهات عن الأبناء من أخطر الأشياء التي تؤثر سلباً على حياة الطفل، حيث ينتج عنها خلق المسافات بين الآباء والأبناء، ومن ثم قلة القدرة على التفاهم بينهم.

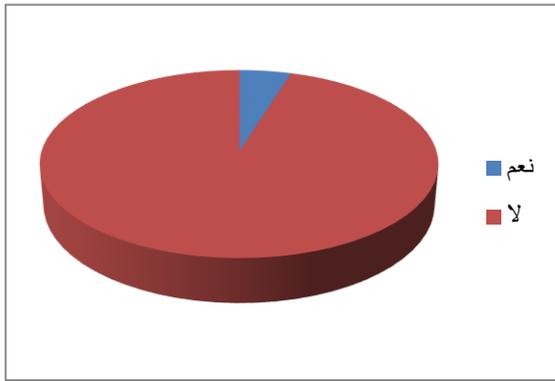
رغم اعتبار العملية التربوية مسؤولية مشتركة بين الوالدين، إلا أن الأم تحظى بطبيعة الحال بالنصيب الأكبر، مما يجعل انشغالها عن أبنائها من الأمور التي من شأنها إحداث بعض التغيرات الجذرية في حياتهم.

وتشير إحدى الدراسات إلى أن احتياج الطفل إلى وجود الأم يعتبر من المشاعر التي تتنامى مع مراحل النمو المختلفة، على عكس ما هو شائع بأنه بمجرد اعتماد الطفل على نفسه تقل حاجاته الماسة للأم.

إن الانشغال الدائم للأمهات يعد من العوامل التي تشكل خطورة كبيرة على حياة الأطفال حيث، تتهاوى العلاقات تدريجياً بين الأم والأبناء بسبب غياب الدور الفعلي لها في كافة الجوانب والأمور المتعلقة بهم.

إن شعور الأبناء بافتقاد القدوة ومصدر الأمان الأول في الحياة والمتمثل في الأم يؤدي إلى تطلعهم للبحث عن مصادر بديلة لتصبح كمثل أعلى بالنسبة لهم.

الجدول رقم (47): يبين تدخل الوالدين في استعمال الانترنت



النسبة المئوية	المفردات	تدخل الوالدين
4.76%	01	نعم
95.24%	20	لا
100%	21	المجموع

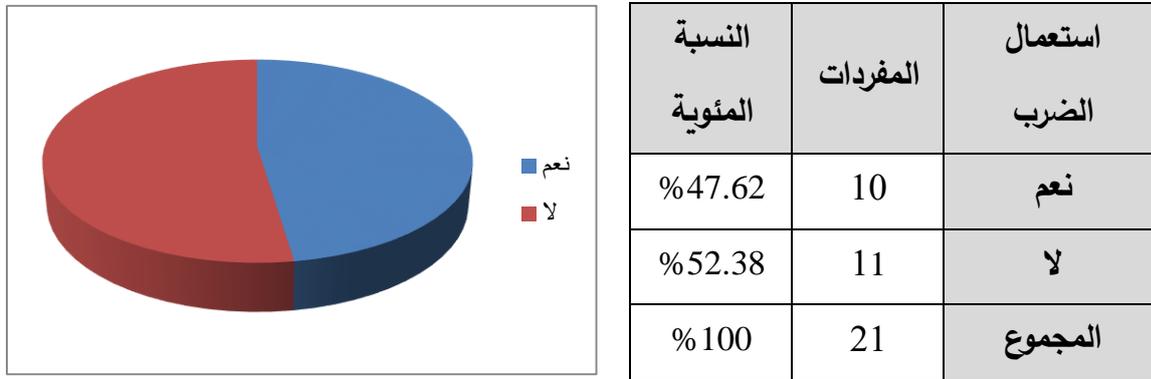
نلاحظ من الجدول أن 95.24% من المبحوثين الأحداث صرحوا بأن آبائهم لا يتدخلون إطلاقاً في استعمالهم للإنترنت، في حين 4.76% صرحوا بتدخل والديهم في استعمالهم للإنترنت. وعليه فإن الغالبية المطلقة من أولياء المبحوثين الأحداث لا يتدخلون في استعمال ابنائهم الإنترنت، وبالتالي لا يعرفون أصدقائهم الافتراضيين ومع من يتكلمون ويتبادلون الآراء عبر الإنترنت، خاصة وأن جيل الأطفال الآن يقضون أغلب أوقاتهم في مقاهي الإنترنت دون أي رقابة على ما يشاهدونه ويسمعونه من مختلف المواقع الإلكترونية، لا سيما تلك المواقع الإباحية التي تثير غرائز الحدث، وكذلك أفلام العنف بأشكالها المختلفة التي يشاهدها أيضاً وبالتالي فإن سوء استخدام الإنترنت يجعل الحدث يتعرض لخطر خفي مباشر سواء على نفسه مثلما حدث في جرائم اللعب الخطيرة كالحوت الأزرق، أو على الآخرين بإتباعه سلوكات منحرفة وجانحة.

دفع انشغال الأمهات عن أبنائهن لإدمان جلوسهم فترات طويلة لممارسة الألعاب المتوفرة على الأجهزة الذكية، وأفقد الإدمان على ألعاب الأجهزة الذكية آلاف الأطفال، التواصل الاجتماعي مع محيطهم الخارجي، وحولهم إلى أجساد لا تفارق يديها تلك الأجهزة، كما أثر على تحصيلهم الدراسي.

تفرح الكثير من الأمهات بانشغال أطفالهن ولهوهم بعيداً عنهن، وسكوت الطفل مرهون في مواقف كثيرة بحصوله على الأبياد الخاص بوالدته، وإن لم يتوفر فالجولات تغني عنها، مرفوض أن تكون حجة الأهالي لإسكات أطفالهم هو إعطائهم الأجهزة الذكية، حيث أن الطفل لا يعرف مصلحته، وشراء سكوتة بإعطائه جهازاً يفقده جزءاً من هويته ومهاراته الاجتماعية أمر غير مقبول، وعلى الأهل إشراك أبنائهم في أنشطة اجتماعية وترفيهية وتعليمية تغنيهم عن الالتصاق بالأجهزة الذكية.

كما أن إدمان الأطفال على ألعاب الأجهزة الذكية قد يعرضهم ويصيبهم بأعراض مشابهة بأعراض التوحد، بل ويؤثر في مهاراتهم اللغوية والاجتماعية. يجب ألا يعطى الطفل جهازا ذكيا لأكثر من ساعتين يوميا بشرط أن يكون تحت إشراف أحد البالغين لمعرفة طبيعة الألعاب التي يمارسها، حيث ان بعض الألعاب لا تمارس الأطفال وتجعلهم أكثر ميلا للعدوانية. كما يجب مراقبة ما يتصفحها أبنائهم ومعرفة من يتواصلون معهم، خاصة في ظل كثرة البرامج والمواقع التي قد تعرض أشياء لا تناسب مجتمعنا وتقاليدنا.

الجدول رقم (48): يبين استعمال الوالدين للضرب في العقاب

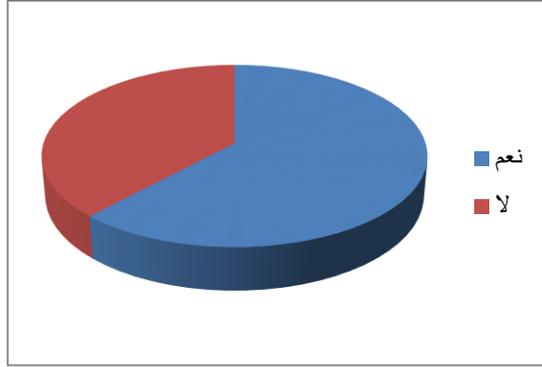


نلاحظ من هذا الجدول أن 52.38% من الآباء لا يستعملون الضرب كوسيلة لعقاب أبنائهم بينما 47.62% منهم من يستعمل الضرب كوسيلة لمعاقبة المبحوثين الأحداث. وعليه نستنتج أنه تقريبا نصف المبحوثين الأحداث يتعرضون للضرب من قبل أوليائهم كآلية لضبط السلوك.

وإن معاقبة الأبناء بآلية الضرب كما سبق وذكرنا بالجدول رقم (45) تسبب إهانة وتصغيرا للحدث وهو في مرحلة مقبلة على النضج، ويشعر بأنه بدأ يكبر وينضج وأنه مسؤول عن تصرفاته وبالتالي فإن ضرب الوالدين له يسبب له نوعا من العداوة والحقد والكراهية، تجعله يفكر في الانتقام بسلوكيات معادية ومنحرفة لإثبات ذاته وشخصيته، وقد يحاول تناسي كل ذلك بالهروب إلى الشارع والتخفيف من درجة التوتر والقلق الذي يعانيهما بالولوج إلى الإدمان بتناول الخمر وتعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية للهروب من الواقع الذي يعيش فيه مع أسرته.

وعليه فإن هذه الآلية والمعاملة في التنشئة الأسرية هي مؤشر لا يساعد الطفل على التنشئة الاجتماعية السليمة بل يفتح له المجال أمام الانحراف الاجتماعي وسط الآفات الاجتماعية التي تفسد سلوكياته وتصيح سلوكيات منحرفة.

الجدول رقم (49): يوضح اهتمام الوالدين بأصدقاء الحدث



النسبة المئوية	المفردات	اهتمام الوالدين بأصدقاء الحدث
61.90%	13	نعم
38.10%	08	لا
100%	21	المجموع

نلاحظ في هذا الجدول أن 61.90% من المبحوثين الأحداث من يهتم والديهم بأصدقائهم، وأن 38.10% منهم لا يهتم والديهم بأصدقائهم.

وعليه، نستنتج مدى الاهتمام الوالدي بمعرفة الأصدقاء والذين يرافقهم الابن ويقضي معهم جل وقتهم وغالبا ما يكون هؤلاء الأصدقاء من الأهل كأبناء العم أو من الجيران، وتعتبر هذه الإجابة موضوعية فأول ما يحتك به الطفل في الشارع هو الأصدقاء، وقد يكون البعض منهم رفقاء سوء فيؤثرون فيه وفي تكوين شخصيته وانحراف سلوكه.

وفي مقابل هذه النسبة هناك 38.10% من الآباء لا يهتمون بهؤلاء الأصدقاء وبالتالي غياب الرقابة الوالدية حيث ينتهي بالحدث إلى أن يكون عرضة لعالم الانحراف والجنوح.

لذلك فإن للصدقة أهمية قصوى في مرحلة المراهقة، فالكثير من الشباب يشعرون بالخوف أو الخجل عندما يريدون التحدث مع الكبار، فنتيجة حواجز الفروق العمرية واختلافات الميول والاهتمامات، ولذلك للصدقة في حياة المراهق أهمية كبيرة حيث تمكنه من البوح بدواخله دون ادني تحفظات بعيدا عن سلطة ورقابة الأهل، بالإضافة الى التشارك الفاعل في النشاطات والاهتمامات نفسها، خاصة وان المراهق يحب أن يعمل في مجموعات من المراهقين أمثاله، ويحب أن يثبت وجوده داخل هذه المجموعات.

يعد الترابط الأسري من أقوى العوامل المحددة لمدى تأثر الطفل بأصدقائه، فالعلاقة القوية بين الطفل وأفراد أسرته يمكنها الحد من تأثير الضغوط السلبية التي يمارسها الأصدقاء عليه، ولأن الاطفال يبحثون

عن الاصدقاء الذين يشعرون بالراحة معهم نجد مثلا أن الأطفال الذين يعانون من خلافات مع آباءهم أو أسرهم قد يبحثون عن الأصدقاء الذين يؤيدون تلك الخلافات ويدعمونها.

الآباء المتسلطون الذين يتحكمون في كل صغيرة وكبيرة يقوموا بها الأبناء عادة ما يرغب أبنائهم في التمرد والاختلاط بالأبناء المتمردين الآخرين.

كذلك الآباء الذين نادرا ما يتواصلون مع أبنائهم أو لا يظهرون اهتماما بشؤونهم، يدعمون - دون أن يشعروا- التأثير السلبي للأصدقاء على أبنائهم: لذلك من المهم للوالدين ان يحاولوا تحقيق التوازن في التواصل الكافي مع أبنائهم وحياتهم الاجتماعية الخاصة، وجعلهم يشعرون بالرعاية والاهتمام، ولكن ليس للحد الذي يشعرون به عدم الثقة والتحكم المفرط فيهم.

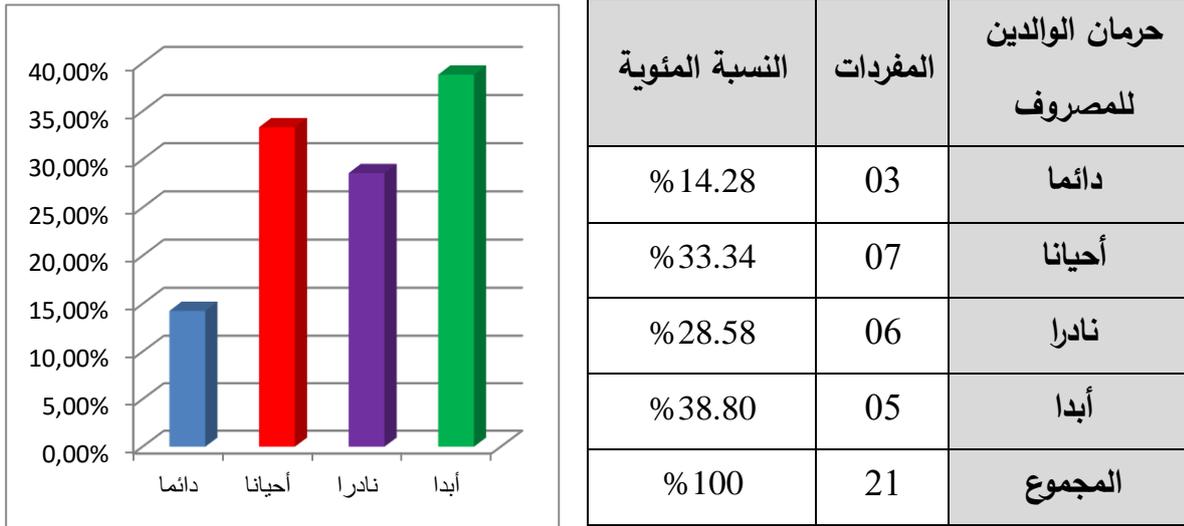
من المفيد البدا بالحديث مع الأطفال في سن مبكرة عن المخاطر والضغوط الاجتماعية التي من الممكن التعرض لها في سن أكبر، وطبيعة الفروق السلوكية بين البشر، وخصائص الناس الذين يجب التعامل معهم بحذر (الأناني، الفضولي، المجازف، الغشاش...)، فهذا من شأنه أن يدعم جاهزية الطفل النفسية لرفض الكثير من السلوكيات السلبية من رفاقهم حال التعرض لها، بل ويتعامل معها بمهارة نتيجة المعرفة الوالدية المسبقة، فلا ينساق لتلك السلبيات بسهولة أو تحت منطلق التقليد والمحاكاة أو اثبات الرجولة والشخصية.

لا بد من حرص الوالدين على معرفة طبيعة أصدقاء أبنائهم، ورغم أنه من الخطأ فرض الوالدين رأيهما في اختيارات أبنائهم لأصدقائهم، إلا أن هذا لا يمنع توضيح وجهة نظرهم في أصدقائهم بشكل غير مباشر، ومن هو الصديق الجدير بالصدقة ومن هو الخطر الذي أولى أن نتجنبه "رفاق السوء"، وكيفية اختيار الأصدقاء، وحقوق الصداقة المتبادلة بين الصديقين، الرقابة بشكل حضاري راق تمثل حاجزا واقيا يمنع الابن من الخطأ، بشرط أن تكون بعيدة عن سلوكيات التلصص والتشكك وأن تكون من منطلق الحرص على أبنائنا، لا من منطلق فقدان الثقة في قراراتهم واختياراتهم.

الصراحة بين الآباء والأبناء، صمام أمان لأبنائنا، حتى إذا وقع أحدهم في الخطأ وجد الصدر الحنون والعقل المتفتح الذي يفكر معه في العلاج قبل أن يسأل عن الدوافع، ويعذره قبل أن يلومه، فيعيّنه على تخطي الأزمات.

إن من أهم مشاكل الصداقة لدى الأطفال عامة والمراهقين خاصة هو استقاء الآراء والحلول من الأصدقاء في نفس المرحلة العمرية، وهذا ينطوي على خطر جسيم بسبب ضعف الخبرة الثقافية والعملية التي لا تمكن الصديق من الوقوف على الحل السديد، وإبداء الرأي القويم.

الجدول رقم (50): يوضح علاقة الوالدين بالمصروف



نلاحظ في هذا الجدول أن 38.80% من المبحوثين الأحداث لا يحرمونهم والديهم من المصروف، و33.34% يحرمونهم أحيانا، و28.58% نادرا ما يحرمونهم من المصروف بينما 14.28% من المبحوثين الأحداث يحرمونهم والديهم من المصروف دائما كنوع من العقاب.

وعليه، نستنتج أن الوالدين لا يستعملون الحرمان من المصروف للمبحوثين الأحداث كعقاب لهم كونهم لا يمنحونهم أصلا هذا المصروف كما سبق وبيننا في الجدول رقم (28)، لذا كانت هذه الإجابة متوقعة، بينما نسبة 33.34% و28.58% من الآباء من يحرّم أبنائهم من المصروف نادرا وأحيانا هم النسبة التي تتحصل على المصروف اليومي، بالإضافة إلى نسبة 14.28% والتي تحرم باستمرار من هذا المصروف والذي سبق وبيننا بأن هذا الحرمان وعدم كفاية حاجيات الحدث ومتطلباته في هذا السن الحرج، هو دفعا نحو الانحراف والجنوح، للحصول على المال.

الجدول رقم (51): يبين مراقبة الوالدين لسلوكيات الحدث قبل دخوله المركز



نلاحظ في هذا الجدول أن 52.38% من المبحوثين الأحداث صرحوا بأن والديهم يراقبون تصرفاتهم وسلوكياتها، بينما 38.10% منهم من صرحوا بأن أوليائهم يراقبون بعضا من سلوكياتهم فقط، في حين 9.52% صرحوا بعدم مراقبة وتدخل أوليائهم في سلوكياتهم.

ومن هنا نستنتج أن معظم أولياء المبحوثين الأحداث يتدخلون في مراقبة سلوكيات وتصرفات أبنائهم قبل الدخول إلى مركز إعادة التربية، لكن يمكن تدني مستواهم وجهلهم للتربية الأسرية السليمة هو من جعلهم يتغاضون عن سلوكيات أبنائهم، أضف إلى ذلك ظروف عملهم وسعيهم لكسب الرزق أكبر قدر من الوقت هو من حال دون تتبع أبنائهم ومراقبتهم كما يجب، كما أن نسبة 38.10% تفسر ذلك بالمتابعة والمراقبة الجزئية للمبحوثين الأحداث، أما فئة 9.52% من أولياء المبحوثين الأحداث فهو مؤشر على حالة التسبب والاهمال من طرف الأولياء.

ولذلك فإن عدم ممارسة الضبط الاجتماعي من طرف الوالدين سواء الأب أو الأم على حد سواء، بالإضافة إلى عدم القيام بواجباتهم اتجاه أبنائهم بما فيها الرعاية الالدية التي يحتاجها الأحداث في هذه المرحلة من الحياة الاجتماعية-وما يحيط بها من بيئة خارجية بجميع مؤسساتها وما تفرزه من قيم وأفكار وصفات وآفات اجتماعية في نفس الوقت-تعتبر من الأخطار الاجتماعية التي تفرزها البيئة الخارجية والمتمثلة في المجتمع، فإن ذلك يؤدي بالضرورة إلى انحراف سلوك الأحداث.

الجدول رقم (52): يوضح نوع العلاقة بين الأب والحدث



نوع العلاقة	المفردات	النسبة المئوية
حسنة	13	61.90%
تسيب وإهمال	06	38.10%
المجموع	19	100%

يبين هذا الجدول أن 61.90% من المبحوثين الأحداث صرحوا بأن العلاقة بينهم وبين أبيهم هي علاقة حسنة، في حين 38.10% منهم من وصف هذه العلاقة بأنها علاقة تسيب وإهمال. وعليه، نستنتج أن غالبية المبحوثين الأحداث علاقتهم مع آبائهم علاقة حسنة.

ولعل تفسير ذلك هو تعويد الحدث على الخضوع والانقياد إلى السلطة والاستكانة والطاعة العمياء من غير حوار أو نقاش، وكذلك قتل الجرأة في نفسيته وعدم القدرة على المناقشة والحوار، وكذلك ضعف الثقة في النفس والتعود على التبعية، وكل ذلك نتيجة لسيطرة الأبوين كما لاحظناه في الجدول رقم (36) لكن كل ذلك لا يستمر، بل إنه يأتي اليوم الذي ينفجر فيه الحدث فجأة، ويعبر بسلوكيات شاذة ومنحرفة وعليه فتمط الأسرة المتسلط يسهم كثيرا في دفع الطفل إلى الانحراف والجنوح.

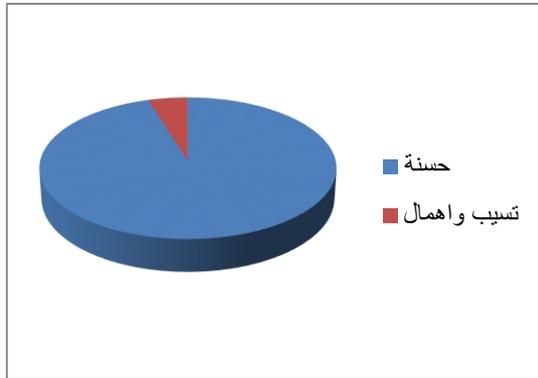
أما نسبة 38.10% من المبحوثين الأحداث الذين هم ضحية تسيب وإهمال من قبل آبائهم فقد أثبتنا الجدول رقم (36) فهي مؤشر على التنشئة الأسرية الخاطئة والتي هي عامل مباشر ومؤشر في انحراف سلوك الحدث.

ويشير الاتساق إلى معاملة الأب في شكل متناسق ومتكامل وغير متعارض، حيث يكون هناك تفاهم في أسلوب التربية واتفاق على كيفية معاملة الطفل وتنشئة بين الأم والأب فيؤدي ذلك إلى انسجام في شخصية الطفل والثقة فيما يتلقاه من أبويه.

وفي مقابل ذلك هناك اتجاه التذبذب والذي يتمثل في اللاتوازن والتقلب بطرق التعامل مع الطفل بين اللين والشدّة. فالعمل الواحد قد يثاب ويعاقب عليه، وفي استعمال الثواب والعقاب مما يولد فيه التذبذب والقلق المستمر، وكلما كان أسلوب الوالدين يتسم بالتذبذب بين الشدة واللين كلما اتسم سلوك المراهق بالعدوانية، حيث يجعل كل هذا المراهق في حيرة من أمره دائم القلق غير مستقر ويؤدي إلى تكوين شخصية

متقلبة مزدوجة في التعامل مع الآخرين، كما يترتب على هذا النمط شخصية متقلبة متذبذبة ويعتبر من أشد الأنماط خطورة على الطفل وعلى صحته النفسية.

الجدول رقم (53): يوضح نوع العلاقة بين الأم والحدث



نوع العلاقة	المفردات	النسبة المئوية
حسنة	19	95.24%
تسيب واهمال	01	4.76%
المجموع	20	100%

نلاحظ في هذا الجدول أن 95.24% من المبحوثين الأحداث صرحوا بأن العلاقة بينهم وبين أهمهم هي علاقة حسنة.

بينما 4.76% وصفوا هذه العلاقة بالتسيب والإهمال، ومن هنا نستنتج أن علاقة المبحوثين الأحداث حسنة مع أمهاتهم وأنهم أكثر ارتباطا بها عن الأب حسب ما بينه الجدول السابق رقم (52). وذلك راجع لصفة العطف والحنان التي تتميز بها الأم عن الأب، بالإضافة إلى أن أغلب أمهات المبحوثين كما وسبق وذكرنا حسب الجدول رقم (22) هم مآكثات بالبيت مما يجعلهن أكثر حضورا بالنسبة للحدث منهن عن الآباء الذين غالبا ما يقضون قدرا كبيرا من الوقت خارج البيت سعيا لكسب الرزق.

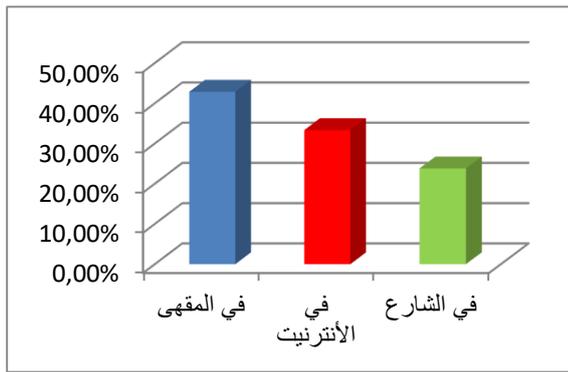
ان القبول الاجتماعي للطفل في الأسرة له مظاهره وتتمثل في اهتمام الوالدين بتنشئة الطفل ورعايته والاهتمام بمستقبله والتخطيط له، كما يظهر في تحدث الوالدين بصورة إيجابية عن الابن ويركزان عن صفاته الحسنة، دون ذكر مساوئه.

ولهذا الاتجاه آثاره على شخصية الحدث، فهو يغرس فيه حب والديه، والقبول الاجتماعي للآخرين، ويساعده على الإنجاز والعمل، والثقة بالنفس وتحمل المسؤولية، وفي مقابل ذلك نجد اتجاه النبذ والرفض الاجتماعي للطفل في الأسرة وعدم قبوله وهذا يشعره بأنه غير مرغوب فيه وغير محبوب من طرف والديه. ويظهر ذلك في تكرار الوالدين للحديث عن مساوئ الطفل ونواحي النقص فيه، وفي العقاب الشديد له، كل ذلك يجعل الطفل معرضا للانحراف والجنوح، واحتضان الشارع، وجماعة الرفاق ويؤدي به إلى خلل في شخصيته، وشعور بالنقص أمام الآخرين.

لذلك فان من مظاهر التنشئة الأسرية السليمة مساعدة الحدث وتشجيعه على تنمية مهاراته وإخراج طاقته في أشياء مفيدة ونافعة من خلال تحفيزه بالتشجيع المادي والمكافآت والجوائز أو التشجيع المعنوي بالكلمة الطيبة والمشجعة التي تحفزه على الاكثار من بذل كل جهد ناجح يؤديه.

2. بيانات متعلقة بالسلوكيات الانحرافية للحدث:

الجدول رقم (54): يوضح طريقة قضاء وقت الفراغ للحدث



طريقة	المفردات	النسبة المئوية
في المقهى	09	42.86%
في الأنترنت	07	33.34%
في الشارع	05	23.80%
المجموع	21	100%

نلاحظ في هذا الجدول أن 42.86% من المبحوثين الأحداث يقضون أوقاتهم في المقهى، ونسبة 33.34% منهم يقضون أوقاتهم في الأنترنت، في حين 23.80% من المبحوثين الأحداث من يقضي أوقات فراغه في الشارع.

ونستنتج من ذلك أن الغالبية المطلقة من المبحوثين الأحداث (42.86% و 23.80%) يقضون أوقات فراغهم في الشارع والمقهى، كما أن استخدام الأنترنت قد يكون في مقاهي الأنترنت وبالتالي في الشارع أيضا، وهذا بالطبع دون ضبط أو رقابة اجتماعية.

ناهيك عما يفرزه الشارع من آثار اجتماعية بلا رقابة وضبط، وكذا ما تفرزه قاعات الألعاب من احتكاك اجتماعي مع رفاق السوء ومن قيم سلبية يصعب التعامل مع آثارها الاجتماعية والنفسية على حد سواء. وما يمكن أن يكتسبه الحدث من تناول للسجائر ومتخلف أنواع التبغ والكلام البذيء المنبوذ اجتماعيا بالإضافة إلى سهولة الانزلاق في مجال الانحراف بشتى الطرق والأشكال.

إن مكان قضاء وقت الفراغ ونوعية المشاركين للحدث في قضاء ذلك الوقت، يعدان عاملين من عوامل الانحراف، فقد أشارت بعض الدراسات التي أجريت في بعض الدول العربية عن متعاطي المخدرات، إلى أن أغلبهم كانوا يشغلون وقت فراغهم، إما في الطرقات العامة، أو في الجلوس في المقاهي الشعبية عندما كانوا في مرحلة الشباب من عمرهم. لذلك فان أوقات الفراغ وخاصة عند المراهقين إذا لم يخطط لها

بشكل صحيح، يحدث يكون عطاؤها إيجابيا، يضمن سلامة الفرد والمجتمع، لذلك فالعلاقة ترابطية بين أوقات الفراغ وما قد ينتهي إليه من الضياع الذي يؤدي إلى الانحراف، وقد أكد كثير من الدارسين لشؤون المراهقين بأن انحراف المراهقين إنما يعود بدرجة كبيرة إلى وقت الفراغ الذي يعيشه المراهق، باعتبار أن ذلك الوقت يهيئ المناخ المناسب للانحراف من خلال ما يمارس فيه من أنشطة مع أصدقائه قد يكون سلبية، أو انحرافية.

فالوقت مورد هام في حياة كل فرد، مورد لا يتجدد ولا يدخر، ولا يمكن للفرد أن يعطي منه أو يسترجع منه شيء أو لا يوجد ثمة طريقة لحفظه أو توفيره. وتختلف نسب وكميات ما يتمتع به الأفراد من موارد حسب إمكانياتهم وقدراتهم ومستوياتهم لأن مورد الوقت، فيتساوى نصيب كل فرد بصرف النظر عن سنه أو جنسه أو مستواه فكل فرد يمتلك 24 ساعة يوميا ولا يستطيع أحد مهما فعل أن يزيدا ساعة أو ينقصها دقيقة، ويؤثر إساءة استخدام الوقت وإهماله سلبا كقيمة أساسية في حياة الأفراد على العلاقات الاجتماعية التي تربط الفرد بأسرته، وبالجماعات المحيطة في المجتمع.

كما يؤدي ذلك إلى إساءة استخدام موارد المجتمع بشكل فعال، ويساعد على انتشار بعض العادات والظواهر السلبية، هذا إلى ظهور بعض الانحرافات خاصة بين الشباب، لهذا تتضح أهمية الوعي بإدارة وقت الفراغ في جميع مراحل حياتهم بصفة عامة وللأبناء بصفة خاصة.

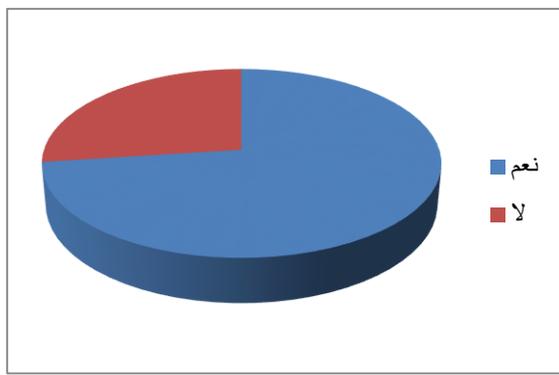
لذلك لا يمكن اعتبار وقت الفراغ في الوقت الحاضر من المسائل الثانوية غير المهمة، ولا يمكن التقليل من أهميته للإنسان والمجتمع بأي صورة من الصور، ولا يمكن إهماله وعدم التخطيط له بغية استثماره والاستفادة منه، فقد أصبح وقت الفراغ بالنسبة لعدد لا يستهان به من الأفراد والجماعات والشرائح الاجتماعية في أقطار ومجتمعات مختلفة حقيقة ملموسة وشيئا ظاهر أو مشكلة تحتاج إلى الدراسة والتفكير العميق والمعالجات الموضوعية، ولا يقصد بالفراغ مجرد وجود ساعات وقت خارج الساعات المحددة للوظيفة أو العمل اليومي المقرر، بل المقصود هو الوقت الذي يضيع ويتسرب دون هدف يتحقق أو عمل ينجز أو غاية نرمي إلى بلوغها.

وقت الفراغ هو الوقت الفائض عما يحدده الفرد من وقت للقيام بالعمل أو للقيام بالمسؤوليات والالتزامات والواجبات المنوطة به، وهو بمثابة الوقت الحر الذي يمارس فيه الإنسان الأنشطة بطريقة اختيارية، على أن تحديد وقت الفراغ لا يمكن أن يتم إلا في ضوء مفهوم العمل حيث أن كل منهما مكمل للآخر.

ويتطلب التخطيط لاستثمار أوقات الفراغ للأبناء لفهم حاجاتهم ورغباتهم، وإيجاد الوعي بأهمية استثمار أوقات فراغهم وتدريبهم على حسن استثماره بوضع برامج تحقق لهم توازنا انفعاليا وعقليا وصحيا فيكسبهم أنماطا من السلوك الإيجابية تمكنهم من التكيف الاجتماعي.

والأسرة هي أول بيئة اجتماعية تتلقى الإنسان وينمو فيها حتى يدرك شؤون الحياة من خلالها حيث تؤثر في تكوين اتجاهات الأبناء وشخصياتهم لأنها تتركز أساسا على إرشادات الأسرة وتوجيهاتها التي تتطابق مع المجتمع وقيمه السائدة.

الجدول رقم (55): يبين تدخين الحدث



التدخين	المفردات	النسبة المئوية
نعم	16	64.10%
لا	05	23.80%
المجموع	21	100%

يبين لنا هذا الجدول أن 64.10% من المبحوثين الأحداث يدخنون بينما 23.80% فقط لا يدخنون. وبهذا نستنتج أن أغلبية المبحوثين الأحداث يدخنون السجائر وهم شباب في مراحل أولية من الحياة وهذا نتيجة لعدم مراقبة الوالدين لهم ومتابعتهم وعدم حرمانهم من المصروف. كما أثبتته الجدول رقم (50) إضافة إلى قضاء وقت فراغ المبحوثين في الشارع وقاعات الألعاب ومقاهي الانترنت وهي الأوساط التي تشجع الحدث على التدخين بدون رقيب.

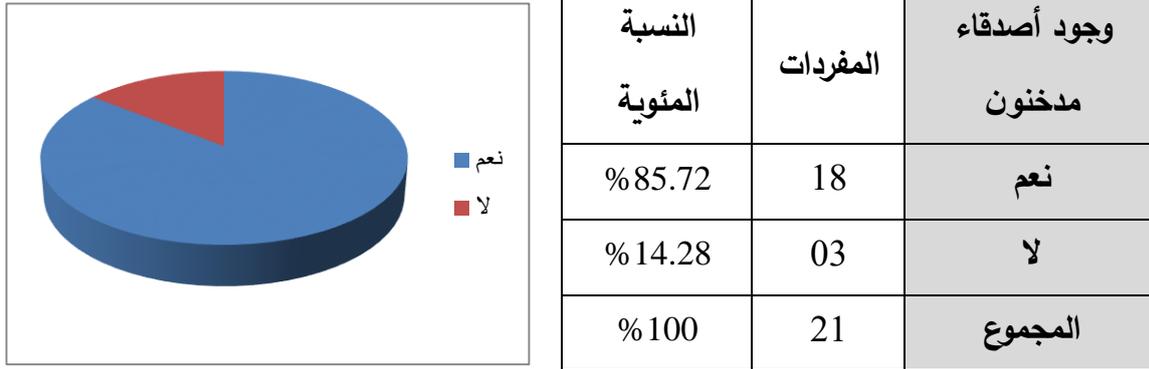
ولهذا نجد أن هذه الإحصائيات هي تحصيل حاصل جراء الإهمال والتسيب وعدم ممارسة الضبط الاجتماعي من طرف الوالدين مع فشل عملية التنشئة الاجتماعية التي كانت من المفروض توجيه أفكار الطفل وتزويده بالوعي والنضج الاجتماعيين للتمييز واختبار القرار الصائب في الحياة الاجتماعية.

إذا كانت الأسرة من خلال دورها، كأهم وسيط من وسائط التنشئة تسهم في تشكيل سلوك الأبناء فإنه لا يمكن إنكار دور المناخ الاجتماعي الذي تعيش فيه الأسرة سواء أكان مجتمعا محليا أو مجاورة سكنية وما يتسم به من بعض الصفات والخصائص والثقافة الفرعية التي تميزه عن غيره من سائر المجتمعات، والتي يكون لها - في اعتقاد الباحثة - تأثير لا يقل أهمية عن دور الأسرة على أفرادها بمعنى: أن المناخ

الاجتماعي يسهم بما لا يدعو للشك في تبني أساليب معينة في التنشئة الاجتماعية تختلف من مكان الى آخر باختلاف الثقافة الفرعية للمجتمع الى جانب المستوى التعليمي وثقافة الوالدين داخل الأسرة وعليه فان سكان المناطق العشوائية وان كانوا خليط غير متجانس إلا أنهم يتسمون ببعض الخصائص التي لا تتواجد في مجتمعات أخرى، وقد أدى ذلك إلى اتسامها بالعديد من الثقافات الأمر الذي قد ينتج عنه ظهور العديد من أساليب التنشئة الاجتماعية التي تتبعها الأسرة في تنشئة الأبناء في تلك المناطق، يضاف إلى ذلك أن هذه المناطق تعتبر مناخا جيدا لتنامي البؤر الاجرامية والانحرافات بمختلف أشكالها، بما يؤثر بطريقة أو بأخرى على سكان تلك المناطق بصفة عامة والنشء بصفة خاصة، هذا من ناحية وتبنى الأسر لأساليب تتلاءم مع مختلف الثقافات الوافدة إلى تلك المناطق - في اعتقاد الباحثة- بما يعكس طبيعة أسرهم مما يؤدي بالبعض من الأبناء إلى الانخراط في تلك البؤر الإجرامية كنتيجة لبعض الأساليب الخاطئة في التنشئة ويعد ذلك إهدارا للثروة البشرية التي يجب استثمارها لتقدم وازدهار المجتمع.

لذلك فان التنشئة الاجتماعية أصبحت ضرورية وخاصة في العصر الذي نعيشه، ومن هنا يظهر دور الأسرة كمؤسسة اجتماعية تمثل الإطار الذي تشرب منه الفرد مكوناته الشخصية، وتعد التنشئة الاجتماعية من المواضيع الجديرة بالاهتمام لما لها من مردودات في بناء الفرد والمجتمع، وهذه المردودات قد تكون إيجابية أو سلبية وذلك وفقا للطرق والأساليب المتبعة في العملية الاجتماعية، فمن خلال التنشئة الاجتماعية تحدد ملامح سمات الفرد، وبالتالي ملامح وسمات المجتمع بالاضافة الى ذلك فان الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والدينية للأسرة تؤثر في تنشئة الأفراد، فالأسرة لا تقوم بعملية التنشئة من فراغ بل أنها تتأثر بنسق المجتمع وتتلقى منه المضمون القيمي والمعياري والسلوكي الذي تغرسه بدورها في الفرد من خلال مسؤوليتها في تربية الطفل وحسن تنشئته، فعندما نتحدث عن الأسرة كوسيط بين الفرد والمجتمع لا بد أن ندرك أن الفرد نفسه ليس كيانا سهلا يسهل تشكيله بواسطة الأسرة بطريقة آلية ميكانيكية، فالأسرة هي التجمع البشري الأول الذي يحقق كل شروط النظام الاجتماعي، وهي الوحدة الاجتماعية التي تتشابه بصورة معقدة مع جميع الأنظمة الأخرى لذلك فهي تأخذ على عاتقها المسؤولية الأولى للتطبيع داخل الإطار الثقافي للمجتمع، إذ تتولى الأسرة نقل ثقافة المجتمع وحضارته من جيل لآخر عن طريق عملية تسمى (التطبيع الاجتماعي).

الجدول رقم (56): يبين وجود أصدقاء مدخنون للحدث



نلاحظ في هذا الجدول أن 85.72% من أصدقاء المبحوثين الأحداث يدخنون السجائر بينما 14.28% منهم لا يدخنون. وبالتالي نستنتج أن الغالبية الساحقة من المبحوثين الأحداث أصدقاؤهم يدخنون السجائر وهذا مؤشر على أن هؤلاء الأصدقاء هم رفقاء سوء لأن التدخين في سن مبكرة من العمر دليل على غياب الرعاية الوالدية.

وبالتالي عدم وجود وقاية أسرية وتأهيل اجتماعي للأحداث في هذا العمر بالإضافة إلى أن هذه النتائج تؤكد صحة الأرقام الإحصائية السابقة بخصوص تدخين المبحوثين الأحداث مثلما وضعه الجدول السابق رقم (55)، وبالتالي فالمبحوث يتأثر بأصدقائه المدخنين ويكتسب منهم سلوكيات غير سوية، والعكس صحيح فهو قد يؤثر في أصدقائه خاصة أن معظم أوقاتهم يقضونها إما في الشارع أو مقاهي الانترنت أو قاعات الألعاب كما وضعه الجدول رقم (54)، وهي الأماكن التي تشجع المراهق على التدخين دون وجود أي ضابط اجتماعي.

فإذا كانت الأسرة والمدرسة والحي من أبرز المؤثرات التي تساهم في تكوين شخصية الفرد فان جماعة القراء والأصحاب لا تقل أهمية عن تلك العوامل بل قد تتفوق عليها لقوة جماعة الرفاق التي ينتمي إليها والتي صارت جزءا منها فهي تسانده في ذلك الموقف إضافة إلى شعوره "أنهم يمدونه بزاد نفسي لا يقدمه له الكبار أو الأطفال..." وبهذا تعد طبقة الأقران أحد المصادر المهمة عند المراهقين للاقتداء واستقاء الآراء وتعد هي الأكثر تقبلا من بين سائر طبقات المجتمع.

ويتضح مما سبق أن تأثير جماعة القراء ما هو إلا عامل من العوامل الاجتماعية المؤثرة في انحراف الشباب ولا يعمل الا بوجود عوامل أخرى مختلفة تدفع المراهق إلى أن يجد في مثل هذه الرفقة

تخفيفا لمتاعبه وصراعاته ومن تلك العوامل فقدان الرعاية الأسرية أو الفقر الشديد أو الإهمال الشديد أو القسوة الزائدة.

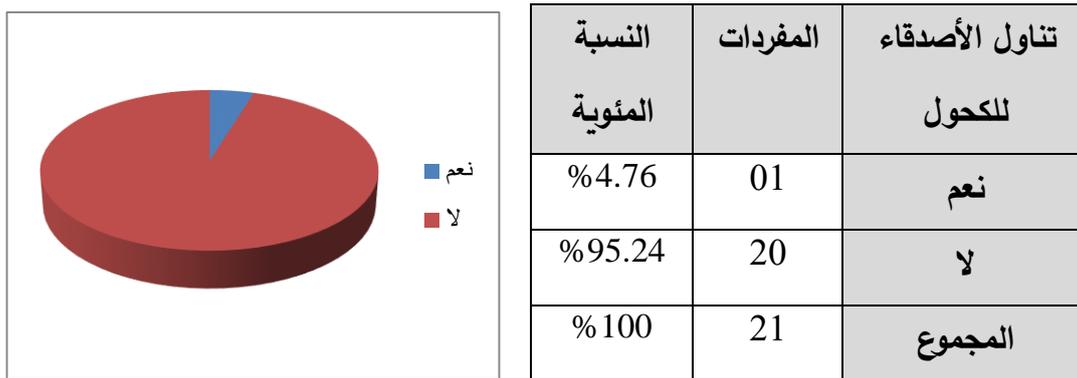
الجدول رقم (57): يبين شرب الكحول للحدث



نلاحظ في هذا الجدول أن 95.24% من المبحوثين الأحداث لا يتناولون الكحول، في حين إن 4.76% فقط منهم من يتناول المواد الكحولية.

وعليه فإن غالبية المبحوثين الأحداث لا يتناولون المواد الكحولية بما فيها الخمر وربما ذلك يرجع لصغر سنهم من جهة، ومن جهة أخرى فإن أوقات فراغهم يقضونها في الشارع وقاعات الألعاب ومقاهي الانترنت وهاته الأماكن تشجع أكثر على تدخين السجائر، بالإضافة إلى صعوبة الحصول على هذه المواد الكحولية خاصة في السن.

الجدول رقم (58): تناول أصدقاء الحدث للكحول

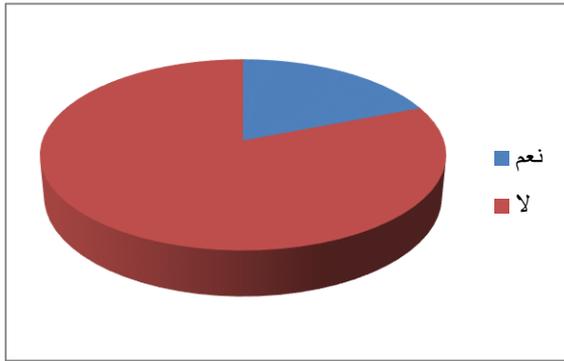


نلاحظ في هذا الجدول أن 95.24% من المبحوثين الأحداث أصدقاؤهم لا يتناولون الكحول بينما 4.76% منهم من يتناول المواد الكحولية.

وبذلك نستنتج أن معظم المبحوثين الأحداث أصدقائهم لا يتناولون المواد الكحولية أو الخمر وهذا مؤشر على درجة معينة من خطورة الرفاق أو الأصدقاء لأن تناول هذه المواد باستمرار يؤدي إلى الإدمان وإن الإدمان عليها يؤدي إلى ارتكاب الجرائم والآفات الاجتماعية الخطيرة.

وبذلك نخلص بأن رفاق السوء لا يكتسب منهم الفرد إلا السلوكيات الغير سوية والتصرفات المنحرفة والقيم الغير ايجابية والأفعال الضارة المحرمة شرعا وقانونا.

الجدول رقم (59): يبين تعاطي المخدرات الحدث



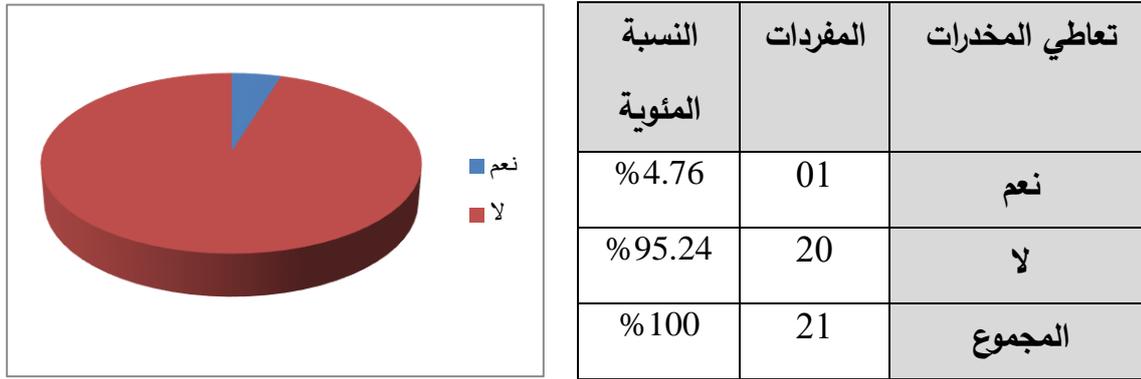
النسبة المئوية	المفردات	تعاطي المخدرات
19.04%	04	نعم
80.96%	17	لا
100%	21	المجموع

يبين لنا هذا الجدول أن 80.96% من المبحوثين الأحداث لا يتناولون المواد المخدرة، فيما 19.04% منهم يتعاطون المخدرات.

وبهذا نستنتج أن معظم الأحداث لا يتناولون المواد المخدرة بجميع أشكالها، وربما قد يكون للوازع الديني النصيب الأكبر في تحاشي المبحوثين الأحداث هذه الأنواع من المواد المخدرة وإدراك خطورتها على الصحة والمجتمع. لكن بالمقابل هناك فئة ممن صرحوا بأنهم يتعاطون المخدرات وهذا مؤشر خطير اجتماعيا لأن هذه الفئة من الشباب أعمارهم تتراوح بين 12 و18 سنة، مما يعني أنهم دخلوا عالم الانحراف في مراحل متقدمة من العمر.

وبالتالي لها آثار اجتماعية ونفسية خطيرة على المجتمع والشخص نفسه، فتناول المخدرات من مؤثرات عقلية أو غيرها قد يؤدي إلى الاتجار بها وإلى ارتكاب جرائم ومعاصي أخرى لا يحمد عقباها تحت تأثير هذه المواد المخدرة.

الجدول رقم (60): يبين تعاطي أصدقاء الحدث للمخدرات



نلاحظ في هذا الجدول أن 95.24% من المبحوثين الأحداث أصدقائهم لا يتناولون مواد مخدرة في حين 4.76% منهم من يتعاطى المخدرات.

ونستخلص من ذلك أن أغلب المبحوثين الأحداث لا يتناولون مخدرات أو مواد مخدرة ولعل المفردة الوحيدة هنا ممن يتناولون المواد المخدرة هم أصدقاء للمبحوثين الأحداث الذين وضعوا بالمركز بسبب تناول المؤثرات العقلية والتي بينها الجدول رقم (17) وهي نسبة قليلة بالمقارنة مع باقي الجرح من سرقة وفعل مخل بالحياء وضرب وجرح عمدي ومع ذلك فإن عدم تناول أصدقاء المبحوثين للمخدرات هذا لا يعني أنهم أسوياء.

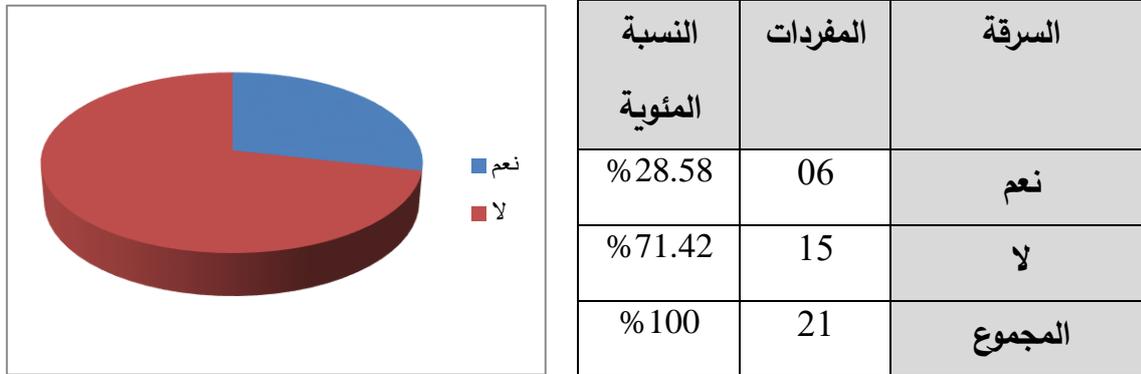
معظم أسباب المشكلات السلوكية والأخلاقية والتدني الدراسي، ناتجة عن الرفقة السيئة، ومن هنا تبرز أهمية مراقبة الإباء لتصرفات أولادهم بطرق غير مباشرة لا تسبب فقدان الثقة بين الطرفين ولا تقوم على أسس أو دلائل منطقية.

أيضا يجب على أولياء الأمور التعرف على أصدقاء أبنائهم ولو بشكل يبدو عارضا، أي مصادفة مصطنعة تقود الأب مثلا للتعرف على صديق ابنه ونفس الأمر للبنات ووالدتها، لان الأصدقاء يتمتعون بمصداقية عالية لدى أصدقائهم، وفي مرحلة المراهقة أيضا على الأب تحذير الأبناء من مخالطة أصدقاء السوء وتوضيح تأثيرهم على الفرد، وسياق نماذج حية تضرروا من الاختلاط بالمفسدين.

يربى الطفل والمراهق على مفاهيم العائلة خاصة، ثم يفاجئ الوالد بواقع مغاير لكل ما تعلمه، فيعيش في ازدواجية تسببها كل من قيم المنزل من جهة، والمفاهيم الجديدة التي تفرض نفسها عليه، سواء في المدرسة أو في الشارع أو وسائل الإعلام من جهة أخرى. بالإضافة إلى كل ذلك هناك بعض الجماعات

من تستغل المراهقين لإقحامهم في مختلف الجرائم على غرار استهلاك وترويج المخدرات وجرائم السرقة التي تؤدي إلى جنوحهم ودخولهم السجن وضياع مشوارهم الدراسي وحتى مستقبلهم بالكامل.

الجدول رقم (61): يبين سلوك السرقة للحدث



نلاحظ في هذا الجدول أن 71.42% من المبحوثين الأحداث لا يسرقون، في حين 28.58% من المبحوثين الأحداث صرحوا بأنهم كانوا يسرقون.

وبذلك نستنتج أن غالبية المبحوثين الأحداث ليست من سلوكياتهم السرقة بينما هناك نسبة 28.58% من الأحداث من يسرق وهم غالبا من ارتكبوا جنحة السرقة، وذلك لاحتياجاتهم للمال ولظروفهم المادية المزرية، وفي غالب الأحيان تكون ظاهرة السرقة مرافقة لتناول المواد المخدرة والكحولية حيث يفقد الحدث الوعي ويصبح لا يعي ما يفعل، وذلك دائما في غياب الوقاية والرقابة الأسرية لتوجيه وترشيد سلوكيات الحدث وتصرفاته.

يمكن أن تكون الانحرافات في الشخصية تتميز بنمط من عدم التكيف مع الواقع وكذلك عدم القدرة على المرونة التي تتطلبها الحياة في عالمنا المتغير بشكل سريع وهذا أدى إلى اختلال في إدراك الواقع والتدهور في قدرة التفكير في الذات وفي البيئة ومتطلباتها لذا سببت مشكلات كثيرة من الإشكالات وعدم التوافق مع المجتمع.

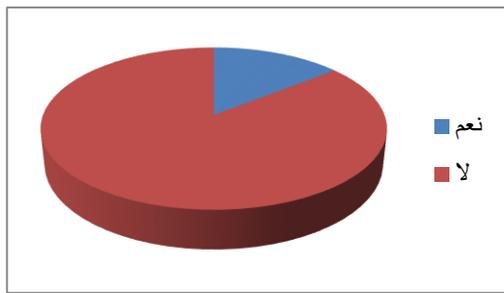
لذلك فإن السرقة عند الأطفال تعتبر انحرافا واضحا عن مسار السلوك الصحيح. وبما أن هذا الانحراف يمارس ضمن المجتمع، وتكون آثاره السلبية على المجتمع نفسه، فيمكن تصنيفه ضمن الشذوذ الاجتماعي الذي يعرف بأنه الشذوذ الذي يكون سببه البيئة التي ينشأ فيها الطفل والمجتمع الذي يعيش فيه. وأشاروا إلى معايير ودرجات السرقة تختلف من طفل إلى آخر باختلاف الطبقة الاجتماعية والبيئية التي يعيش فيها، وأشاروا إلى أن الأهل يزرعون نواة السرقة عن غير قصد.

كما أن العوامل النفسية كثيرة وراء السرقة كثيرة ومتشعبة، ولا يمكن تفسير سلوك السرقة بدافع واحد مثل الحاجة إلى النقود أو الجوع أو الاستطلاع، وقد تتفاعل الدوافع النفسية مع عوامل بيئية. وقد تكون السرقة جزءاً من حالة نفسية أو ذهنية مرضية يعاني منها الطفل، وتظهر بشكل اضطراب سلوكي مثير له دوافعه النفسية العميقة، ناتج عن صراعات مرضية شاذة في نفس الطفل لا يمكن معرفتها إلا بالتحليل النفسي.

إن هناك عوامل نفسية تدفع الطفل إلى السرقة، مثل شعوره بالإحباط نتيجة عدم اهتمام الوالدين به، أو شعوره بالغيرة من تعامل الوالدين مع أخيه الأصغر، أو قد يكون الدافع شعوره بالكبت نتيجة ضغط عصبي معين فيلجأ إلى السرقة حتى يشعر بالراحة، كوجود خلافات أسرية بين والديه تجعله يشعر بالرغبة في عدم الالتزام والانصياع لتعليمات الأسرة.

ولذلك نركز على أهمية الإشراف المباشر على الطفل من قبل الوالدين كإحدى طرق وقايته من تبني هذا السلوك، من خلال تعليمه القيم الدينية الصحيحة، بالإضافة إلى اهتمام الوالدين بما يحتاجه الطفل حتى لا يقوم بسرقة الأشياء التي لا يملكها، فضلاً عن معرفة دوافعه نحو هذا السلوك ومعالجة المشكلة، ويوضح أن تخصيص مصروف ثابت للطفل يبعده عن ممارسة السرقة، لأن المال يشبع لديه الرغبة في امتلاك الأشياء التي يفتقدها حيث يشعر بإمكانية شرائها من مصروفه الخاص.

الجدول رقم (62): يبين سلوك السرقة لأصدقاء الحدث



السرقة	المفردات	النسبة المئوية
نعم	03	14.28%
لا	18	85.72%
المجموع	21	100%

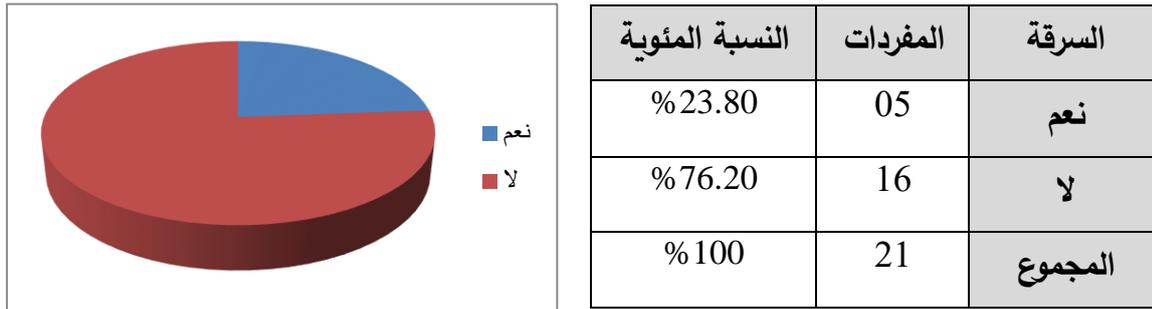
يبين لنا هذا الجدول أن 85.72% من أصدقاء المبحوثين الأحداث لا يسرقون وأن 14.28% منهم من يسرق.

وبهذا نستنتج أن أغلب أصدقاء المبحوثين الأحداث لا يسرقون وهذا مؤشر على درجة معينة من خطورة الرفاق أو الأصدقاء لأن هذه الظاهرة تكون بداية لباقي الظواهر والجرائم، فنجدها غالباً مرافقة لظاهرة تعاطي المخدرات حيث لشراء هذه المواد المخدرة لا بد من المال.

ولعل نسبة 14.28% تعبر عن أصدقاء فئة المبحوثين الأحداث فقط الذي ارتكبوا جنحتي السرقة، وتناول المؤثرات العقلية، في حين أن جنحتي الضرب والفعل المخل بالحياء قد لا تكون لهما صلة مباشرة مع جنحة السرقة.

لكن في كل الأحوال إن مثل هذه الظواهر هي وليدة قضاء وقت الفراغ فيها لا يفيد، وغياب الوقاية الأسرية وعدم التأهيل الاجتماعي للفرد واخضاعه للضبط الاجتماعي لتوجيه وترشيد سلوكاته وتصرفاته. إن مرافقة أصحاب السوء يدعم عند الأطفال مثل هذه السلوكيات، خاصة وان بعضهم يسرقون لإثبات أنهم الأقوى أمام الآخرين، وأحيانا يتنافسون فيما بينهم بالإضافة إلى أن تقليد الطفل لمن يؤثرون تفي حياته إذ كانوا يمارسون السرقة، فهناك بعض الأمهات يسرقن النقود من أزواجهن، لأنهم لا يلبون طلباتهن ومتطلبات المنزل، ولكن الطفل لا يعرف الدوافع الحقيقية وإنما يرى السلوك ويقوم بتقليده.

الجدول رقم (63): يبين دخول احد أصدقاء الحدث لمؤسسة اعادة التربية



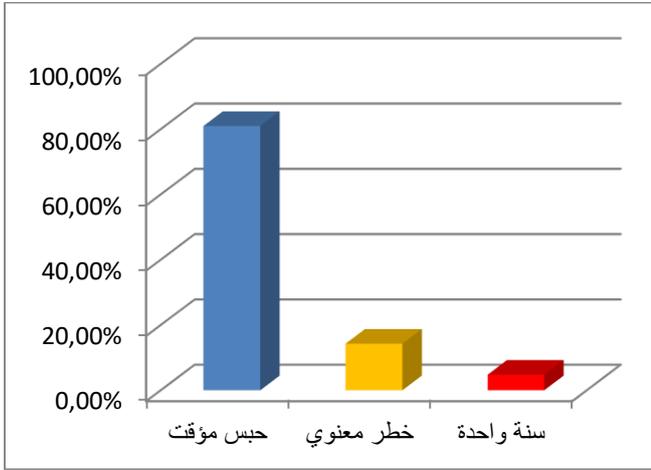
يتبين لنا من هذا الجدول أن 76.20% من المبحوثين الأحداث أصدقائهم لم يدخلوا إلى مركز لإعادة التربية بينما 23.80% سبق لهم وان دخلوا مثل هذه المؤسسة.

وبالتالي نستنتج أن معظم أصدقاء المبحوثين الأحداث لم يدخلوا إلى مؤسسة إعادة التربية، وهذا المؤشر لا يعني بالضرورة أن أصدقاء المبحوثين الأحداث سلوكياتهم سوية وأعمالهم صالحة وهم مؤهلون اجتماعيا لأن نتائج احصائيات الجداول السابقة (62-56) أثبتت بأنه يوجد من أصدقاء المبحوثين ممن يدخلون ويسرقون، وربما حتى ارتكاب جرائم وتعدي على الغير وأفعال مخلة بالحياء.

ولذلك فإن على الوالدين وجوب اختيار أصدقاء لأبنائهم ومتابعة أخبارهم وكل ما يخص حياتهم اليومية والاجتماعية وعليه فإن الوقاية الأسرية والرعاية الوالدية عمليتين مهمتين في نجاح عملية التنشئة الاجتماعية وبالتالي تأهيل الحدث اجتماعيا ليكون ناضجا ويمتد بدرجة كافية من الوعي.

3. معلومات متعلقة بوضعية المبحوث داخل المركز :

الجدول رقم (64): يبين العقوبة المقررة للحدث

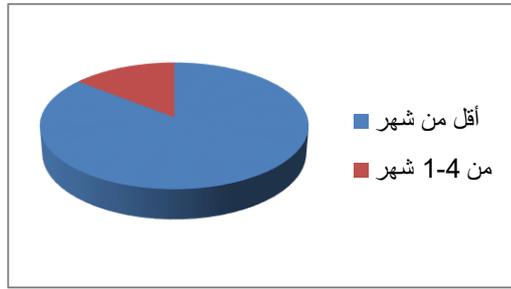


العقوبة	المفردات	النسبة المئوية
حبس مؤقت	17	80.96%
خطر معنوي	03	14.28%
سنة واحدة	01	4.76%
المجموع	21	100%

نلاحظ في هذا الجدول أن 80.96% من المبحوثين الأحداث هم محل حبس مؤقت أي احتياطي، و14.28% من المبحوثين هم معرضون لخطر معنوي، بينما 4.76% من المبحوثين الأحداث من صدر ضده حكم بالحبس لمدة سنة واحدة.

وبذلك نستنتج أن السلوك المنحرف يتخذ أشكال مختلفة : سرقة، فعل مخل بالحياء، تناول مؤثرات عقلية، الضرب حسب ما بينه الجدول رقم (17) والتي تسببت في وضع الحدث في مركز إعادة التربية إما بعقوبة معينة وإما كحبس احتياطي ومؤقت إلى غاية الحكم عليه بعقوبة نهائية يقضيها بالمركز كما هو حال أغلب المبحوثين محل الدراسة الحالية وإما يوضع بأمر من قاضي الأحداث في حالة وجوده أو تعرضه لخطر معنوي كأن يكون متشردا في الشوارع وليس له أي أسرة ولا يوجد من يتكفل به ويأويه وبالتالي يكون عرضة لخطر الانحراف في أي وقت وتركه في الشارع يؤدي إلى جنوحه لا محالة لذا أقر المشرع الجزائري بوضع هذه الحالات من الأحداث المعرضين لخطر الانحراف في مثل هذه المراكز حماية لهم وحماية للمجتمع في حالة انحرافهم واجرامهم.

الجدول رقم (65): يبين المدة التي قضاها الحدث في المركز

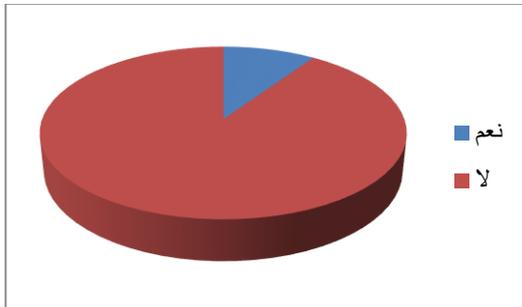


المدة	المفردات	النسبة المئوية
أقل من شهر	18	85.72%
من 1-4 شهر	03	14.28%
المجموع	21	100%

يبين لنا هذا الجدول أن 85.72% من المبحوثين الأحداث مدة مكوثهم داخل المركز أقل من شهر، في حين 14.28% منهم قضاوا مدة تتراوح بين الشهر والأربعة أشهر. وبذلك نستنتج أن الغالبية من المبحوثين الأحداث أن المدة التي قضاها داخل مركز إعادة التربية لا تزيد عن شهر فقط.

وإن الهدف من إيداع المبحوثين الأحداث المركز المتخصص في إعادة التربية هو تزويدهم بمختلف المعطيات والمعلومات التي تترجم المعايير والثقافة المجتمعية من ناحية والانسجام للقانون من ناحية أخرى.

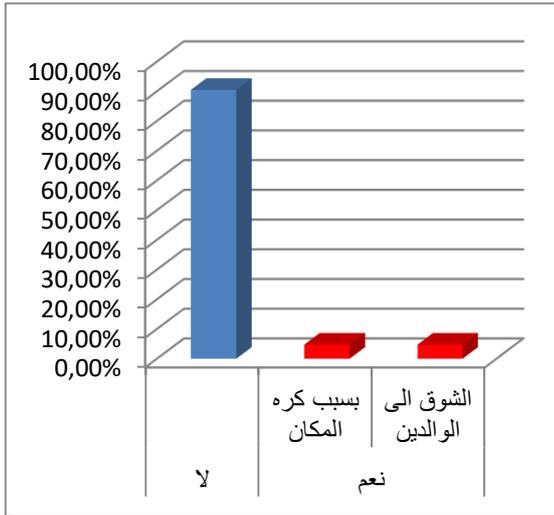
الجدول رقم (66): يبين رضا الحدث عن تواجده بالمركز



الرضا	المفردات	النسبة المئوية
نعم	02	9.52%
لا	19	90.48%
المجموع	21	100%

نلاحظ من هذا الجدول أن 90.48% من المبحوثين الأحداث غير راضيين بتواجدهم بالمركز، بينما 9.52% صرحوا وأبدوا رضاهم لتواجدهم بمركز إعادة التربية. وبذلك نستنتج أن الغالبية المطلقة من المبحوثين الأحداث ليسوا راضين عن تواجدهم بالمركز، وذلك لأن حريتهم قد قيدت، وقد تركوا دراستهم وأسرههم وأن غالبيتهم في حالة ندم على السلوك الذي اقترفه والذي تسبب في دخوله إلى المركز وذلك ما يثبتته الجدول رقم (68).

الجدول رقم (67): يوضح محاولة الحدث الهروب من المركز

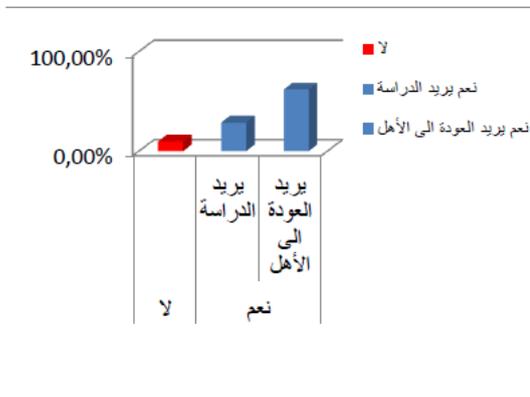


محاولة الهروب	المجموع	المفردات	النسبة المئوية
نعم	02	بسبب كره	01
		الشوق الى	01
لا	19	19	90,48%
المجموع	21		100%

نلاحظ في هذا الجدول أن 90.48% من المبحوثين الأحداث لم يحاولوا الهروب من المركز، في حين 9.52% حاولوا الهروب منه.

ونستنتج من ذلك أن غالبية المبحوثين الأحداث لا يحاولون الهرب من مركز إعادة التربية، وهذا مؤشر على أن المركز يوفر جميع الشروط والظروف الاجتماعية التي يحتاجها الحدث، وبالتالي يجد فيها راحته النفسية والانسجام والاندماج الاجتماعي داخل هذه المؤسسة التي هي اجتماعية بالدرجة الأولى لما تقدمه من خدمات تعليمية وتربوية وتوجيهية وحتى نفسية، بالإضافة إلى أنهم لم يمكننا فيه طويلا حسب ما بينه الجدول (65)، كما أن خوفهم من العقاب ومد العقوبة هو ما يجعلهم لا يفكرون إطلاقا في الهروب.

الجدول رقم (68): يوضح ندم الحدث على دخول المركز



ندم الحدث	المفردات	النسبة المئوية
نعم	يريد الدراسة	06
	يريد العودة الى الأهل	13
لا	02	9,52%
المجموع	21	100%

نلاحظ في هذا الجدول أن 28.58% و61.90% من المبحوثين الأحداث نادمون على التصرفات التي أدخلتهم إلى المركز سواء بسبب ضياعهم لدراساتهم أو بسبب فقدانهم لأسرهم وأهلهم بينما 9.52% هم غير نادمون أبداً.

ولذلك نستنتج أن الأغلبية الساحقة من المبحوثين الأحداث نادمون على ارتكابهم لمخالفات وسلوكيات غير سوية كانت سببا في دخولهم إلى مركز إعادة التربية، بحيث ندموا على تضييعهم لدراساتهم في هذه المرحلة وبالتالي مستقبل غامض بالإضافة إلى فقدانهم للاحترام والتقدير وسط الأهل والمجتمع الذي أصبح ينظر إليهم بنظرة المنحرفين اجتماعيا والمنحليين أخلاقيا وهذا مؤشر على تأنيب الضمير ومحاسبة الذات، وبالتالي القبول والتهيؤ الاجتماعي لاستبدال تلك التصرفات والسلوكيات الغير سوية بقيم اجتماعية ايجابية نافعة وتصرفات صالحة وسوية تزيد وتساهم في تأهيلهم اجتماعيا.

ان أولى خطوات العلاج هي أن تنتظر إلى السلوك الانحرافي أنه عرضي وليس مرضا وأن تبني نظرتنا للأحداث الجانحين على أنهم ضحايا ظروف معينة وأنهم بحاجة إلى مساعدة ورعاية وحماية، وأن نصلح من الظروف الاجتماعية، كما يجب معرفة الأسباب الكامنة وراء السلوك الانحرافي عند الحدث خاصة حدوثه أول مرة، ومحاولة التخلص منه أو الحد منه ما أمكن.

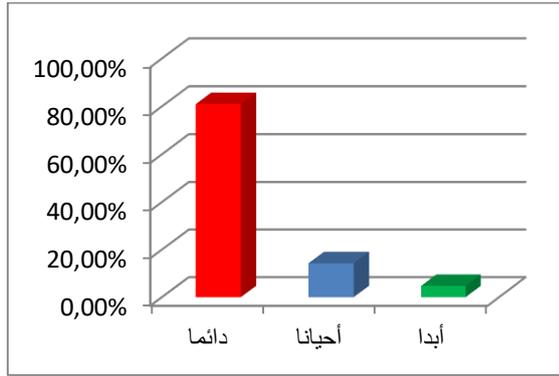
إن جميع المؤسسات الاجتماعية تلعب دورا هاما في سبيل الحد من ظاهرة الجنوح والسلوك الغير متوافق أو المنحرف لدى الأحداث، إلا أن دورها يبقى ناقصا وغير فعال، إذا لم تبذل جهود إيجابية حيال الأسرة بصفة رئيسية، كما أن المدرسة أو الدولة نفسها، لا يمكنها أن تؤدي واجبها في نطاق الرعاية إلا من خلال الأسرة وعن طريق التعاون الكامل معها، فعلاقة الطفل بوالديه تلعب دورا رئيسيا في تنشئة الطفل وحمايته من عوامل انحراف الأحداث التي تحيط به في مجتمعه الخارج.

حيث أن الأطفال يحاولون أن يكونوا كالأشخاص الذين يحبونهم، ويقلدون سلوكهم ويتخذون أبائهم مثلا وقدوة، هنا يتعين على الإباء الذين يعلمون الحدث كيف يسلك سلوكا سويا أن يفرضوا عليه قيودا معينة، والطفل الذي يريد أن يحتفظ بحب والديه عليه أن يسلك سلوكا سويا، ويخشى أن يفقد هذا الحب وان يعاقب إذا سلك سلوكا منحرفا.

وقد وجد الكثير من العلماء الذين عالجوا موضوع الضبط العائلي إن التزام الأسرة بأسلوب واحد في معاملة أطفالهم هو الطريق الصحيح لزرع بعض الضوابط الداخلية لدى الطفل.

وعلى العكس من ذلك فإن تذبذب الأبوين بين استخدام القسوة والعقاب وبين التراخي والإهمال لا يخلق لدى الطفل نتيجة ما يتوقعه الآخرون حيث يصدر عنه سلوك منحرف أو غير متوافق. وعليه فنوعية أسلوب الضبط وكيفية إيقاع العقاب على الحدث له اثر كبير في بلورة ضوابط الحدث وتحديد سلوكه. لذا لابد للوالدين من الاعتراف بشخصية الأبناء، وتصحيح أساليب المعاملة معهم، وعدم التفريق بينهم في المعاملة، وأن يكون الآباء قدوة حسنة لهم.

الجدول رقم (69): يبين زيارة الوالدين للمركز

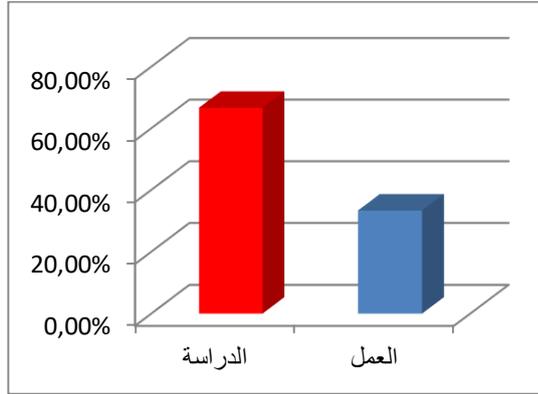


الزيارة	المفردات	النسبة المئوية
دائما	17	80.96%
أحيانا	03	14.28%
أبدا	01	4.76%
المجموع	21	100%

يبين هذا الجدول أن 80.96% من المبحوثين الأحداث صرحوا بأن الوالدين يقومون بزيارتهم بصفة دائمة ومستمرة بينما 14.28% منهم يقومون بزيارة أبنائهم في المركز أحيانا فقط، وهناك 4.76% من لم يزره والديه على الإطلاق.

وبهذا نستنتج أن الغالبية المطلقة للمبحوثين الأحداث والديهم يزورونهم في المركز بصفة دائمة ومستمرة إما الوالدين معا أو أحدهم، وفي الغالب الأم هي الأكثر ارتيادا وزيارة إلى المركز لتفقد ابنها الحدث، مما يعني ندم الوالدين وحسرتهم على ابنائهم الأحداث لدخولهم المركز، وبالتالي الندم على التسبب والاهمال والتفريط في واجباتهم اتجاه ابنائهم والمتمثلة في الرعاية والوقاية والتأهيل الاجتماعي وبالتالي تقصيرهم في التنشئة الاجتماعية والأسرية لتأهيل الابن اجتماعيا ونفسيا، واحساسهم بالذنب والخوف من ضياع مستقبل ابنهم التعليمي بالخصوص.

الجدول رقم (70): يوضح مستقبل الحدث بعد الخروج من المركز



النسبة المئوية	المفردات	الرؤية المستقبلية
66.66%	14	الدراسة
33.34%	07	العمل
100%	21	المجموع

نلاحظ في هذا الجدول أن 66.66% من المبحوثين الأحداث قرروا التركيز على مزاولة دراستهم بعد الخروج من المركز سواء في المؤسسات التعليمية أو في مراكز التكوين المهني، بينما 33.34% من المبحوثين الأحداث اختاروا التوجه للعمل لكسب الرزق والمال.

وبذلك نستنتج أن أغلب المبحوثين الأحداث قرروا التوجه والتركيز على مزاولة دراستهم بعد خروجهم من المركز وهذا مؤشر على ما يقدمه المركز من خدمات اجتماعية وتربوية وتعليمية وحتى نفسية لمساعدة الحدث على النضج والنوعية والتميز بين السلوكات السوية والغير سوية وبالتالي نجاح المركز المتخصص في إعادة التربية في تأهيل الحدث اجتماعيا ليصبح قادرا على تقرير مصيره خاصة إذا علمنا أن أغلب المبحوثين الأحداث قرروا متابعة الدراسة بعد الخروج لإحساسهم بالذنب والندم مثلما أكدته نتائج الجداول السابقة خاصة الجدول رقم (68) وإدراكهم بأنه كانوا على خطأ، فيما قرر البعض الآخر الالتحاق بالحياة العملية، ويصبح فردا صالحا في المجتمع له كيانه ومكانته ودوره الاجتماعي.

ثانيا- عرض ومناقشة النتائج.

الفرضية الأولى:

"إن الظروف الاجتماعية التي تعيشها الأسرة الجزائرية قد دفعت ببعض الأحداث إلى الانحراف " تعتبر بعض مؤشرات الظروف الاجتماعية لوضعية الأحداث المنحرفين كعوامل للانحراف في صورة إعادة الزواج للاب مثلما أفرزته نتائج الجدول (20) بنسبة 33.33% وكذا المستوى التعليمي لوالدي المبحوثين الأحداث المتواجدين بهذا المركز هي نسبة لا ترتقي إلى درجة كافية من النضج والوعي اللذان يساعدان الوالدين على تقديم التنشئة الأسرية الناجحة والتربية السليمة بفهم متطلبات الحدث وكيفية التعامل معه مثلما توضحه نتائج الجدول (21) كما أن أغلبية آباء الأحداث هم حرفيون، وأغلبية أمهاتهم ماكنات

بالبيت دون أي عمل، وهذا يعني مستوى الدخل المتوسط إن لم نقل منخفض، وعليه فالوضع الاجتماعية للمبحوثين الأحداث هي متوسطة، و أن أغلب المبحوثين الأحداث ليس لأسرهم دخل إضافي بحسب معطيات الجدول (23)، مع كبر حجم الأسرة وعدم ملائمة المسكن من حيث قلة عدد الغرف بحسب الجداول (24-25-26-29-30)، فإن الفرضية تحققت كلياً.

الفرضية الثانية:

"تؤثر الظروف الاقتصادية للأسرة بشكل مباشر على انحراف الأحداث".

معظم مفردات البحث مستوهم المعيشي منخفض بحسب نتائج الجدول (27) بنسبة تفوق 75%، و تقريباً نصف المبحوثين الأحداث لا يحصلون على المصروف اليومي من قبل أوليائهم بحسب الجدول (28)، لذلك فإن أسر المبحوثين تعاني من الناحية المادية وتواجه صعوبة في توفير المتطلبات الضرورية للعيش الكريم، وبالتالي هذه الوضعية تدفع بالطفل إلى محاولة جلب المال ومصروفه اليومي بطرق غير سوية بسبب الحاجة وعدم الكفاية، فلو كانت ظروفه الاجتماعية حسنة والدخل الأسري كافي لما لجأ الطفل لجلب المال بطرق غير شرعية وغير قانونية كالسرقة وبيع المؤثرات العقلية، وعليه فالفرضية تحققت بصفة كلية.

الفرضية الثالثة:

"تشكل أساليب التنشئة الأسرية دوراً فعالاً في سلوك الأحداث"

يتأثر سلوك الأطفال ونمو شخصيتهم إلى حد كبير سلوك الآباء في الأسرة والأساليب التي يتبنونها في تربيتهم لأبنائهم، ويكاد هذا التأثير يصل إلى أن يتطابق سلوك الأطفال بمظاهر سلوك آبائهم. أي أن سلوك الأبناء هو نتيجة لما يقوم به الآباء من أدوار اجتماعية داخل الأسرة.

وعليه فإنه لكل أسرة أسلوبها الخاص في تنشئة الحدث وضبط سلوكه، ورغم اختلاف أساليب التنشئة من أسرة إلى أخرى ومن طفل لآخر في صورة تصريح 76.20% من المبحوثين الأحداث والذين صرحوا بأن أسلوب معاملة والديهم لهم هو أسلوب عادي، وأن 61.90% من المبحوثين الأحداث صرحوا بأن العلاقة بينهم وبين آبائهم قبل مجيئهم إلى المركز هي علاقة سيطرة، أن أغلبية أولياء المبحوثين الأحداث حددوا وقتاً لدخول أبنائهم المنزل، ولعل هذا الحرص الوالدي يعني وجود نوع من الخوف والشك والريبة في تصرفات أبنائهم وفي علاقاتهم الاجتماعية. وحرص الوالدين على توقيت الدخول للمنزل وسؤالهم للأبناء

عن سبب التأخر ومعاقتهم على ذلك هو لعدم وجود ثقة بينهم، ولاعتبارهم مازالوا صغاراً، محاولة منهم ضبطهم وممارسة رقابة وضبط اجتماعي عليهم. وعليه الفرضية محققة جزئياً.

الفرضية الرابعة:

"هناك سمات مشتركة وواضحة في أسر الأحداث المنحرفين"

بحسب نتائج الجدولين (55- 56) إن معظم المبحوثين لديهم سلوكيات غير سوية في صورة التدخين و أن 85.72% من أصدقاء المبحوثين الأحداث يدخلون السجائر وبالتالي عدم وجود وقاية أسرية وتأهيل اجتماعي للأحداث في هذا العمر بالإضافة إلى أن هذه النتائج تؤكد صحة الأرقام الإحصائية السابقة بخصوص تدخين المبحوثين الأحداث، في حين أن 95.24% من المبحوثين الأحداث لا يتناولون الكحول، في حين إن 4.76% فقط منهم من يتناول المواد الكحولية، و 95.24% من المبحوثين الأحداث أصدقاءهم لا يتناولون الكحول 80.96% من المبحوثين الأحداث لا يتناولون المواد المخدرة، و أن 71.42% من المبحوثين الأحداث لا يسرقون ، و 85.72% من أن أصدقاء المبحوثين الأحداث لا يسرقون، كلها نتائج توحى لا توجد سمات مشتركة في أسر المنحرفين وبالتالي فالفرضية غير محققة.

الفرضية الخامسة:

"إن النظرة الاحتقارية للحدث من قبل المجتمع بعد خروجه من مؤسسة إعادة التربية قد تساهم في تعزيز السلوك الانحرافي لديه".

تبين نتائج الجداول الخاصة بمؤشرات الفرضية أن 80.96% من المبحوثين الأحداث صرحوا بأن الوالدين يقومون بزيارتهم بصفة دائمة ومستمرة بينما 14.28% منهم يقومون بزيارة أبنائهم في المركز أحيانا فقط، وهناك 4.76% من لم يزروه والديه على الإطلاق.

وبهذا نستنتج أن الغالبية المطلقة للمبحوثين الأحداث والديهم يزورونهم في المركز بصفة دائمة ومستمرة إما الوالدين معا أو أحدهم، وفي الغالب الأم هي الأكثر ارتيادا وزيارة إلى المركز لتفقد ابنها الحدث، مما يعني ندم الوالدين وحسرتهم على أبنائهم الأحداث لدخولهم المركز، أن 66.66% من المبحوثين الأحداث قرروا التركيز على مزاولة دراستهم بعد الخروج من المركز سواء في المؤسسات التعليمية أو في مراكز التكوين المهني، بينما 33.34% من المبحوثين الأحداث اختاروا التوجه للعمل لكسب الرزق والمال. و أن أغلب المبحوثين الأحداث قرروا التوجه والتركيز على مزاولة دراستهم بعد خروجهم من المركز وهذا مؤشر على ما يقدمه المركز من خدمات اجتماعية وتربوية وتعليمية وحتى نفسية لمساعدة الحدث

على النضج والنوعية والتميز بين السلوكات السوية والغير سوية وبالتالي نجاح المركز المتخصص في إعادة التربية في تأهيل الحدث اجتماعيا ليصبح قادرا على تقرير مصيره خاصة إذا علمنا أن أغلب المبحوثين الأحداث قرروا متابعة الدراسة بعد الخروج لإحساسهم بالذنب والندم. وعليه فالفرضية غير محققة.

خلاصة:

تعتبر مرحلة الحداثة من المراحل الحساسة والحرجة في حياة كل فرد، فهي مرحلة انتقالية وتحولية بين مرحلتين. الطفولة والرشد، وان هذا الانتقال والتحول يؤثر على الأفراد باختلاف شخصياتهم وأوضاعهم الأسرية.

حيث يجب أخذ الحيطة والحذر سواء من قبل الفرد نفسه أو من طرف الأسرة، التي عليها الاهتمام والرعاية والمراقبة والتوجيه والضبط لإعداد فرد متوافق في تكوينه النفسي والاجتماعي.

وعليه، فالأسرة لها دور هام في تحديد وتوجيه سلوك الطفل أو الحدث، ذلك التوجيه هو الذي يجعله بمنأى عن أي سلوك انحرافي، والعكس إذا كانت أساليب الأسرة التربوية غير سليمة أو غير ناجحة فالطفل بدون شك سينحرف بسلوكه عن قيم ومعايير الجماعة التي ينتمي إليها.

وقد وصلت هذه الدراسة إلى أن الأوضاع والظروف الاجتماعية لوضعية الأحداث المنحرفين كانفصال الآباء ومستواهم المادي وحجم الأسرة وملائمة المسكن كلها ظروف تؤثر بشكل كبير على السلوك الانحرافي للأحداث محل الدراسة، فأى تأثير سلبي من جانب الأسرة يؤثر لا محالة على النمو السوي لشخصية الحدث، والتربية والتنشئة الأسرية تؤدي دورا كبيرا في توجيه الحدث.

كما أن إعادة إدماج الحدث المنحرف وتقويم سلوكه وجعله إنسانا نافعا لنفسه ولمجتمعه يحتاج الى جهد كبير وفترة زمنية قد تكون طويلة ومكلفة سواء للفرد نفسه أو للمجتمع وأن أي تشريعات وقوانين مهما كانت رادعة فان الوقاية أفضل بكثير وان الأسرة من المفروض ان تعمل جاهدة منذ بداية تكوينها على تربية أبنائها تربية سليمة بالاهتمام بهم ورعايتهم ومراقبتهم خاصة في سن الحداثة لتوجيههم وضبطهم ليكونوا مواطنين صالحين في المجتمع.

تهدف هذه الدراسة الوصفية التي تعتمد على استخدام طريقة المسح الشامل إلى البحث في موضوع الأسرة وعلاقتها بالسلوك الانحرافي للأحداث، حيث تناولت الدراسة في إطارها النظري معالجات سوسولوجية وقانونية لمتغيرات الموضوع (الأسرة، الانحراف، الأحداث) من خلال الربط المنهجي والمعرفي لهذه المتغيرات من أجل معرفة مدى تأثير الأسرة في انحراف الأحداث.

أما الدراسة الميدانية لهذا البحث فقد أجريت في المركز المتخصص في إعادة التربية بعين مليلة - ولاية أم البواقي - واستخدمت المنهج الوصفي لما له ارتباط بالموضوع في قدرته على كشف المعلومات المطلوبة وتصنيف البيانات وتحليلها تحليلًا دقيقًا وموضوعيًا، كما اعتمدت في جمع البيانات على أربع

أدوات منهجية هي:

الملاحظة، المقابلة- استمارة المقابلة والوثائق والسجلات.

بينما استخدم البحث طريقة المسح الشامل في دراسته الميدانية لحصر جميع الأحداث المتواجدة

بالمركز المتخصص في إعادة التربية حيث شملت 21 حدث.

وفي الأخير توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تلخصت في الآتي:

- إن الظروف الاجتماعية التي تعيشها الأسرة الجزائرية قد دفعت ببعض الأحداث إلى الانحراف.
- تؤثر الظروف الاقتصادية للأسرة بشكل مباشر على انحراف الأحداث.
- أساليب التنشئة الأسرية تؤثر تأثيرا جزئيا في سلوك الأحداث.
- ليست هناك سمات مشتركة وواضحة في أسر الأحداث المنحرفين.
- إن النظرة الاحتقارية للحدث من قبل المجتمع بعد خروجه من مؤسسة إعادة التربية لا تساهم في تعزيز السلوك الانحرافي لديه.

Summary:

This descriptive study, which is based on the use of the comprehensive survey method, aims to examine the subject of the family and its relation to the behavior of the juvenile. The study deals with the sociological and legal processes of the subject variables (family, deviation, events) the influence of the family on juvenile delinquency.

The field study of this research was carried out at the specialized center in re-education in AinMlila , WilayaOumBouaghi. The descriptive approach was used for its ability to reveal the required information and to categorize and analyze the data accurately and objectively. The data collection was based on four methodological tools:

Notes, corresponding interview form, documents and records.

While this research used the comprehensive survey, method in the field studies to limit the entire juvenile in the re-education center, which included 21 juvenile.

Finally, the study reached a set of results summarized as follows:

- The social conditions of the Algerian family have led some juvenile delinquency.
- The economic conditions of the family directly affect the juvenile delinquency.
- Family education methods have a partial impact on the behavior of juveniles.
- There are no commonalities in the families of juvenile delinquents.
- The monstrous view of the juvenile by the community after leaving the institution of re-education does not contribute to the promotion of his behavior.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً- المصادر:

- القرآن الكريم.

ثانياً: المراجع:

1. الكتب.

أ- الكتب باللغة العربية:

1. أحمد سالم الأحمر: علم اجتماع الأسرة بين التنظير والواقع المتغير، ط1، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، 2004.
2. أحمد هاشمي: علاقة الأنماط السلوكية للطفل بالأنماط التربوية الأسرية، دار قرطبة، الجزائر، 2004.
3. إقبال محمد بشير وآخرون: ديناميكية العلاقات الأسرية، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، بدون سنة نشر.
4. إسماعيلي يامنة، اسماعيلي ياسين عبد الرزاق، عمرون جميلة: سمات الشخصية لدى الجانحين، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015.
5. البقلي هيثم: انحراف الطفل والمراهق، ط1، نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة، 2006.
6. الحرارشة أحمد حسن ومن معه: إدمان المخدرات والكحوليات وأساليب العلاج، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.
7. الخشاب مصطفى: دراسات في علم الاجتماع العائلي، دار النهضة العربية، لبنان، 1985.
8. الخولي سناء: الأسرة والحياة العائلية، دار النهضة العربية، بيروت، 1984.
9. الخولي سناء: الزواج والعلاقات الأسرية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1990.
10. الراشدي صالح بن خلفان محمد: التفكك الأسري وأثره على انحرافات الشباب، المطابع الذهبية، سلطنة عمان، 1999.
11. الرشدان عبد الله: علم اجتماع التربية، دار الشروق، عمان، 1999.
12. الزبيدي كامل علوان: علم النفس الاجتماعي، ط1، الوارق للنشر والتوزيع، عمان، 2003.

13. الزعبي أحمد محمد: المشكلات النفسية والسلوكية والدراسية عند المراهقين والشباب- أسبابها وأساليب مواجهتها، دار الفكر، دمشق، 2012.
14. الزين صالح زهري، زينب محمد: قضايا في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا، منشورات جامعة قار يونس، ليبيا، 1995.
15. السمالوطي نبيل محمد توفيق: الدين والبناء العائلي-دراسة في علم الاجتماع العائلي، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، جدة، 1981.
16. السويدي محمد: مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990.
17. السيد حافظ نزية: علم الاجتماع بين الواقع والنظرية، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2012.
18. السيد رمضان: التأهيل الاجتماعي للأحداث المنحرفين، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2011.
19. السيد رمضان: اسهامات الخدمة الاجتماعية في مجال انحراف الأحداث، دار المعرفة، الاسكندرية، 1995.
20. السيد رمضان: الجريمة والانحراف، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2000.
21. السيد رمضان: الجريمة والانحراف ورعاية الأحداث المجرمين، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية، الاسكندرية، بدون سنة نشر .
22. السيد رمضان، جمال الدين عبد الخالق: الجريمة والانحراف من منظور الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2001.
23. السيد طارق: الانحراف الاجتماعي - الأسباب والمعالجة، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2012.
24. السيد علي شتا: علم الاجتماع الجنائي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 1993.
25. السيد علي شتا: الانحراف الاجتماعي - الانماط والتكلفة، ط1، مكتب ومطبعة الاشعاع الفنية، مصر، 1999.
26. السيد فؤاد البهي: الأسس النفسية للنمو، دار الفكر العربي، القاهرة، 1997.
27. الصديقي عثمان سلوى: الأسرة والسكان من منظور اجتماعي وديني، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2011.
28. الطيب نوار: جريمة القتل في المجتمع الجزائري، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.

29. العساف صالح محمد: مدخل إلى البحث في العلوم السلوكية، مكتبة العبيكان، الرياض، 1995.
30. العيسوي عبد الرحمن: سيكولوجية التنشئة الاجتماعية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 1985.
31. العيسوي عبد الرحمن: الاتجاهات الجديدة في علم النفس الاجتماعي، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2004.
32. العصرة منير: انحراف الأحداث ومشكلة العوامل، المكتب المصري الحديث، الاسكندرية، 1974.
33. الفخري رندة عون: الطفل والجريمة في ظل قانون الأحداث والقواعد-دراسة مقارنة، مكتبة زين الحقوقية والأدبية ش.م.م، بيروت، 2013.
34. القصير عبد القادر: الأسرة المتغيرة في مجتمع المدنية العربية، دار النهضة العربية، بيروت، 1999.
35. العكايلة محمد سند: اضطرابات الوسط الأسري وعلاقتها بجنوح الأحداث، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
36. الغوثي بن ملحة: قانون الأسرة على ضوء الفقه والقضاء، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
37. الكتاني فاطمة منتصر: الاتجاهات الوالدية في التنشئة الاجتماعية وعلاقتها بمخاوف الذات لدى الأطفال، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 2000.
38. النعيمي مريم عبد الله: المملكة الأسرية، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2005.
39. النيال مایسة: التنشئة الاجتماعية، مبحث في علم النفس الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الأزاريطة، 2007.
40. الهمشري عمر أحمد: التنشئة الاجتماعية للطفل، ط1، دار الطباعة والنشر والتوزيع، 2003.
41. الينا محمد: الأمراض العقلية والنفسية، ط1، غزة، 2006.
42. بختي العربي: جنوح الأحداث في ضوء الشريعة وعلم النفس-الأسباب والعوامل-الجزاء والعلاج، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014.

43. برو محمد: **الموجه في منهجية العلوم الاجتماعية**، الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014.
44. بلخير سديد: **الأسرة وحمايتها في الفقه الاسلامي والقانون الجزائري** - دراسة مقارنة، ط1، دار الخلدونية، الجزائر، 2009.
45. بن الشويخ رشيد: **شرح قانون الأسرة الجزائري المعدل**، دار الخلدونية، الجزائر، 2008.
46. بن حرز الله عبد القادر: **الخلاصة في أحكام الزواج والطلاق**، ط1، دار الخلدونية، الجزائر، 2007.
47. بوتقنوشت مصطفى: **العائلة الجزائرية - التطور والخصائص الحديثة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984.
48. بوفولة بوخميس: **انحراف الأحداث من منظور قيمي أخلاقي**، المكتب الجامعي الحديث، الجزائر، 2014.
49. بوفولة بوخميس: **الأسرة ودورها في انتشار الجريمة**، المكتب الجامعي الحديث، الجزائر، 2013.
50. تيجاني ثريا: **القيم الاجتماعية والتلفزيون في المجتمع الجزائري**، دار الهدى، الجزائر، 2011.
51. تيجاني ثريا: **وسائل التغيير الاجتماعي ومؤثراته في الجزائر**، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
52. حامد عبد الله: **دوافع السلوك الاجرامي**، جامعة الخرطوم، 2013.
53. جابر سامية: **الانحراف الاجتماعي بين نظرية علم الاجتماع والواقع الاجتماعي**، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1997.
54. جابر سامية: **الانحراف والمجتمع**، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1994.
55. جعفر عبد الأمير الياسين: **أثر التفكك العائلي في جنوح الأحداث**، دار المعرفة، بيروت، 1981.
56. حسن محمود: **الأسرة ومشكلاتها**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، مصر، 1981.
57. حسن غانم محمد: **الاضطرابات النفسية والسلوكية**، ط1، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2006.
58. حسين عبد الحميد أحمد رشوان: **الجريمة في علم الاجتماع الجنائي**، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 1995.

59. حسين عبد الحميد أحمد رشوان: الأسرة والمجتمع -دراسة في علم اجتماع الأسرة، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2003.
60. حسين عبد الحميد أحمد رشوان: تطور النظم الاجتماعية وأثرها في الفرد والمجتمع، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية 1986.
61. حمدوش رشيد: مسألة الرباط الاجتماعي في الجزائر المعاصرة -امتدادية أم قطيعة، دار هومة، الجزائر، 2009.
62. حمو ابراهيم فخار: الحماية الجنائية للطفل في التشريع الجزائري والقانون المقارن، أطروحة دكتوراه في كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016.
63. خديجة كرار الشيخ الطيب بدر: الأسرة في الغرب - أسباب تغيير مفاهيمها ووظيفتها، دار الفكر، دمشق، 2009.
64. خواجه عبد العزيز: مبادئ في التنشئة الاجتماعية، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، الجزائر، 2005.
65. دروس مكي: الموجز في علم الاجرام، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009.
66. درواش رابح: علم اجتماع العائلة، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2012.
67. دمنهوري رشاد صالح: التنشئة الاجتماعية والتأخر الدراسي، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2006.
68. دعيبس محمد يسري ابراهيم: الأسرة في التراث الديني الاجتماعي، دار المعارف، مصر، 1995.
69. رحمانى منصور: علم الاجرام والسياسة الجنائية، دار العلوم للنشر والتوزيع، 2006.
70. سعفان حسن شحاتة: علم الجريمة، ط2، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1962.
71. سمير كامل، شحاته أحمد، سليمان أحمد: تنشئة الطفل وحاجاته بين النظرية والتطبيق، مركز الاسكندرية للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2002.
72. سمير سعيد أحمد معوض: علم الاجتماع الأسري، مركز التنمية الأسرية، القاهرة، 2009.
73. شفيق محمد: البحث العلمي - الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية، المكتبة الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2001.
74. شبلي علي عبد الرزاق، محمد أحمد بيومي، جابر سامية محمد، سعد اسماعيل: علم الاجتماع العام، دار المعرفة الجامعية، 2001.

75. صالح محمد علي أبو جادو: سيكولوجية التنشئة الاجتماعية، دار الصفاء للنشر والطباعة والتوزيع، 2002.
76. صقر نبيل، صابر جميلة: الأحداث في التشريع الجزائري، دار الهدى، الجزائر، 2008.
77. طبشوش نسيمة: القنوات الفضائية وأثرها على القيم الأسرية لدى الشباب، كنوز الحكمة، الجزائر، 2011.
78. طربية مأمون: علم الاجتماع في الحياة اليومية، ط1، دار المعرفة، بيروت، 2011.
79. طه زهران: معاملة الأحداث جنائيا، رسالة دكتوراه جامعة الحقوق، القاهرة، 1978.
80. عارف محمد: الجريمة في المجتمع، ط2، مكتبة الأنجلوا المصرية، القاهرة، 1981.
81. عامر مصباح: التنشئة الاجتماعية والسلوك الانحرافي لتلميذ المدرسة الثانوية، دار الأمة، الجزائر، 2003.
82. عامر مصباح: التنشئة الاجتماعية والانحراف الاجتماعية، ط1، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2010.
83. عبد الحميد أحمد يحي: الأسرة والبيئة، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 1998.
84. عبد الحميد آمال: الانحراف والضبط الاجتماعي، ط1، دار المعرفة الجامعية، قناة السويس، 2000.
85. عبد اللطيف رشاد أحمد: انحراف الصغار مسؤولية من...؟، ط1، دار الوفاء لنديا للطباعة والنشر، الاسكندرية، 2007.
86. عبد الله محمود فرج: مظاهر الجنوح عند الأحداث وأسبابه في الثقافة الأمنية، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1988.
87. عدلي السمري: السلوك الاجرامي النظريات، دار المعرفة الجامعية، قناة السويس، 1999.
88. عدنان الدوري: جناح الأحداث - الكتاب الأول المشكلة والسبب، منشورات ذات السلاسل، الكويت، 1985.
89. علي محمد جعفر: حماية الأحداث المخالفين للقانون والمعرضين لخطر الانحراف - دراسة مقارنة، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2004.
90. علي محمد جعفر: الأحداث المنحرفون - دراسة مقارنة، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1984.

91. غباري محمد سلامة محمد: الانحراف الاجتماعي ورعاية المنحرفين، ط2، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2002.
92. غنيم السيد رشاد، عامر نادية السيد، الراح السيد محمد: دراسات في علم الاجتماع العائلي، ط1، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2008.
93. فهمي محمد السيد: التشريعات الاجتماعية، ط1، دار الوفاء لدينا الطباعة والنشر، الاسكندرية، 2007.
94. فضيل دليو: دراسات في المنهجية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.
95. قواسمية محمد عبد القادر: جنوح الأحداث في التشريع الجزائري، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1992.
96. كرشوش فتيحة: ظاهرة انحراف الأحداث في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.
97. كفاي علاء الدين: الارشاد والعلاج النفسي الأسري، دار الفكر العربي، القاهرة، 1999.
98. مانع علي: عوامل جنوح الأحداث في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002.
99. محمد أحمد بيومي، عفاف عبد العليم: علم الاجتماع العائلي دراسة المتغيرات في الاسرة العربية، دار المعرفة الاجتماعية، مصر، 2003.
100. محمد جامع نبيل: علم الاجتماع الأسري وتحليل التوافق الزوجي والعنف الاسري، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2010.
101. محمد سعيد فرح: الطفولة الثقافة والمجتمع، منشأة المعارف، الاسكندرية، 1993.
102. محمد شحاته ربيع، جمعة سيد يوسف، معتز سيد عبد الله: علم النفس الجنائي، غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1994.
103. محمد علي محمد النوبي: التنشئة الأسرية وطموح الأبناء والعاديين وذوي الاحتياجات الخاصة، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
104. محمود كامل عويضة: مشكلات الطفل، دار الكتب العالمية، بيروت، 1996.
105. مختار حمزة: أسس علم النفس الاجتماعيين، دار المجتمع العلمي جدة، 1979.
106. مخيمر عبد العزيز: حماية الطفولة في القانون الدولي والشريعة الاسلامية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1990.

107. مكاك ليلي: عمل المرأة وأثره على الاستقرار الأسري بالمجتمع الجزائري - أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة، 2016
108. مصطفى الخشاب سامية: النظرية الاجتماعية ودراسة الأسرة، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، 2007.
109. معن خليل العمر: علم اجتماع الأسرة، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، 2000.
110. معن خليل العمر: علم المشكلات الاجتماعية، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
111. منتصر سعيد حمودة، بلال أمين زين الدين: انحراف الأحداث، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2007.
112. مواهب ابراهيم عياد: نمو وتنشئة الطفل من الميلاد حتى السادسة، دار المعارف، الاسكندرية، 1992.
113. مواهب ابراهيم عياد: ارشاد الطفل وتوجيهه في السنوات الأولى، منشأة المعارف، الاسكندرية، 1998.
114. ميموني بدر: الاضطرابات النفسية والعقلية عند الطفل والمراهق، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.
115. نجم محمد صبحي: المدخل إلى علم الاجرام وعلم العقاب، ط1، مكتبة دار الثقافة والتوزيع، عمان، 1998.
116. نجيمي جمال: قانون حماية الطفل في الجزائر-تحليل وتأصيل مادة بمادة، دار هومة، الجزائر، 2016.
117. نخبة من المتخصصين: علم الاجتماع الأسري، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2008.
118. نسرین عبد الحمید نبیه: السلوك الاجرامي، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2008.
119. نشأت أكرم وآخرون: جنوح الأحداث، مكتب المتابعة لدول الخليج العربي، وكالة المطبوعات، الكويت، 1984.
120. نصر الدين جابر: السلوك الانحرافي والاجرامي، مخبر التطبيقات النفسية والتربوية، جامعة منتوري، دار الهدى، قسنطينة، دون سنة نشر.

ب- الكتب باللغة الفرنسية:

1. Boutefnouchet Moustafa : La Famille Algérienne : évolution et caractéristiques récentes, ED: SNED, Alger, 1982.
2. FRANCOIS DE SINGLY : la famille l'état des savoirs, Edition La découverte, Paris, 1991.
3. Frédéric Lebaron : La sociologie de A à Z, Dunod, Paris, 2009.
4. Larousse : dictionnaire de Français, Maury euro livre, France, 1997
5. Marie Buru- Bellat, Aguès van Zanten, perspective on anti social behavior- American psychologist, 44, 329-335
6. Maurice Porot: L'enfant et les relations familiales, P.U.F, Paris, 1973
7. Norbert Sillamy: Dictionnaire encyclopédique de psychologie de A à Z, Bordas, Paris, 1980
8. Patterson G.R, Deparsysh, B.D. Ramsey E, (1989), A. developmental American psychologist, 44
9. Ringel François et Emanuel Putran : Droit de la Famille, Pres.....versitaire ex Marseille, 1996

ج- الكتب باللغة الإنجليزية:

1. E.Sutherland : Principles of criminology ,philadelphia , lippincott company, 5ed, 1955
2. Robert.H.Williams,(Editor) Text Books of endocrinology.W.B. Sander company philadelphia, 1974.
3. Sheldon and Eleanor Glueck, Delinquents and non-delinquents in Perceptive, Harvand, University press, Cambridge, 1968.

2. القواميس والمعاجم:

1. ابن منظور محمد بن مكرم: لسان العرب، المجلد الرابع، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2003.
2. أبو زيد محمود: المعجم في علم الاجرام والاجتماع القانوني والعقاب، دار غريب، القاهرة، 2003.
3. أحمد زكي: معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، 1977.
4. الجوهري عبد الهادي: معجم علم الاجتماع، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 1998.
5. الفيروز أبادي: القاموس المحيط، ج1، دار حياء التراث العربي ومؤسسة التاريخ العربي، 1997.
6. محمد عاطف غيث: قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2006.
7. نعمة أنطوان وآخرون: المنجد في اللغة العربية المعاصرة، ط2، دار المشرق، بيروت، 2001

3. القوانين والمدونات:

1. الميثاق الوطني: 1976.
 2. ديدان مولود: مدونة العمل، دار بلقيس للنشر، الجزائر، 2015.
 3. ديدان مولود: قانون الأسرة، دار النجاح للكتاب، الجزائر، 2006.
 4. عبيدي الشافعي: قانون تنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2008.
 5. قانون العقوبات: دار بلقيس، الجزائر، 2020/2019.
 6. وزارة العدل: دستور 28 نوفمبر 1996، الديوان الوطني للأشغال التربوية، الجزائر، 1998.
 7. وزارة العدل: القانون رقم 04-18 المؤرخ في 13 ذي القعدة 1425هـ، الموافق لـ 2004/12/25 والمتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤشرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بها.
 8. وزارة العدل: قانون الإجراءات الجزائية، ط9، مطبوعات الديوان الوطني والتمهين، الجزائر، 2018.
 9. يونيسيف: مدونة النصوص التشريعية والتنظيمية الخاصة بالأطفال، المدرسة العليا للقضاء.
- ### 4. الرسائل الجامعية:

1. بوفريوة عباس: الاتجاهات الوالدية وأثرها على انحراف المراهقين في المجتمع الجزائري، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة قسنطينة، علم الاجتماع، 1987.
 2. بويدي لامية: انحراف الأحداث في المجتمع الجزائري، رسالة دكتوراه علوم في علم الاجتماع -تنظيم وعمل-، جامعة باتنة، 2008.
 3. محي الدين مختار: مؤسسات التنشئة الاجتماعية دورها وعلاقتها بظاهرة انحراف الأحداث، رسالة دكتوراه دولة في علم النفس الاجتماعي، علم الاجتماع، جامعة قسنطينة، 1995.
- ### 5. المجلات والمؤتمرات:

1. الغزوي فهمي: الأسرة الأردنية وجنوح الأحداث، بحث مقدم إلى مؤتمر جنوح الأحداث، عمان، 1992-11-19-18.
2. بقيادة زينب حميدة: مشكلات الأحداث في بعض أحياء المدن بالجزائر وعلاقتها بالجنوح، دراسات اجتماعية، العدد 10، الجزائر، 2012.

3. بن عودة محمد: تأثير التغيرات الاجتماعية على هروب الفتيات المراهقات من البيت في الجزائر، مجلة الحكمة، العدد 28، السداسي الأول، 2014.
4. داود معمر: بعض الأساليب الوقائية لمواجهة ظاهرة انحراف الشباب، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية للتواصل، عدد 22، جامعة باتنة، 2008.
5. زرارقة فيروز مامي، زرارقة فضيلة: أساليب المعاملة الوالدية وعلاقتها بالسلوك العدواني لدى المراهق، دراسات في الطفولة، العدد 04، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، الجزائر، 2013.
6. طعيلي محمد الطاهر، قوارح محمد: المؤسسات الاجتماعية والتربوية ودورها في علاج ظاهرة تعاطي المخدرات، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 02، ورقلة، 2011.
7. عواشيرة السعيد: الأسرة الجزائرية... إلى أين؟، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، العدد 08، جامعة باتنة، 2005.
6. المواقع الإلكترونية:

1. <http://www.marefa.org> .2010.09.26

2. Forum4ideas.blogspot.com/2011/02/blogpost3858.html

الملاحق

الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الحاج لخضر - باتنة -

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم علم الاجتماع والديموغرافيا

استمارة البحث

الأسرة وتأثيرها في سلوك الأحداث المنحرفين

دراسة ميدانية بالمركز المتخصص في اعادة التربية بعين مليلة - أم البواقي -

أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه علوم في علم الاجتماع تخصص علم اجتماع قانوني

إشراف الأستاذ الدكتور:

أ.د/ أحمد بوذراع

إعداد الطالبة:

إلهام بلعيد

ملاحظة هامة:

- معلومات هذه الاستمارة سرية ولا تستعمل إلا لخدمة أهداف البحث العلمي.

السنة الجامعية

2020-2019

التعليمة: ضع علامة (x) أمام الإجابة المناسبة:

المحور الأول: البيانات الشخصية للحدث.

01- الجنس: ذكر أنثى

02- السن:

أ- من 12.14

ب- من 15-16

ت- من 17-18

03- المستوى التعليمي: أمي (ة) يقرأ ويكتب

ابتدائي متوسط ثانوي

04- سبب دخول

المركز:

المحور الثاني: الوضعية الاجتماعية والاقتصادية لأسرة الحدث.

05- هل والديك على قيد الحياة؟ نعم لا

- في حالة الإجابة ب لا، أيهما متوفي؟ الأب الأم كليهما

06- هل والديك منفصلين؟ نعم لا

في حالة الإجابة ب نعم، مع من تقيم؟ مع الأب مع الأم مع أحد الاقارب

- الأب معيد الزواج؟ نعم لا

- الأم معيدة الزواج؟ نعم لا

- في حالة الاجابة بنعم، هل لديهما أطفال من زواج آخر؟ الأب الأم

07- ما هو المستوى التعليمي لوالديك؟

أمي (ة)	يقرأ ويكتب	ابتدائي	متوسط	ثانوي
الأم				
الأب				

08- مهنة الأب:

09- مهنة الأم:

10- هل يوجد دخل إضافي تستفيد منه أسرته؟ نعم لا

حدد مصدره؟

11- عدد أفراد الأسرة:

12- من هم أفراد أسرته؟

13- عدد الإخوة والأخوات:

14- ترتيبك بين اخوتك:

15- هل مستوى دخل والديك؟

- ضعيف

- متوسط

- جيد

16- هل لديك مصروف خاص: نعم لا

17- من الذي يوفر لك المصروف؟

18- كيف هي حالة سكن أسرته: ملك إيجار

19- نوع السكن: شقة منزل تقليدي (أرضي عادي)

سكن فردي (فيلا) كوخ

20- كم هو عدد غرف المسكن (دون حساب الحمام والمطبخ):

أ- أقل من 3

ب- 3 إلى 6

ج- 7 فما فوق

21- ما اسم الحي الذي تسكن فيه؟

22- هل أنت راض عن مسكنك؟ نعم لا

23- هل تتوفر مسكنك على الأجهزة الكهرومنزلية الأساسية؟

الهاتف (النقل)	الانترنت	مستقبل الفضائيات	التلفزيون	الجهاز الجواب
				نعم
				لا

24- هل سبق لأحد أفراد أسرتك أو عائلتك أن دخل السجن؟ نعم لا

في حالة الإجابة بنعم، من هو؟

25- كيف كانت العلاقة بينك وبين أبيك قبل المجيء إلى المركز؟

- علاقة سيطرة

- علاقة تسيب وإهمال

- علاقة حنان زائد

26- كيف كانت العلاقة بينك وبين أمك قبل المجيء إلى المركز؟

- علاقة سيطرة

- علاقة تسيب وإهمال

- علاقة حنان زائد

المحور الثالث: أساليب التنشئة الأسرية للحدث.

27- ما هو أسلوب معاملة والدك لك قبل الدخول إلى المركز؟

- الصرامة والقسوة

- عادي

- التساهل

28- ما هو أسلوب معاملة والدتك لك قبل الدخول إلى المركز؟

- الصرامة والقسوة

- عادي

- التساهل

29- هل كان هناك تمييز بينك وبين إخوتك في المعاملة من قبل الوالدين؟ نعم لا

30- هل كان يحدد لك والديك توقيت الدخول إلى المنزل؟ نعم لا

- إذا تأخرت في العودة للمنزل هل والداك؟

- يعاقبك على تأخرك

- لا يهتم بتأخرك

- يطلب منك بسبب التأخر

31- هل كان يتابع والديك تعليمك بصفة مستمرة؟ نعم لا

32- هل كان يهتم والديك بنتائجك الدراسية؟

الأب: دائما أحيانا نادرا أبدا

الأم: دائما أحيانا نادرا أبدا

33- كيف يتصرف معك والداك حين الحصول على نتائج ضعيفة؟

- يضربك

- يوبخك وينصحك بالعمل في المرة المقبلة

- لا يهتم بالأمر

34- هل كان يستمع والداك إلى انشغالاتك ومشاكلك؟

دائما أحيانا نادرا أبدا

- في حالة الإجابة ب (نادرا) أو (أبدا) لماذا؟

أ- ليس للأب الوقت الكافي ب- ليس للأم الوقت الكافي

ج- لا تحب البوح بمشاكلك للأب د- لا تحب البوح بمشاكلك لأمك

هـ- لأن الأب لا يهتم بمشاكلك وانشغالاتك و- لأن الأم لا تهتم بمشاكلك وانشغالاتك

هناك أسباب أخرى - أذكرها:

35- هل كنت تجازي على السلوك الصحيح من طرف والديك؟ نعم لا

36- هل كنت تعاقب على السلوك الخاطيء؟ نعم لا

37- هل يتدخل والديك في طريقة مشاهدتك للتلفاز؟ نعم لا

- متى تشاهد التلفاز؟

• كلما تريد المشاهدة

• حين الإنتهاء من واجباتك

• حين تقديم برامج مفيدة ومروحة

38- هل يتدخل والديك في طريقة استعمالك للإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي؟

نعم لا

39- هل كان يستعمل والديك الضرب في معاقبتك؟ نعم لا

40- هل كان يهتم والداك بالأصدقاء الذين ترافقهم؟

دائماً أحياناً نادراً أبداً

41- هل كان والداك يحرمانك من المصروف؟

الأب: دائماً أحياناً نادراً أبداً

الأم: دائماً أحياناً نادراً أبداً

42- هل كان والداك يراقبان تصرفاتك وسلوكياتك قبل الدخول إلى المركز؟

كلها بعضها لا يتدخلان أبداً

43- كيف هي الآن العلاقة بينك وبين أبيك بعد مجيئك إلى المركز؟

علاقة تسيب وإهمال

علاقة حسنة

44- كيف هي الآن العلاقة بينك وبين أمك بعد مجيئك إلى المركز؟

علاقة تسيب وإهمال

علاقة حسنة

المحور الرابع: السلوكيات الانحرافية للحدث.

45- كيف تقضي أوقات فراغك؟

46- هل كنت تدخن؟ نعم لا

47- هل كانوا اصدقائك ممن يدخنون؟ نعم لا

48- هل كنت تشرب الكحول؟ نعم لا

49- هل كانوا اصدقائك ممن يشربون الكحول؟ نعم لا

50- هل كنت تتعاطى المخدرات؟ نعم لا

51- هل كانوا اصدقائك ممن كانوا يتعاطون المخدرات؟ نعم لا

52- هل كنت تسرق؟ نعم لا

53- هل كانوا اصدقائك ممن يسرقون؟ نعم لا

54- هل سبق وان دخل أحد أصدقائك إلى مؤسسة إعادة التربية؟ نعم لا

المحور الخامس: وضعية المبحوث داخل المركز

55- ماهي العقوبة المقررة لك بهذا المركز؟

- كم هي المدة التي قضيتها لحد الآن؟

56- هل انت راض عن تواجدك بالمركز؟ نعم لا

في حالة الإجابة بـ نعم، أذكر السبب؟

57- هل حاولت الهروب من المركز؟ نعم لا

في حالة الإجابة بـ نعم، أذكر السبب؟

58- هل ندمت على التصرف الذي أدى بك إلى التواجد بالمركز؟ نعم لا

في حالة الإجابة بـ نعم، أذكر السبب؟

.....

59- هل يزورك والداك في المركز؟

الأب: دائما أحيانا أبدا

الأم: دائما أحيانا أبدا

60- ماذا ستفعل بعد خروجك من المركز؟

.....

شكرا على تعاونكم معنا

الفصل الأول

أحكام عامة

المادة 01: يهدف هذا النظام الداخلي في إطار التشريع والتنظيم الجاري بهما العمل إلى وضع نظام لجميع

المستخدمين والأحداث داخل المركز الاختصاصي لإعادة التربية بعين مليلة.

المادة 02: يتعلق هذا النظام خاصة بضبط العلاقات بين أعضاء الجماعة التربوية التي تتكون من الأحداث

والمستخدمين وأولياء الأحداث وبين المركز والمحيط بما يحقق الأهداف التالية:

- توفير الجو الملائم وظروف العمل الضرورية التي تمكن المركز من إنجاز المهام المرسومة له.
- تنظيم الحياة الجماعية داخل المؤسسة وضبط العلاقات بين أعضاء الأسرة التربوية بمختلف أطرافها.
- التزام جميع الأطراف بقواعد النظام والانضباط وإشاعة روح التعاون واحترام الغير وتكريس مبدأ التشاور والحوار.
- تحصين المركز من الصراعات وتهيئة مبدأ كونه عمومي في خدمة المجتمع والتقيد في أداء الأنشطة التربوية والتعليمية بالبرامج والمواقيت والتعليمات الرسمية.
- ترسيخ حب الوطن والاعتزاز بالانتماء إليه وتمجيد القيم الحضارية للأمة واحترام الرموز والثوابت الوطنية.
- إقرار التدابير المناسبة في ميدان النظافة والصحة وحفظ أمن الأشخاص والممتلكات.

الفصل الثاني

سير المؤسسة

المادة 03: يستقبل المركز الأحداث الذين تتراوح أعمارهم بين 12 و18 سنة من جنس الذكور وهو يسير تحت النظام الداخلي والنصف الداخلي والخارجي ويعمل طوال أيام السنة.

المادة 04: استثناء وفي إطار عمله الوقائي يمكن للمركز أن يستقبل أحداث في إطار الوقاية لتكوينهم مهنيا بطلب من أوليائهم وبعد استشارة قاضي الأحداث رئيس لجنة العمل التربوي بالمركز تحت النظام الداخلي أو النصف الداخلي أو الخارجي على ألا تتجاوز مدة مكوثهم بالمركز الفترة التي يقضونها في التكوين أو التمهين.

المادة 05: يتكون المركز من موظفين للتعليم والتربية والتأطير والخدمات وهياكل وتجهيزات ووسائل مالية ومادية تسخر كلها في خدمة الحدث.

المادة 06: تستخدم الوسائل الموضوعة تحت تصرف المستخدمين بصفة عامة وفق للأهداف المرسومة للمركز بصفة كاملة وناجحة.

المادة 07: تستعين الإدارة في إطار التشاور وحسن التسيير بالمجلس المنصوص عليها في التنظيم الجاري العمل به.

المادة 08: يسمح الدخول إلى المركز الأشخاص الآتي ذكرهم:

- الأحداث المتمدرسون خارجيا وأولياء الأحداث والمستخدمون الذين يعملون فيه.
- الموظفون الذين يسكنون فيه وأفراد عائلتهم.
- الموظفون المعتمدون للقيام بمهام المراقبة والتفتيش والتحقق.
- الموظفون المشاركون في أنشطة التربية والتكوين المبرمجة فيه بصفة قانونية.
- الموظفون والأعوان الذين يقومون بمهام خاصة ذات منفعة عمومية في ميدان الصحة والوقاية والأمن والتمويل والخدمات.
- وتخضع كافة أنواع الدخول الأخرى إلى المؤسسة لرخصة يمنحها مدير المؤسسة أو السلطة الوصية أو السلطة القضائية.

المادة 09: يسمح بالدخول إلى الأقسام والمراقد والورشات أثناء أوقات الدروس للأحداث والمربين والموظفين المكلفين بمهام المراقبة والتفتيش وأساتذة التكوين فقط.

المادة 10: يعقد الفرع النقابي وجمعية أولياء الأحداث اجتماعاتهم داخل المؤسسة بعد أخذ رأي مدير المركز ويجب أن تعقد هذه الاجتماعات خارج أوقات عمل المشاركين في الاجتماع.

المادة 11: يتعين على مدير المؤسسة في إطار الإعلام والتكوين المستمر نشر التعليمات وتبليغ المعلومات التي توجهها السلطات السلمية للأحداث والموظفين.

المادة 12: تمنع كل أشكال الالتصاق والإشهار ذات الطابع السياسي والحزبي ويسهر مدير المركز على تطبيق هذه الأحكام.

المادة 13: يخصص المركز في حدود الوسائل المتوفرة قاعة للمكتبة والتوثيق توضع تحت تصرف أعضاء الأسرة التربوية وتستجيب للأهداف التربوية والتعليمية.

المادة 14: تساعد المؤسسة عند الإمكان في إطار الخدمات الاجتماعية الموظفين بإنشاء التعاونية والنادي ويكون تسييرهما وفقا للأحكام التنظيمية الجاري العمل بهما.

المادة 15: يسهر مدير المركز على أن تجرى العمليات المتعلقة بالخدمات والصيانة والتمويل في ظروف وأوقات لا تعرقل النشاط التربوي للأحداث ولا تعرض أمنهم للخطر.

المادة 16: يمنع داخل المركز القيام بأي تظاهرات جماعية من شأنها الإخلال بقواعد الانضباط والإضرار بتمدرس الأحداث وعرقلة سير المؤسسة.

المادة 17: باستثناء التبرعات والاشتراكات المسموح بها قانونا يمنع أي شكل من الأشكال الأخرى للحصول النقدي والعيني وممارسة أنشطة بغرض الكسب والربح داخل المركز.

المادة 18: يسهر مدير المركز على رفع العلم الوطني في حرم المركز طبقا للأحكام القانونية والتنظيمية السارية المفعول.

الفصل الثالث

أحكام خاصة بالأحداث

المادة 19: مزاولة الدراسة إجبارية على كل حدث تم قبوله في المركز .

المادة 20: كل التلاميذ ملزمون بحياسة الكتب والأدوات واللوازم والمدرسية والبدلة الرياضية التي توفرها لهم الإدارة لمزاولة أنشطتهم المدرسية لما يحقق الغرض منها .

المادة 21: تكون مراقبة الأحداث ومواظبتهم على التعليم والتكوين بصفة صارمة ودائمة .

المادة 22: يطلب من الأحداث في إطار تنظيم الحياة الجماعية توفير العمل الملائمة بالمركز والامتنال لقواعد النظام والانضباط المعمول بهما .

المادة 23: تقوم علاقات التشاور والتحاور بين الإدارة والأحداث عن طريق مندوبي الأفواج الذين سيمثلونهم طبقا للنظام الجاري العمل به .

المادة 24: ينبغي على الأحداث التحلي بالسلوك الحسن مع جميع المربين والأساتذة وأفراد الأسرة التربوية داخل المؤسسة وخارجها وأن يتعاملوا فيما بينهم بالمودة والاحترام وروح التعاون وأن يتجنبوا كل أنواع الإساءة والاهانة المعنوية والمادية .

المادة 25: يعتني الأحداث بهندامهم جسما ولباسا ويرتدون المآزر ويحرسون على الظهور في هيئة محترمة تتماشى والآداب العامة .

المادة 26: يمنع منعاً باتاً على الأحداث تعاطي التبغ أو تناول المواد التي تضر بصحتهم وتسيء إلى نظافة مؤسستهم وجمالها .

المادة 27: يمثل الأحداث لقواعد الوقاية والأمن ويمتنعون على ألبسة وحياسة أشياء قد تعرضهم وزملائهم إلى الحوادث خطيرة أثناء حركتهم .

المادة 28: يلتزم الأحداث بالنظام والهدوء في حركتهم داخل المؤسسة وتتخذ الإدارة كل التدابير الضرورية لتأطيرهم ومراقبتهم .

المادة 29: تتولى إدارة المركز في حالة تعرض الحدث الى حدث مدرسي اتخاذ الاجراءات اللازمة والتصريح به الى الجهات المعنية وفقا للتنظيم الجاري العمل به .

المادة 30: يؤدي كل سلوك يعرقل الأنشطة التربوية ويخل بقواعد النظام والانضباط داخل المؤسسة الى عقوبات وتقديم تقارير الى قاضي الأحداث وان اقتضى تحويل الحدث الى مكان آخر بعد استشارة لجنة العمل التربوي .

المادة 31: يحترم الأحداث مركزهم باعتباره ملكية عمومية والمحافظة عليه غاية تربية وسلوك مدني ويتعين عليهم الاعتناء به ويشاركون في تجميله وصيانته.

المادة 32: يترتب عن كل اتلاف المحلات والتجهيزات تعويض مادي أو مالي يتحمله ولي الحدث ويتعرض الحدث الى عقوبات أخرى تقررها لجنة العمل التربوي.

المادة 33: يلتزم الأحداث باحترام الضوابط والترتيبات المتعلقة بالنظام الداخلي أو النصف الداخلي.

المادة 34: يوزع الأحداث داخل المراقد حسب السن.

المادة 35: يتعين على رأس كل فوج مربّي يسهر على انضباط وأمن وسلامة وصحة وتغذية ونظافة كل حدث داخل فوجه.

المادة 36: للحدث الحق في العتاد الكامل والضروري للنوم.

المادة 37: للحدث الحق في:

- بذلتان كاملتان.

- 02 أغطية خفيفة.

- 02 أغطية ثقيلة (بطانية).

- وسادة.

المادة 38: تغيير الملابس والأغطية كل أسبوع على الأقل إلا في الحالات الاستثنائية.

المادة 39: قبل النوم غسل الأطراف العلوية والسفلية ضروري على كل حدث.

المادة 40: النوم على الساعة التاسعة ليلا (21:00) وللمربي الحق في تمديد ساعة النوم على ألا تتجاوز الحادية عشر ليلا (23:00).

المادة 41: يمنع على أي شخص خارجي المبيت في غرفة المربي لأنها تعتبر غرفة عمل.

المادة 42: في إطار النظام الداخلي للمرقد تنشأ لجنة خاصة تسهر على نظافة وأمن المرقد.

المادة 43: يخضع تـمدرس الأحداث وتكوينهم ونشاطاتهم الى تقييم طيلة السنة الدراسية وفقا للتعليمات والتوجيهات الرسمية.

المادة 44: يمارس العمل المدرسي للأحداث بالطرق الشفوية والكتابية طرقا للكيفيات والاجراءات التي تحددها الجهات المعنية أو الإدارية.

الفصل الرابع

أحكام خاصة بالموظفين

المادة 45: يساهم الموظفون بجميع فئاتهم وكل في مجال اختصاصه في توفير الظروف الملائمة والشروط الضرورية التي تساعد على انجاز المهام وتحقيق الأهداف المرسومة للمؤسسة.

المادة 46: يمارس الموظفون صلاحياتهم وفقا للأحكام القانونية الأساسية الخاصة المنصوص عليهما في التشريع والتنظيم الجاري العمل بهما وتقدم لهم إدارة المؤسسة كل الدعم والمساعدة بتطبيقها بصفة كاملة وناجحة.

المادة 47: يخضع الموظفون الى قواعد السير المهني ويحترمون السلم الإداري كما تسهر إدارة المؤسسة على تحويل المراسلات والمستندات الإدارية الخاصة بهم.

المادة 48: يلتزم الموظفون بالحضور الدائم الى محلات عملهم ويمكن استحضارهم في أي وقت من الليل أو النهار طبقا للأحكام القانونية الأساسية المطبقة عليهم.

المادة 49: يقوم المربون والموظفون الإداريون وأعاون الخدمات بالمدامومة أثناء العطل المدرسية على أساس التناوب طبقا للترتيبات النظامية السارية المفعول بها.

المادة 50: يستفيد الموظفون من جميع حقوقهم وتسهر المؤسسة على ضمان الرعاية والحماية لهم طبقا للقوانين والتنظيمات الجاري العمل بها.

المادة 51: يمنع صراحة اللجوء الى التأنيب البدني في تهذيب سلوك الأحداث ويعرض الموظف الفاعل الى تبعات المسؤولية الإدارية.

المادة 52: يتولى مدير المؤسسة تسيير المؤسسة وينسق ويتابع كافة الأنشطة ويخضع الى سلطته جميع الموظفون طبقا للتنظيم الجاري العمل به.

المادة 53: يقوم مدير المركز بتوزيع الأعمال على الموظفين وفقا لصلاحيات كل منهم ونصابه الأسبوعي طبقا للتنظيم الجاري العمل به ويراقب حسن تنفيذها.

المادة 54: تجرى العلاقات بين المؤسسة ومختلف المصالح الإدارية الخارجية عن طريق المدير الذي يسهر على القيام بها وفقا للقواعد القانونية.

المادة 55: يشارك المربون والأساتذة بدور أساسي في عملية التربية والتكوين ويتعين عليهم القيام به كاملا في إطار الأهداف المرسومة للمركز.

المادة 56: يجب أن يكون المربون والأساتذة وكل الموظفين قدوة في سلوكهم داخل المؤسسة وخارجها.

المادة 57: يقوم المربون والأساتذة بأداء الأنشطة التعليمية والتربوية والتكوينية المكلفين بها في حدود البرامج والمواقيت التي تحددها الإدارة أو الجهات الوصية.

المادة 58: يشارك الموظفون في الاجتماعات والمجالس المنعقدة في المؤسسة طبقاً للتنظيم الجاري العمل به.

المادة 59: ينبغي أن يكون الموظفون في أداء مهامهم فريقاً متماسكاً ومنسجماً تسوده روح التعاون والتضامن.

المادة 60: يخضع الحق النقابي إلى الأحكام القانونية والتنظيمية الجاري العمل بها ويراعى في ممارسة الحق النقابي عدم الإخلال بنشاطات المركز.

المادة 61: تقدم المؤسسة المساعدة الممكنة لتسهيل ممارسة النشاط النقابي طبقاً لما تنص عليه الأحكام القانونية.

المادة 62: تخصص المؤسسة أماكن ملائمة لإعلانات والمنشورات النقابية تكون في متناول الموظفين وبعيدة عن المرافق التي يكون بها الأحداث.

المادة 63: يستوجب كل غياب عن العمل ترخيص مسبقاً أو تبريراً يقدم إلى إدارة المركز على الأكثر 48 ساعة التي تلي الغياب عن المؤسسة ويترتب كل غياب غير مبرر تطبيق الإجراءات المنصوص عليها في التنظيم الجاري العمل به.

المادة 64: باستثناء حالات الغياب المنصوص عليها صراحة في التشريع والتنظيم المعمول به لا يمكن للموظف أن يتقاضى أجراً عن فترة عمل غير مؤدي في المؤسسة.

المادة 65: يمكن الترخيص للموظفين بغيابات استثنائية ولأغراض شخصية غير مدفوعة الأجر طبقاً للأحكام التنظيمية السارية المفعول.

المادة 66: لا يمكن لأي موظف الخروج من المؤسسة أثناء أوقات العمل إلا برخصة ممضية من طرف المدير أو من ينوب عنه.

الفصل الخامس

أحكام خاصة بالإجازات والعطل والتكوين الخارجي للأحداث

المادة 67: يقوم المركز بتسجيل الأحداث الذين تتوفر فيهم الشروط الضرورية والقانونية في المؤسسات المدرسية القريبة ويتولى المشرف الاجتماعي بالمركز متابعتهم باستمرار وتقديم تقارير دورية لمدير المركز وقاضي الأحداث عن متابرتهم في الدراسة.

المادة 68: يقوم المركز باتصالات مكثفة عن طريق المشرف الاجتماعي وأستاذ التكوين المهني مع مراكز التكوين المهني والتمهين لتسجيل الأحداث في ورشاتها من أجل إعادة إدماجهم الاجتماعي وذلك طبقا للقوانين السارية المفعول.

المادة 69: عندما لا يسمح المستوى الدراسي للحدث بقبوله في مركز التكوين المهني يدمج في إحدى الورشات المفتوحة داخل المركز.

المادة 70: يمنح التكوين داخل هذه الورشات من قبل أساتذة ومختصين تابعين للوزارة المعنية والملحقين من وزارات وهيئات عمومية.

المادة 71: زيادة على أحكام المادة 70 أعلاه يمكن لمدير المركز أن يدعو بعد موافقة السلطة الوصية كل شخص من شأنه تكوين في الورشات المذكورة أعلاه.

المادة 72: ينبغي أن يكون الاستقبال المدرسي أو المهني خارج المركز موضوع من قاضي الأحداث رئيس لجنة العمل التربوي أو القاضي الذي أمر بوضع الحدث.

المادة 73: المدير وحده المؤهل قانونيا لإمضاء الإجازات القصيرة أو الطويلة المدى بالنسبة للأحداث بعد استشارة قاضي الأحداث.

المادة 74: الإجازات ليست حقا ولكنها امتيازات تسلم للأحداث تشجيعا ومكافئة لهم.

المادة 75: لا يمكن لأي حدث الخروج من المركز إلا برخصة ممضية من طرف المدير ولا يمكن لأي كان أن ينوب عنه مهما كانت صفته إلا في الحالات التي يحددها القانون.

المادة 76: تكون العطل المدرسية محل رخصة من قاضي الأحداث رئيس لجنة العمل التربوي حسب القوانين السارية المفعول.

المادة 77: لا تطبق أحكام المواد 72/73/74/75/76 من هذا القانون على الأحداث الموضوعين في المركز في إطار المادة 04 من هذا القانون.